

وزارة الثقافة  
الهيئة العامة السورية للكتاب

# أولويات السياسة الخارجية الأمريكية

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ م

الدكتور  
شاهر إسماعيل الشاهر



## مخطط البحث:

### مقدمة:

### الفصل الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية:

المحدد الأول: الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة (المحافظون الجدد)

- 1- من هم المحافظون الجدد
- 2- نشأة المحافظين الجدد
- 3- أفكار الفيلسوف ليونستراوس وأثرها على فكر المحافظين الجدد
- 4- أهم أفكار المحافظين الجدد.
- 5- الجديد في فكر المحافظين الجدد
- 6- أثر أحداث 11 أيلول 2001 على الرؤية الفكرية للمحافظين الجدد
- 7- تأثير المحافظين الجدد على سياسة إدارة الرئيس بوش الابن

### المحدد الثاني: دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية

- 1- العلاقة بين الدين والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- الصهيونية المسيحية.
- 3- نشأة الصهيونية المسيحية.
- 4- الأسس الفكرية للصهيونية المسيحية.
- 5- تأثير الصهيونية المسيحية على القرار السياسي الأمريكي.
- 6- الإدارة الأمريكية الحالية والصهيونية المسيحية.

### المحدد الثالث: دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي.

- 1- الوجود اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- الأسباب التي تجعل من اليهود قوة مؤثرة على القرار الأمريكي.
- 3- اللوبي الصهيوني ودوره في التأثير على القرار الأمريكي تجاه

الشرق الأوسط.

4- العوامل التي ساعدت اللوبي الصهيوني على التغلغل في المجتمع الأمريكي.

5- نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

6- اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك).

أ- مجال عمل الإيباك.

ب- دور الإيباك في تمويل الانتخابات الأمريكية.

ج- لجنة العمل السياسي (باك).

7- تأثير أحداث 11 أيلول 2001 على اللوبي الصهيوني.

**المحدد الرابع: دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.**

1- تعريف مؤسسات الفكر والرأي.

2- نشأة مؤسسات الفكر والرأي وتطورها.

3- آلية عمل مؤسسات الفكر والرأي.

4- مصادر تمويل مؤسسات الفكر والرأي.

5- أشهر هذه المؤسسات.

6- تأثير مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية.

7- تأثير أحداث أيلول على دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع القرار

الأمريكي.

**المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.**

**المحدد الأول: بنية النظام الدولي.**

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في أثناء الحرب الباردة.

ثانياً: تأثير أحداث 11 أيلول 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية.

**المحدد الثاني: النفط ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية.**

أولاً: المخزون والاحتياجات النفطية الأمريكية.

ثانياً: لوبي الشركات النفطية.

ثالثاً: دور اللوبي النفطي في القرار الأمريكي.  
رابعاً: الإدارة الأمريكية الحالية وعلاقتها بالشركات النفطية.  
خامساً: دور النفط في الحرب الأمريكية على أفغانستان.  
سادساً: دور النفط في الغزو الأمريكي للعراق.  
المحدد الثالث: تأثير الإرهاب الدولي على السياسة الخارجية الأمريكية.  
أولاً: القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب.  
ثانياً: مبدأ بوش.  
ثالثاً: الدول الشريرة.  
رابعاً: الرؤية العربية لمفهوم الإرهاب.  
خامساً: الموقف الأمريكي من الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب.

## الفصل الثاني

**تداعيات أحداث أيلول على السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيراتها**  
المبحث الأول: الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:  
أولاً: مفهوم النظام الدولي.  
ثانياً: كيف يتغير النظام الدولي؟.  
ثالثاً: سمات النظام الدولي الجديد.  
المبحث الثاني: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 11 أيلول 2001:  
أولاً: رؤية المحافظين الجدد للسياسة الأمريكية بعد 11 أيلول.  
ثانياً: رؤية صانع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول.  
ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001 .  
المبحث الثالث: دور هجمات 11 أيلول 2001 في دعم التوجه الإمبراطوري الأمريكي:  
أولاً: القوة الأمريكية والحاجة إلى الشركاء.

ثانياً: مشروع الإمبراطورية الأمريكية.  
المبحث الرابع: وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وترتيب الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية :  
أولاً- الظروف التي ساعدت على وضع هذه الاستراتيجية.  
ثانياً- الفرضيات التي بنيت عليها استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة .  
ثالثاً- أهم ما جاء في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة.  
رابعاً- الأخطار والأعداء المحتملون للولايات المتحدة الأمريكية.  
خامساً- أهداف استراتيجية الأمن القومي الأمريكية.  
سادساً- العلاقة بين توجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وأهداف المشروع الصهيوني.  
سابعاً- الوسائل المعتمدة في تحقيق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية.

### الفصل الثالث

#### الذرائع الأمريكية للتدخل في شؤون العالم

المبحث الأول: محاربة الإرهاب (أفغانستان نموذجاً):  
أولاً: أحداث أيلول والاهتمام الأمريكي بموضوع مكافحة الإرهاب.  
ثانياً: التوجه الأمريكي نحو مجلس الأمن.  
ثالثاً: التصور الأمريكي لمكافحة الإرهاب.  
رابعاً: الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها.  
خامساً: الحملة الأمريكية على أفغانستان.  
المبحث الثاني: القضاء على أسلحة الدمار الشامل (العراق نموذجاً):  
أولاً: السياسة الأمريكية تجاه العراق قبل أحداث الحادي عشر من أيلول.  
ثانياً: الأهداف الأمريكية من احتلال العراق.  
ثالثاً: آثار الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته.  
رابعاً: مجموعة دراسة العراق (لجنة بيكر-هاملتون).

خامساً: فصائل المقاومة العراقية.

**المبحث الثالث: القضاء على الإسلام المتطرف (الإسلام السياسي):**

أولاً: مفهوم الإسلام السياسي.

ثانياً: التهديد "الإسلامي" للمصالح الأمريكية.

ثالثاً: تداعيات أحداث أيلول على العلاقة بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية.

رابعاً: دور إسرائيل في التحريض ضد العرب والمسلمين.

خامساً: دور المفكرين الغربيين ومراكز الأبحاث في التحريض ضد الإسلام.

**المبحث الرابع: حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشروع الشرق الأوسط**

**الكبير:**

أولاً: الإدارات الأمريكية السابقة وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانياً: تأثير أحداث أيلول على الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثاً: الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة لتطبيق الديمقراطية في العالم.

رابعاً: تأثير الحملة الأمريكية ضد الإرهاب على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

خامساً: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

## **الفصل الرابع**

### **الولايات المتحدة واحتمالات المستقبل**

**المبحث الأول: النظام الدولي الحالي واحتمالات المستقبل:**

أولاً: احتمال استمرار نظام القطب الواحد.

ثانياً: احتمال بروز نظام دولي متعدد الأقطاب.

ثالثاً: احتمال بروز "صراع الحضارات" بشكل قوي.

رابعاً: احتمال اتساع الحركات الإسلامية بشكل كبير.

**المبحث الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه الولايات المتحدة:**

أولاً: انخفاض سعر الدولار.

ثانياً: مشكلة البطالة.

ثالثاً: ارتفاع أسعار النفط.

رابعاً: العجز في الميزانية.

خامساً: المديونية الخارجية.

سادساً: الإنفاق العسكري.

**المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من العالم ومن المنظمة الدولية:**

أولاً: الموقف الأمريكي من الأمم المتحدة.

ثانياً: الموقف الأمريكي من إصلاح الأمم المتحدة.

ثالثاً: الموقف الأمريكي من التسلح النووي.

**المبحث الرابع: المستقبل العربي في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم:**

أولاً: الموقف العربي من السياسات الأمريكية.

ثانياً: مظاهر التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية.

ثالثاً: الموقف الأمريكي من العدوان على لبنان عام 2006.

**الخاتمة:**

**النتائج:**

**المقترحات والتوصيات:**

**الملاحق:**

**المراجع:**

## مقدمة:

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على الحفاظ على العديد من المصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أميركا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين.

وكان "المحافظون الجدد" قد وضعوا تقريراً استراتيجياً منذ العام 1996، يحدد التوجهات السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. والتمثلة في الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية، وإزاحة النظام العراقي من السلطة كهدف أساس لهذه الاستراتيجية. وصولاً إلى ضرب سورية وإيران واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

ومع مجيء بوش الابن إلى السلطة وغلبة اتجاه اليمين المتشدد على السياسة الأمريكية وزيادة ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في إمكاناتها الذاتية، وتصاعد اقتناعها بقدراتها العسكرية على التحرك المنفرد لفرض سياساتها وتحقيق مصالحها الخاصة على الساحة الدولية وخضوع سياستها الخارجية لمتطلبات سياستها الداخلية والاستجابة المطلقة لدواعي الانتخابات سواء الكونجرس أو الرئاسة الأمر الذي استوجب الانصياع لشروط الشراكة بين اليمين المحافظ الأمريكي وجماعات الضغط الصهيونية على اعتبارهما أهم تكتل بين القوى الانتخابية الداخلية وتراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية، كل ذلك أدى إلى أحداث 11 أيلول 2001 التي حدثت في الولايات المتحدة والتي تم استغلالها من قبل الإدارة الأمريكية بذكاء كبير، فعملت على كسب العالم إلى جانبها لتغطية حروبها الوحشية تحت غطاء محاربة الإرهاب.

إن وصول الرئيس بوش إلى سدة الحكم كان مشكوكاً فيه وغير شرعي، ولذا فإنه سعى للحصول على هذه الشرعية إلى أن جاءت أحداث 11 أيلول لتمده بما يحتاجه.

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم. وفي هذا اليوم عرفت الولايات المتحدة تضامناً عالمياً لم يسبق لها أن شهدت مثيلاً له، لجهة الاستعداد لتقبل قيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم. وكان يمكن للإدارة الأمريكية أن تفيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فوراً المسؤولة الوحيدة عن مكافحة الإرهاب، وحددت جملة مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث "قيم أخلاقية" تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة: "من ليس معنا فهو ضدنا".

وقد تكاملت الجهود الدولية مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، حيث عرضت 136 دولة مساعدات عسكرية عليها، ومنحت 39 دولة حق التحليق للطائرات العسكرية الأمريكية في أجوائها، ومنحت 76 دولة حق الهبوط لهذه الطائرات، ووافقت 23 دولة على استضافة القوات الأمريكية في المجهود الحربي، وانضمت كل من اليمن والفلبين وجورجيا لتقديم تدريب عسكري لقوات مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في خمس دول بوسط آسيا، وهو ما يؤكد عولمة الحرب عسكرياً وانتقالها من مكان إلى آخر.

وانتهزت الولايات المتحدة وقوع أحداث أيلول لتواصل مسيرتها الأحادية وقامت بدعاية تروج لحربها وهيمنتها على العالم ارتكزت على المبادئ التالية:

- إظهار أن أمريكا لا تريد الحرب، ولكن الآخرين هم الذين يضطرونها إلى ذلك، ولذلك فهي في حالة دفاع شرعي عن النفس.

- شخصنة العدو، فالآخر أو العدو شخص كاذب ومريض وكاره لشعبه، ومن ثم يجب التخلص منه وإنقاذ العالم من شروره (حالة الرئيس العراقي السابق صدام حسين).

- إبراز الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكي، وتجاهل الأسباب الحقيقية للتدخل، والتي غالباً ما تكون اقتصادية بالأساس.

واتسم الخطاب الغربي وخاصة بعد 11 أيلول 2001 بالعنصرية على كافة المستويات سواء المستوى الاجتماعي حيث هيمنة الغرب على حياة المهاجرين والمواطنين من أصول عربية وإسلامية أو على المستوى الثقافي حيث محاولة الغرب تشويه صورة الإسلام والمسلمين أو على المستوى السياسي بمحاولة تغيير النظم الحاكمة وإعادة تشكيلها بما يتواءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية مقتنعة بأن البيئة السياسية والفكرية العربية هي بيئة حاضنة وراعية للإرهاب وتخلق التطرف والمتطرفين والكارهين والمعادين للغرب، وتصدرهم إلى المدن والعواصم الغربية للانتقام من السياسات والمواقف الأمريكية كما حدث في 11 سبتمبر. لذلك فإن المصلحة الأمريكية تتطلب ترتيب البيت العربي، لذلك ما إن انتهت الولايات المتحدة من المرحلة الأولى من حربها ضد الإرهاب (أفغانستان) حتى أصبح ترتيب البيت العربي على رأس أولوياتها.

وبعد تسعة أيام من أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، بعث أربعون شخصاً من "المحافظين الجدد" برسالة إلى الرئيس جورج بوش، ترشده إلى كيفية إدارة الحرب ضد الإرهاب، وكانت الرسالة عبارة عن إنذار للرئيس بوش بأن عليه إعلان الحرب على العراق، وحذروا الرئيس بوش من أن عدم قيامه بشن الحرب ضد العراق سيمثل استسلاماً مبكراً في الحرب على الإرهاب. ومع أن حزب الله ليس له علاقة بأحداث 11 سبتمبر، إلا أن المحافظين الجدد حثوه على القضاء على حزب الله ومهاجمة كل من سورية وإيران إن لم توقفا مساعداتهما لهذا الحزب.

لقد بدأت تتحدد ملامح السياسة الأمريكية الجديدة اعتماداً على مبدأ مهم يمكن استخلاصه من خطاب الرئيس بوش الابن في العشرين من أيلول 2001،

حين أعلن أن على كل دولة من دول العالم أن تتبنى موقفاً محدداً: إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهابيين.

لقد رغبت الولايات المتحدة في تقسيم العالم، وفقاً لرؤيتها وبما يتناسب مع تحقيق مصالحها، واستخدمت مصطلحات مثل محور الشر، كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها.

وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في 29 يناير 2002 تحدث عما أسماه بدول محور الشر التي تشمل العراق وإيران وكوريا الشمالية التي تمثل -على ما رآه- تهديداً لأمن الولايات المتحدة.

وزادت حدة هذا التصعيد مع إصدار الرئيس الأمريكي وثيقة الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر 2002 تحت عنوان: (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) التي أدخلت مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية في العقيدة الدفاعية الأمريكية. ووفقاً لها، فرضت الولايات المتحدة على العالم خيارين جديدين، فمن ناحية، تحتفظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي الوقائي، الذي بمقتضاه تجتهد الولايات المتحدة على الدوام في التصرف بشكل فردي ووقائي للحيلولة دون وقوع أية أعمال إرهابية تستهدف الشعب الأمريكي. ومن ناحية أخرى، تدعم الولايات المتحدة المجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من هذا التهديد. وتحتوي هذه الوثيقة على سبعة بنود تصب جميعها في خانة التفرد الأمريكي والأحادية القطبية وغطرسة القوة واعتبار القيم الأمريكية قيمة كونية ينبغي فرضها على العالم.

لقد ظهر تحول في الاستراتيجية الأمريكية، تركز على:

- 1- التوسع في مفهومي الحرب الاستباقية والحرب الوقائية.
- 2- تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسطية، من جراء مقولة: إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهاب.
- 3- بلورة ما سمي بمحور الشر وإظهاره، والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.

4- التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيس لمصالح الولايات المتحدة عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب قيام سياسة داخلية أساسها سيطرة الأجهزة الأمنية، وسياسة خارجية تسعى إلى قلبه العالم وإعادة تنظيمه وفق المصالح والأهداف الأمريكية.

وفي العشرين من آذار 2003، شنت الولايات المتحدة حرباً "وقائية" ضد العراق بعد فشلها في الحصول على موافقة الأمم المتحدة، أو تفويض من مجلس الأمن، منتهكة بذلك الشرعية الدولية والمبادئ التي يتم التصرف على أساسها في العلاقات الدولية.

وخرج الرئيس بوش على العالم في أيار 2003 بمبادرة جديدة أعلن فيها رغبة الولايات المتحدة في إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية لشعوب المنطقة.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى ظهور مشروع أمريكي جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومن هذا المنطلق جاء "مشروع الشرق الأوسط الجديد" الذي تبناه "المحافظون الجدد" وتم الإعلان عنه في يونيو عام 2004 من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى. وفي 13 أيار 2004 قام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على سورية تنفيذاً لقانون أصدره الكونجرس الأمريكي في كانون أول 2003 تحت عنوان "محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية".

ونتيجة لهذه السياسات التي انتهجتها الإدارة الأمريكية فقد باتت على خلاف ومواجهة مع الأطراف التالية:

- العالم العربي والإسلامي، مع احتمال توسع المواجهة لتشمل أطرافاً أخرى.
- المنظمات الدولية والسياسات الرامية إلى تحديد سياسة الولايات المتحدة في إطار الدبلوماسية والاتفاقات الدولية.

- حلفاء الولايات المتحدة الذين يفضلون العمل في إطار المنظمات الدولية.  
- المعارضون لسياسة الرئيس بوش من الأمريكيين، سواء من الديمقراطيين أم من الذين يريدون وضع ضوابط على إنفاق الولايات المتحدة.

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر إلى بعث نظرية "صراع الحضارات" على اعتبار أن هذه الأحداث تمثل تجسيدا مادياً حياً لصراع مروع بين جماعات بشرية مختلفة في العقيدة والحضارة والدين.

وعليه فقد أصبح النظام الدولي بعد الحادي عشر من أيلول في صورة هرم تتربع عليه الولايات المتحدة لتصبح القطب الوحيد في العالم. حيث بدت السياسة الأمريكية وكأنها تستهدف إعادة تشكيل العالم، وبدا الآخرون وكأنهم في حالة استكانة واستسلام، ولكن - في الوقت نفسه - كانت هناك بوادر مقاومة تنبئ أن الشكل النهائي لعالم ما بعد 11 أيلول لم يتحدد بعد.

ويمكن أن نطلق على الحرب الأمريكية على الإرهاب حرب "فيما وراء الجغرافية". لأنها ليست مقصورة على مكان محدد على الأرض، ولذلك فعند سقوط حكومة طالبان في أفغانستان، تحول الاهتمام الأمريكي إلى العراق، وهي اليوم تبحث عن وسيلة لنقل الحرب إلى سورية ولبنان. يساعدها في ذلك التحريض الصهيوني ضد هذين البلدين المقاومين للهيمنة الأمريكية والصهيونية على المنطقة.

وهنا نذكر بمقولتين لأشهر رؤساء الولايات المتحدة:

الأولى: **لتوماس جيفرسون 1801-1809**: (إنني ارتجف خوفاً من الله على بلادي عندما أفكر في أن الله عادل).

والثانية: **لجورج واشنطن 1789-1797**، وهو أول رئيس للولايات المتحدة وأعظم رؤسائها: (محذراً شعبه من الكراهية الدائمة لأمة، أو الحب الدائم لأمة).

### أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الجدل الواسع الذي أثاره الحادي عشر من أيلول في السياسة الخارجية الأمريكية وهيمنتها على العلاقات الدولية في الألفية

الجديدة. فقد عد بعضهم هذا اليوم تكريساً نهائياً للمسار البارز منذ الحرب الباردة، أي تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم التي كانت تحتاج إلى خطر خارجي يسوغ لها الغطاء الاستراتيجي والفاعلية الهجومية. ولأن الحادي عشر من أيلول 2001 سيظل يوماً فاصلاً في التاريخ الأمريكي، لأنه يوم سقوط "نظرية الأمن الأمريكي".

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 انقلاباً على المفاهيم التي قامت عليها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً لجهة إنشاء المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس أمنها)، والاتفاقات الدولية على مجمل العلاقات التي يجب أن تسود بين الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية واحترام سيادة الدول والشعوب.

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو المصلحة القومية العليا، وإن التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث 11 أيلول 2001 وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخياً فالقوة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي. لكل هذه الأسباب كان اختيارنا لهذا الموضوع الذي يكتسب أهمية كبيرة واستثنائية في هذه المرحلة بالذات. بسبب تأثر جميع دول المنطقة بتداعيات هذه الأحداث.

### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث وأهم هذه الدراسات:

كتاب بعنوان: الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي وهو من تأليف السيد يسين، ويرى الكاتب أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كان لها دور كبير في قوننة الهيمنة الأمريكية على العالم. وكتاب بعنوان: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ وهو من تأليف: هنري كيسنجر، ويوضح هذا الكتاب ما يجب أن تكون عليه أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الألفية الجديدة.

ولماذا تحتاج أمريكا بصورة عاجلة إلى سياسة خارجية جديدة و متماسكة. وكتاب بعنوان: **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة** وهو من تأليف د. سعد اللاوندي ويرى الكاتب أن أهم سمات القرن الواحد والعشرين هو السيطرة الأمريكية على العالم بشكل كامل، وهو ما لم يتحقق لأية إمبراطورية أخرى عبر التاريخ. وكتاب بعنوان: **أمريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها**، وهو من تأليف د. **عبد المنعم سعيد** وفيه يتعرض الكاتب للوضع الداخلي الأمريكي وعلاقة أمريكا بالعالم عبر مراحل مختلفة مروراً بأحداث 11 سبتمبر التي مرت في أثنائها أمريكا والعالم والشرق الأوسط بتغييرات مختلفة ويقدم الكاتب رؤية للشرق الأوسط عام 2015 ويرى أن العالم مفتوح على كافة الاحتمالات خاصة وأن المستقبل صناعة بشرية. وكتاب بعنوان: **صناعة الكراهية في العلاقات العربية- الأمريكية**، تأليف مجموعة من الباحثين، ويتناول هذا الكتاب السياسة الأمريكية تجاه العرب، ويظهر كيف تحولت الولايات المتحدة في نظر العرب من "الدولة الحلم" إلى دولة شريرة. ويتناول أيضاً تأثير أحداث أيلول على هذه العلاقات وازدياد الانحياز الأمريكي لإسرائيل. وكتاب بعنوان: **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، تأليف مجموعة من الباحثين، ويتناول قضايا الإرهاب والإسلام وصراع الحضارات والنفوذ الصهيوني داخل الإدارة الأمريكية. وكتاب بعنوان: **ما بعد الإمبراطورية**، تأليف: **إيمانويل تود**، وهو كتاب يتنبأ بسقوط وشيك للإمبراطورية الأمريكية. وهو في ذلك يدق ناقوس الخطر في اتجاهين: فمن جهة يحذر الولايات المتحدة من قرب تحلل هيمنتها وإمبراطوريتها، وينبه من جهة أخرى "من يعنيه الأمر" على العمل على تسريع هذا السقوط. هذا بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في العديد من المجالات العربية والدولية التي تناولت مواضيع هذه الدراسة.

إن أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة هو أنه منذ أحداث 11 أيلول 2001، بدأت أمريكا تخضع كل شيء للحرب ضد الإرهاب. إنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب. من منطلق الشك، والارتياب في الآخر.

من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شريرة، وإلى صنع "محاوَر شر". باختصار: من منطلق انعدام الثقة، بينما التعامل بين البشر، وازدهار العلاقات البشرية، لابد أن يفترض الثقة المتبادلة.

انطلاقاً من ذلك، سوف تحاول هذه الدراسة التركيز على حتمية الحوار مع الولايات المتحدة، وحتمية أن يكون للحوار الأولوية على أعمال أدوات الموت والدمار، ليس إنقاذاً لطرف على حساب آخر، ولكن كشرط لإنقاذ كل الأطراف. خاصة بعد أن أصبح الهلاك المتبادل هو البديل عن الثقة المتبادلة. وهذا يستدعي تخلي الولايات المتحدة عن غطرستها التي باتت ترفاً لم تعد تملكه. كما بنتنا في حال يتطلب من العرب أن يتغيروا هم أيضاً، وأن يقاوموا حالة اليأس والانهايار التي باتت تستبد بهم. لأن الفريق الذي يعمل في إدارة بوش الابن يرى أن العرب يحترمون القوة ولا يتبعون المنطق لأنه يعني الضعف، لذلك على الإدارة الأمريكية أن تمارس الضغط على العرب لإجبارهم على الخضوع.

### فرضيات البحث:

- 1- أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، تمثل بداية تغير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصاً تجاه القضايا العربية.
- 2- إن العالم العربي والإسلامي قد تحمل القسم الأكبر من الخسائر التي ترتبت على أحداث 11 أيلول، حيث حدث تحول ملموس في السياسة الأمريكية تجاه العرب، فحدث خلط بين الإسلام الحقيقي وخطاب بعض المتطرفين، وبين المقاومة والإرهاب. فالمنطقة العربية كانت ومازالت منطقة أساسية من مناطق اختبار حالة توازنات القوى الدولية.
- 3- اندلاع المقاومة المسلحة في العراق، جمد المشروع الإمبراطوري وأغرقه في مستنقع إقليمي، وفتح آفاقاً جديدة أمام هزيمة الولايات المتحدة وطردها من المنطقة.

## أهداف البحث:

- إن هدف البحث يتركز على الإجابة على عدد من الأسئلة:
- هل حدث تغير في ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001؟ وهل كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى وقوع هذه الأحداث الكارثية لتأكيد هيمنتها على العالم؟
  - هل هناك فرق بين الفوضى التي تؤدي إلى العولمة والفوضى الناتجة عن الإرهاب؟
  - هل أصبح العالم يعيش حرب "الكل ضد الكل"؟
  - كيف يمكن التعامل مع السياسة الأمريكية التي تستهدف وجود هذه الأمة وقيمتها؟

## منهج البحث:

- سوف نعتمد في هذه الدراسة عدة أساليب من أساليب البحث العلمي التي تقتضيها طبيعة البحث بجانبها الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى الاعتماد على نظريات السياسة الخارجية، وأهم هذه المناهج:
- المنهج التاريخي:** الذي نحاول من جرائه استعراض السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الدراسة.
- المنهج التحليلي:** الذي يتم في أثناءه دراسة قرارات السياسة الخارجية وتحليلها على أساس الظروف والدوافع التي أدت إلى اتخاذها.
- المنهج الاستشرافي:** يعتمد محاولة وضع تصور لمستقبل الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية.
- المنهج المقارن:** لتفسير مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.
- منهج دراسة الحالة:** الذي يسمح لنا بفهم الحالات الأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي.

## هيكلية البحث:

استناداً إلى هذه الرؤية تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

**الفصل الأول:** تناول المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الأمريكية. وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول تناول المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية، وتم تقسيمها إلى أربعة محددات: المحدد الأول هو الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة (المحافظون الجدد)، وتناول نشأة المحافظين الجدد، وأفكار الفيلسوف ليون شتراوس وأثرها على فكر المحافظين الجدد. وكذلك تناول أهم أفكار المحافظين الجدد وأثر أحداث أيلول عليها، وتم التركيز على تأثير المحافظين الجدد على سياسة الرئيس بوش الابن. أما المحدد الثاني فهو: الدين ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية. وتناول العلاقة بين الدين والدولة في الولايات المتحدة، وكذلك الصهيونية المسيحية ونشأتها وأسسها الفكرية وأثرها على القرار السياسي الأمريكي. بينما تناول المحدد الثالث دور اللوبي الصهيوني في القرار الأمريكي. وتحدث عن الوجود اليهودي في الولايات المتحدة وأسباب قوتهم وتأثير أحداث أيلول على اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وجاء المحدد الرابع للحديث عن دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

أما المبحث الثاني: فقد تناول المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية. فتحدث عن نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة قطباً مهيماً على السياسة الدولية، وتناول المحدد الثاني دور النفط في السياسة الأمريكية، أما المحدد الثالث فقد خصص للحديث عن الإرهاب الدولي وأثره على السياسة الأمريكية وتأثير أحداث أيلول على ذلك.

**أما الفصل الثاني:** فتناول تداعيات أحداث أيلول وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية. وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، أما المبحث الثاني فقد تحدث عن اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 11 أيلول، وجاء المبحث

الثالث ليتناول دور هجمات أيلول في دعم التوجه الإمبراطوري الأمريكي. وخصص المبحث الرابع لدراسة وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وترتيب الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية حسب هذه الوثيقة.

**وتناول الفصل الثالث:** الذرائع الأمريكية للتدخل في شؤون العالم، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث تناولت الحرب الأمريكية على كل من أفغانستان ثم العراق، وخصص المبحث الثالث للحديث عن السياسة الأمريكية تجاه "الإسلام السياسي" وتحدث عن تأثير أحداث أيلول على الإسلام ودور إسرائيل في التحريض ضد الإسلام والمسلمين. أما المبحث الرابع فقد تناول السياسة الأمريكية تجاه قضيتنا الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير.

**أما الفصل الرابع:** فقد تحدث عن الولايات المتحدة واحتمالات المستقبل، وتناول إمكانية استمرار النظام الدولي أحادي القطبية، والخيارات البديلة المتوقعة في حال غياب نظام القطبية الأحادية. وكذلك تم الحديث عن التحديات الداخلية التي تواجه الولايات المتحدة، وتناول المبحث الثالث الموقف الأمريكي من الأمم المتحدة والعقبات التي تضعها الولايات المتحدة في وجه محاولات إصلاح الأمم المتحدة، وتناول المبحث الرابع الموقف العربي تجاه السياسة الأمريكية وكيفية مقاومة هذه السياسة الهادفة إلى القضاء على مستقبل الوطن العربي ووجوده، والطامعة في نهب خيرات.

## الفصل الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية:

هناك ما يمكن تسميته بالثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية، بغض النظر عن يتسلم سدة الحكم من الجمهوريين أم الديمقراطيين. هذه الثوابت قائمة على اتفاق الحزبين، وهي ما يتعلق بإستراتيجيتي الدفاع والاقتصاد. لكن في الوقت عينه هناك اختلافات فكرية بين الحزبين، فالديمقراطيون تبدو عليهم سيماء التقدمية وتغلب عليهم نزعة التعاطف مع إسرائيل بصورة أكبر، في حين أن الجمهوريين أقل تعاطفاً مع إسرائيل، وهذا ما يحدو بالعرب الأمريكيين للتصويت في الانتخابات لصالح الجمهوريين.

لكن المدقق سيجد أن هامش الاختلاف في هذه النقطة بين الحزبين ليس كبيراً. وقد تجلّى ذلك بالنسبة للجمهوريين بعد أحداث 11 أيلول 2001، حيث أسهمت تلك الأحداث في خلق شد وتوتر بين وزارة الخارجية الأمريكية من جهة، ووزارة الدفاع والبيت الأبيض من جهة أخرى.

فالخارجية، بحكم دورها، تعد صاحبة التخصص ولديها تاريخ حافل وخبرة ودراية أعمق في التعامل مع العالم، قائمة على سياسة التوازنات في العلاقات الخارجية بحسب ما تمثله كل منطقة وكل ملف بالنسبة للمصالح الأمريكية العليا. ومع أن العاملين في وزارة الخارجية الأمريكية هم المهنيون التكنوقراط في الشأن الخارجي، فقد كانت لهم تحفظاتهم تجاه اندفاع سياسة الإدارة الأمريكية إزاء العراق وقبلها أفغانستان. ويغلب على طاقم البيت الأبيض ووزارة الدفاع النزعة الإيديولوجية القائمة على تكريس أمريكا كقطب أوحده مهيمن على مقاليد الأمور في العالم بفارق كبير في القوة والمنعة بينها وبين أقرب منافسيها بحيث يتعذر على أية قوة دولية مجرد التفكير في منازعتها. وهذا اتجاه خطير حدا بالحرس القديم من الجمهوريين في الكونجرس للوقوف ضده.\*

---

\* - مثل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

لقد أخذت سياسات الولايات المتحدة تعكس النزوع الجامح إلى احتلال موقع مركز القرار العالمي، ومن ثم حكم العالم والتحكم بمصيره إلى حد كبير. فما يميز سياسة الإمبراطورية هو الاعتماد على القوة لتحقيق المصالح، ورفض الحوار والمفاوضات الجدية والتسويات.

ولا يمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية بشكل دقيق إلا من التيارات الموجودة في السياسة الخارجية حيث يوجد تياران لكل منهما رؤيته المختلفة في طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها، هذان التياران هما:

أ- **المناوئون البنيويون**: يرون أن أمريكا سيئة بطبيعتها، وهي تجسيد لمساوىء النظام الرأسمالي. ويمثل هذا التيار: **نعوم تشومسكي** الذي يرى أن الولايات المتحدة مازالت هي نفسها قبل سقوط الاتحاد السوفييتي وبعده (عسكرية وظالمة وذات سياسة ليبرالية زائفة في فيتنام سابقاً وفي الشرق الأوسط حالياً).<sup>1</sup> فالولايات المتحدة بنظر **تشومسكي** ليست سيئة فقط، بل إنها بالغة القوة أيضاً.

ب- **التيار الثاني**: ويمثله بعض ممثلي النظام القائم، الذين يعدون أنفسهم أكثر قرباً من الحقيقة، ويمثل هذا التيار **بول كنيدي** و**صموئيل ها نتغتون** و**بر جنسكي** و**هنري كيسنجر** و**روبرت جلبان**. ويرى هؤلاء أن الولايات المتحدة ليست غير قابلة للهزيمة، وعليها أن تتولى إدارة قوتها النسبية المتناقصة في عالم يتزايد عدد سكانه كما يتصاعد مستوى التنمية فيه. وإن عوامل القوة الأمريكية متنوعة: فهي اقتصادية لدى **بول كنيدي** و**جلبان**، وثقافية ودينية لدى **ها نتغتون**، ودبلوماسية وعسكرية لدى **كيسنجر** و**بر جنسكي**.

ولدراسة السياسة الخارجية الأمريكية وتحليلها لابد من الإشارة إلى وجود

مدرستين:

1- **مدرسة المحافظين**: وهي مدرسة يدعمها كتاب وسياسيون أمريكيون ينتمون إلى فئة الصقور، ويجاهرون بتحول الولايات المتحدة إلى إمبريالية ويدعون إلى

<sup>1</sup> - انظر : Noam Chomsky , The Rule of Force in World Affairs, Pluto Press , Londres2000 .

تكريسها ودعمها على الرغم مما يتبع ذلك من تحول الدول الأخرى الحليفة وغير الحليفة إلى "أتباع عليهم أن يدفعوا الجزية". ويأتي في طليعة أتباع هذه المدرسة روبرت كاغان ووليام كرسستول، اللذان اعترفا بتحول الولايات المتحدة إلى إمبراطورية، ومنهم بر جنسكي الذي يقول في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى: (إن حلفاء أمريكا أتباع وخدم، وعليهم أن يدفعوا الجزية). وكذلك ديفيد روكوف الذي قال: (إن على الأمريكيين ألا ينسوا أن أمتهم هي الأفضل، من بين الأمم كلها).

2- مدرسة الليبراليين: تعمل هذه المدرسة على تبرير المشهد الذي آلت إليه العلاقات الدولية، وترى أنه على الرغم من الاندفاع القوية للسلطة الأمريكية نحو تكريس امتيازاتها الامبريالية، فإن هذه الامبريالية قد ضلت الطريق، وبلغت مداها، وأخذت تظهر عليها علامات التحلل والسقوط.

يتقدم صفوف المنادين بالمدرسة الليبرالية هنري لويس مؤسس مجلة التايم الأمريكية. وقد كتب مقالاً قبل سنتين عاماً بعنوان: (القرن الأمريكي) تتبأ فيه بهيمنة أمريكا على العالم، ودعا إلى ألا تكون الولايات المتحدة الدولة الأقوى فقط، بل الأفضل أيضاً، وأن تشاطر الآخرين مركز القيادة.<sup>2</sup> كما ينتمي إلى هذه المدرسة بول كنيدي الذي قدم في كتابه: (صعود وهبوط الدول الكبرى)، تحليلاً علمياً تاريخياً لتكوّن الإمبراطورية، وتتبأ بهبوط الامبريالية الأمريكية بفعل الامتداد الجغرافي المفرط لمناطق سيطرتها، وعجز الموارد الاقتصادية الأمريكية عن سد متطلبات حماية هذه الامبراطورية.

وينتمي إلى هذه المدرسة مانويل فارلشتاين، الباحث في جامعة ييل، ومؤلف كتاب: "نهاية العالم كما نعرفه: السلام الأمريكي انتهى".<sup>3</sup> وكان قد نشر مقالاً في مجلة Foreign Policy في شهر آب 2002 قال فيه: "إن توجهات الصقور المحافظين الأمريكيين الراهنة لفرض الهيمنة الأمريكية بالقوة، ستقتل

<sup>2</sup> - تود، إيمانويل (2004)، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأميركي، بيروت:

دار الساقى، ط2، ص13.

<sup>3</sup> - المرجع السابق عينه.

لأسباب عسكرية واقتصادية وإيديولوجية، فأمريكا لن تستطيع تحمل الخسائر البشرية والمادية الباهظة لأدوارها العسكرية".

وفي دراسة سرية كتبت عام 1995 بعنوان: (المبادئ الأساسية للردع بعد الحرب الباردة) نشرتها الأسوشيتد برس، أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تظهر كقوة عاقلة وحكيمة وإنما عليها أن تستفيد من قوتها النووية حتى تعطي عن نفسها صورة لاعقلانية وهجومية اتهامية عندما تتعرض مصالحها للتهديد.

وتقول هذه الدراسة: "إن من الخطر الشديد أن نظهر أنفسنا على أننا أناس عقلاء ذوو أعصاب باردة. وأسوأ من ذلك أن نظهر أمام العالم أننا نحترم أموراً صيبانية سخيفة، مثل القانون والمعاهدات الدولية. ولا بد أن تكون في حكوماتنا عناصر تظهر مستعدة للتصرف بجنون وغير قادرة على ضبط أعصابها. فذلك هو الذي يساعد على بث الخوف وتعميقه في قلب خصومنا".<sup>4</sup>

لقد ظهر شغف أمريكي بممارسة سياسة أحادية، كانت بوارده قد برزت في النصف الثاني من التسعينيات عندما رفضت واشنطن في كانون الأول عام 1997 معاهدة أوتاوا المتعلقة بالألغام ضد الأفراد، وفي تموز عام 1998 رفضت الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء محكمة الجنايات الدولية، كما رفضت بروتوكول كيوتو المتعلق بانبعاث غاز الكربون.<sup>5</sup> وقد بلغت الاستبدادية بالسياسة الأمريكية أن فرضت على العالم الحرب ضد ما أسمته (الإرهاب) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. كما أجبرت العالم على أن يقبل معها مقولة وجود (محور الشر)، تاركة لنفسها حق تحديده في العراق وإيران وكوريا الشمالية. وكذلك تهديد الولايات المتحدة بنشر درع الدفاع الفضائي الصاروخي، الذي من شأنه كسر التوازن النووي، وتمكين الولايات المتحدة في حال اكتماله من إكمال سيطرتها على العالم.

<sup>4</sup> - تشومسكي، نعوم (2000)، الدولة العاصية، لوموند ديبلوماتيك، آب.

<sup>5</sup> - تود، إيمانويل (2004)، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، بيروت: دار الساقى، ص12.

وقامت الولايات المتحدة باستفزاز الصين حين قامت بقصف سفارتها في بلغراد في أثناء حرب كوسوفو، واستفزت روسيا من جراء قيامها ببث إذاعي باللغة الشيشانية عن طريق (راديو) أوروبا الحرة. وتسريب وثائق تحتوي على خطط لضربات ذرية ضد دول غير ذرية، وإرسال مستشارين عسكريين إلى جورجيا، وإقامة قواعد عسكرية في آسيا الوسطى.

وعملت الولايات المتحدة على تحويل حلف الأطلسي إلى ذراع لتنفيذ سياستها القومية واستخدامه للتدخل في نزاعات دون مشورة الأمم المتحدة. مثل نزاع الصومال وعملية ثعلب الصحراء التي استهدفت العراق في العام 1998. وفي عام 2001 انسحبت الولايات المتحدة من مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية الذي عقد في درين في جنوب إفريقية، احتجاجاً على وضع مسألة الاحتلال الإسرائيلي والعنصرية الإسرائيلية، ومسألة الاعتذار في موضوع العبودية السوداء والتعويض عنها.

وفرضت الولايات المتحدة على الفلسطينيين التنازل عن جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية لمصلحتهم، ومن ذلك القرار /194/ الخاص بعودة اللاجئين، والقرار /181/ عام 1947 الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

ورفضت واشنطن مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية، ورفضت اتفاقية مراقبة العمليات المالية في المناطق الحرة (أوف شور) التي دعت إليها الدول الأوروبية واقترحتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمحاربة تبييض الأموال الذي تقوم به منظمات المافيا والمخدرات والإرهاب عام 2001. ورفضت التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل، وحظر استخدام الأطفال في الحرب عام 1994. وقامت بتقليص حجم المعونة للبلدان النامية بعد

الحرب الباردة إلى النصف تقريباً، حيث لم تعد تصل إلى سبعة مليارات دولار في العام.<sup>6</sup>

لقد طرأ تحول على السياسة الأمريكية، وخصوصاً الخارجية، وذلك بالانتقال من البراغماتية إلى إيديولوجية التغيير.

إن السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 جمعت بين المدرسة الجاكسونية (نسبة إلى الرئيس جاكسون 1829-1837) وشعارها قول ماك آرثر الشهير: "البديل الوحيد للنصر هو النصر". والمدرسة الولسونية (نسبة إلى الرئيس ولسون 1913-1921) وتمثل هذه المدرسة تقليداً أمريكياً وهو نشر القيم الأمريكية في العالم، وخصوصاً الديمقراطية باعتبارها رسالة الولايات المتحدة. وهي في الوقت عينه الضمانة الأساسية لأمنها وسلامتها. وقد تبني الرئيس بوش مبادئ المدرسة الولسونية، فاقترب من فكر المحافظين الجدد الذين هم من المدرسة الولسونية الداعية إلى نشر الديمقراطية.<sup>7</sup> ولكن الديمقراطية حسب مفهومه هو.

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر إلى ازدياد عدد التدخلات الأمريكية في شؤون الدول الأخرى، وكذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي والخارجي، فالخارجي صار داخلياً، والإقليمي صار دولياً.. .

وفي 20/9/2002 أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان: "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة"، تتألف هذه الوثيقة من حوالي 3000 كلمة نستطيع من جراء قراءتها أن نقف على التفكير الاستراتيجي الأمريكي الذي يعكس رؤية عدد من الشخصيات في الإدارة الأمريكية الذين يدعون

---

<sup>6</sup> - غليون، برهان (2005)، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دمشق: دار الفكر، ص26.  
<sup>7</sup> - خدام، منذر (2005)، محددات السياسة الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد 1256، تاريخ 2005/7/15.

للاستفادة من الظروف الناجمة عن أحداث أيلول 2001 لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم.

لقد أصبحت فكرة استباق العدو والحرب الوقائية مكرسة في السياسة الأمريكية، بل أصبحت جزءاً من استراتيجيتها الجديدة، فالولايات المتحدة في استراتيجيتها السابقة كانت تقوم بحروب إما بالأصالة وإما بالإنابة، ولكن بغطاء من الشرعية الدولية، إلا في بعض الحالات في أمريكا اللاتينية التي كانت تعد في أثناء الحرب الباردة مجال أمريكا الحيوي، وهو ما يوازي التدخل السوفييتي في المجر وتشكوسلوفاكيا. أما الآن فقد كرست الولايات المتحدة فكرة التدخل المباشر وبقرار أمريكي صرف. فالولايات المتحدة ترى أن الحروب الاستباقية من الآن فصاعداً، قرار أمريكي تمليه مصالح الأمن القومي وضرورته، وهذا الأمر سيفضي إلى إعادة تشكيل المؤسسات الدولية، وعلى الأخص الأمم المتحدة.

إن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى الحلفاء والأصدقاء، أو حتى العملاء وخاصة بعد حرب العراق في آذار 2003، وكذلك لم تعد العناصر الثقافية والاجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية والاقتصادية.

ولفهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية، والعوامل المؤثرة فيها، قسم الباحث محددات السياسة الأمريكية إلى محددات داخلية ومحددات خارجية، وهو ما سيتم دراسته في الفصل الأول من هذا البحث بشيء من التفصيل.

### **المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية:**

توجد مجموعة من العوامل الهامة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. بعضها داخلي والآخر دولي. ولعل أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية التي سنتناولها في هذا المبحث بشيء من التفصيل، هي:  
المحدد الأول: الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة (المحافظون الجدد):

عرفت الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين، مجموعة متنوعة من التيارات والقوى، بشكل لم تشهده دولة من قبل بهذه القوة والنفوذ، وكان تيار المحافظين الجدد من أبرز هذه المجموعات التي تحكمت بسياسة الولايات المتحدة خارجياً، وما تزال، ولا سيما على صعيد المنطقة والشرق الأوسط بشكل عام.

## 1- من هم المحافظون الجدد؟

تأسس تيار المحافظين الجدد على يد المفكر اليهودي الألماني ليوشتراوس الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1938 وعمل أستاذاً جامعياً في جامعة شيكاغو، وأسس ما عرف بالشتراوسية الليبرالية التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد.

والمحافظون الجدد هو الاسم الأمريكي لمجموعة من الناس، كانوا معروفين في مطلع السبعينيات، ودخلوا الإدارات الأمريكية المتعاقبة، أو عملوا فيها، لكن قوتهم العددية ونفوذهم الواسع لم يظهر إلا في إدارة الرئيس جورج بوش الابن.

وبرز تيار المحافظين الجدد كمجموعة يهودية فاعلة في الإدارة الأمريكية، لها أفكار ومفاهيم عنصرية واضحة ضد العرب والمسلمين، مقابل تمجيد إسرائيل وضمّان ديمومة أمنها ووجودها وتفوقها.

وينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية مقلقة وهي أن الفرصة باتت مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم وخلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية، وإن تمّ ذلك باستخدام العصا الأمريكية لكل من يخالف أو يعترض.<sup>8</sup>

## 2- نشأة المحافظين الجدد:

---

<sup>8</sup> - العناني، خليل (2003)، المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم، العربية للإعلام، 4 حزيران.

لا بدّ من النظر إلى المحافظين الجدد على أنهم جيلان من المفكرين والسياسيين، وليسوا جيلاً واحداً.

الجيل الأول: تبلور في الستينيات من القرن العشرين وجاءت أفكاره رد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها أمريكا في الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى حرب فيتنام ( في منتصف السبعينيات من القرن الماضي).

لقد صعد الجيل الأول من المحافظين الجدد في فترة خيم فيها على الرأي العام الأمريكي شعور بعدم الثقة في القوة والسياسة الخارجية الأمريكية نتيجة لما حدث في فيتنام، لذا سعى الجيل الأول بالأساس إلى إعادة الثقة المفقودة.

أما الجيل الثاني: فقد ظهر في تسعينيات القرن الماضي، وجاءت أفكاره معبرة عن الظروف الأمريكية والدولية في هذه الفترة، فقد ظهر بعد انتصار أمريكا في الحرب الباردة، وبعد أن أعاد الرئيس بوش الأب ثقة الأمريكيين في جيشهم (بفعل الانتصار في حرب عاصفة الصحراء 1991). لذا تبنى الجيل الثاني هدفاً مختلفاً وهو كيفية استخدام أمريكا قوتها وموقعها الدولي غير المسبوق كقطب العالم الأوحده في تحقيق أهدافها وتشكيل العالم وفقاً لرؤيتها. ومن المحتمل أن يكون هناك تناقض بين أفكار كل جيل من المحافظين الجدد وذلك لأن كل جيل نشأ في ظروف مختلفة وآمن بأفكار معينة. ولعل ما قام به المحافظون الجدد في إسقاط الاتحاد السوفييتي قد دفعهم إلى الاعتقاد بأن ارتكاب الأخطاء مسوغ طالما أن لديك مسوغاً أخلاقياً ورغبة في استخدام القوة.

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي السابق تحدياً كبيراً للجيل الثاني من المحافظين الجدد على مستوى السياسة الخارجية، إذ أدى فشل المحافظين الجدد في العثور على عدو جديد إلى صعود أصحاب التوجهات الواقعية وسيطرتهم على تيار المحافظين الجدد، ونادى الواقعيون

بالتزوي في إطلاق مشاريع أمريكية كبرى، وفي استخدام القوة العسكرية الأمريكية وفي زيادة نفقات الجيش الأمريكي.

ومنذ منتصف التسعينيات، نسج المحافظون الجدد شبكة واسعة لتعميم أفكارهم ونشرها، من بين مكوناتها الأساسية مراكز تفكير ومؤسسات بحثية مثل: معهد أمريكان إنتربرايز، ومشروع القرن الأمريكي الجديد ومعهد هيدستون، ومجلات فكرية واسعة الانتشار مثل: ناشيونال ريفيو، وكومنترى. وصحف شعبية رائجة مثل: وول ستريت جورنال. ومن أهم الرموز الفكرية لهذه المدرسة إيرفينغ كريستول وابنه وليام كريستول ونورمان بودرويرتز.

والمحافظون الجدد كانوا في السابق ديمقراطيين ليبراليين، عملوا في مجلة كومنتري، التي تمولها اللجنة اليهودية الأمريكية، وفي مكاتب هنري جاكسون السيناتور الديمقراطي المشهور بإدارته المتشددة في السياسة الخارجية.

### 3- أفكار الفيلسوف ليوشتراوس وأثرها على فكر المحافظين الجدد:

تشكل أفكار الفيلسوف اليهودي الألماني ليوشتراوس الجانب العملي من ممارسات المحافظين الجدد التي تتضمن:

- التأكيد على دور النخبة: حيث يؤمن شتراوس بأن الحقيقة الأساسية للمجتمع والتاريخ يجب أن تتبناها نخبة أو صفوة، لأن الآخرين لا يملكون القدرة على التعامل مع الحقيقة.

- إنَّ رجل الدولة الجيد يجب أن يعتمد على بطانة خاصة. ولعل المحافظين الجدد ينظرون إلى أنفسهم من هذه الزاوية.

- استخدام الدين للسيطرة على الجموع، وكذلك فرض الدين على الجماهير وإبعاده عن الحكام.

- الخداع وإطلاق الأكاذيب "النبيلة" من أجل حماية الحقيقة. فالخداع هو أساس الحياة السياسية برأيهم. وبلغت سياسة الخداع ذروتها في فضيحة إيران كونترا. ولعلَّ الكذبة الكبرى هي حرب العراق عام 2003، إذ قام المحافظون الجدد

بتصوير تلك الحرب على أنها البداية لثورة مستمرة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ومن مظاهر الخداع أنهم أطلقوا على أنفسهم اسم "المحافظين الجدد". وهم ليسوا محافظين لأن المحافظين يعملون على الحفاظ على الوضع القائم والمبادئ الأخلاقية التقليدية، وعلى العادات المتعارف عليها. وقضايا هؤلاء ليست قضايا المحافظين التقليدية كمنع الإجهاض وفرض الصلاة في المدارس مثلاً، إنما السيطرة الكاملة داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهذه السيطرة لا تتحقق إلا بوجود خطر خارجي. ولدى غياب هذا الخطر، علينا أن نخترعه كما يقول شتراوس.<sup>9</sup>

وفي فترة السبعينيات، وفي أثناء الحرب الباردة، كان شتراوس يدعو إلى عسكرة الديمقراطية. وكان يقول: إن الديمقراطية لا تكون قادرة إلا إذا كانت قوة عسكرية باطشة. وكان يدعو إلى زيادة تسليح الولايات المتحدة ورصد كل الامكانيات المتاحة للسلاح، فالحرب في رأيه، تريح بالردع قبل أن تبدأ العمليات العسكرية والمعارك.

ومن أفكار ليوشتراوس أن الحكم يجب أن يكون بين أيدي النخبة المثقفة، وأن على الحكم الاعتماد على هذه النخبة وجعلها من خاصته لكي تساعد في شؤون الحكم والقرار. وكان شتراوس يقول: إن على الديمقراطية أن تستغل كل طاقاتها لتحقيق أهدافها، وسوغ وجود سلطوية مطلقة وديكتاتورية فاشية.

#### 4- أهم أفكار المحافظين الجدد:

ينطلق المحافظون الجدد في فكرهم من الاعتقاد بضرورة الهيمنة الأمريكية على العالم على الصعيدين السياسي والعسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة

---

<sup>9</sup> - عفيف، قيصر (2003)، أولئك المحافظون الجدد الأمريكيون ليسوا محافظين ولا جدداً، صحيفة النهار، الجمعة 25 تموز 2003، ص17.

وهذا ما دفعهم إلى المطالبة بتخلي الولايات المتحدة عن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ويرون أن القوة العسكرية يجب أن تبقى أساساً للسياسة الخارجية الأمريكية. ورفض المحافظون الجدد الثورة الثقافية التي اجتاحت أمريكا في الستينيات والتي نادى بالتعددية الثقافية وحقوق الأقليات والنساء والشواذ.

ويلخص إيفرينغ كريستول الأسس الفكرية للمحافظين الجدد بما يلي:<sup>10</sup>

- 1- تشجيع الولاء القومي باعتباره شعوراً طبيعياً ومقدساً.
  - 2- رفض مفهوم الحكومة العالمية التي تؤدي إلى نمط من الاستبداد العالمي.
  - 3- يجب أن يتمتع رجال الدولة بأهلية التمييز بين الأصدقاء والأعداء.
  - 4- لا تتخذ المصلحة القومية لدولة عظمى بالمعايير الجغرافية.
- ومن الأفكار التي روجها المحافظون الجدد أنّ الخداع والكذب والتلاعب بالحقائق، لتنفيذ غايات سياسية، أمور مسموح بها. ويرون أن على "النخبة" أن تحفظ الحقائق لنفسها وتمنعها عن الشعب وعن خصومها السياسيين لأن ذلك يمنحها قوة إضافية.
- وفي الشأن الخارجي يدعو المحافظون الجدد إلى تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي الكاسح لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة التي تتماشى مع انتشار قيمها الحضارية الاجتماعية وتحققها.
- ويرى المحافظون الجدد أن إسرائيل هي الصديق الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مع أن الحقيقة هي أنه قبل الالتزام بإسرائيل لم يكن للولايات المتحدة أعداء في الشرق الأوسط.
- ويختلف المحافظون الجدد نوعياً عن الاتجاه المحافظ التقليدي ذو النزوع الواقعي أو المذهب الانعزالي، فهم ينحدرون في الغالب من اليسار الراديكالي،

---

Ivring Kristol : The neoconservative Persuasion, The Weekly Standard, August - 10  
25,2003

وينطلقون من الرؤية الريغانية القائمة على الإيمان بالاستثناء الأمريكي (الولايات المتحدة بصفتها إمبراطورية الخير المسؤولة عن اجتثاث الشر في العالم).<sup>11</sup> وقد تمحورت رؤية هؤلاء للسياسة الخارجية في العالم والشرق الأوسط فيما يلي:<sup>12</sup>

- المناداة بأن يكون لأمريكا القيادة في الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة.  
- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية.

- توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً لأمريكا.  
- العمل على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية وذلك بفعل سياستها الخارجية (وهذه هي كذبة المحافظين الجدد الكبرى).

- التمرکز عند المصلحة الأمريكية الإسرائيلية بشكل مفرط، وحماية أمن إسرائيل وسلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، والتحكم بخيراتها وثرواتها وناسها.

ويتحدث ريتشارد بيرل الزعيم السياسي للمحافظين الجدد في كتابه "نهاية الشر" الذي كتبه بعد احتلال العراق، عن نتيجة وهي: إن قيام عالم آمن يحكمه القانون، وتكون فيه الشعوب حرة، لم يتحقق بعد. وإذا تحقق سيكون ذلك بفضل الجيش الأمريكي الذي سيحمي هذا الحلم.<sup>13</sup>

## 5- الجديد في فكر المحافظين في المرحلة الحالية:

---

<sup>11</sup> - ولد أباه، السيد (2004)، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص41.

<sup>12</sup> - زهر الدين، صالح (2004)، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ص10-11.

<sup>13</sup> Richard Perl , David Frum : An end to evil , *How to Win the war or terror*,<sup>13</sup> Random House ,2003 . P279 .

- إدخال الدين في السياسة الخارجية (وهذا لم يكن موجوداً عند بوش الأب 1990-1994 و **كلاينتون** 1994-2001). حتى إنه أصبح هناك شك في وجود العلمانية التي نص عليها الدستور الأمريكي.

- اعتماد الإدارة الأمريكية الحالية في رسم سياستها الخارجية على مراكز أبحاث قريبة جداً من إيباك. ووصل عدد من الشخصيات الداعمة لإسرائيل إلى مراكز صنع القرار في الإدارة الأمريكية مثل: **دوغلاس فيث، وبول وولفيتز اللذان وصلا إلى البنيتاجون.**

- الجرأة في اللجوء إلى القوة في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. ومن هنا انبثقت الأطروحات الكبرى التي غدت مألوفة في الخطاب السياسي الأمريكي الحالي: (رفض تراجع القوة الأمريكية، تثمين الأدوات الحربية، القطيعة مع الأنظمة المستبدة، والوضوح الأخلاقي والرهان على الهيمنة الأمريكية بوصفه مسلكاً لضمان أمن العالم ورفاهيته).<sup>14</sup>

#### 6- أثر أحداث 11 أيلول 2001 على الرؤية الفكرية للمحافظين الجدد:

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، كفرصة ذهبية لتغيير المحافظين الجدد، لتجسيد مفاهيمه وأفكاره ورؤيته عملياً إزاء العرب والمسلمين الأمريكيين داخل الولايات المتحدة أولاً، ومن ثم في الخارج، من جراء حملة شرسة عبر عنها الرئيس **بوش الابن** وقد عد فيما بعد "زلة لسان" بقوله "الحرب الصليبية".

لقد أدّى وقوع أحداث أيلول 2001 إلى تبني المحافظين الجدد لثلاث أفكار جديدة هي:

---

William Kristol, Robert Kagan: Toward a neo-Reganite Foreign Policy, Foreign Affairs, Juil, Augst, 1996 .<sup>14</sup>

(الحرب الاستباقية - تقسيم العالم إلى محور للخير ومحور للشر دون وسطية<sup>15</sup> - استعمال القوة ضد محور الشر على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا).

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر كما وصفها هنري كيسنجر " يوم العار" الذي لا بد من الثأر له. فقامت الإدارة الأمريكية الجديدة بإدخال مفهوميين جديدين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي:

المفهوم الأول: هو أن التهديد الأهم لأمن الولايات المتحدة يقع على نقطة التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجي، سواء أكانت الراديكالية سمة لدولة أم لجماعة سياسية، وسواء أكانت التكنولوجيا الحديثة تحت تصرف أي منهما (يتركز هذا في منطقة العالم الإسلامي) أم لا.

المفهوم الثاني: يتعلق بأن الولايات المتحدة لن تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكي تقوم بالرد عليه وإنما سيكون عليها أن تبادر بالهجوم بمجرد إدراكها للتهديد.<sup>16</sup>

#### 7- تأثير المحافظين الجدد على سياسة إدارة الرئيس بوش الابن:

إن التحديات التي تواجهها السياسة الأمريكية الحالية ليست نتاجاً للمحافظين الجدد أو اليمين الأمريكي وحده، بل هي نتيجة لأزمة عامة في النظام السياسي الأمريكي شارك في صنعها اليسار واليمين الأمريكيين معاً في العقود الأخيرة.

---

<sup>15</sup> - الشر هنا هو فكرة لاهوتية، ليس له تاريخ ولا دوافع. والاستخدام السياسي للشر له وجهان: الوجه الأول هو أن الإنسان لا يستطيع التعايش مع الشر، ولا يستطيع أن يغيره، فالشر يجب إزالته، والحرب ضد الشر هي حرب دائمة، حرب بلا هدنة. والوجه الثاني: إن المعركة الماثوية ضد الشر تسوغ أي تحالف.

لمزيد انظر: معمداني، محمود (2005)، أمريكا والإسلام السياسي، 29 يناير 2005، ترجمة

أحمد زكي. على الرابط: <http://www.mafhoum.com/press7/226c20.htm>

<sup>16</sup> - أيوب، مدحت (2003)، الإدارة الأمريكية يمين محافظ أم نازية جديدة؟، مجلة الشاهد، العدد 214، حزيران، ص 30-33.

فالمحافظون الجدد ليسوا قوة سياسية بذاتهم بقدر ما هم قوة سياسية بالظروف السياسية التي تتاح لهم، وبالرئيس الذي يستمع إليهم، ويتعاون معهم وينفذ خططهم. فتأثير المحافظين الجدد على السياسة الأمريكية يقوى ويضعف حسب الظروف الدولية والإقليمية.

وكان المحافظون الجدد قد تحدثوا في وثيقة "توحيد التخطيط الدفاعي" عام 1992 عن ضرورة اعتماد الضربة الوقائية Preemptive ضد الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل، وهو الكلام نفسه الذي رده الرئيس بوش الابن، وهو ما أسماه بعض الصحفيين "مبدأ بوش" The Bush Doctrine.<sup>17</sup>

ومع الولاية الثانية للرئيس بوش الابن ظهرت بوادر على أن الإدارة الأمريكية تتخذ مساراً جديداً، حيث تبني الرئيس بوش خارطة الطريق التي عارضها المحافظون الجدد، وكذلك تم الانسحاب من غزة والإعداد لمفاوضات الدولة الفلسطينية. ووجه بعض المسؤولين في البيت الأبيض للوم للمحافظين الجدد وبعض المسؤولين في البنتاغون لخططهم السياسية لما بعد الحرب على العراق.

ويعد تغلغل العناصر اليهودية ذات التوجه الإسرائيلي في إدارة الرئيس بوش الابن امتداداً للوضع الذي كان قائماً في إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، حيث إنه لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة تولت مناصب تتحكم في الاستراتيجية الأمريكية وسياساتها الخارجية. فقد شغلت مناصب وزارة الخارجية والدفاع ورئاسة الأمن القومي والاستخبارات الأمريكية، كما كان اليهود قد حصلوا في إدارة كلينتون على 50% من المناصب الاتحادية. وكان في الكونجرس

---

<sup>17</sup> - عفيف، قيصر (2003)، أولئك المحافظون الجدد الأمريكيون ليسوا محافظين ولا جددًا، مرجع سابق، ص 17.

الأمريكي حينئذ عشرة من اليهود في مجلس الشيوخ و27 نائباً في مجلس النواب.<sup>18</sup>

وفي إدارة الرئيس بوش الابن 24 يهودياً أمريكياً بينهم إسرائيليون، والجدول التالي يوضح عدد اليهود في إدارة الرئيس بوش والمناصب التي يشغلونها:<sup>19</sup>

### اليهود في إدارة الرئيس بوش الابن

بول وولفيتز	نائب وزير الدفاع
دوغلاس فيث	وكيل وزارة الدفاع
إليوت إبرامز	أحد مستشاري الرئيس للأمن القومي
دوف زخيم	وكيل وزارة الدفاع ويحمل الجنسية الإسرائيلية
ريتشارد بيرل	رئيس مجلس سياسات الدفاع التابع للبتاجون
ريتشارد هاس	مدير إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية
روبرت زوليك	الممثل التجاري للولايات المتحدة بدرجة وزير
مارك غروسمان	وكيل وزارة الخارجية
ميل سيبمبلر	رئيس بنك التصدير والاستيراد
جونسوا بولتون	مدير السياسات في مكتب الرئيس
ستيف غولد سميث	أحد مستشاري الرئيس
دانيل سول غولدن	رئيس وكالة ناسا للفضاء والطيران

<sup>18</sup> - أيوب، مدحت (2003)، الإدارة الأمريكية يمين محافظ أم نازية جديدة ؟، مرجع سابق، ص36.

<sup>19</sup> - جريدة الأهرام ، 2002/10/24.

آدم غولدمان	مستشار في ديوان الرئاسة
جوزيف جيلدن هورن	مستشار في ديوان الرئاسة
كريستوفر جيرستين	المدير السابق للاتلاف الجمهوري اليهودي
مارك رويمبرغر	مساعد وزير الخزانة
صمويل بودمان	نائب وزير التجارة
بوني كوهين	نائب وزير الخارجية
لينكولين بلومفيلد	مساعد وزير الخارجية
روث ديفز	مدير معهد الخدمة الخارجية لتدريب السفراء
هنري كيسنجر	مستشار للبننتاجون
جيمس شليسنجر	مستشار للبننتاجون
روبرت ساتلوف	مستشار للأمن القومي

خلاصة القول: إن تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية

هو تيار:<sup>20</sup>

- عنصري متطرف، من المدنيين الذين يسيطرون على العسكريين في أوقات الحرب، حيث لم يخدم معظمهم في الجيش الأمريكي، ولم يعرفوا الحياة العسكرية.

- لا يجيد سوى لغة القوة والحرب، ويعمل على عسكرة السياسة الأمريكية "أمركة العالم".

- يعمل على إحلال المصلحة الإسرائيلية قبل المصلحة الأمريكية، وبعد الكيان الصهيوني في المنطقة ضرورة وحاجة أمريكية لا غنى عنها.

<sup>20</sup> - زهر الدين، صالح (2004)، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع

سابق، ص 28-29.

- يلتزم بقوة بكتابات **ليوشتراوس** اليهودي الأمريكي من أصل ألماني، وهو بمنزلة الأب الروحي له.
- يؤمن بالحرب الاستباقية، وبالنزعة العسكرية المجردة لتحقيق أهدافه.
- يؤيد علناً فكرة "إمبراطورية أمريكية" وينادي بالإمبريالية، ويعظمة أمريكا إلى الأبد.
- يسخر من رأي الآباء المؤسسين الداعي إلى أن تبقى الولايات المتحدة محايدة.
- مستعد لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بالقوة.
- يؤيد إسرائيل وحزب الليكود تأييداً علنياً غير مشروط، ويعمل على إبقائها متفوقة في جميع المجالات على الدول العربية، وصولاً لتربعها على عرش الإمبراطورية الإقليمية.
- يخترع الأخطار في الخارج مثلما يخترعها في الداخل لتسويغ منطقته التدميري. كما يعبر عن ذلك صراحة أحد رموز هذا التيار "**مايكل ليدين**" الذي قال قبل عام من أحداث 11 أيلول 2001: (إن هناك حاجة إلى حادث بيرل هاربور جديد لحشد تأييد الشعب الأمريكي لطموحات المحافظين الجدد، وهي ضمان هيمنة سياسية واقتصادية على العالم).
- يرى هذا التيار أن على النخبة أن تحفظ الحقائق لنفسها وتمنعها عن الشعب، وعن خصومها السياسيين لأن ذلك يمنحها قوة إضافية.
- وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن نفوذ المحافظين الجدد أكبر كثيراً من حجمهم، وتحالفهم مع المسيحيين الجدد. فهؤلاء لا يزيدون على 17% من جميع مسيحيي أمريكا، وأهم من ذلك أنهم أقلية بين اليهود الأمريكيين، فهؤلاء في غالبيتهم العظمى من الديمقراطيين الليبراليين، و**جورج بوش** لم يحصل على أكثر من عشرة في المئة من أصوات اليهود الأمريكيين. وهذا ما سنتناوله فيما بعد بشيء من التفصيل.

وهنا لابد من التأكيد على أنه: ليس كل ما تخطط له الولايات المتحدة ومحافظوها الجدد يجب أن يكون نافذاً. والتجارب كثيرة في هذا المجال، لأن سياسة القوة تستطيع أن تدمر وتقتل ولكنها لا تستطيع أن تحل السلام.

## المحدد الثاني: دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

تمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين والدولة، فإن الدين كان وما زال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي. فالحياة الأمريكية تخضع لنظام من القيم تتفاعل داخله العديد من الأديان، ولكن بدرجات مختلفة تفصل بينها مسافات اجتماعية واتجاهات مذهبية وفكرية تؤكد على هذه التعددية.<sup>21</sup>

لقد حمل المهاجرون الجدد البيوريتانيون (التطهيريون) العقيدة البروتستانتية، التي كانوا يحاولون تطبيقها في إنكلترا. ولكنهم طردوا واضطهدوا، فهاجروا إلى أمريكا. التي أسموها (إنكلترا الجديدة). ولأن المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت فقد كانوا قوة غالبية، فسادت كنيستهم وساد مذهبهم.<sup>22</sup> إن الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل السياسة الخارجية الأمريكية ليس جديداً، فمنذ القرن التاسع عشر كانت المنطقة أرض تبشير للعديد من الكنائس البروتستانتية وبعضها لم تكن تنظر بعين الرضا إلى إنشاء "دولة إسرائيل". أما المجموعات الأصولية التي تقرأ النصوص المقدسة قراءة حرفية، فقد رأت في قيام الدولة العبرية تحقيقاً للنبوءات التوراتية.

### 1- العلاقة بين الدين والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تأثير الدين موجود منذ البدايات الأولى لتكوين المجتمع، فأصل المجتمع الأمريكي يعود إلى تلك المستعمرات التي أسسها (البيوريتانيون) الفارون من الاضطهاد الديني في أوروبا الغربية كي يعبدوا الله على طريقتهم الخاصة

---

<sup>21</sup> - Catherine L.Albanese , America : Religions and Religions , (California : Wads - Worth Publishing Company , Second Edition , 1992 ) PP.11-14 .

<sup>22</sup> - مرقس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية (قانون الحرية الدينية نموذجاً)، الإمبراطورية الأمريكية، ج3 ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص269-270.

في الدنيا الجديدة التي طالما حلموا بها.<sup>23</sup> فالمجتمع الأمريكي مجتمع من المهاجرين كان الدين جزءاً من تكوينه الإيديولوجي.

لقد كانت مغامرة كريستوف كولومبوس لاكتشاف أمريكا عام 1492 م، مغامرة دينية بالأساس. كما أن الدستور الأمريكي تأثر بالفكر الديني. فمبدأ الفصل بين السلطات، وفكرة الضبط والتوازن بين الكونجرس والرئاسة تعود إلى اعتقاد البيوريتانيين (التطهيريين) في ازدواجية الطبيعة الإنسانية أي الكمال (السّموم) من جهة، والنقص منذ الخطيئة الأولى من جهة أخرى.<sup>24</sup>

فالمسيحية هي الديانة الأولى في الولايات المتحدة\*، والمذهب الرئيس هو البروتستانتية والذي ينقسم إلى عدة طوائف، أكبرها هي الطائفة المعمدانية والتي يأتي منها دائماً رئيس الجمهورية. ولم يتقلد هذا المنصب سوى رئيس كاثوليكي واحد هو جون كندي (1961-1963).<sup>25</sup>

لقد شعر البروتستانت بالمزاحمة من قبل الكاثوليكية، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة. وقد تم لهم ذلك حين تقرر إدخال مبدأ الفصل في صلب الدستور الأمريكي. والذي عدّ التعديل الدستوري الأول عام 1789م.<sup>26</sup>

<sup>23</sup> Catherine L.Albanese , America : Religions and Religions , PP462 .

<sup>24</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، القاهرة: مكتبة الشروق، ص245.  
\* ثم اليهودية يليها الإسلام.

<sup>25</sup> - لمعي، إكرام (2001)، التنوع الديني في أمريكا، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، ص206.

<sup>26</sup> - مر قس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية ( قانون الحرية الدينية نموذجاً)، مرجع سابق، ص272-273.

ولا يوجد دين رسمي ولا كنيسة رسمية (وضع هذا النص **توماس جيفرسون** الذي أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية) لأنه خشى أن تفرض إنكلترا مذهبها المسيحي وكنيستها.<sup>27</sup>

وتمتنع الدولة عن تمويل أي مؤسسة دينية من الخزانة العامة، ولا تمويل الدولة المدارس الدينية من المال العام، حتى لا ترسخ ديناً أو مذهباً معيناً.<sup>28</sup> إن الانفصال بين الدين والحياة السياسية في التقاليد الغربية هو انفصال نظري صاغه الفقه الغربي في محاولاته لإيجاد حل للمشكلات السياسية التي كانت تعاني منها الدول الغربية في العصور الوسطى نتيجة لمبالغات الكنيسة الكاثوليكية في ممارساتها السياسية. وإن هذا الانفصال لم تقبله المرجعية الأصلية لثقافة هذه المجتمعات لتعارضه مع التصور القائم للعلاقات السياسية والذي تشكل القيم المسيحية أحد أهم عناصره، ولتجاهله لواقع الحركة السياسية والاجتماعية الغربية التي يعد الدين عاملاً مؤثراً في تشكيلها وتوجيهها.

إن الدين في الولايات المتحدة يتزوج بين قراءتين:

- الدين المدني: وهو مجموعة من الطقوس والرموز الدينية وشبه الدينية التي تطبع الحياة الأمريكية.
- والدين المتدين: الذي يتكون من جماعات وكنائس مختلفة، إذ يبدو أن الصراع يتركز بين الجماعات المختلفة في إطار دائرة التأثير في حقل الدين العام، وهو حقل معقد تأخذ فيه العناصر الدنيوية عاملاً موازياً للعناصر الدينية.<sup>29</sup>

---

<sup>27</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة؟ ، مرجع سابق، ص 247.

<sup>28</sup> - المرجع السابق، ص 249.

<sup>29</sup> - حقائق الدين والسياسة في أمريكا، شبكة النبأ، الأحد 2004/6/27 .

وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة ينص على فصل الدين عن الدولة، فإن دور الدين لم يغيب عن القرار السياسي الأمريكي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط.

ومن الطرق التي أصبح فيها الدين منخرطاً في الحياة السياسية الأمريكية، عمل الجماعات الدينية كجماعات مصالح ومحاولتها التأثير على المسار السياسي بأساليب متنوعة وتظهر الكتب ذات الموضوعات الدينية في قائمة الكتب الأكثر مبيعاً، كما أن هناك مئات المواقع الأمريكية على شبكة الانترنت مخصصة للدين، وأصبحت المنظمات الدينية المحافظة - الأصولية بوجه خاص - أكثر فعالية في السياسة في العقود الماضية.

ففي الولايات المتحدة (الدولة العلمانية التي ينص دستورها على فصل الدين عن الدولة) **1400 محطة دينية**، يعمل فيها 80 ألف قسيس إنجيلي، أكثرهم الساحقة من أتباع هذه المدرسة التي تعد إسرائيل تجلياً إلهياً وتجسيداً لنعمه من أجل خلاص بني البشر.<sup>30</sup>

المجتمع الأمريكي مجتمع علماني، والمجتمع العلماني بوجه عام يرفض المؤسسة الدينية أو يفصل بينها وبين الدولة، ولكنه لا يرفض القيم الدينية الضابطة للمجتمع.<sup>31</sup>

وإن اهتمام المجتمع الأمريكي بالدين هو اهتمام على المستوى الفردي، فالدين قضية فردية تماماً، وهذا ضد التدين في المجتمعات الشرقية أو الإسلامية والتي يغلب فيها التدين الجماعي.<sup>32</sup>

<sup>30</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، بيروت: دار النفائس، ص77.

<sup>31</sup> - لمعي، إكرام (2001)، التنوع الديني في أمريكا، مرجع سابق، ص205.

<sup>32</sup> - المرجع السابق، ص204.

## 2- الصهيونية المسيحية:

بالإضافة إلى وجود حركة صهيونية يهودية، فإنه توجد حركة صهيونية مسيحية. والصهيونية المسيحية هي: حركة دعوة دينية مسيحية، تدعو إلى العصمة الحرفية للكتاب المقدس والعودة الحقيقية للمسيح، وقيام حكمه الألفي الذي تكون القدس عاصمته.<sup>33</sup> وصهيونيتها تأتي من دعوتها إلى وجوب عودة اليهود إلى أرض الميعاد (فلسطين)، تحقيقاً للنبوءات التوراتية التي يؤمن بها المسيحيون.

وبالإضافة إلى هذا الاسم (الصهيونية المسيحية) فإنه يطلق عليها أحياناً أسماء أخرى مثل: (الأصولية المسيحية) أو (الأصولية الإنجيلية) أو (الصهيونية غير اليهودية).

وتلتقي الحركتان الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية عند مشروع إعادة بناء الهيكل في الموقع الذي يقوم عليه المسجد الأقصى.<sup>34</sup> لأنهم يرون أن من يهيمن على جبل الهيكل يهيمن على القدس، ومن يهيمن على القدس يهيمن على أرض إسرائيل.<sup>35</sup>

## 3- نشأة الصهيونية المسيحية:

انبثقت الصهيونية المسيحية الأمريكية منذ العقد الخامس في القرن التاسع عشر، أي قبل صهيونية هرتزل بعقود.<sup>36</sup> وأول من استخدم عبارة (الصهيونية) في العصر الحديث كان ناثن بيرنباوم عام 1892. ونشر كتاباً بعنوان: "الانبعاث القومي للشعب اليهودي في

<sup>33</sup> - الهذلول، صالح بن عبدالله، الصهيونية المسيحية: سر تبني أمريكا لمشاريع اليهود،

[WWW.albayan-magazine.com](http://WWW.albayan-magazine.com)

<sup>34</sup> - ها لسل، غريس (2000)، يد الله، ترجمة محمد السماك، القاهرة: دار الشروق، ص71.

<sup>35</sup> - المرجع السابق، ص68.

<sup>36</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكي وصهيون،

الإمبراطورية الأمريكية، ج2، القاهرة: مكتبة الشروق، ص195.

وطنه كحل للمشكلة اليهودية" وذلك في عام 1893.<sup>37</sup> أما تعبير الصهيونية المسيحية فكان أول من استخدمه تيودور هرتزل في وصفه لمؤسس الصليب الأحمر الدولي هنري دونانت. وكان دونانت من الأثرياء الذين مدوا يد العون إلى الحركة الصهيونية اليهودية، وكان واحداً من شخصيات مسيحية قليلة جداً دعيت إلى المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال في سويسرا عام 1897.<sup>38</sup>

ويعد جون نلسون داربي الأب الشرعي للحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة.<sup>39</sup>

ولما يئست حركة الإصلاح الديني البروتستانتية من تحويل اليهود إلى البروتستانتية تبنت الدعوة لعودة اليهود إلى فلسطين للتخلص منهم. وكان في ذلك إعلان نشأة المسيحية الصهيونية.<sup>40</sup> وكان تعريف الصهيوني المسيحي بأنه المسيحي الذي يقدم الدعم للحركة الصهيونية.<sup>41</sup> ويعد ويليام بلاكستون (1841 – 1935) الممول والرحالة والمبشر الإنجيلي من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين الذين أطلقوا تلك الحركة. وهو الذي قال في أثناء زيارته إلى فلسطين للحج عام 1888 الشعار المشهور: "إنّ فلسطين أرض بلا شعب ويجب أن تعطى لشعب بلا أرض".<sup>42</sup>

<sup>37</sup> - Walter Laqueur , A History of Zionism (London , Weidenfed Nicolson, 1972 ) p . 589 .

<sup>38</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص16.

<sup>39</sup> - Donald E. Wagner, Anxious for Armageddon, (Waterlow, Ontario, Herald Press, 1995 ) P.P 81- 88.

<sup>40</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكي وصهيون، مرجع سابق، ص193.

<sup>41</sup> - Colin Chapman , Whose promised land , Israel or Palestine ? revised edition ( - Oxford , Lion, 2002 ) p . 274 .

<sup>42</sup> - هلال، رضا(2001)، الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكي وصهيون، مرجع سابق، ص196- 197.

لقد أخذت الأصولية المسيحية بالتكون مع بدايات القرن العشرين، وتبلورت فكرياً في أعقاب نشر سلسلة من اثني عشر مجلداً تحت عنوان (الأصول) تضم تسعين مقالاً حررها مختلف اللاهوتيين البروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط.<sup>43</sup>

ويعتبر عام 1942 نقطة تحول مهمة في تاريخ الأصولية البروتستانتية، حيث تأسست (الرابطة الوطنية للإنجيليين) وتعد هذه الرابطة الكيان التنظيمي الذي يضم تحت مظلته آلاف الكنائس الأصولية في أمريكا.<sup>44</sup>

ومع نهاية السبعينيات ساعدت التقلبات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية في المجتمع الأمريكي على تهيئة الأرض الخصبة للمجموعات الدينية المتعصبة مثل: الأكثرية الأخلاقية. وحصلت متغيرات داخل الطائفة اليهودية الأمريكية، وأصبح هناك العديد من النقاط المشتركة التي تجمعها مع اليمين المسيحي.

فحركة المسيحية الأصولية لم تتحول إلى حركة سياسية بالمعنى الدقيق إلا في السبعينيات، إذ لم تسع إلى السلطة (سواء أكانت تنفيذية أم تشريعية) قبل السبعينيات.<sup>45</sup> ثم توالى صعود اليمين المسيحي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حتى أصبح قوة مؤثرة في انتخابات الرئاسة والكونجرس، إذ أصبح يستحوذ على 25% من القاعدة التصويتية في الولايات المتحدة. (أي حوالي 10 أضعاف الأصوات اليهودية).<sup>46</sup>

#### 4- الأسس الفكرية للصهيونية المسيحية:

<sup>43</sup> - مرقس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية (قانون

الحرية الدينية نموذجاً)، مرجع سابق، ص 275.

<sup>44</sup> - المرجع السابق نفسه، ص 276.

<sup>45</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة؟ ، مرجع سابق،

ص 257.

<sup>46</sup> - المرجع السابق نفسه، ص 259-260.

كانت العلاقة بين البروتستانت واليهود حميمة، وعلى النقيض تماماً، كانت العلاقة بين البروتستانت والكاثوليك.

لقد احتلت فلسطين - كوطن لليهود- مكانة خاصة لدى البروتستانت. وأصبح هناك اعتقاد بروتستانتي قوي بأن عودة المسيح المنتظر لا تتم إلا بإقامة الدولة اليهودية.

التقى البروتستانتيون عملياً مع الحركة الصهيونية في مبادئها.<sup>47</sup> وتأثر المهاجرون الجدد البروتستانتيون باليهودية، ويعود ذلك إلى أن المهاجرين الجدد اعتبروا أن العالم الجديد هو القدس الجديدة. حيث يرون أن تجربتهم مشابهة لتجربة العبرانيين الذين ذكروا في التوراة. فأصبحت أمريكا لديهم (كنعان الجديدة). فالعبرانيون القدامى فرّوا من مصر هرباً من عبودية فرعون وهم فرّوا من ملك إنكلترا جيمس الأول بحثاً عن ملاذ من الاضطهاد الديني. وأطلق المهاجرون الجدد أسماء عبرانية على الأماكن التي يفدون إليها. وكذلك أطلقوا أسماء عبرانية على المواليد الجدد.

وإنّ أول شهادة دكتوراه منحتها جامعة هارفارد في عام 1642 كانت تتناول موضوع (العبرية هي اللغة الأم). وكان أول كتاب يصدر في أمريكا هو (سفر المزامير). وأول مجلة صدرت حملت عنوان (اليهودي). بالإضافة إلى تعليم اللغة العبرية في المدارس والجامعات.<sup>48</sup>

وتتطلق الصهيونية المسيحية من مجموعة من الثوابت العقائدية أهمها:<sup>49</sup>

---

<sup>47</sup> - مر قس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية (

قانون الحرية الدينية نموذجاً)، مرجع سابق، ص271.

<sup>48</sup> - المرجع السابق، ص270.

<sup>49</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص54.

أ- إن الإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار، يعني وجوب الالتزام بدعم إسرائيل ومساعدتها ليس كعمل سياسي فقط بل كواجب ديني، لأن الله هو الذي اختار، وعلى الناس أن يحترموا ويقدرُوا هذا الاختيار، وذلك باحترام إسرائيل وتقديسها.

ب- إن الإيمان بأن الله منح الشعب اليهودي الأرض المقدسة (فلسطين)، يعني ليس فقط تأييد قيام إسرائيل، بل مساعدتها على إقامة المستوطنات، وعلى تهويد الضفة الغربية والسامرا.

ج- إن الإيمان بأن القدس هي جزء من الأرض الموعودة للشعب اليهودي، يعني مساعدة إسرائيل على الحصول على اعترافات عالمية بضم القدس وتهويدها وجعلها عاصمة أبدية لها.

د- إن الإيمان بأن من شروط العودة الثانية للمسيح بناء الهيكل، يعني تمويل مشروع بناء الهيكل، ويعني قبل ذلك، إزالة العقبات التي تحول دون بنائه وفي مقدمتها وجود المسجد الأقصى في الموقع الذي يجب أن يقوم عليه الهيكل.

هـ- إن الإيمان بحتمية معركة هرمجدون، التي تسبق بالضرورة العودة الثانية للمسيح، يعني تعطيل مساعي التسوية والسلام ودفع الأمور في الشرق الأوسط بصورة دائمة نحو الاضطراب ونحو العداء المتبادل بين العرب واليهود. فالسلام يعطل هرمجدون، وبالتالي يؤخر العودة المنتظرة، أما الصراعات فإنها تمهد لهرمجدون وتعجل بالعودة.

لقد آمنت الصهيونية المسيحية قبل تأسيس "دولة إسرائيل" بعودة اليهود كشعب إلى أرضه الموعودة في فلسطين، وإقامة كيانه الوطني فيها، تمهيداً للعودة الثانية للمسيح وتأسيسه مملكة الألف عام. وأخذت الصهيونية المسيحية تنظر إلى إسرائيل بعد قيامها كحدث وإشارة تؤكد معتقداتها.<sup>50</sup>

---

<sup>50</sup> - مرقس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية) قانون الحرية الدينية نموذجاً)، مرجع سابق، ص272.

فاحتلال القدس لم يزل الخطوة قبل الأخيرة لنهاية التاريخ، فالخطوة الأخيرة هي إعادة بناء المعبد القديم (الهيكل) فوق موقعه التاريخي القديم... وهو المكان عينه الذي تقام عليه الآن قبة الصخرة.<sup>51</sup>

إن اليمين المسيحي يؤمن بضرورة تحول اليهود إلى المسيحية قبل مجيء المسيح كي يشملهم الخلاص، بعد بناء الهيكل. وذلك ما يفجر التناقض - أحياناً - بين اللوبي اليهودي واليمين المسيحي.<sup>52</sup>

وترى هذه الحركة أن القوانين الدولية لا تطبق على إسرائيل، لأن إسرائيل تختلف عن كل الكيانات السياسية الأخرى في العالم من حيث أن وجودها هو تجسيد لإرادة إلهية وليس استجابة لحاجة إنسانية، لذا فإن ما يجب أن يطبق على إسرائيل هو الإرادة الإلهية التي وردت في الكتب المقدسة وأبرزها الوعد الإلهي لشعب الله المختار.<sup>53</sup>

إن ملايين البروتستانت الأمريكيين يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو السبيل الأساسي لبقاء أمريكا السياسي والروحي. فالالتزام هؤلاء بالدولة اليهودية ينبني على النبوءات التوراتية والإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار.<sup>54</sup>

وتعتقد الصهيونية المسيحية بأن النهاية المأساوية للتاريخ سوف تتم في العام الأول من الألفية الثالثة، ولذلك كان لأحداث 11 أيلول 2001 صدى هز المشاعر الدينية للمؤمنين بالنهاية الكارثية للتاريخ.<sup>55</sup>

---

<sup>51</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا المسيحية والأمريكي وصهيون، مرجع سابق، ص 201.

<sup>52</sup> - المرجع السابق نفسه، ص 210.

<sup>53</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص 77.

<sup>54</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا، مرجع سابق، ص 207.

<sup>55</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص 105.

وترى الباحثة الأمريكية جريس هالسل: أن اليمين المسيحي مستعد - بل راغب بكل قواه- في إشعال حرب نووية بشأن إسرائيل تحقيقاً للنبوءات المقدسة.<sup>56</sup>

والواقع أنّ هاجس الألفية ليس مسيحياً فقط، إنه يعود إلى ما قبل المسيح بعدة قرون، وربما إلى زرادشت في العام 1300 ق.م. وكان هذا الاعتقاد متداولاً في الثقافة الفرعونية، وفي ثقافة ما بين النهرين، وكذلك في الثقافة الهندية، وفي نهاية القرن السادس عشر لم يعد غريباً حتى عند الثقافة الإسلامية.<sup>57</sup> فمن هذه الأدبيات أصبح الإيمان بمساعدة اليهود في إقامة دولتهم في فلسطين نوعاً من العبادة التي تعبر عن المشاركة الإنسانية في تحقيق الإرادة الإلهية.

#### 5- تأثير الصهيونية المسيحية على القرار السياسي الأمريكي:

استخدمت الإدارات الأمريكية المتلاحقة الحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها. مما يؤكد على العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ تزايد دور الدين في الحياة السياسية الأمريكية ترتب عليه تحول الكنائس ورجال الدين إلى جماعات ضغط قادرة على التأثير بفاعلية ومقدرة في عملية صنع القرار السياسي، وخاصة ما يتعلق بمصالح رعاياها أو بتصوراتها للمثل والمبادئ والأخلاقيات المسيحية.<sup>58</sup>

ومشروع اليمين المسيحي يحمل مبدأ الهيمنة الأمريكية، وفيه أيضاً مبدأ الاستعلاء - ليس على غير المسيحيين فقط- بل على مسيحيي الشرق، الذين

<sup>56</sup> - هالسل، جريس (2003)، النبوءة والسياسة، ترجمة محمد السماك، ط5، ص76-88.

<sup>57</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص106.

<sup>58</sup> - صقر، عبد العزيز (1989)، دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ص278-279.

يعدون من البربر أيضاً. مما يعني أن النظرة الاستعمارية لا تفرق كثيراً بين المسلمين و المسيحيين. ومن ثم فلا يوجد اختلاف بين اليمين المسيحي واليمين العلماني فيما يخص الهيمنة، وفيما يخص استخدام القوة العسكرية أيضاً. فاليمين المسيحي يتصور أن يكون العالم كله تحت قيادة المسيحية الأمريكية، وكذلك يتصور اليمين العلماني العالم تحت قيادة القوى الأمريكية.

إذاً هناك نزعة للهيمنة يتفق عليها التياران. إلا أن اليمين المسيحي له بعض المشاكل الحاسمة مع العلمانية الأمريكية. فهو يقف ضد الشذوذ والإجهاض (وقد ارتكبوا جرائم قتل ضد أطباء يجرون عمليات إجهاض). وهو ضد العلمنة في المدارس، وضد العلمانية السائدة في الحضارة الغربية. مما يعني أن هناك نوعاً من عدم التوازن والاضطراب داخل بنية المجتمع الأمريكي. وتعد الكنائس البروتستانتية كنائس الطبقة العليا الحاكمة على مدى أكثر من مائتي عام من عمر أمريكا. ويعد تأثيرها كبيراً في صياغة السياسة الأمريكية.<sup>59</sup>

لقد نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاماً سياسياً، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا.<sup>60</sup>

وهكذا فإن دعم اليهود وتأييدهم ومساعدتهم لا يتم من أجل اليهود كيهود، وإنما من أجل توفير الشروط اللازمة للعودة الثانية للمسيح. ومن أجل ذلك فقد تحول أول قنصل أمريكي في القدس وارد كريسون من المسيحية إلى اليهودية.<sup>61</sup>

---

<sup>59</sup> - مر قس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية) قانون الحرية الدينية نموذجاً)، مرجع سابق، ص 274.

<sup>60</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكي وصهيون، مرجع سابق، ص 207.

<sup>61</sup> - Henry Feingold , Zion in America , Hippocrene Books , 1974 , pp . 198 .

وإن مصادقة الرئيس الأمريكي ويلسون على وعد بلفور كانت نابعة من اعتقاده المسيحي الصهيوني.<sup>62</sup>

ومنذ عام 1970 تقريباً، استطاعت الحركة الأصولية البروتستانتية أن تكون حركة مؤثرة في الحياة السياسية الأمريكية، واستعادة المفاهيم والتصورات النظرية النقية التي قدمتها الأصولية في بدايات القرن، وصبغها بأبعاد سياسية، واستخدامها في الواقع السياسي الأمريكي، بل وامتدادها لتشمل السياسة الخارجية الأمريكية.

ومع انتخاب رونالد ريغان عام 1980 قام بتعيين عدد من الأصوليين في حكومته. في حين كان المحافظون الجدد يقومون بدور متقفي البلاط. وانخرط اليمين المسيحي في عمليات خارجية على نحو ما ظهر في فضيحة (إيران كونترا) وإسقاط حكومة ساندنستا في نيكاراغوا، وتأييد الحكم العسكري في السلفادور، ودعم حكم كورازون أكينو في الفلبين، وتأييد النظام العنصري في جنوب إفريقيا.<sup>63</sup>

ولعل أخطر ما شهدته سنوات الثمانينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة، هو التحالف بين اليمين المسيحي من ناحية، واليمين الجديد في الحزب الجمهوري من ناحية أخرى. إذ وجد اليمين المسيحي طريقه إلى داخل الحزب الجمهوري متحالفاً مع اليمين السياسي.

وفي عهد الرئيس بوش الأب تراجعت هذه الجماعات ظاهرياً فقط، ومع أنّ المحافظين الجدد واليمين المسيحي باتوا أقل ظهوراً إلا أنهم كانوا مستمرين في التأثير على الوضعين السياسي والإيديولوجي.

---

<sup>62</sup> - الشريف، ريجينا (1985)، الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي - الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ص188.

<sup>63</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة؟، مرجع سابق، ص258.

وفي عهد **كلينتون**، وبسبب فضائح الرئيس وخصوصاً في المعركة القانونية لإقصائه، اجتمع من جديد المحافظون واليمين الأصولي في رابطة للدفاع عن الفضيلة في أحسن تمويل وأفضل تنظيم. ومن الأسماء البارزة في هذا التيار:

القس **روبرتسون** الذي يملك عدة مؤسسات إعلامية، تلفزيونية وإذاعية، ويسخرها من أجل الدعاية الصهيونية. وهو من أبرز جماعات الضغط لصالح إسرائيل. وكذلك القس **جيرري فوريل**، و**فرانكلين غراهام** ووالده **بيلي غراهام**. وكان بيلي قسيساً للرؤساء الأمريكيين، منذ **نيكسون** في الستينيات من القرن الماضي وحتى **كلينتون**، أما **فرانكلين الابن** فهو قسيس الرئيس الحالي **بوش الابن**.

وقد أشار القس **ريغانز** إلى موقف هذه الحركة من عملية السلام بقوله: إن اتفاقات السلام هي خيانة لله ولنواياه نحو الشعب اليهودي. فالسلام كاذب لأن جذوره تنطلق من الشيطان.<sup>64</sup>

وفي 24 تشرين الأول 1995، اتخذ الكونجرس الأمريكي قراراً باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وبنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وقد أعد السيناتور **بوب دول** هذا المشروع بهدف كسب تأييد هذه الحركة في معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي كان يخوضها ضد **بيل كلينتون**.

إن قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تم بضغط من حركة الصهيونية المسيحية، وكذلك قرار الكونجرس بالموافقة على جعل القدس عاصمة لإسرائيل. وهذا يدل على مدى قدرة الحركة الصهيونية المسيحية في التأثير على صناعة القرار السياسي الأمريكي.

وقبل الحرب الأمريكية على العراق، صب قساوسة الصهيونية المسيحية جام غضبهم على الانتفاضة الفلسطينية، ووقفوا ضد أي تسوية سياسية انطلاقاً

---

Walter Riggans , The Messianic Community and the Hand Shake , Shalomi, 1995 - 64

من إيمانهم بأن السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتعارض مع مستلزمات العودة الثانية للمسيح وفي مقدمتها حتمية معركة هرمجدون.<sup>65</sup>

لقد تمكن اليمين الإنجيلي، المتمثل بالحركة الصهيونية المسيحية والمهيمن على القرار السياسي الأمريكي من إقناع الرئيس بوش الابن بأن للولايات المتحدة مهمة تجعل من قواتها (جند الله على أرضه)، وإن أول خطوة في هذا السبيل، هي إزالة الدول المارقة المتهمه بإيواء الإرهابيين الإسلاميين أو مساعدتهم، وعلى رأس هذه الدول العراق، كما يدعي بول وولفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق وريتشارد بيرل مستشاره السياسي.

ومع ذلك فقد وصف مرجعان دينيان الحرب الأمريكية على العراق بأنها (حملة صليبية). المرجع الأول كان الفاتيكان، أما المرجع الثاني فكان الأزهر الشريف.<sup>66</sup>

ولا شك أن هذا موقف شجاع للبابا يوحنا بولس الثاني، أما موقف الأزهر فلعله كان من الأفضل استخدام العبارة التي استخدمها العرب في وصفهم للحملات الاستعمارية الأوروبية التي تعرضوا لها وهي (حروب الفرنجة) لأن ضحايا تلك الحروب لم يكونوا مسلمين فقط، بل كانوا مسيحيين ويهوداً أيضاً.

## 6- الإدارة الأمريكية الحالية والصهيونية المسيحية:

لقد تزايدت قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي، حيث تتمتع بدرجة عالية من التنظيم ولديها الإمكانيات الضخمة، وبإمكانها توفير التسهيلات المادية وتسخير الوسائل المناسبة والمتقدمة لتحقيق أهدافها.<sup>67</sup>

---

<sup>65</sup> - السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، مرجع سابق، ص75.

<sup>66</sup> - المرجع السابق، ص71.

<sup>67</sup> - المسلاتي، مختار خليل (1986)، أمريكا كما رأيتها، ط1، الكويت: مكتبة المعلا،

وفي عهد الرئيسين جورج بوش الأب وبيل كلينتون، غيب دور هذه الحركة، إلا أنه عاد بشكل قوي في عهد الرئيس بوش الابن.

ومع اتساع ما عرف بـ حمى نهاية القرن، مثلت الانتخابات الرئاسية عام 2000 العودة الكبيرة لله إلى النقاش السياسي. فأعلن الرئيس بوش الابن أن فيلسوفه السياسي المفضل هو يسوع المسيح، بينما أعلن منافسه آل جور أنه قبل أن يتخذ قراراً يتساءل: ماذا كان ليفعل يسوع؟

وفي حملته الانتخابية ألمح المرشح الجمهوري بوش الابن في لقاء تلفزيوني إلى أنه يعتقد أنه لكي يدخل الجنة، يجب أن يكون مسيحياً.<sup>68</sup>

وفي عهد الرئيس بوش الابن، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، قويت الحركة الصهيونية المسيحية وأصبح لها دور فعال في بلورة القرار السياسي الأمريكي.

ويحتل اليمين الديني المتطرف مكاناً أساسياً في صياغة القرارات السياسية في الولايات المتحدة، ومن أبرز شخصيات هذا اليمين:

- **دوغلاس فيث:** المستشار السياسي لوزارة الدفاع، ونائب وزير الدفاع **دونالد رامسفيلد**، وهو عضو بارز في المنظمة الصهيونية الأمريكية.

- **ريتشارد بيرل:** مستشار الرئيس بوش الابن لشؤون الشرق الأوسط، ورئيس المجلس السياسي لوزارة الدفاع (البنتاغون)، وممثل شركة سولتام الإسرائيلية للأسلحة، وكان قد اتهم وأدين بتسريب معلومات سرية أمريكية إلى إسرائيل.

- **كارل روف:** المستشار السياسي للرئيس بوش الابن، وأحد أقرب المقربين إليه.

- **بول وولفيتز:** منظر الحرب على العراق، وأحد واضعي خطط هذه الحرب، وهو يشغل منصب نائب وزير الدفاع.

---

<sup>68</sup> - هلال، رضا (2001)، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، مرجع سابق، ص 241.

- **إليون إبراهيمز:** مستشار مجلس الأمن القومي، الذي يعد مطبخ القرارات السياسية الأمريكية، وكان قد حكم عليه بالسجن بسبب الإدلاء بشهادة كاذبة أمام الكونجرس في عهد الرئيس الأسبق **رونالد ريغان** تتعلق بصفقات أسلحة لجماعة الكونترا في نيكاراغوا المؤيدة للولايات المتحدة، إلا أن الرئيس **بوش الابن** أصدر عفواً خاصاً عنه.

- **ريتشارد هاس:** عضو مجلس الأمن القومي، ومستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق **نتنياهو**، وهو من أكثر المتشددين في الدفاع عن نظرية الحرب على العراق وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد.

إن الجمع في إدارة أمريكية واحدة بين الأصوليين الإنجليبيين المتصهينين، وغلاة المحافظين السياسيين المرتبطين بإسرائيل وبالحركة الصهيونية العالمية، يشكل ظاهرة فريدة تميز بها الرئيس **بوش الابن** دون سواه.

ويمكن قراءة موقف الرئيس **بوش الابن** في ضوء مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق **شارون**، وذلك في:

- الموقف من الأمم المتحدة، ومن مجلس الأمن القومي وقراراته.

- اللجوء إلى الحرب، وتوظيف التفوق العسكري لفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر.

- رفض المساعي الدبلوماسية، ومحاولة إملاء التسوية بالقوة العسكرية وبالشروط التي تحددها.

- الاستخفاف والتجاهل للرأي العام العالمي.

واليوم فإن اليمين المسيحي يشكل صلب الإدارة الأمريكية الحالية والحزب الجمهوري الحاكم، بالإضافة إلى تطلعاتهم للهيمنة والتوسع والانفراد في القرار الدولي مؤمنين بأن إسرائيل أرض الميعاد التي وعدّها الرب لليهود، وهم مهووسون بعبقيرة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين. ومهووسون بحرب الألفية (هرمجدون) التي سيبيد فيها المسيح المنتظر قوى الشر.

لقد استخدمت الإدارة الأمريكية الكلمات والشعارات والعبارات الدينية، وما زالت مستمرة في ذلك في ذروة حديثها عن حربها ضد الإرهاب مثل: محور الشر، الحروب الصليبية، الحرب المقدسة، والعدالة المطلقة، وذلك من أجل استثارة الحس الديني للتأثير على المواطنين هناك لتحقيق أهدافها. فالرئيس **بوش** يرى أن الحرب على العراق هي "مهمة إلهية" يقوم بها من أجل عالم أفضل.

ولعل أشد عبارات التنديد المسيحية بسياسة الرئيس **بوش** الابن، وردت على لسان البابا **يوحنا بولس الثاني**، ثم إن البيان الذي صدر في الخامس من شباط عام 2003 عن المؤتمر المشترك لمجلس الكنائس العالمي، ومؤتمر الكنائس الأوروبي والمجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة، ومجلس كنائس الشرق الأوسط، يعد بحق البيان المسيحي المبدئي الجامع والرافض للحرب على العراق، باعتبارها حرباً غير مبررة أخلاقياً أو دينياً، وقد ندد البيان بمبدأ اللجوء إلى القوة العسكرية بدلاً من المساعي السياسية لحل الخلافات.

ومما تقدم يمكننا القول: إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، لم تكن في أي وقت الوجه الآخر للسياسة الإسرائيلية كما هي اليوم. وإن المواقف الكنسية أكدت زيف أي ادعاء بأن الحرب الأمريكية كانت حرباً صليبية جديدة. لقد كانت حرباً على العرب، مسلمين ومسيحيين.. وبالتالي كانت حرباً ضد القيم الإسلامية والمسيحية على حد سواء. وإن اعتبار هذه الحرب الظالمة حرباً صليبية، يوحي بأن أهلنا وإخواننا المسيحيين العرب، هم في موضع المتهم أو الشريك، بينما الحقيقة أن المسيحي العربي لا يحتاج إلى شهادة في الالتزام بوطنيته وبقوميته من أي أحد.

ومن الملاحظ أن الخطاب السياسي للرئيس **بوش** الابن في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، يستحضر الخطاب السياسي للإمبراطور المغولي **هولاكو**.

فالرئيس بوش يستطيع بما يملكه من قوة عسكرية جبارة، ومن امكانات مادية غير محدودة أن يغير العالم، لكن هذا التغيير سيكون نحو الأسوأ. فالظلم سيتحول إلى كراهية، والكراهية إلى إرهاب يدفع العالم كله ثمنه غالباً.

لقد تحولت الولايات المتحدة من قلعة للحرية والديمقراطية إلى دولة استعمارية على غرار دول القرن التاسع عشر، وأصبح اسمها مرادفاً لأسوأ ما في ذاكرة شعوب العالم عن الاستعمار وعن الغطرسة السياسية وعن أهوال الحروب. وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى أنه لا مصلحة للعالمين العربي والإسلامي باستعداد أمريكا، أو بإفساح المجال أمام إسرائيل للاستفراء بصدقتها، ومن ثم لتأليبها ضد قضايانا ومصالحنا. مع الاحتفاظ بحقنا في كره الإدارة الأمريكية الحالية وأعوانها ومؤيديها من المسيحيين الصهيونيين، وتجار الحروب وأمثالهم. ولا بد لنا من تذكيرهم بكلام الرئيس الأمريكي بنيامين فرانكلين، الذي يعد أحد زعماء الاستقلال حيث قال في أثناء وضع الدستور الأمريكي سنة 1789: ( في كل أرض حلّ بها اليهود أطاحوا بالمستوى الخلفي، وأفسدوا الذمة التجارية فيها .. ).

### المحدد الثالث: دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي:

اللوبي كمصطلح سياسي يعني: مجموعة من العملاء والنشطاء، الذين لهم مصالح خاصة، ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين خصوصاً المشرعين، وذلك للتأثير عليهم في أثناء ممارسة عملهم. إن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الأولى للمصلحة الأمريكية، الأكثر انسجاماً مع المصلحة الصهيونية. ولذلك نرى التطابق على أنه صناعة يهودية كاملة ناجمة عن سيطرة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. علماً أن أمريكا أكبر من اللوبي الصهيوني ومع ذلك علينا أن نعهده أحد أجنحة صنع القرار، تحتاج إليه الإدارة الأمريكية في لحظات معينة لتبرزه كصاحب قوة طاغية، وفي لحظة معينة، عندما لا تحتاج إليه يمكن أن تسكته.

#### 1- الوجود اليهودي في الولايات المتحدة:

بدأ اليهود بتنظيم أنفسهم في الولايات المتحدة منذ عام 1887، وهو التاريخ الذي تشكلت فيه أول جماعة ضغط يهودية حملت اسم "البعثة العبرية" بالنيابة عن إسرائيل التي كان يتزعمها وليم بلاكستون وكان هدفها إقامة دولة يهودية في فلسطين، وهذا الهدف حسب التاريخ المذكور آنفاً هو قبل نضوج الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام 1897.

وفي عام 1906 أنشأ زعماء اليهود في نيويورك "اللجنة اليهودية الأمريكية" لمعالجة المشكلات السياسية والاجتماعية كافة. والتي نجمت عن تدفق اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية والعناية بهم، ونتيجة لنشاط كل منهما فقد استطاعتا إقناع الإدارة الأمريكية بتوجيه سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها والعمل على إقرار (حق اليهود في فلسطين) وإقرار مبدأ الحماية لهم، ثم لتجبر بريطانيا لاحقاً على إعطاء وعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1917.

يقدر عدد اليهود في الولايات المتحدة بنحو 6 مليون نسمة، أي حوالي 3% من مجموع الشعب الأمريكي.<sup>69</sup> أغلبيتهم الساحقة من يهود الأشكناز القادمين من شرق أوروبا.

واليهود أنفسهم منقسمون إلى فئات أثنىة وإصلاحية ومحافظة ومتدينة، وهم يختلفون مع بعضهم في العديد من المسائل والقضايا الأمريكية الداخلية، ويعانون من تزايد معدلات ذوبانهم واندماجهم في الولايات المتحدة، ومن انتشار الزواج المختلط مع غير اليهود بدرجة تصل إلى ما يزيد عن 50%، كما يعانون من تفشي قيم المنفعة واللذة والأنانية، وتزايد أعداد الشاذين جنسياً..، ومع ذلك فقد ظلوا أهم لوبي مؤثر في السياسة الأمريكية، وفي انتخاب الرئيس الأمريكي.<sup>70</sup>

## 2- الأسباب التي تجعل من اليهود قوة مؤثرة على القرار الأمريكي:

لقد تمكن يهود الولايات المتحدة من تحقيق درجات عالية من التأثير تساوي أضعاف حجمهم السكاني، والسبب في ذلك يعود إلى:

أ- الثراء اليهودي: فاليهود أكثر الأقليات ثراءً في العالم، ومع ذلك فهم لا يسيطرون إلا على نحو 10-12% من الاقتصاد الأمريكي. ويتركز نفوذهم في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية. لذلك فإن قوتهم لا تكمن في السيطرة الاقتصادية العامة، وإنما في استثمار ثروتهم بطريقة مؤثرة سياسياً وإعلامياً.

ب- تمويل الحملات الانتخابية: يعد اليهود الممولين الكبار لحملات الرئاسة الأمريكية، حيث يقومون بتمويل 60% من تكاليفها، وخصوصاً في الحزب الديمقراطي، وهذا يوازي 30 ضعفاً لحجمهم السكاني حيث يشكل اليهود 3% من سكان الولايات المتحدة. ولأن حملات الرئاسة الأمريكية باهظة التكاليف فإن

---

<sup>69</sup> - زهر الدين، صالح (2004)، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، ص7.

<sup>70</sup> - صالح، محسن محمد (2004)، قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات

الأمريكية، المعرفة- الجزيرة 2004/12/19. WWW. Aljazeera.net .

على أي مرشح أن يسترضي اليهود للحصول على دعمهم. وهذا ينطبق أيضاً على مرشحي مجلسي الشيوخ والنواب.\*

ج- يشكل اليهود قوة انتخابية منظمة: حيث يشاركون في الانتخابات الأمريكية بنسبة 90 % مقابل 50 % بين عامة الأمريكيين.<sup>71</sup> ويعود السبب في مشاركتهم العالية لكونهم جماعات منظمة متعلمة، ولأنهم يسعون من مشاركتهم إلى زيادة قوتهم وتأثيرهم الانتخابي.

د- قدرة اليهود على التنظيم وتكوين مجموعات ضغط: يهود الولايات المتحدة بشكل عام منظمون في مؤسسات وهيئات نشطة وفعالة وتتعاون في خدمة قضاياها الكبرى، خصوصاً فيما يتعلق بدعم إسرائيل، وفق أفضل وسائل الاتصال والضغط والإقناع، وضمن استيعاب كامل للعقلية الأمريكية وطرق التعامل معها. ولديهم مقولة: "أن تكون يهودياً، يعني أن تنظم إلى جمعية يهودية". حيث يوجد في الولايات المتحدة حوالي /350/ منظمة مرتبطة بالحركة الصهيونية أو موالية لها، ومن بين هذه المنظمات نحو /67/ منظمة صهيونية سياسية تعمل مباشرة لصالح إسرائيل، فضلاً عن المنظمات الدينية والثقافية والاجتماعية، ومنظمات العلاقات العامة.

هـ- السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية: تعد وسائل الإعلام عاملاً هاماً، وخاصة في أنظمة الحكم الديمقراطية. وتستفيد من ظروف الحريات الواسعة لتوجيه الرأي العام، وهي ذات تأثير مرعب على رجال الدولة والسياسيين الذين يسعون دائماً لاسترضائها.

فمثلاً: شبكات التلفزة الرئيسية المهمة في الولايات المتحدة NBC و CBN و ABC مملوكة ويديرها يهود، وإن الصحيفة الرائدة في الولايات المتحدة

---

\* فمثلاً أقامت الممثلة اليهودية المشهورة "باربارا سترا يسند" في أيلول 1996 حفلة جمعت فيها 3,5 مليون دولار لتمويل انتخاب كلينتون.

<sup>71</sup> - Tivnan , op.cit , P54: Novik , *The United States and Israel* , op. cit , p. 59 .

(نيويورك تايمز) يملكها ويحررها يهود، وكذلك بالنسبة للصحيفة ذات النفوذ على الإدارات الأمريكية (الواشنطن بوست) يملكها يهود، كما يملكون ويديرون أكثر الصحف الأمريكية توزيعاً وانتشاراً، مثل وول ستريت جورنال، وهي عند الأمريكيين أهم المصادر الرئيسية للأخبار.<sup>72</sup>

و- **الحضور العلمي والثقافي لليهود:** إن أغلبية اليهود في الولايات المتحدة جامعيون. وتذكر دراسة أعدها البروفيسور روبنشتاين أنه من بين كل /500/ قيادي على مستوى الولايات المتحدة هناك /57/ يهودياً. وتبلغ أعلى نسبة لهم في وسط قادة الإعلام حيث تبلغ 25,8%. وبضيف: إن 45% من بين أبرز 172 شخصاً من كبار المثقفين والمفكرين على مستوى الولايات المتحدة هم من اليهود (أي 77 شخصاً). وإن هذه النسبة تصل إلى 56% وسط أبرز علماء الاجتماع، وإلى 61% من العلماء في العلوم الإنسانية. ويسهم هؤلاء بشكل قوي في توجيه الثقافة والرأي العام ومناهج التربية والتعليم.

ن- **الصهيونية اليهودية:** وقد تزايدت قوة اليمين المسيحي، والصهيونية غير اليهودية في الحياة السياسية الأمريكية في السنوات الأخيرة، ويرى أتباعها دعم إسرائيل واجباً دينياً وأخلاقياً يجب أن يؤدي مهما كلف الثمن. ويستفيد اليهود من كون 70% من مسيحيي الولايات المتحدة هم من البروتستانت الذين يؤمنون بالعهد القديم (التوراة)، والذين يدعم الكثير منهم إنشاء الكيان الصهيوني وفق خلفيات دينية مرتبطة بقدوم المسيح، ووقوع معركة هرمجدون.. إلخ.. وهم يقدرون بعشرات الملايين.

---

<sup>72</sup> - ناجي، طلال (2003)، النفوذ الصهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم الولايات المتحدة نموذجاً، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، ص266.

### 3- اللوبي الصهيوني ودوره في التأثير على القرار الأمريكي تجاه الشرق الأوسط:

منذ الخمسينيات، تتولى عمل اللوبي مؤسستان هما: مؤتمر الرؤساء وإيباك.

1- مؤتمر الرؤساء أو نادي الرؤساء: وهو تجمع ضعيف الهيكلية، له هدف أساسي هو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية.

2- إيباك: وهي اللوبي الموالي لإسرائيل بالمعنى الدقيق. أي أنها مسجلة رسمياً بهذه الصفة. مع الحقوق والواجبات التي تنص عليها الأحكام الأمريكية المتعلقة بـ "اللوبيز" أي الجماعات الضاغطة.\*

ويعتمد اللوبي الصهيوني في عمله على أربعة مبادئ:<sup>73</sup>

1- الواقعية: وتعني الحد الأقصى لما تطالب به الحركة الصهيونية في كل ظرف، طبقاً لأوضاعه وإمكاناته.

2- المرونة: التي تقوم بتكييف الأشكال والوسائل.

3- مبدأ اللاتراجع: الذي يعين الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف.

4- التصاعد أو الانتقال: بعد استنفاد مكاسب ذلك الظرف إلى مرحلة جديدة، والمطالبة بأشياء جديدة يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حداً أقصى.

---

\* مثل واجب تقديم تقرير مالي في كل فصل من فصول السنة، وعدم إعفاء الهبات التي تتلقاها من ضريبة الدخل، وحظر مساهمتها المالية في حملات المرشحين الانتخابية.

<sup>73</sup> - السهلي، نبيل محمد (2004)، اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأمريكي، 26 آب

2004. [www.amin.org](http://www.amin.org)

ويملك اللوبي الصهيوني أكثر من ثلاثة آلاف لجنة مسجلة بموجب القانون الاتحادي، وهي جميعها مرتبطة بمجموعات ضاغطة. منها أربع وخمسون لجنة تركز على تأييد إسرائيل ولكن لا تعلن أي منها أنها مرتبطة بـ إيباك أو بأية منظمة يهودية أمريكية.

وقد تمكن اللوبي الصهيوني من تحقيق نجاحين رئيسيين:

الأول سياسي: إذ أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة تماماً لإسرائيل. والثاني اقتصادي: إذ تحصل إسرائيل على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بحوالي ثلاثة مليار دولار. ونجح اللوبي في عرض وجهة نظر إسرائيل دون سواها، كما استطاع إبعاد المشرعين الأمريكيين عن زيارة البلدان العربية.

**4- العوامل التي ساعدت اللوبي الصهيوني على التغلغل في المجتمع الأمريكي:**

هنالك العديد من العوامل التي ساعدت اللوبي الصهيوني على التغلغل

داخل المجتمع الأمريكي ومنها:

أ- **البعد الديني:** إن الحركة الصهيونية تعد حركة عنصرية تنادي بوحدة الشعب اليهودي ونقائه، وتعتقد بوجود قومية يهودية، وتدعو الحركة الصهيونية اليهود في جميع أنحاء العالم للعودة إلى فلسطين. وقد كانت الظروف في الولايات المتحدة مواتية لعرض هذه المقولات والشعارات.

ب- **طبيعة النظام الحر في الولايات المتحدة:** يمتاز النظام في الولايات المتحدة بإطلاقه للحريات الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما اصطلح على تسميته بـ النظام الديمقراطي الليبرالي الحر.

ج- **تقاطع المصالح الأمريكية والصهيونية إزاء فلسطين:** فقد تقاطعت المصالح الاستعمارية الأمريكية مع المصالح اليهودية فيما يخص منطقة الشرق الأوسط عموماً وفلسطين خاصة. وإن التقاء المصالح كان العامل الأكبر والأهم في تبني الولايات المتحدة لمشروع قيام دولة يهودية في فلسطين، تقوم بحماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي بدأت تحتل مكاناً متميزاً في العالم

نظراً لوجود ثروة نفطية هائلة فيها، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي. وبذلك يمكن تفسير الدعم الأمريكي لإسرائيل الذي يفوق نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، إذ يستخدم اللوبي الصهيوني المال لاستمالة أعضاء الكونجرس إلى جانب إسرائيل. وعندما يتعلق الأمر بإسرائيل وبالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن معظم المجموعات اليهودية تتناسى خلافاتها وتحقق حالة شبه إجماع.

#### 5- نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة:

يعتمد اللوبي الصهيوني على شبكة استخباراتية تضم عدة متطوعين يزودونه بالمعلومات، مما يساعد السفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة على الحصول على معلومات سريعة تصلها من الإيباك. ولا يكتفي اللوبي بوسيلة واحدة لتحقيق مطالب إسرائيل العسكرية والسياسية. بل يستخدم جميع الوسائل للضغط من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل.

لقد استطاع اللوبي الصهيوني محاربة أعضاء الكونجرس الأمريكي الذين حاولوا الوقوف إلى جانب الحق العربي في فلسطين، واتهم من يقف إلى جانب الحق الفلسطيني بمعاداة السامية ومناهضة إسرائيل.

وللوبي الصهيوني حضور إعلامي قوي ومؤثر على الكثير من وسائل الإعلام الأمريكية، سواء في ملكيتها أو إدارتها أو تحقيق درجات عالية من النفوذ فيها، وينطبق ذلك على أهم ثلاث شبكات تلفزة رئيسة وهي: ABC و NBC و CBC وعلى أبرز الشركات السينمائية الأمريكية مثل: فوكس وبارامونت ويونيفرسال. ويوجد في الولايات المتحدة 1750 صحيفة يومية، و670 صحيفة إسبوعية. ويركز اللوبي الصهيوني على أهم الصحف الأمريكية، فله ملكية، أو نفوذ قوي في أكثر الصحف اليومية وأهمها مثل: (نيويورك تايمز - واشنطن بوست - وول ستريت). فضلاً عن أقوى مجلتين إسبوعيتين في الولايات المتحدة وهما: (نيوزويك - التايم).

وانطلاقاً من قناعة اللوبي الصهيوني بأن الاقتصاد هو المدخل الأساسي للسيطرة على القرار الأمريكي فقد امتلكت البرجوازية اليهودية، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، المواقع الأساسية في الحياة الاقتصادية الأمريكية، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من البرجوازية الاحتكارية الأمريكية، فمصالح كل منهما تتداخل تداخلاً وثيقاً فيما بينهما. فعلى سبيل المثال: إذا أخذنا شركات البترول الأربع الأساسية الموجودة في الولايات المتحدة:<sup>74</sup>

- شركة ستاندر أويل كاليفورنيا: 60 % من أرباحها لليهود، 37 % من مديريها يهود.

- شركة ستاندر أويل نيوجرسي: 55 % من أرباحها لليهود، 3 % من مديريها يهود.

- شركة تكساس للبترول: 63 % من أرباحها لليهود، 40 % من مديريها يهود.

- شركة موبيل: 70 % من أرباحها لليهود، 55 % من مديريها يهود.

ولا بد من الإشارة إلى أن قوة المال اليهودي في الولايات المتحدة، تكون عامل ضغط أساسي على صانع القرار الأمريكي، فالمال اليهودي تركز في القطاعات غير المنتجة، فلم يوظف في قطاع الصناعات الثقيلة كصناعة السيارات أو البناء أو الفولاذ، بل تركز في المصارف والتمويل والأسهم والسندات. وبعد أن فك الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ارتباط الدولار بالذهب عام 1973 ازدهر رأس المال المضارب، مما دفع بالمصالح اليهودية إلى الأمام بتسارع كبير في الثمانينيات والتسعينيات.

## 6- اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك):

استطاعت الجماعات اليهودية، وبدعم من الحركة الصهيونية تشكيلها عام 1959،\* وسجلت لدى الدوائر الأمريكية بوصفها لوبياً صهيونياً. ويعد (سي

<sup>74</sup> - عباس، أشواق (2004)، النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المناضل، العدد 325، آذار - نيسان، ص 109.

\* هذا اللوبي يعمل منذ العام 1951، لكن الاسم الحالي (الإيباك) يعود إلى سنة 1959.

كنن) الذي سجل اسمه في سجلات وزارة العدل الأمريكية مؤسسها، وفي الوقت عينه يعتبر وكيلاً لدولة أجنبية.

تعمل هذه اللجنة من جراء مؤتمرها السنوي الذي يحضره عدد كبير من الشخصيات الأمريكية الإسرائيلية من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، على تدريب الأطر اللازمة وإعدادها لتحقيق أهدافها التي تؤكدتها كل مؤتمراتها وهي:

- التأييد الأمريكي الكامل لإسرائيل.
- الحصول على المزيد من الدعم المالي لإسرائيل، والعمل على تحويل المساعدات والقروض المقدمة إليها إلى هبات.
- الحيلولة دون تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب، والعمل على خلق العداء بينهما بأي شكل ممكن.
- دعم السياسة الخارجية الأمريكية لـ إسرائيل ومباركة أعمالها العدوانية ضد العرب، وتسويق أعمالها في المحافل الدولية وخصوصاً في مجلس الأمن والأمم المتحدة.
- وقد أصبح اشتراك الرؤساء الأمريكيين، وكبار رجال الدولة والأحزاب في الاجتماع السنوي لإيباك أمراً معتاداً، إذ يقومون بالتسابق لإلقاء كلمات التأييد والدعم للوبي اليهودي والكيان الصهيوني.
- وفي مطلع الثمانينيات سارعت إيباك، إلى نشر سلسلة دراسات تمجد منزلة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية والخدمات التي تستطيع تأديتها لواشنطن، وتتشدد على عدم استقرار الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة، وعبث التعاون الاستراتيجي معها. ويكمل اللوبي مجهوده الهادف إلى تلميع صورة إسرائيل بتنظيم زيارات لأعضاء الكونجرس ومعاونيهم إلى إسرائيل.<sup>75</sup>

<sup>75</sup> Lee O Brien , *American Jewish Organizations and Israel* , Washington, DC.: -  
Institute For Palestine Studies, 1986, p.191.

ومع مرور الأيام تمكنت إيباك، نتيجة عملها اليومي المنظم لدى مجلسي الشيوخ والنواب، من أن تحل محل مؤتمر الرؤساء وأن تصبح الزعيم الفعلي للجالية اليهودية الأمريكية.

أ- مجال عمل إيباك:

إن حقل عمل الإيباك هو الكونجرس. والصعوبة الرئيسة التي واجهت إيباك منذ البداية هي البرهنة على أنها ليست وكالة لدولة أجنبية، وهو وضع قانوني كان يتطلب منها تسجيل نفسها على أساسه، لكنه أيضاً وضع أقل موثوقاً لأنشطتها، ولا سيما للصورة التي تريد أن تعبر فيها عن نفسها. غير أن إيباك تتسق عملها مع الحكومة الإسرائيلية بصورة وثيقة جداً.<sup>76</sup>

وإيباك هي المنظمة الوحيدة المسجلة رسمياً في الكونجرس الأمريكي على شكل لوبي فيما يختص بالتشريعات التي تمس الكيان الصهيوني، وهي غير معفاة من الضرائب، ولا تقبل أي تمويل من إسرائيل، حتى لا تسجل في وزارة العدل الأمريكية على أنها وكالة أجنبية، ويشغل منصب رئيسها عادة رجل ثري وذو نفوذ، ويتمتع باحترام المؤسسة اليهودية الأمريكية وينتمي إليها.<sup>77</sup>

وتحرص الإيباك على أن يحضر ممثل عنها كل اجتماع مفتوح في الكونجرس الأمريكي، إلا أنه من الواضح تماماً، أن المساندة الأمريكية لإسرائيل تتجاوز حدود مجموعات اللوبي.

وفي سبيل تحقيق أهدافها تصدر الإيباك عدة منشورات أهمها:

1- تقرير الشرق الأدنى: The Near East Report وهو تقرير إسبوعي يطبع منه 60 ألف نسخة توزع على أعضاء الكونجرس وكبار موظفي الإدارة ووسائل

---

<sup>76</sup> - منصور، كميل (1996)، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (العروة الأوثق)، ترجمة نصير مروة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص293.

<sup>77</sup> - مقالة بعنوان: مجلس الشيوخ يعتمد نهائياً خطة الإيباك لنقل سفارة أمريكا إلى القدس

الإعلام والسفارات، وهو يعنى بالأحداث في الشرق الأوسط ونشاط الكونجرس بشأن هذه الأحداث. وهذه التقارير تظهر إسرائيل على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والبلد الذي يشاطر الأمريكيين قيمهم وتظهر المقاومة الفلسطينية على أنها "إرهاب" يجب القضاء عليه.

2- ملاحق الأخبار التشريعية: وهو تقرير نصف سنوي مفصل حول نشاطات الكونجرس والهيئة التنفيذية ل إيباك والأمم المتحدة...

3- أوراق إيباك: وهي نشرات غير دورية تصدرها الإيباك كلما رأت حاجة إلى ذلك. كما تصدر ملحقاً بعنوان: (الحقائق والأكاذيب)، وبه متابعات مختصرة للصراع العربي الصهيوني، وغالباً ما يكون هذا هو المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة لأعضاء الكونجرس الأمريكي.

وتدفع الإيباك تكاليف إرسال /400/ نسخة مجانية إسبوعياً لأعضاء

الكونجرس وكبار المسؤولين، والوفود التي تزور الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>78</sup>

#### ب- دور الإيباك في تمويل الانتخابات:

لا يحق لإيباك كجماعة ضاغطة أن تجمع هبات أو تبرعات من أجل المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية. غير أن التمويل يمكن أن يتم ضمن الحدود التي يقدمها أشخاص ماديون أو مؤسسات تنشأ خصيصاً لهذا الغرض وتعرف باسم لجنة العمل السياسي "باك".

#### ج- لجنة العمل السياسي "باك": Political Action Committee

وهي لجنة ترعاها شركة أو منظمة نقابية أو جمعية أو أية مجموعة من الأشخاص، تتلقى مساهمات وتقوم بالإنفاق في ميدان الانتخابات الاتحادية. ومن الناحية العملية فإن غالبية اليهود يعطون أصواتهم للحزب الديمقراطي، لأنهم يرون فيه المعبر الأفضل عن مصالح الأقليات. غير أن لليهود تأثيراً فعالاً في كلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) بفعل عضويتهم

<sup>78</sup> - المصدر السابق.

النشطة فيهما، وتبرعاتهم المالية وشبكة علاقاتهم الواسعة مع دوائر الضغط والنفوذ فيهما.

ويعمل اليهود داخل كلا الحزبين، فلا يتقدم أي مرشح داخل حزبه إلا إذا أعطى تعهدات أفضل وأكثر لليهود أمريكا ولمصالح إسرائيل والصهيونية، وعند ذلك لا يهتم اليهود كثيراً بأي مرشح فاز بالرئاسة، لأن كلا المرشحين قد تمت السيطرة عليه منذ البداية.

وتحرص الإيباك على استمرار اتصالها المباشر مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية وتضم في عضويتها عدة منظمات صهيونية مثل: "بناي بريث" و "اللجنة اليهودية الأمريكية" و "الكونجرس اليهودي الأمريكي" وغيرها.

ويقدر عدد أعضاء إيباك بما يزيد عن 50/ ألفاً، ويتألف جهازها الإداري من 80 شخصاً. وتتألف لجنة إيباك من: رئيس ومدير تنفيذي، ويقوم مجلس الاتحاد الفدرالي اليهودي ومنظمة بناي بريث بدعم لجنة إيباك لخدمة إسرائيل والحركة الصهيونية، وذلك من جراء دعم اللوبي اليهودي، وزحف نفوذه في الكونجرس الأمريكي ومواقع القرار الأخرى في الولايات المتحدة كالبنتاغون مثلاً.<sup>79</sup>

ولعل أبرز مثال على نفوذ إيباك داخل البنتاغون هو إجبارها الأميرال "يويي راي إينمان" في العام 1993 على سحب ترشيحه لمنصب وزير الدفاع تحت وطأة الضغوط من قبل اللوبي الصهيوني. وكان أبرز هذه الضغوط الحملة الصحفية في نيويورك تايمز ضد قرارات اتخذها إينمان عندما كان نائباً لمدير الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، وكانت هذه القرارات تتعلق بمنع إسرائيل من الحصول على معلومات محظورة.<sup>80</sup>

---

<sup>79</sup> - عبده، نديم (1996)، أسرار اللوبي اليهودي في العالم، بيروت: دار فريخ للطباعة والنشر، ص54.

<sup>80</sup> - كروان، محمد (2006)، استراتيجيه إيباك للسيطرة على العالم في البيت الأبيض، مجلة المجلة، الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد1389، ص29.

وتتمتع إيباك بنفوذ كبير داخل الولايات المتحدة، وفي جميع الولايات، ومما يؤكد ذلك أن أكثر من 15 ولاية وافقت على شراء سندات الدفع الإسرائيلية التي تتبناها إيباك لدعم إسرائيل.<sup>81</sup>

وفي عام 2004 أقرت إيباك خطة عملها الجديدة تحت عنوان: "أمريكا قوية - إسرائيل قوية" ، وتسلمها مجلس الشيوخ الأمريكي ليعمل على تحويلها إلى واقع تشريعي. وتتحدث الخطة عن ضرورة ضمان استمرار المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى إسرائيل، وتأييد الكونجرس لجميع الإجراءات الداعمة لضمان التفوق العسكري الصهيوني، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتشريعات الأمريكية ذات الصلة، وفي هذا الإطار تدعم الخطة التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، والتعاون في تطوير القدرات الدفاعية للبلدين، خاصة التصدي لنظم التسلح الإقليمي في المنطقة التي تعتمد على الصواريخ الباليستية، ومواجهة احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل.<sup>82</sup>

#### 7- تأثير أحداث 11 أيلول 2001 على اللوبي اليهودي:

ازداد النفوذ اليهودي الصهيوني داخل البيت الأبيض ووزارة الدفاع، وخاصة في عهد الرئيس بيل كلينتون. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في عهد الرئيس بوش الابن،<sup>83</sup> فالمسؤولون في الإدارة الأمريكية الحالية مثل: ريتشارد بيرل وبول وولفيتز ودوغلاس فيث وغيرهم، ليسوا أعضاء في اللوبي الصهيوني، بل هم أعضاء في الحلقة الداخلية التي تصنع السياسة الأمريكية، وهم صهاينة إلى

---

<sup>81</sup> - سرحان، محمد علي (2004)، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ص97.

<sup>82</sup> - البرصان، أحمد سليم (2002)، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 150، تشرين الأول، ص60.

<sup>83</sup> - أنظر الملحق رقم (1) ، بعنوان: الانتماءات في وزارة الدفاع الأمريكية.

درجة أنهم كانوا مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق **بنيامين نتنياهو** في الوقت عينه الذي عملوا فيه داخل الحكومة الأمريكية.

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 ازداد نفوذ اللوبي الصهيوني وازداد تأثيره، وقد تجلى ذلك بوضوح من التأييد الأمريكي شبه المطلق لكل ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين، وحملة التضييق الأمريكية ضد المسلمين داخل الولايات المتحدة وخارجها، وكذلك حملات التضليل والأكاذيب التي تقوم بها وزارة الدفاع الأمريكية، والتي ساهمت مع وسائل الإعلام الأمريكية الأخرى في تشويه صورة كل ما هو مسلم.<sup>84</sup>

ونتيجة لأحداث أيلول فقد حقق اللوبي الصهيوني مزيداً من المكتسبات حين تحالف المحافظون الجدد والجنح اليميني المسيحي ومجموعات تقليدية يمينية أخرى، مما عظم النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة ومكن الإيباك من تحقيق المزيد من المكتسبات، وفي مقدمتها الضغط على الكونجرس الأمريكي في أيار 2005 للموافقة على تقديم 200 مليون دولار لدعم القوات الإسرائيلية بعد اقتحامها الضفة الغربية. حيث وافق الكونجرس بأغلبية ساحقة على تقديم هذا الدعم الاضافي.<sup>85</sup>

وقد تمكن رموز المحافظين الجدد من أخذ مواقع هامة في صناعة السياسة الأمريكية، من أمثال: **بول وولفيتز** و**ريتشارد بيرل** و**جون بولتون**. وتبنت الإدارة الحالية الكثير من آراء تيار المحافظين الجدد واليمين الديني. وهذا ما سهل مهمة اللوبي الصهيوني. وهذا يفسر كيف أن إدارة الرئيس **بوش الابن** (الجمهورية) أوغلت في دعمها لإسرائيل (على الرغم من أن **بوش** نفسه لم يحصل على أكثر من 20 % من أصوات اليهود في أمريكا في انتخابات عام

---

<sup>84</sup> - فندي، بول (2002)، حجم تأثير اللوبي الصهيوني في القرار الأمريكي. لقاء أجرته معه محطة

الجزيرة الفضائية بتاريخ 2002/3/6. WWW.Algazeera.net

<sup>85</sup> - الزبيدي، عبد الكريم (2006)، سقوط دعائم دولة إسرائيل، تاريخ 2006/9/28 ، على

الرابط: www.qmalaormah.net

2000، في الوقت الذي حصل فيه آل غور على نحو 80 % من أصواتهم). والسبب هو أن الرئيس بوش الابن قد أحاط نفسه بالمحافظين الجدد وباليمين الديني المتطرف والمنحاز لإسرائيل.<sup>86</sup>

وفي عام 2002 قام رجال من إدارة مكافحة التجسس في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI باقتحام مكاتب الإيباك ومصادرة ملفات وأوراق ومعلومات مخزنة إلكترونياً على خلفية تسريب معلومات سرية من وزارة الدفاع الأمريكية عن إيران. مما اضطر الإيباك إلى اللجوء إلى الكثير من المتعاطفين معها في الكونجرس في محاولة للتأثير على إدارة الرئيس بوش لاحتواء هذه القضية التي لو ثبت فيها تورط الإيباك في نقل معلومات إلى إسرائيل فإن سمعتها وتاريخها سيواجهان كارثة لم تحدث من قبل. لأنها بذلك ستكون قد خرقت القانون الأمريكي بوصفها مسجلة رسمياً كمؤسسة تعنى باليهود الأمريكيين، ومن ثم ستكون قد أذنت بجرم التخابر وممارسة العمالة وتسريب معلومات أمنية لدولة أجنبية.<sup>87</sup>

**وأخيراً يمكننا القول:**

لقد استطاع اليهود تشكيل لوبي ضاغط في الولايات المتحدة، بالاعتماد على القانون الأمريكي الصادر عام 1946، الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة في تشكيل مجموعة ضغط، بهدف ضمان مصالحها وذلك بفعل استراتيجيات متعددة منها:

أ- التأثير المباشر: مثل الاتصال بكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.  
ب- التأثير غير المباشر: مثل تعبئة الرأي العام، وخلق اتجاه عام يؤثر على صانعي السياسة لإقناعهم بقرار يحقق مصلحة مثل هذه الجماعات.

---

<sup>86</sup> - فندلي، بول (2002)، مرجع سابق.

<sup>87</sup> - مقالة بعنوان: إيباك تلجأ إلى معاداة السامية للتغطية على التحقيق في قضية

لقد نجحت الإيباك في رسم صورة إيجابية عن نفسها وترويجها، تصور الإيباك على أنها مصدر مستمر للمعلومات، وكقوة سياسية مؤثرة على نتائج صناديق الاقتراع.

ولابد من الإشارة إلى أن إيباك ليست مجموعة ضغط في الكونجرس الأمريكي فحسب، بل إن نفوذها يتعدى ذلك كثيراً ويتسع ليشمل التأثير على الناخب الأمريكي، إذ تقرر إيباك أحياناً من يفوز ومن لا يفوز من المرشحين للكونجرس الأمريكي أو الرئاسة الأمريكية.

#### المحدد الرابع: دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

إن النظام الأمريكي يسمح لمختلف القوى والتيارات المجتمعية الإذلاء برأيها والتأثير في السياسة الخارجية دون أن يعني ذلك بالضرورة حدوث انقلاب حاد في التوجهات العامة للحكومة الأمريكية.

وتحظى دراسة مؤسسات الفكر والرأي باهتمام خاص لأنها منبع لمختلف الأفكار والنظريات التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وقد برهنت أحداث أيلول 2001 على تزايد أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية في هذا المجال.

لقد ظهرت هذه المؤسسات نتيجة دعوات لجعل عمل الحكومة الأمريكية عملاً مؤسساتياً، قائماً على الحرفية ومتوائماً مع أحدث النظريات السياسية والاقتصادية.

إن هذه المؤسسات تؤمن لصانع القرار السياسي خمس فوائد رئيسية: فهي تولد تفكيراً جديداً لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونجرس، وتؤمن لصانع السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك على

الخيارات السياسية المختلفة، وتتقف المواطن الأمريكي عن العالم، وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين طرفين متنازعين.<sup>88</sup>

فما هي هذه المؤسسات؟ ومتى نشأت؟ وما آلية عملها ومصادر تمويلها؟ وما تأثير أحداث 11 أيلول 2001 على دور هذه المؤسسات في التأثير على السياسة الأمريكية؟.

### 1- تعريف مؤسسات الفكر والرأي:

لعل التعريف الأكثر تداولاً لمراكز الأبحاث Think Tanks هو تعريف دونالد إبلسون أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريو حيث عرفها بأنها: هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين - دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الإيديولوجية - وتتمثل أهدافها الرئيسية في التأثير على الرأي العام والسياسات العامة.<sup>89</sup>

### 2- نشأة مؤسسات الفكر والرأي وتطورها:

إن مؤسسات الفكر والرأي هي مؤسسات مستقلة، تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث المتصلة بالسياسة. وهي تسد فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، وعالم الحكم من جهة أخرى.

ومع بروز الولايات المتحدة كدولة عظمى في العالم، ظهرت هذه المؤسسات كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي. وكانت رسالتها المعلنة غير سياسية، فهي تهدف إلى تزويد المسؤولين بالنصائح السياسية غير المنحازة.

ومن الأمثلة لهذه المؤسسات: مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي التي تأسست عام 1910، وتعد أول مركز أبحاث مخصص للسياسة الخارجية فقط. وقد أنشئت لتحقيق في أسباب الحروب والعمل على إيجاد الحل السلمي

<sup>88</sup> - <http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpalhaass.Htm> .

<sup>89</sup> - Abelson , Donald E . (2002) , *Think Tanks and U.S . Foreign Policy* : November . P. 10 .

للنزاعات. وتضم مجموعة كبيرة من الخبراء والأكاديميين البارزين، وقد شكلت عام 1921 ما يعرف بمجلس العلاقات الخارجية.

وفي المراحل الأولى لنشأتها، نأت هذه المراكز بنفسها عن التحزب السياسي، باعتبار أن مهمتها الأساسية هي خدمة الصالح العام من جراء تزويد الحكومة بوجهات نظر حيادية ونصائح متعلقة بالسياسات التي تخدم الأمة ككل. أما الموجة الثانية من مؤسسات الفكر والرأي فقد برزت بعد عام 1945، عندما أصبحت الولايات المتحدة تدافع عن العالم الحر ضد التهديد السوفييتي السابق. وقد قدمت الحكومة الأمريكية دعماً كبيراً لهذه المؤسسات.

أما الموجة الثالثة من مؤسسات الفكر والرأي فقد ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة، بهدف تقديم المشورة السياسية المطلوبة في الوقت المناسب، بهدف التأثير في القرارات السياسية. وقد شهدت هذه المراكز الأكاديمية عصرها الذهبي في عهد الرئيس **بيل كلينتون**، إذ استعانت إدارته بمجموعة من الأكاديميين الذين اختارهم الرئيس وما يتناسب مع توجهاته السياسية.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين بلغ عدد مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة زهاء /2000/ مركز، تغطي بنشاطاتها جميع ألوان الطيف السياسي الأمريكي. وتعد هذه المراكز شديدة التنوع لجهة الأفكار التي تقدمها، والتمويل الذي تحصل عليه والنفوذ الذي تتمتع به.

### 3- آلية عمل مؤسسات الفكر والرأي:

تقوم مؤسسات الفكر والرأي بالتأثير على صانع القرار بخمس طرق مختلفة وهي:

أ- **توليد أفكار وخيارات جديدة:** إذ تقوم هذه المراكز بتقديم الأفكار الجديدة إلى مؤسسة السياسة الخارجية وهو ما يؤثر في طريقة تفكير صانع القرار، وتحدد ردود أفعاله تجاه مختلف القضايا الدولية. وتساعد هذه الأفكار على ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الأمثلة على ما قدمته هذه المراكز من مقترحات في مجال السياسة الخارجية: اقتراح إنشاء هيئة الأمم المتحدة بعد

الحرب العالمية الثانية عام 1945.<sup>90</sup> وكذلك مبادئ سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي السابق وأدت إلى سقوطه.\* وكذلك أطروحة صراع الحضارات لـ **صموئيل هينغتون** الأستاذ في جامعة هارفارد التي نشرها في مجلة فورين أفيرز عام 1993.

ب- **إيجاد مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة:** إذ تقوم هذه المراكز بإيجاد خبرات مهمة للعمل في الإدارات الأمريكية القادمة إلى السلطة والكونجرس المنتخب. فمع وصول الرئيس **بوش الابن** إلى الحكم اعتمد على عدد كبير من الخبراء القادمين من المؤسسات الأكاديمية لملء الفراغ في عدد كبير من المناصب.<sup>91</sup> فمثلاً تم تعيين **جون بولتون** مساعداً لوزير الخارجية لشؤون التسلح والأمن الدولي، بعد أن كان نائب رئيس مؤسسة أمريكيان إنتربرايز. ثم أصبح سفير الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

ج- **تتخذ مكاناً للنقاش:** بتنظيم لقاءات دورية مع صناعات القرار للإطلاع على ماهية السياسات المتبعة ضمن الحكومة، وتكون منبراً لأصحاب القرار لشرح سياساتهم للنخب الفكرية والثقافية وقادة الرأي داخل المجتمع وبهدف تكوين حالة من الإجماع والتأييد لهذه السياسات.

ويدرك صانع القرار الأمريكي أن أي توجه في مجال السياسة الخارجية لن يكتب له النجاح دون مباركة أكبر عدد ممكن من قادة الرأي العام وخبراء الشؤون الخارجية ودعمهم.

---

<sup>90</sup> Ricci , David M .(1994) , The Transformation of American Politics : *The New Washington and The Rise of Think Tanks* ( New Haven, CT: Yale University) .

\* - وضع مبادئ سياسة الاحتواء السفير الأمريكي في موسكو **جورج كينان**، ونشرها في مجلة فورين أفيرز بعنوان: (أسس السياسة السوفييتية) وقد حملت هذه المقالة توقيع X عام 1947.

<sup>91</sup> Hass, Richard N.(2002) *Think Tanks and U.S. Foreign Policy : A Policy Makers Perspective* , November , pp. 5 .

ويعد مجلس العلاقات الخارجية المنبر الأهم لصناع القرار الأمريكي لشرح سياساتهم وأهدافهم، حيث يستضيف المجلس مئات اللقاءات مع المسؤولين على مدار العام، في واشنطن ونيويورك ومدن أمريكية أخرى.

د- **تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم:** لأن تثقيف الجمهور بالقضايا الخارجية وحشد تأييده لسياسة معينة من أبرز المهام التي تقوم بها مراكز الأبحاث في إطار عملها بالشأن العام. وقد ازدادت أهمية هذا الدور بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاج الإدارة الأمريكية سياسة أكثر تدخلية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

وقد أدت العولمة الاقتصادية، وازدياد الحاجة إلى الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الزراعية الأمريكية خاصة، وتنامي الخوف من انتقال الأمراض المعدية، وهاجس وقوع هجمات على المصالح الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى زيادة اهتمام الجمهور الأمريكي بالشؤون الخارجية. ويوجد حالياً ثمانون مجلساً للشؤون العالمية، منتشرة في أنحاء الولايات المتحدة. تتخذ منتديات قيمة يمكن فيها لملايين المواطنين أن يتناقشوا في الأحداث الدولية. وعليه فقد أصبح للمواطن الأمريكي حصة متنامية في السياسة الخارجية.

هـ- **المساعدة في حل النزاعات الدولية:** وتقوم هذه المراكز بدور الوسيط في حل النزاعات الدولية. ويسعى معهد السلام الأمريكي إلى ترتيب حوارات ومفاوضات غير رسمية بين أطراف متنازعة، ويقوم بتدريب المسؤولين الأمريكيين للتوسط في حل النزاعات المستعصية. وهناك مراكز أخرى تنهض بأدوار أكثر فعالية في مجال الدبلوماسية الوقائية، وإدارة النزاعات وحلها. وتنهض هذه المؤسسات بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة. فمثلاً: مجموعة الأزمات الدولية تقوم بنشر شبكة من المحللين في بؤر التوتر في العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة، وتقوم بوضع توصيات مبتكرة ومستقلة من أجل إيجاد ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها.

#### 4- مصادر تمويل هذه المؤسسات:

إن مراكز الأبحاث هذه لا تقيس نجاحها بهامش الربح الذي تحققه، بل بقدرتها على تشكيل الرأي العام والتأثير في رسم السياسات. وقد أصبحت في الفترة الأخيرة أشبه ما تكون بجماعات الضغط Lobbies أو مجموعات المصالح Group interests التي تتنافس لزيادة نفوذها السياسي.

أما مصادر تمويل هذه المؤسسات فهي:

- بعض هذه المؤسسات لديها منح ضخمة فلا تقبل بالتمويل الحكومي، أو تقبل بالقليل منه. مثل: بروكينز.

- تحصل بعض هذه المؤسسات على إيراداتها من عقود تقدم فيها خدماتها للقطاع الخاص أو للحكومة. مثل مؤسسة راند.

- وبعض هذه المؤسسات يعتمد بشكل كامل على الدعم الحكومي. مثل معهد السلام الأمريكي. الذي أنشأه الكونجرس عام 1987 وهو الذي يقرر ما يقدم له من دعم مالي بموجب موازنة خاصة يقرها الكونجرس.

ويعود السبب الرئيس في محاولة مراكز الأبحاث النأي بنفسها عن ميدان العمل السياسي إلى رغبتها في الحفاظ على استقلاليتها كمؤسسة علمية.

#### 5- أشهر هذه المؤسسات:

يوجد في الولايات المتحدة أكثر من ألف مؤسسة للفكر والرأي موزعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ويقع ما يقارب /102/ منها في العاصمة السياسية واشنطن.<sup>92</sup> ويغطي مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كامل.

---

<sup>92</sup> - سميث، جيمس آلان (1994)، سماسرة الأفكار، ترجمة مجدي عبد الكريم، القاهرة: مكتبة مدبولي، مذکور لدى د.خلف الجراد في كتاب أبعاد الاستهداف الأمريكي، ص 115.

- مؤسسة كارينغي لأبحاث السلام: وقد تأسست هذه الهيئة عام 1910 بمبادرة من البارون Andrew Carnegie للبحث في أسباب الحروب وتشجيع الحلول السلمية للمنازعات الدولية، فكانت أول مركز أبحاث يختص بالشؤون الخارجية.

- مؤسسة هوفر للحرب، الثورة والسلام: أسسها الرئيس الأمريكي الأسبق هيربرت هوفر عام 1919 وهناك العديد من المراكز التي ارتبطت بأسماء رؤساء سابقين لتكريس إرثهم السياسي وأشهر هذه المراكز مركز كارتر في أتلانتا - جورجيا. ومركز نيكسون للسلام في العاصمة واشنطن. وقد أصدرت هذه المراكز عدداً كبيراً من الدراسات ونظمت حلقات نقاش ومؤتمرات في عدد من القضايا الداخلية والخارجية.

- مؤسسة راند RAND: أنشئت عام 1948 للمساعدة في حماية المصالح الأمنية الأمريكية في العصر النووي، وحصلت فور نشوئها على دعم مالي من هيئة أركان سلاح الجو ونشرت لصالحه دراسات مهمة في تحليل النظم والتفاوض الاستراتيجي ونظرية اللعبة. وقد شكلت هذه المفاهيم الأساس الذي بنت عليه الولايات المتحدة سياساتها الدفاعية ومفهومي الردع والاحتواء طوال سنوات الحرب الباردة.<sup>93</sup> وتعد مؤسسة راند الأكثر عراقية من بين مراكز البحث التي تهتم بشؤون السياسة الخارجية والدفاع، ويعمل فيها أكثر من 1000/ باحث بموازنة تزيد على 100 مليون دولار.

- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: تأسس عام 1962.

6- تأثير مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية:

على الرغم من أن مؤسسات الفكر والرأي منتشرة في العديد من دول العالم، إلا أن ما يميز المراكز الأمريكية عن غيرها هو تأثيرها الهائل في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

---

Rich, Michael D.(2002) : Rand: *How Think Tanks Interact with the Military* , in -<sup>93</sup>  
U.S. Foreign Policy Agend, An Electronic Journal of the U.S.Department of state,  
Vol.No.7,No.3. November p22-25.

ويقول ريتشارد هاس: (في أكثر الأوقات صعوبة بالنسبة للسياسات الأمريكية في العالم، تشكل هذه المراكز عيوناً وآذاناً للحكومة الأمريكية).<sup>94</sup> ويعد دور مؤسسات الفكر والرأي من أكثر المؤثرات في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات التي تعد مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب المئة عام. وتجلّى نشاط هذه المؤسسات بإصدار الكتب والمجلات العلمية المحكمة وغيرها من المنشورات التي هدفت منها إلى التأثير في الشأن العام.

لقد ساعدت هذه المؤسسات الإدارات الأمريكية في نشر الوعي بقضايا السياسة الخارجية في أوساط الجمهور الأمريكي والدفاع عن أفكار التدخليين في الفترة التي ساد فيها الفكر الانعزالي في أمريكا في الفترة الفاصلة بين رفض الكونجرس الانضمام إلى عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية. وتوسّع معظم مراكز الأبحاث إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من السياسيين المتقاعدين بغرض الاستفادة من خبراتهم وربط الحقل النظري بحقل السياسة. فعلى سبيل المثال: تلقى الرئيس **كلينتون** بعد انتهاء ولايته عروضاً للتدريس في جامعات عديدة فيما أصبح نائبه **آل غور** أستاذاً للصحافة في جامعة كولومبيا. وأنشأ **جيمس بيكر** معهداً للسياسة العامة في جامعة **رايس** في تكساس. ويعد **هنري كيسنجر** مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ثم وزير الخارجية في إدارة **نيكسون**، أشهر من ترك بصماته على السياسة الخارجية من المؤسسات الأكاديمية. وتضم هذه الفئة أيضاً **زيغينو بر جنسكي** و**مادلين أولبرايت** وفي الإدارة الحالية **كوندوليزا رايس**.

---

Hass, Richard N.(2002) *Think Tanks and* Ibid. p.8.

إن هذه الظاهرة (ظاهرة التناوب الأكاديمي- السياسي) تعد على الرغم من نخبويتها من أبرز علائم التداخل المجتمعي مع الدولة في الولايات المتحدة ويطلق عليها اسم "سياسة الباب الدوار".

ومما يزيد من تأثير الأكاديميين ونفوذهم، أن الرأي العام الأمريكي يثق بالأكاديميين أكثر من ثقته بالسياسيين لاعتقاده بأن الأكاديميين يعرضون وجهات نظر موضوعية مجردة عن الأهواء والمصالح التي تحكم عمل السياسيين. فعلى سبيل المثال: وقبل أن يفوض الكونجرس الرئيس بوش الابن حق استخدام القوة ضد العراق في شهر تشرين الثاني 2002 جرى استدعاء عدد من الخبراء لتحديد المخاطر وفرص النجاح أمام أي عمل عسكري للإطاحة بالرئيس صدام حسين. ومن بين من تم استدعاؤهم للاستماع لرأيه كينث بولاك الذي قلل من مخاطر تعرض الأمريكيين لمقاومة في العراق. وكذلك فؤاد عجمي الذي أبلغ الكونجرس أن العراقيين سيستقبلون القوات الأمريكية الغازية استقبال المحررين.

إن هذه المؤسسات لم تسع أول الأمر إلى التأثير في القرارات السياسية بشكل مباشر بل سعت إلى زيادة الوعي بين الجمهور وصناع القرار بمزايا تنفيذ مجموعة معينة من الخيارات السياسية. وتساعد هذه المؤسسات في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف مواطني الولايات المتحدة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه. وقد زاد تسارع وتيرة العولمة من أهمية وظيفة التواصل مع الجمهور. فمع ازدياد اندماج العالم أكثر فأكثر باتت الأحداث العالمية تطل حياة المواطن الأمريكي العادي وتؤثر فيها.

إن مشاركة مراكز البحث الأمريكية في صنع القرار - بشكل مباشر أو غير مباشر - ومدى استعداد صانع القرار إلى الاستئناس بآرائها هو ما يعطي هذه المراكز القوة لممارسة أشد أنواع التأثير في مجال صنع القرار.

ويعد الديمقراطيون أكثر ميلاً إلى استقطاب الأكاديميين من خصومهم الجمهوريين. ففي حين يأتي معظم صناع القرار في الإدارات الجمهورية من

المجمع الصناعي الحربي وقطاع النفط (كما هو الحال في إدارة الرئيس بوش الحالية) يتم شغل المناصب الكبيرة والمتوسطة في الإدارات الديمقراطية بالدبلوماسيين المحترفين والمحامين والأكاديميين.

ولابد من الإشارة إلى أن طبيعة النظام الأمريكي المنفتح وغياب نظام حزبي صارم، إضافة إلى التبرعات والهيئات الكبيرة التي يقدمها كبار المساهمين هو ما أدى إلى ازدهار هذه الظاهرة.

## 7- تأثير أحداث أيلول على دور المؤسسات الفكرية والسياسية في صنع القرار الأمريكي:

مع وصول الرئيس بوش الابن إلى الرئاسة في العام 2000، ومع أنه لم يكن متحمساً بشكل خاص للأكاديميين غير أنه لم يتجاهلهم كلياً لكنه استبعد الليبراليين منهم واستعاض عنهم باليمين المحافظ. فأصبحت **كوندوليزا رايس** أستاذة العلاقات الدولية في جامعة ستانفورد مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي ومن ثم وزيرة للخارجية الأمريكية. وأصبح **بول وولفيتز** الأستاذ في جامعة هارفارد نائباً لوزير الدفاع ثم رئيساً للبنك الدولي.

وللدلالة على اعتماد الرئيس بوش على الأكاديميين نشير إلى أسماء معدي الدراسة التي قدمت للرئيس بوش في مستهل ولايته الأولى وتناولت الوضع في الشرق الأوسط تحت عنوان: "الإبحار وسط العواصف: الولايات المتحدة والشرق الأوسط في القرن الجديد". فقد ضمت المجموعة التي أعدت التقرير /56/ اسماً لامعاً بعضها عمل في الحقل السياسي وانتقل إلى السلك الأكاديمي وبعضها الآخر خدم في الجامعات وانتقل إلى السلك الحكومي، والأكثرية خدمت في المجالين.

وبعد وقوع أحداث أيلول استغلت مراكز الأبحاث الأمريكية هذه الأحداث للتأكيد على دورها الأساسي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.<sup>95</sup> فوجد

<sup>95</sup> D Agostino , Joseph A.(2002) CATO Institute, Human Events , Vol .58,No. 19 (May 20) p.14.

الرئيس **بوش** نفسه مضطراً للاعتماد بشكل متزايد على الأكاديميين، فجرى تعيين البروفيسور **زلماي خليل زاد** عضواً في مجلس الأمن القومي ومستشاراً للرئيس لشؤون أفغانستان، ثم سفيراً في العراق. وأصبح يستعين بـ **برنارد لويس** (أستاذ برينستون) و**فؤاد عجمي** (أستاذ الشرق الأوسط في جامعة هوكينز) لحضور اجتماعات مجلس الأمن القومي. وأخذت هذه المراكز تتجه بقوة نحو اليمين، وقد شهد مجلس العلاقات الخارجية الذي يعد أبرز مراكز البحث الليبرالية انعطافاً شديدة بهذا الاتجاه، بلغ حد تولي أحد رموز إدارة **بوش** - رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية - **ريتشارد هاس** رئاسته. والمعروف أن هاس أسهم في وضع العقيدة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة وهو أيضاً من أنصار مبدأ الضربة الوقائية. ونتيجة لانتقاله إلى هذا الموقع أخذت المؤسسة المعروفة بلبراليتها تتحو إلى تبني بعض أفكاره التي هي جزء من سياسات الإدارة الحالية ونظرياتها الأمنية.<sup>96</sup>

ومن المفارقات التي فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول أنها حولت بعض الأفكار المهمة إلى سياسات وجعلت من أصحابها نجومياً في المجتمع الأكاديمي ووسائل الاعلام. والملفت أن أكثر المستفيدين من هذا الحدث لم يكونوا فوضويين من أمثال **نعوم تشومسكي** أو يساريين من أمثال **عمانويل والشتاين** - ممن دأبوا على انتقاد النظام السياسي الأمريكي وفضح لعبة الاحتكارات الكبرى المهيمنة عليه - بل أشخاص من المحسوبين على التيار المسيطر على المؤسسة السياسية والفكرية الأمريكية. وكان من بينهم أستاذ السياسة الدولية في جامعة هارفارد **صموئيل هينغتون** والمؤرخ اليهودي **برنارد لويس**. ونشوة الأول أتت من أن هجمات سبتمبر حولت نظريته "صراع الحضارات" إلى واقع بعد أن ظلت سنوات عديدة مجرد فانتازيا فكرية. أما الآخر

---

<sup>96</sup> - قبلان، مروان (2005)، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي، جامعة دمشق، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 16، ص 37-38.

فقد جعلت الهجمات أفكاره وتوصياته -التي ظل ينادي بها على مدى نصف قرن- مرشداً للسياسة الخارجية الأمريكية.

مما تقدم لابد من الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تقوم بمهامها بمعزل عن وسائل الإعلام، لذلك فقد حظيت باهتمام أقل مما تحظى به بقية دوائر صنع القرار الأمريكي.

ويوجد في الإدارة الأمريكية الحالية العديد من كبار الموظفين الذين لهم خلفيات في مؤسسات الفكر والرأي. لذلك فإن انتصار الديمقراطيين في أي معركة رئاسية قادمة قد لا يعني بالضرورة تغيير السياسة الأمريكية. لأن أي إدارة قادمة ستجد نفسها أسيرة التغيرات التي أفرزتها أحداث أيلول والتحولت الفكرية التي طالت اليمين واليسار وراحت تفرض نفسها بصورة متزايدة على الحياة الأمريكية.

إن هذا الوضع سينعكس حتماً على صانع القرار الذي سيجد نفسه محاصراً بنخبة فكرية - محافظة وليبرالية- تدعم التدخل الأمريكي في شؤون العالم. ورأي عام مهووس بموضوع الأمن. وإعلام أخذ على عاتقه تسهيل المهمة.

وإن أي إدارة قادمة تحاول الخروج عن هذه الأطر ستجد نفسها عرضة لاتهامات بالضعف والتفريط. وعليه يجب أن لا نتوقع أن تكون السياسة الأمريكية في المرحلة القادمة، أقل عدوانية أو أكثر عقلانية، بغض النظر عن ساكن البيت الأبيض (جمهورياً أم ديمقراطياً).

## المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية:

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Macro Level of Analysis وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغييرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغييرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.<sup>97</sup>

لقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع بداية المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية.<sup>98</sup> وإن كانت السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد هي سياسة خارجية "أمريكية" فلا بد من التعرف إلى محددات هذه السياسة المتعلقة بطبيعة النظام الدولي وتركيبته.

### المحدد الأول: بنية النظام الدولي:

بعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام دولي جديد اعتمد على الثنائية القطبية، إذ تزعمت العالم دولتان رئيستان هما الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للمعسكر الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي ممثلاً للكتلة الاشتراكية. وكانت نتائج الحرب قد رسمت الخارطة السياسية للعالم بأسره، حيث توزع القطبان الرئيسان الهيمنة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية على العالم. إضافة إلى ذلك كان اكتشاف السلاح النووي بما يحمله من قوة تدميرية هائلة، والاستخدام المبكر له

---

<sup>97</sup> - هياجنة، عدنان محمد (1999)، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه

العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص33.

<sup>98</sup> انظر: A.F.K.Organski and Jacek Kugler , *The War Ledger* (Chicago:University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

في هيروشيما ونجازاكي على يد الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة للحرب قد صاغ بشكل تفصيلي وحاسم مفردات النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب واستمر حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين.

كانت مفردات النظام الجديد هي الاعتراف بمبدأ الثنائية القطبية للعمالقين اللذين قادا الحلفاء إلى النصر، والاتفاق على قيام هيئة الأمم المتحدة. وكان هناك اتفاق بين القطبين الرئيسيين يقضي باستحالة قيام أية مواجهة عسكرية مباشرة مع بعضهما بعضاً، لما يحمله ذلك من إمكانية استخدام للأسلحة النووية. لكن ذلك لا يعني أن تتعطل الأوجه الأخرى للصراع، فهناك صراعات عقائدية واقتصادية وسياسية، وخلافات عميقة تتعلق عند المصالح والرؤى.

### أولاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الباردة:

- لقد تركزت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عند الصراع الإيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي السابق على:<sup>99</sup>
- 1- احتواء الاتحاد السوفييتي وتطويره.
  - 2- الحيلولة دون انتشار الخطر الشيوعي في العالم، وعلى الأخص مناطق النفوذ الأمريكي في أوروبا وأمريكا اللاتينية.
  - 3- دفع النمو الاقتصادي في العالم وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها.
- ومع نهاية الحرب الباردة تغيرت خارطة العلاقات الدولية جذرياً، وشكل انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة في عالم خاضع لمسار تشكل بصورة سريعة وخطرة، التحدي الأبرز للولايات المتحدة التي وجدت لأول مرة في تاريخها مصاعب جمة في تحديد رؤيتها الاستراتيجية على الرغم من انتصارها الباهر في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي المهزوم.

---

<sup>99</sup> - ولد أباه، السيد، مرجع سابق، ص30.

وبعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، رفع الرئيس **بوش الأب** شعار "النظام العالمي الجديد" الذي يعني بالنسبة إليه ثلاث دلالات:

1- انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الأيديولوجية التوليتارية الشيوعية، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره آلياً بفعل هذا الانتصار وبأثره على ما بينت تجربة أوروبا الشرقية.

2- تحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية مما يمكن من حل النزاعات الموروثة من الحرب الباردة وفق مبادئ القانون الدولي ضمن آلية الهيئة الأممية المرشحة للتوسط بعد أن انتفت قيود التوازن التي كانت تحد من فاعليتها.

3- اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة، من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.

أما حقبة الرئيس **كلينتون** فقد اتسمت بالالتزام بإزاء القضايا الخارجية بالعمل على بناء منظومة دولية منسجمة ومتعاضدة مع توطيد دور الهيئات والمؤسسات الدولية في الرهانات العالمية الكبرى، وفق ثلاثة مبادئ محورية هي:

- 1- البحث عن التوافق بين القوى الفاعلة على المسرح الدولي.
- 2- الاستناد لقواعد ومعايير القانون الدولي.
- 3- التدخل الإنساني لحماية حقوق الأقليات المهددة بالإبادة الجماعية. وإلطفاء الصراعات الأهلية وإنقاذ المجموعات المهددة بالمجاعة في الدول الفقيرة.

وترى **كوندوليزا رايس** أن إدارة الرئيس **كلينتون** كانت تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة والمنسجمة، فكانت تدير الأزمات بمنطق مفكك، ولم يعد

لديها تصور جلي لمفهوم المصلحة القومية. ولذا ترى راييس أن المقاربة البديلة يجب أن تراعي الأهداف التالية:<sup>100</sup>

1- ضمان قدرة الجيش الأمريكي على ردع التهديدات الخارجية والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة عند فشل نهج الردع والاحتواء.

2- دعم النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي في العالم عن طريق تشجيع التجارة الحرة والسعي لاستقرار مناعة النظام النقدي الدولي.

3- توطيد العلاقات وتقويتها مع الحلفاء التقليديين الذين يشتركون مع الولايات المتحدة في قيمها ويستعدون للإسهام معها في تحمل أعباء نشر السلم والرفاهية والحرية.

4- تركيز الطاقات الأمريكية على بناء علاقات معقولة وناجعة مع القوى الدولية الكبرى، وعلى الأخص روسيا والصين. لما له من تأثير إيجابي على طبيعة النظام الدولي وتوازناته..

5- حسم المخاطر المتأتية من الأنظمة المارقة، والدول المناوئة، التي تتخذ بصفة متزايدة شكل الإرهاب المستند لأسلحة الدمار الشامل.

وتخلص راييس إلى أن السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية الجديدة يجب أن تكون أممية مفتوحة على الخارج، بيد أن خلفيتها المرجعية هي الوعي بالمصلحة القومية الأمريكية والدفاع عنها. وقد شكلت هذه الرؤية إطار الدبلوماسية الأمريكية في المرحلة الأولى من عهد الرئيس بوش التي تميزت بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات الإدارة الديمقراطية السابقة، واعتماد خط واقعي مرن في العلاقة بالقوى الدولية النافذة، مع ميل لتعزيز الشراكة مع روسيا والحفاظ على العلاقات التقليدية بدوائر التحالف الأوروبية والآسيوية. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من

100 - للمزيد من التفاصيل انظر:

Codoleza Rice: Compain 2000 : promoting the national Institute Foreign Affairs , Jan /feb,2000.

سبتمبر 2001 لتصيب النظام الدولي بتشوهات سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية وتقانية خاصة في ظل عدم وجود أخلاقيات دولية وتشريعات قانونية تلتزم بها الدول. فعالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم تهيمن الولايات المتحدة على مقدراته وتحاول تطويع الأمم المتحدة والقانون الدولي بما يخدم مصالحها، وتستخدم وسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية البيئة والحق في التدخل الإنساني لحماية مصالحها.

**ثانياً: تأثير أحداث 11 أيلول 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية:**

إن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 لم تحصل في غفلة من الزمن، بل جاءت في سياق متوقع لتداعيات عولمة أمريكية متوحشة لكن ذلك لا يعني أنها قد قسمت العالم فعلاً إلى فسطاطين كما زعم ابن لادن وكما يمارس جورج بوش يومياً.

لقد كشفت أحداث سبتمبر عن ثلاثة وجوه للضعف في السياسة الأمريكية وهي:

أ- نقص نظريتها عن الأمن، إذ أتاها الخطر من داخلها.

ب- اضطراب وصولها إلى القرار وما كشف عنه من اندهاش وحيرة.

ت- أنها تحارب معتمدة على قوة غيرها وليس على قوتها وحدها.

وألقي الرئيس بوش خطاباً في حفل تخريج دفعة العام 2002 في أكاديمية الولايات المتحدة العسكرية في وست بوينت West Point في الأول من شهر حزيران 2002 أشار فيه إلى أن الحرب على الإرهاب لن تكتسب بمجرد الدفاع عن النفس فقط، وأن الطريق الوحيدة للحفاظ على الأمن هي طريق العمل، وستقوم الأمة الأمريكية بذلك. وأن التهديدات الجديدة في العالم تقتضي تفكيراً جديداً، وأنه بخلاف زمن الحرب الباردة فإن عملية الردع والاحتواء باتت استراتيجية غير ذات نفع بوجود حكام استبداديين يملكون أسلحة الدمار الشامل

يمكن لهم استعمالها بوساطة الصواريخ، أو يموتون بها حلفاءهم الإرهابيين بصورة سرية.<sup>101</sup>

لقد بعثت أحداث أيلول الحياة في حرب صليبية جديدة، قد تمارس فيها أساليب وحشية ويتخلّى فيها عن الأساليب الدبلوماسية والتأمرية التي كانت تتبعها الدول الغربية مع بلاد الشرق وهو ما يفرض علينا أن نضع استراتيجية محددة لما يكون عليه العمل العربي والإسلامي في عالم ما بعد 11 سبتمبر، والعناصر الرئيسة في بناء هذه الاستراتيجية هي:<sup>102</sup>

أولاً: إن الإرهاب ظاهرة اجتماعية، اقتصادية وسياسية، تظهر لدى كل الشعوب وكل الأديان عندما تنهياً عوامله، ومن الخطأ الجسيم ربطها بالإسلام.

ثانياً: إن من أكبر أسباب كراهية الشعوب العربية للولايات المتحدة هو سياستها المنحازة انحيازاً أعمى لإسرائيل.

ثالثاً: لا بد من عرض الإسلام عرضاً سليماً وأن يقدم باللغة والروح التي يفهمها ويستوعبها الجمهور الأوروبي والأمريكي.

رابعاً: يجب أن يقوم بهذا الدور بالدرجة الأولى الهيئات الفكرية المتطوعة ومنظمات المجتمع المدني.

وبعد أحداث أيلول 2001 رأت الولايات المتحدة أنه لا بد لها من استباق العدو ونقل المعركة إلى أرضه، فأياً كانت الخسائر فإنها ستكون أقل خطراً من الخسائر داخل الولايات المتحدة وعلى أراضيها، ولا سيما أن الرأي العام الأمريكي تخلص من عقدة فيتنام وغدا راضياً بمحاربة الإرهاب في دولة أخرى بدلاً من محاربه داخل الولايات المتحدة.

---

<sup>101</sup> - صلوخ، فوزي (2002)، أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، بيروت: دار المنهل اللبناني، ص 17-18.

<sup>102</sup> - مجموعة من المؤلفين (2003)، 11 سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص 37.

وتعد أحداث سبتمبر 2001 المواجهة الرابعة بين الشرق والغرب:

فالأولى: تتمثل في انتشار الإسلام في أوروبا عن طريق الأندلس.

والثانية: في الحروب الصليبية.

والثالثة: في الاستعمار الأجنبي في القرنين الأخيرين، وقد أسفرت المواجهات

جميعها عن بعض الإيجابيات بالإضافة إلى سلبياتها. فمن الإيجابيات مثلاً: أن

المواطن الأمريكي أقبل على قراءة القرآن، ليتعرف إلى الإسلام والمسلمين أكثر.

وقد سلطت أحداث سبتمبر الضوء على عدد من الأمور الهامة منها:

1- خطورة تجاهل الطبيعة العالمية للإرهاب وأسبابه وضرورة تطوير الآليات

الفعالة لمقاومته في إطار تحالف دولي قوي ومتماسك.

2- وسلطت الضوء على قضية الأمن في عصر العولمة وأهمية معالجة ثغرات

كثيرة في عملية التحول الكبرى التي يمر بها العالم في ظل تزايد حرية انتقال

الأفراد والأموال والأفكار وربط كل ذلك بسلامة الفرد والدولة.

3- بروز مفهوم "أمن الداخل" في الولايات المتحدة وجعله جزءاً من مهام القوات

المسلحة بجانب المؤسسات المدنية الأخرى، والهدف حماية الأرض الأمريكية

والمواطنين ضد التهديدات الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية وحماية البنية التحتية

المعلوماتية والأراضي الأمريكية ضد الصواريخ البالستية.

4- أثبتت الأحداث ضعف النظام الإقليمي والدولي في معالجة القضايا الإقليمية

ذات الآثار العالمية وعدم قدرته على التحرك الفعال بدون الولايات المتحدة

الأمريكية.

5- أثبتت الأحداث خلو الساحة الدولية من منافس استراتيجي للولايات المتحدة

حتى الآن.

وعقب أحداث أيلول دعا الرئيس بوش إلى إنشاء هيئات جديدة تتماشى مع طبيعة العمليات الإرهابية، وكان من ضمنها:<sup>103</sup>  
أ- مكتب الأمن الداخلي للولايات المتحدة: ويختص بمكافحة الإرهاب، واستحدثت وظيفة جديدة هي مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي ليكون رئيساً لهذا المكتب.

ب- مجلس أمن البلاد الداخلي: وقد أصدر الرئيس بوش في 29/10/2001 قراراً بإنشائه ليكون مسؤولاً عن أمن البلاد الداخلي، وتأمين الشعب ضد الإرهاب، حيث أصدر الرئيس الأمريكي توجيهاً بوضع مرشد لنظام تأمين داخلي للبلاد يكون قادراً على توفير الإنذار الموقوت بأشكال التهديد الإرهابي، ويعكس حالة التهديد ودرجتها، ويتم كل ذلك بشكل تلقائي فور صدور الإنذار، وقد كانت الألوان رمزاً لكل درجة من درجات الخطر، كالتالي:

لون أخضر: يعني أن هناك احتمالاً لوقوع عمل إرهابي.

لون أزرق: يعني أن الاحتمال السابق قد ازداد.

لون أصفر: يعني أن هناك هجوماً إرهابياً محتملاً.

لون برتقالي: يعني أن الاحتمال في ازدياد.

لون أحمر: يعني أن الأعمال الإرهابية وشيكة الحدوث.

- مسؤوليات اللجنة الأساسية لمجلس أمن البلاد الداخلي:

1- وضع السياسة العامة لأمن البلاد الداخلي، والقيام باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتنفيذ تلك السياسة.

2- تأسيس عدد من اللجان الفرعية من وجهة نظر التخصصات المطلوبة لإقرار السياسة الداخلية للأمن.

---

<sup>103</sup> - خلف، محمود محمد (2002)، أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر، القاهرة: دار المعارف، ص121-122.

ج- وزارة الأمن الداخلي: كان هناك اقتراح في السابع من يونيو لإنشاء وزارة جديدة للأمن الداخلي للولايات المتحدة، وكان التنظيم المقترح للوزارة الجديدة على الشكل التالي:

1- قسم لتحليل المعلومات وتأمين البنية الأساسية.

2- قسم لتحديد الإجراءات المضادة للهجوم الكيميائي أو الإشعاعي أو النووي.

3- قسم لتجهيز استعدادات الطوارئ ورد الفعل.

4- قسم لتأمين الحدود ووسائل النقل.

وقد وافق الكونجرس الأمريكي بالفعل على هذا الاقتراح.

ومما تقدم يمكننا القول:

ما تزال أحداث 11 سبتمبر 2001 تشغل اهتمام كل من يعمل في حقل العلاقات الدولية، بحكم ما انطوت عليه من تداعيات، سوف تستمر لفترة ليست بالقصيرة. فقد دخل التاريخ الأمريكي منعطفاً جديداً في 11 سبتمبر 2001 حيث أطاحت هذه الأحداث بذلك اليقين الراسخ في وجدان الشعب الأمريكي وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية بأن أمريكا آمنة، بعيدة عن مشاكل العالم كله ومخاطره.

## المحدد الثاني: النفط ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية:

النفط عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نقطة الضعف التي تخشى أن توتى من قبلها. ففي الولايات المتحدة ينام الناس ويصحون على استهلاك البترول، حيث يبلغ نصيب المواطن الأمريكي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم، وحيث أن سعر جالون البنزين يمثل لهم كل صباح اهتماماً يفوق أي اهتمام آخر بأحوال العالم.<sup>104</sup> وقديماً قال جورج كليمنصو (مهندس اتفاق سايكس بيكو): "إن النفط ضروري كالدّم".

وفي عام 1924 قال الرئيس الأمريكي كولدريج: "إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بوساطة امتلاك النفط ومنتجاته". وتأتي أغلب الواردات الأمريكية من النفط من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي. وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال أنتوني زيني عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999 حين ذكر أن: "منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل Free Access في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة الهائلة".<sup>105</sup> والشكل التالي يوضح حجم الاحتياطات البترولية في الشرق الأوسط:<sup>106</sup>

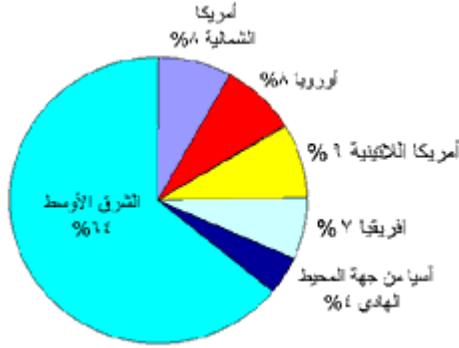
---

<sup>104</sup> - عبد الجليل، إبراهيم (2003)، من تكساس إلى بغداد.. النفط مقابل الدماء، وجهات

نظر، العدد 52، أيار مايو، ص40.

<sup>105</sup> - James A.Paul , Iraq: *The Struggle for Oil*, ( Global Policy Forum, August , 2002), p.2 .

<sup>106</sup> - [www.sabic.com/.../speeches/20040329.aspx](http://www.sabic.com/.../speeches/20040329.aspx)



### أولاً: المخزون والاحتياجات النفطية الأمريكية:

يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5,7 ملايين برميل يومياً (م ب ي). وهو ما يشكل نحو 9,8% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30,4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2,9% من الاحتياطي العالمي. وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط تستورد نصفه، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27,31 (م ب ي) ونحو 29,17 (م ب ي) عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1,7% في المتوسط. ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديداً 68% منها، بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بـ 55% عام 2001 و42% عام 1990، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية.<sup>107</sup>

والمواطن الأمريكي يختلف في استهلاكه للطاقة عن غيره. فالمستهلك في اليابان يصرف نصف ما يصرفه الأمريكي في ذات القطاع وذات الحاجة وهذا يشرح الحاجة الأمريكية الملحة للطاقة. كما أن المستهلك الأمريكي لم يهتم للبدائل، فالسيارات تستهلك 14 مليون برميل يومياً وقود، وهذا رقم كبير جداً.<sup>108</sup>

<sup>107</sup> International Energy Outlook, *Energy Administration Information* (EAI) at: -  
WWW.eia.doe.gov.

<sup>108</sup> - السطوحى، محمد (2005)، الاستراتيجية النفطية الأمريكية، قناة العالم الإخبارية

2005/11/29، برنامج الإمبراطورية السادسة، على الرابط: [www.alaalam.com](http://www.alaalam.com)

ويرى العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الأمريكي على الخارج في تلبية احتياجاته النفطية لا تمثل مشكلة وليس لها تأثير في أمن الطاقة الأمريكي ما دامت هذه المصادر آمنة ومستقرة، ولكن يحدث العكس عندما تزداد المخاطر من عدم استقرار مصادر النفط الخارجية، وهو ما قد يؤثر في الأوضاع الاقتصادية الأمريكية بشكل عام. ويمكن قياس مدى أمن المصادر الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة من جراء معرفة أوضاع أكبر خمسة مصدرين لمعرفة قدرة الولايات المتحدة على تحصين نفسها وقت انقطاع الامدادات. وبالنظر للوضع الآن نلاحظ أن الولايات المتحدة تمتلك حصانة جيدة في مواجهة أي أزمة طاقة، وتثبت الخبرة التاريخية أن مرونة الولايات المتحدة في تأمين مصادر وارداتها النفطية قد ارتفعت من 62 % عام 2001، كي تصل إلى نحو 76% عام 2002.<sup>109</sup>

ويرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن هناك احتمالات ومخاطر لصدمات عسكرية ومناقصات عنيفة على الموارد. وفقاً لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم وهيكلتها على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز" وذلك باستخدام آلتها العسكرية، خاصة أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأول في العالم، بالإضافة للنصيب الأعظم للولايات المتحدة من التجارة الدولية، مما أعطاها الثقة والقدرة على ممارسة الخيارات العسكرية ببسر في إدارتها لسياستها الكونية.<sup>110</sup> هذا الدور الأمريكي الحالي أدخلها في طور استعماري جديد غيرت بسببه اسم العدو الذي تحاربه ليصبح "الإرهاب". ومن المثير أن خريطة الإرهاب والدول المارقة هي ذات

---

<sup>109</sup> - James L. Williams, A.F.Alhajji, *The Coming Energy Crises ?* Oil a Gas Journal , February 3 , 2003 .

<sup>110</sup> - Simon Tisdall- Reaching the parts other Empires , Could Not Reach – The Guardian , 18 Jan 2002 .

الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي.<sup>111</sup>

- وقد حددت وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) قائمة التهديدات للمصالح الأمريكية في مجال الطاقة منذ خمسة عشر عاماً وهي:
- 1- الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة كيميائية.
  - 2- الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة بيولوجية.
  - 3- الدول المارقة التي تمتلك أسلحة ذرية أو في سبيلها لذلك.
  - 4- محاور الشر التي تعتمد على وسائل الإرهاب والتخريب واختطاف الطائرات.
  - 5- الإرهاب السيبري.

وقد أضيف لهذه القائمة بعد أحداث 11 سبتمبر " تنظيم القاعدة".<sup>112</sup>

وفي خطابه عن حالة الاتحاد\* في مطلع عام 2006 أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى أن الولايات المتحدة أصبحت مدمنة للنفط، الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل وذلك لسد استهلاكها اليومي الذي يزيد عن 20 مليون برميل.

### التحكم في أسعار النفط:

تتبع أهمية التحكم في أسعار النفط لدى الإدارة الأمريكية من عاملين أساسيين هما:

---

<sup>111</sup> - هو يدي، أمين (2006)، تغييرات في مفاهيم الأمن القومي، الأهرام 17 يناير .

<sup>112</sup> - Dr,Michael A. Weinstein : *Washing tons Long War and its strategy in the Horn of Africa*, http: WWW.PINR.Com,9Nov 2005 .

\* وهو الخطاب السنوي الذي اعتاد رؤساء أمريكا على إلقائه في بداية كل عام، ليشرحوا فيه للأمة أهم الخطط والسياسات التي سوف تنفذها الحكومة، وما نفذته في العام الماضي.

أ- الحد من سيطرة دول أوبك، وخاصة دول الشرق الأوسط، في تحديد الأسعار. خصوصاً بعد توتر العلاقات الأمريكية مع أغلب بلدان المنطقة في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001.

ب- تخفيف العبء عن الاقتصاد الأمريكي الذي يمر بأوقات صعبة نتيجة لحالة الركود والانكماش الاقتصادي التي يعيشها منذ بدء عام 2001 حتى الآن.<sup>113</sup> وتشير التقارير إلى أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يعني انخفاض مدفوعات الولايات المتحدة بمقدار 4 مليارات دولار في العام.<sup>114</sup>

ثانياً: لوبي الشركات النفطية:

هناك خمس شركات عالمية كبرى تسيطر على السوق العالمية للنفط، منها شركتان أمريكيتان، هما (إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو) وشركتان بريطانيتان هما (البريطانية للبترول، وشل الملكية) بالإضافة إلى شركة (توتال الفرنسية). وتعد الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) الكبرى بين الشركات البترولية العملاقة، حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار، وبلغت عائداتها أواخر عام 2005 نحو 88 مليار دولار.<sup>115</sup>

وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في الصناعات النفطية، تليها في ذلك المملكة المتحدة ثم فرنسا. وكانت الشركات الأمريكية تمتلك حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي، ولكنها فقدت هذه النسبة بعد تأميم شركة البترول العراقي عام 1972.

وقد رغبت الشركات الأمريكية والبريطانية في استعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي، وحاولت القيام بدور قيادي في صناعة النفط العالمية.

---

<sup>113</sup> - العناني، خليل (2003)، دور النفط في الأزمة العراقية- الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 151، ص 39.

<sup>114</sup> - النجار، أحمد السيد (2002)، المكاسب الاقتصادية الأمريكية المحتملة من وراء ضرب العراق، الأهرام، 18 أكتوبر 2002، ص 4.

<sup>115</sup> - جريدة الشرق الأوسط، 12 نوفمبر 2005.

ومما يدل على أهمية النفط العراقي تصريح "كينيث دير" المدير التنفيذي بشركة شيفرون الأمريكية عام 1998، حين قال: "إن العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط، وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية".<sup>116</sup>

وعليه فقد كان للشركات الأمريكية دائماً دورها في إيجاد الحروب الخارجية للولايات المتحدة، بدءاً من الحرب العالمية الأولى إلى الحربين الفيتنامية والكورية، مروراً بالحرب العالمية الثانية، ذلك أن طبقة ثرية من الأمريكيين استثمروا في الصناعات الحربية والعسكرية وكونوا - منذ السبعينيات - ما يمكن تسميته "لوبي الصناعات العسكرية" وهم الذين يدعمون الحزبين الكبارين في الولايات المتحدة في الانتخابات ويتبرعون لهما بكل شيء. لقد صدق "برناردشو" حين قال: أمريكا ليست دولة، وإنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيداً في البيت الأبيض، يحمل لقب الرئيس.<sup>117</sup>

### ثالثاً: دور اللوبي النفطي في القرار الأمريكي:

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطاً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وهو ما ينطبق بشكل واضح على الإدارة الأمريكية الحالية.

يقوم أعضاء هذا اللوبي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري في مختلف المستويات، وهو ما بدا جلياً إبان الانتخابات الرئاسية عام 2000 وليس أدل على ذلك مما ذكره تقرير لمجلة نيوزويك إذ ذكر

<sup>116</sup> - WWW.chevrontexaco.com /news/archive/chevron-speech/98/1998-11-5 .

<sup>117</sup> - صادم، سمير (2005) ، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية،

http://www.awa-dam.org/book/05/study322/05/book05-sd.007htm .

أن رئيس مجلس إدارة شركة " إنرون للطاقة" - التي أعلنت إفلاسها عام 2001 **كين لاي** يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونجرس، وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس **بوش** الانتخابية في ولاية تكساس عام 1994، حيث قدم تبرعات تقدر بنحو 146 مليون دولار، وكان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام 2000. وقد أشار التقرير إلى أن علاقة شركة إنرون قد تخطت **بوش** لتصل إلى نائبه **ديك تشيني** و**كارل روف** المستشار السياسي للرئيس، الذي سعى إلى تعيين كبير مخططي الحزب الجمهوري في منصب رئيسي بالشركة عام 1997.<sup>118</sup>

وترتبط شركة "إكسون موبيل" بعلاقة وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكي، وتسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية، ولها تأثير كبير في قرارات رجال الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية. وللتدليل على ذلك، نذكر بعض الإسهامات التي قدمتها الشركة لعدد من المؤسسات ودوائر البحث التابعة للتيار اليميني المحافظ وذلك كما يلي:<sup>119</sup>

- يعد "**لي رايمون**" رئيس شركة "إكسون موبيل" عضواً في مجلس إدارة معهد إنتربرايز إنستيتيوت الأمريكي المعروف بـ **American Enterprise Institute** . وقد تبرعت شركته لهذا المعهد بنحو 230 ألف دولار عام 2001، ومن المعروف مدى التأثير القوي الذي يمارسه هذا المعهد على صانعي القرار في الولايات المتحدة.

وقد قدمت شركة إكسون موبيل منحاً وهبات لمعهد هيرتاج فاونديشن **Heritage Foundation** تقدر بنحو 65 ألف دولار عام 2001، وهو أيضاً من المراكز البحثية المؤثرة في صانع القرار الأمريكي. كذلك تلقى أنتوني

---

<sup>118</sup> - **الصيد، إبراهيم (2002)**، جريدة البيان الإماراتية ، 15 فبراير .

<sup>119</sup> - **The Tiger in the Tanks** : Exxon Mobil , Oil dependency and war in Iraq , report by GreenpeaceUK,February,2003

كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية نحو 135 ألف دولار من إكسون موبيل عام 2001.

رابعاً: الإدارة الأمريكية الحالية وعلاقتها بالشركات النفطية:

لم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً في المصالح بين الإدارة والمجمع النفطي الأمريكي مثلما شهدته إدارة الرئيس الحالي جورج بوش، خصوصاً في فترة حكمه الأولى، وهو ما لا يعد غريباً، من حيث إن بوش نفسه "رجل نفطي" عمل قبل وصوله إلى البيت الأبيض في مجال التنقيب عن النفط في تكساس، وهو الذي جاء إلى الرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي تهيمن عليها القوى اليمينية المحافظة في الحزب الجمهوري. لذا لم يكن غريباً أن تضم إدارة بوش الأولى ما يقرب من ستة أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط. فعلى سبيل المثال: يعد **ديك تشيني** من أبرز الشخصيات التي جاءت من القطاع النفطي، حيث ترأس شركة هالبرتون للطاقة حتى عام 2000، وهي ليست شركة واحدة بل مجموعة شركات تعمل في مجالات مختلفة كخطوط الأنابيب وتشبيد السجون العسكرية وغيرها. وقد بلغ نصيبه منها عام 2000 فقط 36 مليون دولار.<sup>120</sup> وحقق بفضل علاقاته السياسية أرباحاً خيالية وصلت إلى نحو 45 مليون دولار.<sup>121</sup> وكان تشيني قد حصل من جراء صفقات بترولية قام بها والعراق لصالح شركة هالبرتون في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء على أرباح كبيرة. وفي شهر يناير 2006 تدخلت إدارة بوش الرسمية في نزاع ما بين وزارة الدفاع وشركة هالبرتون، وتمت الموافقة على أن يدفع للشركة مبلغ 199 مليون دولار مقابل قوائم حسابية مشكوك في أمرها. وفي 26 يناير 2006 أعلنت شركة هالبرتون أن أرباحها عن سنة 2005 كانت أفضل أرباح حققتها في تاريخها الممتد عبر 86 سنة!... أما شركة كي. بي.

<sup>120</sup> - علاقة إدارة جورج بوش بالجماعات النفطية، 2007/6/6

<http://news.maktoob.com/?q=node/625603>

<sup>121</sup> - صارم، سمير (2005)، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق.

آر. (الفرع) فلقد تحصلت على عقود بقيمة 16 مليار دولار في نفس السنة في العراق.<sup>122</sup>

ولم يكن غريباً أن تكون "الاستراتيجية الوطنية للطاقة" National Energy Policy هي أحد إبداعات **ديك تشيني**، التي قدمها للرئيس **بوش** في مايو 2001، وعرفت لاحقاً باسم "تقرير تشيني"، وذلك بهدف رسم السياسة النفطية الأمريكية طوال العقد المقبلين. وقد قامت هذه الاستراتيجية على مفهوم أمن الطاقة، وهو الذي لم يكن يلقي اهتماماً كافياً لدى الإدارات الأمريكية السابقة، إلى أن جاء **تشيني**، وحاول لفت الأنظار لمخاطر اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي.<sup>123</sup>

وعملت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** عضو مجلس إدارة في شركة "شيفرون تكساس" من عام 1991 إلى العام 2000. وتولى وزير الدفاع **رامسفيلد** منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية، وكان شريكاً للرئيس **بوش** في شركة (إنرون)، التي كانت الأولى في مسلسل انهيارات الشركات الأمريكية، بعد الفضائح المالية التي غرقت بها أواخر عام 2001، إضافة إلى شركات نفطية أخرى.. وكذلك **دونالد إيفانز** وزير التجارة كان على رأس إحدى الشركات النفطية الكبرى، وأيضاً وزير الطاقة **سينسر أبراهام**، ونائبة وزير التجارة **كاتلين كوبر** التي كانت رئيسة القسم الاقتصادي في شركة إكسون. إضافة إلى هذا فإن ما يقرب من مئة شخص من المسؤولين في إدارة **بوش** الأولى وضعوا استثماراتهم التي بلغت 144,6 مليون دولار في قطاع

---

<sup>122</sup> - جونسن، تيري (2007)، أمريكا تكلفت مليون دولار عن كل عراقي قتلته، الجارديان

للندنية 2007/1/6 <http://www.terry-jones.net>

<sup>123</sup> - سليمان، منذر (2003)، النفط.. كلمة السر المصانة في الحرب الأمريكية على

العراق، الشراع، عدد شباط، ص54.

الطاقة.<sup>124</sup> وهو ما دفعهم للضغط من أجل أن تفوز شركات الطاقة الأمريكية بنصيب الأسد من البترول العراقي لضمان الحفاظ على استثماراتهم. وهناك أيضاً:

- **توماس دايت**: وزير شؤون الجيش، وكان نائباً لرئيس خدمات إنرون للطاقة.  
- **فرانسيس بلايك**: نائب وزير الطاقة، كان نائباً للرئيس الأول لشركة كروبورت بزنس النفطية.

- **دان بروليت**: مساعد وزير الطاقة، له حصص في مجموعة شركات البايين النفطية.

- **غايل نورتن**: وزيرة الداخلية، كانت تعمل في مركز أبحاث محافظ تموله شركات نفطية.

- **ستيفن غريلز**: نائب وزير الداخلية، أحد شخصيات مؤسسة بيئية تمويلها الصناعات النفطية والكيمائية.

وكان لافتاً للنظر تعيين **زلماي خليل زاد** كأول سفير للولايات المتحدة في بغداد، بعد أن كان أول سفير للولايات المتحدة في أفغانستان عقب الغزو الأمريكي لها، والذي كان يعمل قبل ذلك مستشاراً بشركة "أنوكال للنفط". وكذلك **حميد كرزي** الذي أتى من الولايات المتحدة إلى مقعد الرئاسة الأفغانية بعدما كان نائباً لرئيس شركة "أنوكال".

---

<sup>124</sup> - Seam Gonsalves, *War on Terrorism Has Oily Under Current*, Seattle post - Intelligencer, 3/9/2002.p.2

## خامساً: دور النفط في الحرب الأمريكية على أفغانستان:

لم يكن غزو أفغانستان مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 سبتمبر 2001، لأن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل وتنتظر إشارة الانطلاق ليس غير. فالغزو كان سيحصل تحت أي مسوغ لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى أوراسيا.\* ومنطقة أوراسيا عبارة عن محيط من الثروة النفطية وحقل كبير للألغام السياسية، ومدار لصراع شديد الشراسة والعنف بين القوى الإقليمية والقوى الدولية، لأن هذه المنطقة تعد أغنى منطقة في العالم، ففيها 60% من الناتج العالمي، و75% من موارد الطاقة العالمية، ويسكن فيها 75% من تعداد سكان العالم، ويقع داخلها بحر قزوين المقدر نفطه بنحو 206 مليار برميل، أي ما يوازي 16% من مخزون النفط العالمي، مقابل مخزون سعودي قدره 261 مليار ومخزون أميركي لا يتعدى 22 مليار برميل.<sup>125</sup>

---

\* - كان نيكولاس سبيكمان، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ييل الأمريكية، هو أول من أرسى أسس الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأوراسيا في الحرب العالمية الثانية. وقد قسم جغرافية الأوراسيا إلى قلب هو روسيا التي لها امتداد بري يتجاوز 17 مليون كم<sup>2</sup>، وهلال كبير من دول ساحلية وأطلق عليه (Rimland) أو الحافة، أي النطاق الساحلي، ويشمل كل أوربية وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا. وتحتوي الأوراسيا على ثلثي سكان العالم، وتنتج ثلثي الناتج الإجمالي العالمي، وبها أكبر دولتين من حيث عدد السكان (الهند والصين)، وأكبر دولة من حيث المساحة (روسيا 17,1 مليون كم<sup>2</sup>). ومن حيث عدد الصواريخ النووية الموجهة رأساً إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ويرى سبيكمان أن هذه المنطقة سوف تشهد صراعاً من أجل السيطرة على مواردها وممراتها المائية.

للمزيد من التفاصيل انظر:

- عبد العظيم، خالد (2005)، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو، ص 260-269.

<sup>125</sup> - زهر الدين، صالح (2004)، الحرب الأمريكية على العراق (البعد النفطي)، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، المركز الثقافي اللبناني، ص 107-108.

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من نفسها أهم اللاعبين واختارت أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز وقاعدة أمريكية لعملياتها العسكرية في أوراسيا.

وتتمثل الدوافع الأمريكية في الحرب على أفغانستان بما يلي:<sup>126</sup>

- ضرورة الاستيعاب العسكري والسياسي للفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية.
- مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في أوراسيا وتمدد علاقتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي السابق.
- محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة، وإبعاد السيطرة الروسية على الموارد الطبيعية هناك.
- أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا في صادرات النفط والغاز في أوراسيا وأيضاً على طرق ومعايير هذه الصادرات إلى الخارج.
- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين شركات متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية التي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية بالأساس، وقد وصل التصارع بينها إلى حد الحياة أو الموت.
- الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز، فقد بلغ احتياطي أفغانستان من النفط 6 % من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى احتكامها على 40 % من الاحتياطي العالمي للغاز.

وهنا نرى أنه على الرغم من أهمية النفط للمصالح الأمريكية، لكن الأهم منه في حرب أفغانستان عامل إستراتيجي يتعلق بالحفاظ على النظام أحادي القطبية، وآخر معنوي هو استعادة الهيبة والمكانة اللتين تعرضتا للأذى يوم 11 سبتمبر 2001. ونعتقد أن المصالح الأمريكية في نفط بحر قزوين لا تتحقق عبر الوجود العسكري، وإنما من جراء عمل دبلوماسي إبداعى يستهدف تسوية

---

<sup>126</sup> - حمودة، عمرو كمال (2006)، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل، ص50.

النزاعات غير القابلة للحل بين الدول المطلة على البحر، فهذه هي المشكلة الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة وغيرها.

### سادساً: دور النفط في الغزو الأمريكي للعراق:

عندما سأل تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا الأسبق) الرئيس الأمريكي الأسبق (ترومان)، قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، عن الحصة التي تطمح الولايات المتحدة في الحصول عليها من نفط العراق؟ أجاب وبلا تردد 100%.<sup>127</sup>

"العراق لديه نفط"، هذا ما قاله وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد لمجلة فورتن عام 2002 التي كانت تناقشه في التقديرات المتوقعة لكلفة غزو العراق وكيف ستتم تغطيتها، قال الوزير أيضاً: "لديهم موارد مالية". أما بول وولفيتز، مساعد رامسفيلد السابق، فقد كان أكثر جرأة عندما قال للكونجرس الأمريكي فور بدء الحرب: "العوائد النفطية لذلك البلد - العراق - يمكن أن تصل إلى ما بين 50 و100 مليار دولار في مجرى السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. وقال أيضاً: "نحن نتعامل مع بلدٍ يمكنه حقاً تمويل إعادة بناء نفسه".

وقدمت إدارة بوش العديد من الذرائع والحجج التي قادت إلى غزو العراق واحتلاله، مثل إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولكن لماذا لم تقم الإدارة الأمريكية بمهاجمة كوريا الشمالية؟ ومحاربة الإرهاب، لكن العراق لم يدرج حتى على لائحة وزارة الخارجية الأمريكية في هذا الموضوع. وتهديد العراق للدول المجاورة، لكن واشنطن أيدت العراق في حربه ضد إيران.<sup>128</sup>

<sup>127</sup> - دحدوح، سعيد مجيد (2007)، العراق بعد أربع سنوات من الاحتلال الواقع والتوقعات. <http://scrs.friensofdemocracy.net/default.asp?>

<sup>128</sup> - صادوفسكي، يحيى (2003)، لماذا غيرت واشنطن خطة تدمير منظمة (أوبك)؟ ترجمة: فكتور سحاب، جريدة المستقبل، تاريخ 2003/4/9، ص10.

لقد كانت الحرب ضد العراق "نفطية" بالأساس، لأن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها العسكري في العراق تهدد إيران وتضبط الأوضاع في منطقة الخليج العربي وتحرس منطقة أوراسيا من باطنها حتى لا يفكر الدب الروسي في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي. ويرى مخطو الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة أن القرن الإفريقي مع أوراسيا يصنعان معاً دائرة واحدة من المصالح الأمريكية النفطية والأمنية. ومنطقة القرن الإفريقي تحمل ثروة نفطية واعدة. ففي الصومال، يمكن استخراج 350 ألف برميل نفط يومياً، بينما تشير الدلائل إلى وجود كميات مماثلة في إثيوبية وارتيريا، ويعوم السودان على بحيرة نفطية، ويصل الإنتاج اليومي حالياً إلى نصف مليون برميل، ناهيك عن أن السودان لديه 1% من الاحتياطي العالمي.

فإذا كان النفط هو المحدد المهم وراء الحرب على العراق فإنه ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية الآنية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الامبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقاً لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يرى دعاته، وعلى رأسهم **ديك تشيني ودونالد رامسفيلد**، أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط.

ومن حسن حظ **ديك تشيني** وأمثاله، أن البيت الأبيض أزال من قانون المخصصات المالية للعراق البند الذي ينص على معاقبة الذين يتكسبون من الحروب والذين يخدعون دافعي الضرائب الأمريكيين، أو بتعبير آخر "يمصّون دماءهم!"<sup>129</sup>.

ويرى كثيرون أن الولايات المتحدة قد خاضت حربي أفغانستان والعراق من أجل إيجاد موطئ قدم لها في مناطق غنية بالنفط كالعراق الذي يمتلك

---

<sup>129</sup> - جونسن، تيري (2007)، مرجع سابق.

وحده أربعة أضعاف الاحتياطيّات الأمريكية بما فيها ألاسكا،<sup>130</sup> أو متحكمة في مسارات خطوط الأنابيب كأفغانستان.

ومما تقدم نلاحظ: أن النفط الخام ليس مجرد سلعة، ولكنه أداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسي، وترى فيه الدول المنتجة للنفط مظهراً من مظاهر قوتها التي تستمد منها التأثير في مجريات الأمور العالمية، بينما ترى الدول المستهلكة أن الاعتماد المتبادل بينها وبين المنتجين هو قناة أساسية من قنوات الحوار في إطار العلاقات الدولية للمحافظة على المصالح المشتركة وتطويرها.

لقد وصلت الدول المنتجة والمستهلكة إلى قناعة مشتركة بخصوص السياسة النفطية على الجانبين، انطلاقاً من إدراك حقيقة الاعتماد المتبادل، هذه القناعة هي أن المعطيات الراهنة في سوق الطاقة بشكل عام تفرض ضرورة الحوار بين الطرفين من أجل تحقيق الأهداف التالية:<sup>131</sup>

- اليقين من الاستمرارية في الامدادات.
- ضمان أمن الامدادات.
- ضمان كفاية الإمدادات على المدى الطويل.
- ضمان عدم حصول اختناقات في الأجل القصير والعمل على تجنبها.
- تحقيق مبدأ عدالة الأسعار.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن منابع النفط العراقية التي سعت واشنطن لاحتلالها وتحويلها إلى مخزون أمريكي قد تحولت إلى لعنة عليهم، فلم تتمكن أمريكا وحلفاؤها من تأمين خطوط الإمداد والنقل وبالتالي توقف جزء مهم من الصادرات العراقية للسوق النفطية الأمر الذي أدى إلى رفع سعر النفط إلى رقم

<sup>130</sup> - Paul Rogers, Iraq: Consequences, (Oxford Research Group, October. 2002, pp 4-5).

<sup>131</sup> - نوار، إبراهيم (2006)، تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل، ص 40.

قياسي، مما اضطر واشنطن لاستعمال احتياطيها الاستراتيجي لسد الطلب المحلي الأمريكي.

وإن الانتصار في العراق سيمكن الإدارة الأمريكية من تحقيق مكتسبات على المستوى العالمي، إضافة إلى الهيمنة المباشرة على العراق. وهذه الأهداف تتضمن:<sup>132</sup>

1- إلغاء تأميم النفط العراقي الذي أنجزه الرئيس **صدام حسين** في أوائل السبعينيات، عبر السعي إلى خصصته في 24 شهراً مع منح الأفضلية المطلقة للشركات الأمريكية.

2- السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة في هذه السياسة.

3- إغراق السوق بكميات تفوق حدود الأوبك، وإلى مستويات تدفع سعر البرميل إلى ما دون العشرين دولاراً في الفترة الأولى، ودفع العراق إلى ضخ المزيد من الكميات وبدون قيود، وقد صرح نائب الرئيس **ديك تشيني** أن الإنتاج العراقي سيرتفع إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً في ستة أشهر.

4- إعادة إنشاء بؤرة مهمة للدولار الأمريكي عبر السيطرة على السلطة النقدية العراقية والجمارك وتمويل المشاريع المتعاقد معها في الخارج. وهذا من شأنه أن يخلق ما يسمى في سوق النقد: **Band Wagon Effect** مما يجبر دولاً أخرى على تهريب رساميلها إلى مظلة الدولار.

5- ربط المنشآت الصناعية الشرق أوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أمريكية.

6- إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر ملاءمة للمصالح الأمريكية.

وتسعى الإدارة الأمريكية للاستفادة من عمليات إعادة إعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأمريكي. وتعاملت مع هذه المسألة بوصفها "غنيمة حرب"

---

<sup>132</sup> - ديب، كمال (2003)، **النهب النفطي**، جريدة النهار تاريخ 20/4/2003، ص7.

ورأت أنه يحق للولايات المتحدة وحدها الاستئثار بها. فالتقديرات المبدئية تشير إلى أن القيمة الإجمالية لعمليات إعادة إعمار العراق لا تقل عن 100 مليار دولار، وتوصف بأنها أكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن الواضح أن إدارة بوش لم تفكر في خطة معينة للخروج من العراق بعد احتلاله وإسقاط النظام فيه. فقد تحدثت "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" عن الحاجة لوجود عسكري أمريكي دائم والسيطرة على العالم خصوصاً في منطقة الخليج العربي. وهذا الهدف يبدو مفهوماً في ظل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويمكن فهمه أيضاً في ضوء التقرير الصادر في أيلول 2000 تحت عنوان "إعادة بناء الدفاع الأمريكي" والذي أعدته مؤسسة "مشروع القرن الأمريكي الجديد". فقد أكد التقرير على حاجة الولايات المتحدة للوجود العسكري الدائم في الخليج العربي لدواع عدة منها مواجهة نظام صدام حسين وأيضاً ما يأتي بعد إسقاطه.<sup>133</sup>

### البحث عن بدائل للطاقة:

إن الارتفاع الحالي في أسعار النفط يؤدي دور المحفز للتحول أكثر فأكثر إلى استخدام مصادر بديلة للطاقة على حساب النفط، وهذا هو جوهر مبادرة الطاقة المتقدمة التي اقترحها الرئيس الأمريكي جورج بوش في فبراير 2006 ضمن خطابه عن حالة الاتحاد، والتي تهدف إلى تطوير مصادر طاقة "نظيفة" أرخص ويمكن الاعتماد عليها. وقد رصد لهذه المبادرة مبلغ 10 مليار دولار لتطوير هذه المصادر وزيادة الاستثمارات في مجالات تطوير تكنولوجيا الطاقة البديلة بنسبة 22% عما كانت عليه قبل المبادرة.

إن التحول عن النفط من شأنه أن يؤدي في العقود القليلة المقبلة إلى تراجع أهمية النفط في السياسة الدولية، ومن ثم تراجع أهمية استخدام النفط

---

<sup>133</sup> - Richard Perle., A clean Break: A New strategy for securing the Realm: The Institute for strategic studies, Washington. 8 July.1996 .

كسلاح سياسي. ومن المرجح أن تبدأ ملامح هذا التراجع في نهاية العقد الحالي وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إن اللعبة الاستراتيجية الأمريكية يتداخل فيها الإرهاب مع النفط، ومعادلة الأمن والطاقة في الاستراتيجية الأمريكية ضرورية لتحقيق التفوق الأمريكي على الدول الأخرى كافة في الهيمنة على الحصول على النفط والغاز، وعلى تدفقه ومعايره وطرق مواصلاته من المنبع إلى وصوله للمستهلك النهائي.

في ظل هذا الوضع النفطي المقلق للولايات المتحدة، يصبح منطقياً أن تقع الإدارة الأمريكية رهينة طرفين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، الداخلي يتمثل في اللوبي النفطي الأمريكي الذي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من جراء هيمنته على شركات النفط الكبرى، والثاني خارجي من جراء الارتهان للاستيراد النفطي المتواصل من الخارج. لذا فقد وقعت الإدارة الأمريكية رهينة المحبسين. فمن جهة، يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر من التأمين النفطي، وهو ما يصب في النهاية في تدعيم مصالح شركات النفط الأمريكية، وعلى رأسها شركتا إكسون موبيل وتشيفرون تكساسو. ومن جهة أخرى، ترتفع تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي للإدارة الأمريكية، كما هي الحال الآن في العراق.

ومما تم عرضه يتبين لنا أن استراتيجية الولايات المتحدة النفطية، تقوم على ثلاثة مرتكزات هي:

- 1- استمرار تدفق النفط رخيصاً إلى الأسواق العالمية، ويأتي ضمن هذا التوجه رفض أي تخفيض للإنتاج بهدف رفع الأسعار.
- 2- إضعاف منظمة أوبك ومنع قيام أي دور فعال للدول المنتجة.
- 3- تولي زمام القرار النفطي العالمي. واستخدامه كأداة لفرض سيطرتها على العالم. ولتحقيق هذا الهدف، فإن ذلك يقتضي وضع النفط ضمن أولويات أمنها

القومي. وبسبب اعتمادها على استيراد 60 % من احتياجاتها النفطية، فإنها يجب أن تضع يدها مباشرة على منابع النفط الأساسية. وللتأكيد على أهمية النفط في السياسة الأمريكية نورد الملاحظات التالية:

- إن وصول رئيس ذي خلفية نفطية (بوش) إلى الحكم في العام 2000 كان بسبب ازدياد اهتمام المواطن الأمريكي بموضوع الطاقة نتيجة للانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي، وارتفاع أسعار البنزين.

- الإدارة الأمريكية الحالية لها صلة وثيقة بشركات النفط ومعظم رموزها جاؤوا من القطاع النفطي.

- زاد الاهتمام الأمريكي بموضوع النفط بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبحت السعودية مصدراً غير موثوق للبترو (منفذو الهجمات غالبيتهم يحملون الجنسية السعودية).

- قبل غزو العراق حاولت الشركات النفطية رفع العقوبات عن إيران وليبيا لكي يستثمروا هناك، ثم توجهت هذه الشركات إلى العراق لذلك خفت الأصوات التي تنادي بعلاقات مع ليبيا وإيران بعد احتلال العراق.

- الهدف الرئيس للحرب على العراق هو النفط. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتعرض كل شيء في العراق، في آذار 2003، للنهب عدا وزارة النفط.

- أول شيء فكرت به قوات الاحتلال في العراق هو تأمين حقول النفط. وفي الختام لابد من التأكيد على أن قدرة الولايات المتحدة على تحقيق استتباب الأمن في العراق أمر مشكوك فيه، خاصة وأنها تتخبط سياسياً في مواجهة الأوضاع العراقية الداخلية، بعد فشل خطتها الأمنية في العراق واستمرار المقاومة وتصاعدها يوماً بعد يوم. وإن هذا الوضع قد يساعد على شد عزيمة بعض الدول العربية، بإبداء نوع من الممانعة للمشروع الأمريكي في المنطقة.

وهنا ندعو الأنظمة العربية إلى القيام بإصلاحات داخلية حقيقية وفتح صفحة جديدة مع شعوبها، وتأمين مشاركة الشعب في الحكم بفعل ترسيخ بذور

الديمقراطية الحقيقية، وتحسين الأداء الاقتصادي والسير في طريق إقامة منطقة  
التجارة العربية الحرة الكبرى، وتنسيق المواقف لمواجهة الخطر الذي يترصد بهذه  
الأمة جمعاء.

### المحدد الثالث: تأثير الإرهاب الدولي على السياسة الخارجية الأمريكية:

لابد من الإشارة إلى أن بداية الإرهاب الدولي ارتبطت باختطاف إسرائيل طائرة مدنية سورية في كانون الأول عام 1954 إلى مطار اللد لإجبار السلطات السورية على إطلاق بعض جنودها المدانين بتهمة التجسس. أي أن جذور الإرهاب ليست عربية وليست إسلامية، وفي اغتيال إسحق رابين على يد متطرف صهيوني إشارة واضحة إلى مصدر آخر، ربما كان هو المصدر الحقيقي والأقدم للإرهاب في العالم، ألا وهو الصهيونية.

ومع غياب العدالة الدولية وازدواجية المعايير الأمريكية، خاصة مع انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، اتسع نطاق العنف وتطورت الأساليب الجديدة لممارسة الإرهاب.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تستهدف المصالح والرعايا الأمريكيون في عام واحد هو عام 1996 بربع العمليات الإرهابية على مستوى العالم (73 عملية من مجموع 296 عملية) بحسب مصادر وزارة الخارجية الأمريكية.<sup>134</sup>

أولاً: القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب:

عملت الولايات المتحدة على "عولمة الإرهاب"، عندما دعت إلى قمة لمكافحة الإرهاب في مدينة شرم الشيخ عام 1996 (قمة صانعي السلام)، شاركت فيها دول الاتحاد الأوروبي و14/ دولة عربية واليابان وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العام نفسه صدر القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب الذي تم بموجبه السماح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول راعية الإرهاب، وإعلان أن منظمات بذاتها إرهابية، وبالتالي تجريم دعمها، وتمكين السلطات الأمريكية من تحويل أي أجنبي يشتبه به إلى المحاكمة وتخويلها في الوقت عينه حق

<sup>134</sup> - الشايحي، عبدالله خليفة (1997)، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر،

المستقبل العربي، العدد 226، كانون الأول، ص13.

ترحيل أي أجنبي دونما إبداء للأسباب، فضلاً عن اعتماد مليار دولار من أجل أعمال بنود هذا القانون.<sup>135</sup>

وبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، استلهم المشرع الأمريكي بعض عناصر قانون عام 1996 لكن مع توسيع صلاحيات الرئيس وتقليص ضمانات العدالة.

ومنذ 11 سبتمبر 2001، تخضع أمريكا كل شيء للحرب ضد الإرهاب. إنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب. من منطلق الشك، والارتباك في الآخر. من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شريرة، وإلى صنع "محاوّر للشر". باختصار من منطلق انعدام الثقة، في حين أن التعامل بين البشر، وازدهار العلاقات البشرية، لا بد أن يفترض الثقة المتبادلة. وقد بادر الرئيس بوش إثر اعتداءات 11 سبتمبر إلى إطلاق لفظ "الحرب العالمية ضد الإرهاب"، معتبراً إياها أفظع وأطول وأقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل. فقال في خطابه أمام الكونجرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001: "إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم، فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها".<sup>136</sup>

### ثانياً: مبدأ بوش: Bush Doctrine

يقدم مبدأ بوش ترجمة أمينة لفكر اليمين المحافظ الجديد، ويعبر في الوقت عينه عن محاولة لبلورة أهداف السياسية الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. ويتضمن هذا المبدأ:

<sup>135</sup> - عوض، محسن (2002)، العلاقات العربية - الأمريكية في التسعينيات، ص 151.

<sup>136</sup> - ولد أباه، السيد، مرجع سابق، ص 79.

- الحرب ضد الإرهاب: وضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي. وقد أعلن بوش ذلك بكل وضوح في خطابه أمام الكونجرس في 20/9/2001 وخير فيه دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو أن تكون مع الإرهابيين وكان هذا هو المنطق نفسه الذي استخدمه أسامة بن لادن عندما استنفر المسلمين في خطابه بعد قصف أفغانستان، وأكد فيه على أن العالم أصبح ينقسم إلى فسطاطين، أي فريقين: فريق الحق، وفريق الباطل.\*

وتتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب عند ثلاثة مرتكزات أساسية:

• ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة (فيما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).

• السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها بوش محور الشر).

• نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيس للإرهاب والتطرف.<sup>137</sup>

وفي تسوية إعلان الحرب على الإرهاب، اعتمد الرئيس بوش الابن على أمور أساسية وهي:

1- شعور المواطن الأمريكي العادي بالخطر بعد الهجمات التي وصفت بأنها "بيرل هاربور ثانية"، وهي الواقعة التي زجت بالولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. ولأن الوضع كذلك، فرض الصمت على دعاة التريث، ومنهم بعض أعضاء هيئات التدريس في جامعات سيتي وتكساس وفلوريدا، ممن تعرضوا للتشهير بهم وأحياناً لفصلهم، وقد هددت جامعاتهم أيضاً بوقف

\* - لعل الفرق بين الخطابين هو أن خطاب الرئيس بوش كان يتوجه إلى العالم أجمع.

<sup>137</sup> - Condoleeza Rice: *Promoting the national interest Foreign Affairs* Jan-Feb2000

تمويلها.<sup>138</sup> وفي المقابل ارتفعت شعبية الرئيس بوش إلى 70 %، وتمكن من إطلاق حملة تبرعات واسعة لصالح حزبه تحت شعار براق هو "رئاسة قوية ضد الإرهاب".

2- خبرة التسعينيات في التعامل مع الإرهاب، والاعتقاد بأن التراخي في رد الفعل الأمريكي على هجمات عامي 1993 و1996 فسر من قبل بعضهم على أنه دليل ضعف، وساعد على المضي خطوة أبعد بفعل هجمات 11 سبتمبر.

3- وجود مشكلات مع الإرهاب لدول كان مطلوباً منها المشاركة في الحرب أو على الأقل الحياد في أثنائها. (مثل: روسيا وحاجتها للتأييد الأمريكي في حربها ضد الشيشان، والصين التي خشيت وصول تنظيم القاعدة إليها).

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 تحركت الإدارة الأمريكية في اتجاهين: الأول: تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقيادته، استناداً إلى قاعدة مفادها "من ليس معنا فهو ضدنا".

الاتجاه الثاني: توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب. وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم /1373/ الصادر في 28 أيلول 2001. حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع هذا القرار، وأقره المجلس بالإجماع في أربع وعشرين ساعة وهذا أمر نادر الحدوث في مجلس الأمن. وصدر هذا القرار على أساس الفصل السابع من الميثاق، بما يعني أنه ملزم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن لمجلس الأمن اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية لتطبيقه، مع الإجراءات القسرية ضد الدول التي لا تنفذه.<sup>139</sup>

---

<sup>138</sup> - الشورجي، منار (2002)، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، ورقة قدمت إلى ندوة أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص2.

<sup>139</sup> - للاطلاع على نص القرار 1373، انظر: WWW.

UN.org/Arabic/terrorism/index.html

وأقرّ مجلس النواب الأمريكي في أيار 2002 أكبر ميزانية دفاعية للولايات المتحدة منذ إدارة الرئيس رونالد ريغان، بلغت قيمتها 383 مليار دولار لعام 2003، أي بزيادة خمسين مليار دولار عن سابقتها. ووافق المجلس على زيادات متتالية في ميزانية الدفاع للسنوات الأربع المقبلة لتبلغ 450 مليار دولار في عام 2007. ودعمت الدولة جهازها البيروقراطي في سياق تنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب، وأصدرت قانوناً وسّعت صلاحية السلطات الفيدرالية في أعمال التنصت والتفتيش والاحتجاز من دون اتهام، وفحص سجلات الأفراد من دون إذنهم، وتجميد أموالهم، وترحيل المشتبه به. وقد عرف القانون المذكور باسم "قانون حب الوطن" USA Patriot Act واستكمل بسلسلة من القرارات التنفيذية الخاصة بتأجيل تنفيذ أحكام القضاء، والامتناع عن نشر بيانات عن المعتقلين، وإنشاء المحاكم العسكرية.

وفي عام 2001 صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار الذي عرض على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وكان ينفي عن الإسلام أنه دين معاد لحقوق الإنسان. وهذا يعني أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطيا لنفسيهما الحق في التصويت على أحد الأديان المنزلة (الإسلام) كدين ضد حقوق الإنسان. وتلك سابقة خطيرة تعيد العالم إلى أجواء الحروب الصليبية، وتعزز من حيث لا تدري أطروحة صراع الحضارات أو بتعبير أوضح صراع الأديان.

إن الإدارة الجمهورية لبوش الابن حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية، والتي تتفق بشكل عام مع توجهات التيار المحافظ الجديد النافذ فيها، إلا أن أحداث 11 أيلول أتاحت الفرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الامبراطورية الأمريكية تحت شعار "قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب".

وعندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001 تسرع بوش في وصف حربه ضد الإرهاب بـ "الحرب الصليبية". لكن هذا التوصيف الديني لههدف الحرب

كان يضر بعملية بناء التحالف الدولي، لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس بوش وردّ استخدامه إلى تحريف وسوء فهم وفصل المعنى عن السياق. واختار مسمى يجمع ولا يفرق هو "إدامة الحرية" Enduring Freedom. ومن بعد توالت تأكيدات الرئيس بوش على احترام العقيدة الإسلامية، والإعراب عن أن الإرهابيين عندما يروعون الأمنين وينشرون الرعب والفرع في أوساطهم باسم الدين، فإنهم إنما يحاولون خطف الإسلام نفسه ( They try to hijack Islam itself).<sup>140</sup>

وتقوم عقيدة الرئيس بوش الابن الاستراتيجية التي يدافع عنها التيار المحافظ على مبادئ ثلاثة أساسية هي التي تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسئوليتها في العالم:

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية هي ذاتها خطر على المصالح القومية الأمريكية.
- الانتقال من الغموض إلى القيادة أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوء مسئوليتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنه.<sup>141</sup>

### ثالثاً: الدول الشريرة:

هي دول تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب إما بنفسها، وإما بدعمه مادياً ولوجستياً وعسكرياً، مع تفرقة واضحة بين وضع العراق من جهة ووضع جميع الدول الشريرة الأخرى من جهة ثانية. ومثل هذه الدول عادة ما تكون مدرجة على قائمة الدول راعية الإرهاب، وإن كان هذا لا يعني تطابقاً

<sup>140</sup> - انظر خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في 20/9/2001.

<http://www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/102767>

<sup>141</sup> -Lawrance f.kaplan / William Kristol: *The War over Iraq* : Saddam s Tyranny and America Mission Encounter Books, 2003 . p. 79 .

بالضرورة بين اتهام الولايات المتحدة إحدى الدول بتسهيل الإرهاب، وتسجيلها في القائمة المذكورة. ومن ذلك أن الولايات المتحدة دأبت على نقد كل من الصومال وسورية ولبنان بعد 11 سبتمبر 2001 بادعاء أنها توجد ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية. لكن سورية وحدها هي التي أدرجت على لائحة الإرهاب. وعلى صعيد آخر، فإن كلاً من ليبيا والسودان هما من دول القائمة السوداء (مع كل من العراق وسورية وإيران وكوريا الشمالية وكوبا). لكن الولايات المتحدة طورت سياستها حيالهما بشكل واضح وقامت بدور ملموس في حل مشكلاتهما الداخلية وفي تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليهما. وهذا الارتباك الواضح في معايير التضمين Inclusion والاستبعاد Exclusion يثير مزيداً من الشكوك حول قوائم الإرهاب الأمريكية السنوية. فقد أدى غياب العدالة الدولية وازدواجية المعايير الأمريكية إلى اتساع نطاق العنف وتطوير الأساليب الجديدة لممارسة الإرهاب.

#### رابعاً: الرؤية العربية لمفهوم الإرهاب:

إن الرؤية العربية لمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته، تختلف عن الرؤية الأمريكية بهذا الخصوص. فالأولى تنظر إلى الإرهاب من منظور شامل كظاهرة عالمية، ليس له وطن أو دين أو جنس، وتقيم تمييزاً بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، كما أنها ترى أن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية تشكل عنصراً جوهرياً بشأن مكافحة الإرهاب الدولي باعتبار أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين. أما الرؤية الأمريكية للمفهوم، فتقوم على الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، كما تضع في قلب تحديدها للإرهاب مجموعة من الدول العربية والإسلامية، والأحزاب والتنظيمات الموجودة في دول عربية وإسلامية، وترى أن المواجهة العسكرية /الأمنية هي السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب.

خامساً: الموقف الأمريكي من الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب:  
لقد توقع الجميع في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 استجابة فورية،  
أمريكية غربية للدعوة لعقد مؤتمر دولي. ثم أدرك العالم أن أمريكا لا تريد لمثل  
هذا المؤتمر أن ينعقد.

فما هي الأسباب التي تحول دون موافقة الولايات المتحدة على عقد  
مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب؟

1- إن الولايات المتحدة ترفض تحديد أو تعريف "المصطلح". حيث تبنت  
الولايات المتحدة التعريف الإسرائيلي للإرهاب. وهو تعريف تدرك الولايات  
المتحدة جيداً أنه لا يمكن أن تقبل به أصوات أوروبية كثيرة، مما يعني اضطرار  
الولايات المتحدة للوقوف شبه منفردة في مواجهة رأي عام عالمي.

2- إن الولايات المتحدة كانت قد قررت، ومنذ أحداث 11 أيلول 2001، أن  
تفرد بضرب الإرهاب في العالم، خاصة إذا كان ذلك الإرهاب بتعريف إسرائيلي  
- أمريكي.

3- إن عقد مثل هذا المؤتمر سيحرم الولايات المتحدة من استخدام قوتها والعودة  
إلى دور شرطي العالم مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن الحرب المعلنة ضد الإرهاب قد سخرت لها أكثر  
الامكانات المالية في التاريخ، في مرحلة وصلت نسبة الإنفاق الأمريكي على  
الدفاع أكثر من 40 % من نسبة الإنفاق العالمي الإجمالي على التسليح، كما  
أنها تحولت إلى حجر الزاوية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي لا يتردد في  
إطلاق تسمية "الحرب العالمية الرابعة" عليها،\* إلا أن مفهوم الإرهاب نفسه يظل  
غامضاً في الخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي، لا يخضع لأي تحديد  
إشكالي ولا نظري دقيق.<sup>142</sup>

\* - حيث يعدون الحرب الباردة بمنزلة حرب عالمية ثالثة.

<sup>142</sup> - Iganio Ramonet : De la Guerre perpetuelle le Monde Diplomatique , Mars 2003, p.18-19 .

إن دينامية الإرهاب إذاً لا تفسر بالعوامل الجيوسياسية التقليدية، ولا يتسنى التعامل معها بآليات الحرب المألوفة، بل لا معنى لمقولة الحرب على الإرهاب العاجزة عن تحديد الخصم المستهدف. فالولايات المتحدة وأوروبا هما أيضاً مراكز تصدير وإيواء الإرهاب ومواقع تكوين الإرهابيين، كما ظهر في أحداث 11 سبتمبر.<sup>143</sup>

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

- 1- إن ما حدث في 11 أيلول 2001 عمل إرهابي بكل المقاييس والمعايير، ولا يمكن تسويغه أو قبوله.
- 2- إن الشارع العربي أدان هذه الأحداث بصورة قاطعة، خاصة وأن أبناء هذه الأمة عانوا الكثير من التطرف والإرهاب.
- 3- إن من الخطأ أن نحكم على قومية بأكملها وهي القومية العربية، أو دين سماوي (الإسلام)، بأنه دين قتل وإرهاب وهو دين يدعو إلى التسامح والتعايش مع الآخر.
- 4- إن الولايات المتحدة شهدت في السابق أعمالاً إرهابية نفذها أناس غير مسلمين، ولا عرب.

---

<sup>143</sup> - Jacques Derrida: guest ce gue le terrorism ? Monde Diplomatique , Fev. 2004, p .16.

## الفصل الثاني: تداعيات أحداث أيلول على السياسة الخارجية الأمريكية

### وتأثيراتها :

ما من شك بأن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد غيرت وجه العالم حتى أصبحت محور الارتكاز الذي يبدأ منه التاريخ لأي كاتب أو مراقب أو محلل سياسي.

فإذا كانت معاهدة وستفاليا عام 1648 وانتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية عام 1945 وانهايار جدار برلين عام 1989 وسقوط منظومة الدول الاشتراكية عام 1991 تمثل أحداثاً فاصلة في مسار تطور العلاقات الدولية لأنها غيرت خريطة العالم بكل ما حملته من نتائج ايجابية لطرف الحدث وتداعياته، تجاوز كل الأحداث السابقة لدرجة أن المحللين والمراقبين السياسيين والاستراتيجيين يميزون بين عالم ما قبل 11 سبتمبر وما بعده.

### المبحث الأول: الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:

إن رؤية الولايات المتحدة للعلاقات الدولية، هي من نوع الرؤية الواقعية. والرؤية الواقعية لا ترى في طبيعة العلاقات بين الدول إلا علاقات صراع ومنافسة، وأن الأصل هو أن الدول في حالة تهديد متبادل مستمر. أما الرؤية الليبرالية فإنها ترى أنه من الممكن أن تكون العلاقات الدولية علاقات تعاونية ضمن شروط أهمها وجود حكومات ديمقراطية، وتعاون اقتصادي، ومنظمات تعاون دولية.

وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الأمريكي خطاب ليبرالي، يشيد بالديمقراطية ويبشر بها، ويؤكد على دور المؤسسات الدولية، والمصالح المشتركة بين الدول، ويدعو إلى إشاعة الأمن والسلم الدوليين، وأحياناً بصورة مثالية. ولكن مجمل السياسة الأمريكية الخارجية لا تلتزم بذلك الخطاب، بل تلتزم أكثر

بالمنظور الواقعي الصرف وتتطلق منه في تحديد توجهاته على صعيد العلاقات الدولية.<sup>144</sup>

والرؤية الواقعية منقسمة بين رؤية يمكن اعتبارها معتدلة Post-Classical Realism، ورؤية أخرى متشددة Neorealism فالرؤية المعتدلة لا تؤمن بوجود تهديد فعلي للأمن القومي ما لم يكن محتملاً فعلاً، وأما الرؤية المتشددة فتفترض دوام التهديد للأمن القومي في الساحة الدولية سواء أكان محتملاً أم غير محتمل، فبالنسبة إلى هذه الرؤية فإن مجرد وجود قوة أخرى يشكل تهديداً بحد ذاته.<sup>145</sup>

لقد شهد العالم بعد أحداث 11 أيلول 2001 ظاهرة يجوز أن نعتها جديدة نوعاً ما، وهي بروز "قطب" عالمي صاعد، ولكن ليس في صورة دولة، وهو الإرهاب، بما يعنيه ذلك من تغيير في هيكل النظام الدولي الذي يصير ثنائياً وليس أحادياً. فللمرة الأولى لن يكون "القطب" الدولي في صورة دولة، وإنما في شكل منظمات وحركات وأفراد لا يجمع بينهم أكثر من العداء للقطب الآخر.

**أولاً- مفهوم النظام الدولي:**

لقد أصبحت فكرة (النظام) من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، التي تهدف إلى اكتشاف أنماط من التفاعل في السياسة الدولية، وقد اهتمت فئة من علماء السياسة بهذه المسألة فوضعت للنظم نظرية وظفتها في دراسة السياسة، معتبرة أن الحياة السياسية في مجتمع ما ليست سوى كتلة من التفاعلات تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

**ثانياً- كيف يتغير النظام الدولي؟**

هناك العديد من النظريات التي تناولت صعود الدول العظمى وهبوطها، وأهم هذه النظريات:

<sup>144</sup> - John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton, 2001), p.25.

<sup>145</sup> - Stephen G. Brooks, *Dueling Realisms*, International Organization , vol . 51,no. 3 (Summer 1981).

أ- نظرية ابن خلدون: التي ركزت على دور العصبية في قيام الدولة، سواء أكانت عصبية وطنية أو قومية أو إيديولوجية (دينية)، وتناولت تطور الدولة وحددت خمسة أطوار تمر بها الدولة منذ النشوء وحتى الزوال، ومن أسباب الاضمحلال التي قدمها ابن خلدون هو زوال العصبية وكذلك الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.<sup>146</sup>

ب- نظرية روبرت جيلبن: يرى الكاتب والمفكر الأمريكي روبرت جيلبن، أن التغيير على صعيد النظام العالمي يتم عبر أربع مراحل هي:

- أن النظام العالمي يعد مستقراً، عندما لا تشعر دولة ما أن التغيير مفيد لها.

- تعتمد دولة ما إلى تغيير النظام العالمي، عندما تعتقد أن ما ستحققه من هذا التغيير يفوق ما سوف تخسره.

- تسعى دولة ما إلى تغيير النظام العالمي عبر التوسع البري، الاقتصادي والسياسي، وإلى درجة لا تتعدى فيها الأثمان المكاسب المحققة.

- عندما يتحقق التوازن بين الأرباح والأثمان، تسعى الدولة إلى الحفاظ على (السناتيكو)، وإذا لم تستطع وكان هناك من يتحدى الهيمنة، فإن النظام لن يستقر إلا على ميزان يعكس حقيقة توزيع القوى على المسرح الدولي.<sup>147</sup>

أي إن عملية التغيير هي عملية تاريخية مستمرة تتم على مراحل وفي فترة طويلة، ووجد في تباين معدلات نمو قوة الدول الفاعلة في النظام الدولي المحرك الأساس في عملية التغيير حيث يؤدي ذلك إلى تباين في مستويات القوة ومن ثم تبدأ المطالبة بإعادة توزيع الأدوار، وتبرز منه الحاجة إلى توازن دولي جديد. ومصادر التباين عند جيلبن عديدة منها: تباين في النمو الاقتصادي أو ثورة تكنولوجية أو تراجع في قوة الدولة القائد.

---

<sup>146</sup> - أبو حمود، حسن (1998)، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، ط2، ص29-30.

<sup>147</sup> - Robert Gilpin, *War and Change in World Politics*, Cambridge University Press, 1981. pp.10-11.

ج- نظرية أورغانسكي: قام أورغانسكي بدراسة العلاقات الدولية لفترة امتدت إلى أكثر من مئتي عام، محاولاً تفسير التغيير في النظام الدولي من جراء ربط معايير القوة بسلوك الدول، وقسم الدول إلى فئات أربع من حيث موقعها في النظام الدولي، وهي:

- 1- مجموعة الدول القوية القانعة (تحاول الحفاظ على النظام الدولي).
- 2- مجموعة الدول القوية غير القانعة (تسعى إلى تغيير النظام الدولي).
- 3- مجموعة دول متوسطة وضعيفة راضية.
- 4- الدول الضعيفة غير الراضية. يمكن أن تكون مؤثرة إذا اجتمعت ورمت بثقلها خلف إحدى الدول الفاعلة.

د- نظرية بول كيندي: في بحثه " لصعود الدول العظمى وهبوطها" لفترة امتدت من عام 1500 إلى عام 2000، استنتج كيندي أن هناك شبه قوانين تحكم مسيرة الدول العظمى وتسير معظم هذه الدول في خطوات متشابهة في أثناء صعودها وهبوطها، وخلص إلى أن هناك صلة بين الصعود والهبوط الاقتصادي لأي من القوى الكبرى وبين صعودها وانهارها كقوة عسكرية مهمة، ويستشهد بأمثلة عديدة منها صعود السويد عام 1630 وكذلك صعود بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر.

إن الانتقال من نظام دولي إلى آخر يرتبط بتطورات كمية بالأساس منذ أن صارت الدولة - الأمة هي الوحدة الأساسية في هذا النظام. فعندما انهار الاتحاد السوفيتي السابق، انتهى النظام العالمي الذي كان هذا الاتحاد أحد قطبيه الكبيرين. وبانهيار أحد القطبين واستمرار الآخر صار النظام العالمي أحادياً. وكان هذا تغييراً كمياً أكثر منه نوعياً، على الرغم من أنه انطوى على عناصر كيفية جديدة.

ويرتكز نظام "الأحادية القطبية" الأمريكية على ثلاث دعائم أساسية، إلى جانب عدد من الروافد، التي توجد له الغطاء الإيديولوجي والعلمي لمساندته وترسيخ قواعده.

وهذه الدعائم هي: القوة العسكرية الأمريكية، والشرعية الدولية، وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بعضها مع بعض، إلى جانب تعبئة رأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام المعولم. والعولمة كظاهرة وليدة التغير الدولي الحاصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، هي وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة.<sup>148</sup> وكذلك كان الأمر عندما انتهى النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي استمر أكثر من قرن من الزمن إلى أن وهن أقطابه الأساسيون الأوروبيون وأنهكتهم حربان عالميتان هائلتان في غضون ثلاثة عقود من الزمن، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يراكمان عناصر القوة وبيروزان على المسرح الدولي ليرثا قيادة النظام العالمي الذي أصبح حينئذ ثنائي القطبية بعد أن كان متعدد القوى الكبرى.

### ثالثاً: سمات النظام الدولي الجديد:

لقد اتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من السمات الرئيسية التي يمكن تلخيصها بما يلي:<sup>149</sup>

- الانتقال نهائياً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.
- موافقة معظم الأنظمة الغربية التي تتشدد بالحرية والديمقراطية على تخويل الولايات المتحدة، متى شأنت وكيفما شأنت، استخدام القوة العسكرية ضد كل

<sup>148</sup> - انظر أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت: 1998، ص9.

<sup>149</sup> - المجذوب، محمد(2003)، المتغيرات السياسية الدولية والنظام الدولي الجديد، ورقة مقدمة إلى ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 4-5 مايو.

دولة في العالم الثالث تتشد الحرية، أو تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف.

- استعداد العالم الغربي، ومعه بعض الدول التي تلتقي مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة لمساعدة واشنطن بشتى أنواع المساعدات، في عملياتها العسكرية التي استهدفت دولاً ذات سيادة وشعوباً أبرياء.

- استخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق مصالحها، وتهميش الشرعية الدولية.

وكانت الإدارة الأمريكية أيام **بيل كلينتون** قد أخذت بفرض العولمة سبيلاً للحفاظ على هبة أمريكا وعظمتها كقطب متفرد بزعامة العالم. ففي مؤتمر قمة السبعة الكبار الذي عقد في دنفر عام 1997، تباهى الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون** بنجاح الاقتصاد الأمريكي كنموذج للآخرين.<sup>150</sup> كما سمحت وزيرة الخارجية الأمريكية، **مادلين أولبرايت**، لنفسها بالقول عن أمريكا: "بأنها الدولة التي لا غنى عنها.. وإنما نقف على طولنا ونرى أبعد مما ترى الدول الأخرى".<sup>151</sup>

ويؤكد نائب وزير الخارجية الأمريكية، **لورانس سوبرز**: "إن الهيمنة التي تزرو إليها أمريكا هي هيمنة غير خطيرة "و.. إن أمريكا القوة العظمى هي قوة غير استعمارية".<sup>152</sup>

---

<sup>150</sup> - لوران، إريك (2003)، حرب آل بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال، ص121.

<sup>151</sup> - بريغمان، آهرون والظهري، جيهان (2004)، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً، ترجمة: علي هورو، بيروت: دار الفارابي، ص229.

<sup>152</sup> - نيكسون، ريتشارد (1999)، نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص51-54.

وكان التحول في السياسة الخارجية الأمريكية قد ابتدأ منذ الأيام الأولى لتسلم إدارة الرئيس بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة. وتجلى ذلك في سلسلة مواقف أهمها:<sup>153</sup>

- الانحياز الكامل لإسرائيل وسياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام.

- الانسحاب من اتفاقية كيوتو المتعلقة بالانحباس الحراري ( Global Warming) المعنية بمكافحة الأخطار التي تهدد المناخ والبيئة العالميين.

- التخلي عن معاهدة الحد من الصواريخ بعيدة المدى والسيطرة عليها- وهي المعاهدة التي كانت قد أبرمت مع الاتحاد السوفييتي السابق- واستئناف الاندفاع في دوامة التسلح المهلك، وبناء ما يسمى "درع الصواريخ العراقية". وزيادة موازنة الإنفاق العسكري بمقاييس ملفتة.

- فرض قيود على الحريات الفردية، واستعمال المحاكم الاستثنائية داخلياً لقمع أية معارضة للنهج الجديد وذلك باسم التحصن ضد الإرهاب.

- عدم الموافقة على محكمة الجنايات الدولية، التي ولدت أخيراً بموافقة أكثر من ستين دولة والمعنية بملاحقة الجرائم المتعلقة بالإبادة العرقية والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبيها لمساءلة قضائية دولية. والتهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول التي التزمت بقيامها ودخلت طرفاً في معاهدة تأسيسها.

- إنشاء وزارة للأمن الوطني من أولى مهامها مراقبة الأجانب في الولايات المتحدة وضبط بصمات جميع العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، والتشدد بتجديد الإقامة وغير ذلك من مهام التعسف والمراقبة (بعد أحداث 11 أيلول).

---

<sup>153</sup> - صلوخ، فوزي(2002)، أمركة النظام العالمي الأخطار والتحديات، ط1، دار المنهل اللبناني، ص20-21-22.

- التحكم بقرارات الأمم المتحدة، والتحرر من التزامات بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب وحصانتهم.<sup>154</sup>

- تقسيم العالم إلى قسمين، قسم محب للسلام وقسم من أنصار الشر والإرهاب واتهام عدد من الدول بأنها من حلف الشر كونها تدعم الإرهاب في دعمها لحركات التحرير والمناضلين المجاهدين من أجل التخلص من نير الظلم والاحتلال والتهجير والقتل والتدمير.

لقد اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من المواقف التي عكست رؤيتها للسياسة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:

- برز إلى الوجود بعد الحادي عشر من أيلول الإرهاب كعدو عالمي جديد، وطلب إلى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً لتوجهاتها وإملاءاتها.

- تم تجسيد هذا العدو تحت عنوان "الإرهاب الإسلامي"، وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، والقائمة مازالت بعد. وبدأت المواجهة مع اتهام أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بتنفيذ عمليات 11 أيلول. ومع تنظيم القاعدة اعتبرت حركة طالبان ونظامها في أفغانستان شركاء في الإرهاب وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم وتنظيمهم في أفغانستان.

- أعادت الولايات المتحدة لهجتها القوية التي استخدمتها في أوائل الحرب الباردة (من ليس معنا فهو ضدنا).

- بعد أفغانستان أخذت الولايات المتحدة تعمل على القضاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان، ولكن ضمن سياسة لا تحتاج فيها إلى تدخل فعلي لأفراد من الجيش الأمريكي. وقد تم البدء بهذا في كل من: جورجيا، وباكستان، والفلبين، وأوزبكستان، واليمن وأخيراً أطلقت يد شارون لتصفية المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركات إرهابية. وقد كانت حملة إسرائيل شرسة للغاية

---

<sup>154</sup> - أي خرق اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949 التي ترعى تلك الحقوق.

ارتكبت فيها جرائم حرب تفوق التصور رافقه صمت أمريكي تام، ومواقف كلامية من الاتحاد الأوروبي، وعجز عربي تام.

- وفي أثناء ذلك كله بدأت معركة سياسية ثقافية اقتصادية ضد كل ما اعتبر إرهاباً وفقاً للتعريف الأمريكي. حتى إن الرئيس بوش طلب في خطابه بتاريخ 2002/6/24 من القادة العرب العمل على إزالة القواعد الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية التي تعد من وجهة نظره قواعد إرهابية، وطلب منهم كذلك توجيه الإعلام بما يخدم سياسته في تعريف الإرهاب ومكافحته، فضلاً عن اشتراطه على الشعب الفلسطيني تغيير قيادته السياسية ومقاومة الحركات (الإرهابية) الإسلامية.

### المبحث الثاني: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 11 أيلول 2001:

تؤرخ أحداث الحادي عشر من أيلول لبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، فقد جاءت تلك الأحداث لتمكن الرئيس الأمريكي من تجاوز مسألة التشكيك في مدى شرعية أحقيته في الرئاسة على الرغم من حصوله على أصوات مقاربة جداً لما حصل عليه منافسه آل جور، حيث منحته أحداث 11 سبتمبر الفرصة لتأكيد مصداقيته على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لقد جاءت إدارة الرئيس بوش الابن حاملة برامج "أجندة" متواضعة للسياسة الخارجية الأمريكية، وبدا واضحاً منذ البداية وجود تيارين رئيسيين بداخلها:<sup>155</sup>

أحدهما: ينادي بانخراط الولايات المتحدة في قيادة دولية جماعية تأخذ في اعتبارها الآخر. ومن أنصار هذا التيار وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول. ويتصف أنصار هذا التيار بالبراجماتية الواضحة.

<sup>155</sup> - وقيع الله، محمد (2006)، في أصول العلاقات الدولية، مجلة البيان الإلكترونية، تاريخ

http://www.Albayan.co.ae: على الرابط: 2006/3/13

أما أنصار التيار الثاني: فينادون بالهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم من جراء استخدام القدرات العسكرية الأمريكية وتوظيفها لتعظيم المكاسب الأمريكية على الصعد كافة، ومن أنصار هذا التيار وزير الدفاع السابق **دونالد رامسفيلد**. وبدا واضحاً منذ الوهلة الأولى من حكم الرئيس **بوش** تأرجح الإدارة الأمريكية بين هاتين الرؤيتين. وهو ما أثار كثيراً من الجدل على طبيعة التصور الأمريكي الرسمي لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية الخاص بإدارة الرئيس **بوش**.  
لقد مهد الحادي عشر من أيلول الطريق لانتصار وجهة النظر الثانية، أي غلبة حضور المحافظين الجدد على الحمائم\*.

بلور المحافظون الجدد الهوية الجديدة للنظام الأمريكي في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، التي تتضمن في أكثر من بند من بنودها على أن العالم بأكمله صار مسرحاً لعمليات الجيش الأمريكي، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والتي استخدمتها ذريعة لتفعيل نزعتها العدوانية، وهي نزعة تستند إلى منطق القوة، وتتخذ الحرب وسيلة للتغيير. ومن هذا المنطلق شكل المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية فريقاً خطيراً يهدد السلم والأمن الدوليين، وهم يقدمون للرئيس **بوش** الابن منظار الرؤية لكل ما يجري على الساحة الدولية، وهم يسعون إلى عسكرة المجتمع الأمريكي وعسكرة السياسة، بل وينظرون إلى السياسة بصفة كونها استمراراً للحرب، وليس العكس، كما نظر إليها يوماً المفكر الاستراتيجي **كلاوزفيتز**\*\*.

ويعتمد هؤلاء على الجيش الأمريكي بوصفه أقوى جيش في العالم، ويمتاز بقدرة واسعة على الحضور والانتشار، وخوض الحرب في أي مكان من العالم.  
**أولاً: رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية:**

---

\* - مع الإشارة إلى أن هذا التيار كان موجوداً في البيت الأبيض وله فلسفته واستراتيجيته الخاصة إلا أن 11 أيلول ساعد على تأكيد هذه الاستراتيجية.

\*\* -- يرى أن الحرب أداة سياسية، وهي استمرار للنشاط السياسي بوسائل أخرى.

تمحورت رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية في العالم، وفي الشرق الأوسط، على الشكل التالي:

1- المناداة بأن تؤدي أمريكا دوراً قيادياً على الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة.

2- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية.

3- توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة.

4- العمل على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية بفعل سياستها الخارجية (من وجهة نظرهم طبعاً).

5- التمركز عند المصالح الأمريكية - الإسرائيلية، وحماية أمن إسرائيل وسلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، والتحكم في خيراتها وثرواتها.

لقد أفرزت هذه الرؤية "مشروع القرن الأمريكي الجديد" للبحث في سبل دعم القيادة الأمريكية للعالم، برئاسة وليام كريستول وموقعي إعلان مبادئه الأساسية: ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، جيب بوش، إليوت أبرامز، فرنسيس فوكوياما، لويس ليببي، دان كويل، وبول وولفيتز. وصدر على أثره الكتاب الأبيض عام 2002، حيث طالب بالمحافظة على "السلام الأمريكي" وتوسيعه، بمعنى سيطرة الولايات المتحدة على العالم.. واعتبار غزو العراق خطوة أولى على طريق طويلة تنتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله.<sup>156</sup>

<sup>156</sup> - زهر الدين، صالح (2004)، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، مرجع سابق،

كان هم الاستراتيجيين الأمريكيين منصباً على الأخطار الخارجية التي يمكن تصنيفها، حسب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، بأنها تأتي في القائمة الثانية من الأولويات. فعلى سبيل المثال: يضع كاسبر واينبيرغر، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، مع شوارتز في كتابهما الذي صدر عام 1996 خمسة سيناريوهات لحروب مستقبلية يريان أن الولايات المتحدة غير مستعدة لها، وهي كالتالي:<sup>157</sup>

- نزاع تبدأ به كوريا الشمالية مما يجعل الصين تنتهز فرصة انشغال الولايات المتحدة بهذا النزاع وتغزو تايوان.
  - صراع مع إيران حول تطويرها صواريخ بالستية.
  - أزمة داخلية في المكسيك تتطلب تدخل الولايات المتحدة.
  - حرب يبدؤها صقور استولوا على السلطة في روسيا ولجؤوا إلى ابتزاز الولايات المتحدة بالسلح النووي.
  - صراع مع اليابان بعد نزاع تجاري بدأت واشنطن، ويلجأ صقور في طوكيو إلى بناء قدراتهم النووية.
- ويسمي البروفيسور الأمريكي المشهور ج تشيز أربعة اتجاهات في السياسة الخارجية الأمريكية للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية هي:
- أ- منع العدو من إقامة قواعد عسكرية يستطيع منها الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية.
  - ب- الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.
  - ت- تطوير التجارة العالمية.

<sup>157</sup> - Mark T.Clark , "Emerging Security Threats", Orbis, vol.42, no.1 (Winter1998), p127.

ث- العمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم.<sup>158</sup>

ثم جاءت أحداث 11 أيلول 2001 التي أدت إلى تسليط الضوء وزيادة الاهتمام بموضوع ضبط الأمن وتحقيقه داخل الأراضي الأمريكية. لقد استنتج الرئيس ومستشاروه على ما يبدو أن الصدمة التي تلقتها الولايات المتحدة في 11 أيلول لا بد من ردها بالمثل، ليس إلى ذلك الجزء من العالم الذي أتى منه الهجوم فحسب، بل للنظام العالمي بشكل عام. فالطرق القديمة في إدارة المسائل لم تعد فاعلة. (الستاتيكويو) يتطلب تغييراً في كل مكان. وعند حصول ذلك ستنتظم المسائل بشكل مناسب لصالح الولايات المتحدة.

إنها عقلية السوق الحرة المطبقة على الجغرافيا السياسية، بمعنى أن إزالة القيود أمام الاقتصاد تسمح مباشرة، وبشكل آلي للمصلحة الخاصة بأن تتخطى المصلحة الجماعية، ما يعني أن كسر حلقة النظام العالمي القديم ستشجع على قيام آخر جديد على قاعدة الرغبة العالمية في الأمن، والازدهار والحرية.

إن علاج الصدمة، سوف يؤدي إلى عالم أكثر نضجاً وأكثر أماناً. بعض هذا العلاج ربما كان ضرورياً إثر أحداث أيلول، لكن الافتراض بأن الأثيياء سوف تأخذ مكانها الصحيح بعد الصدمة، كان الخطأ الأكبر لإدارة الرئيس بوش الابن الأولى. إنه يدل على الفشل في توقع المقاومة المتعددة الأطراف للضربة الاستباقية. كما يؤثر لغياب التخطيط فيما يخص احتلال العراق. لقد تركت التعهدات الرسمية بلا تمويل بشكل خطير. وقد سمحت أيضاً بتهاون لا يغتفر بالإجراءات القانونية في غوانتانامو، وأبي غريب

---

<sup>158</sup> - Chase. j. Defining National Interest of the United States Journal of Politics, November 1956, p.720 .

وغيرها..، مما أدى إلى تبيد المزايا الأخلاقية للولايات المتحدة التي استحوذت عليها بعد أحداث 11 أيلول والتي كان يجب الحفاظ عليها.

في عام 1991 قدم اثنان من المحافظين الجدد وهما **بول وولفيتز** و**لويس ليبى** إلى البنتاجون "دليل السياسات الدفاعية عن الاستراتيجية الأمريكية في عقد التسعينيات" الذي قام على ثلاث ركائز:

- 1- ضمان التفوق العسكري الأمريكي.
- 2- العمل على منع قيام قوة أخرى تنافس الولايات المتحدة في وضعها الدولي العالمي كما خرجت به بعد الحرب الباردة.
- 3- إمكانية قيام الولايات المتحدة بعمليات وقائية Preventive Strikes ضد أخطار محتملة.

إن مجمل هذه الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية تصب في النهاية في إطار خدمة هدف أكبر وأكثر أهمية من المنظار الاستراتيجي الأمريكي، وهو تعزيز الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، وإضعاف دور الدول الأوروبية وروسيا واليابان والصين في الساحة الشرقية أوسطية، وهو ما يضعف بالتالي من مكانتها الدولية. ويساعد ذلك بالضرورة على تمكين الولايات المتحدة من إدامة مكانتها كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية لأطول فترة ممكنة مع محاولة إعاقة نمو أي قوى دولية أخرى منافسة وتطورها بكل الطرق الممكنة.

لقد ضمت إدارة الرئيس بوش عدداً من رموز إدارة الرئيس **رونالد ريغان** في الثمانينيات، ومن ضمنهم نائب الرئيس **ديك تشيني** ووزير الدفاع السابق **دونالد رامسفيلد** ومجموعة من المحافظين الجدد بزعامة نائب وزير الدفاع **بول وولفيتز**. ومن بين آراء هذه المجموعة:

- 1- رفض السياسة الواقعية Real politic في العلاقات الخارجية التي كان قد ابتكرها قادة أوروبيون مثل: **براندت** و**ديغول** و**ميتران**، والقائمة على قبول الأمر الواقع الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية.

2- تؤمن هذه المجموعة بضرورة بناء درع الدفاع الصاروخي لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الإنفاق العسكري في الموازنة العسكرية.

3- ويتميز خطاب المحافظين الجدد بالأفكار والمفاهيم المغامرة والمثيرة للقلق في العالم فضلاً عن لهجته العدوانية وتعالیه على الرأي العام العالمي. وبالإضافة إلى هذا وذاك، فإن الخط الناظم للاستراتيجية الأمريكية يقوم على فلسفة خطيرة هي الفلسفة (المانوية)\*.

ويتميز التوجه الإمبراطوري في السياسة الأمريكية الذي وقف وراءه المحافظون الجدد ويؤيده أيضاً الجناح المحافظ في الحزب الديمقراطي باعتماد فكرة الضربات الاستباقية Preemption لا الاحتواء Containment ولا الردع Deterrence في مجال مواجهة ما يسميه هؤلاء الأعداء الجدد للمصالح الأمريكية في العالم مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والدول "المارقة" والنظم الإقليمية التي يعتقد هؤلاء المحافظون أنها تهدد تحالفهم مع إسرائيل مثل النظام الإقليمي العربي.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، قامت الإدارة الأمريكية، وعلى الخصوص مساعدو الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، بصياغة استراتيجية أمنية جديدة، تقوم مقام تلك السياسات والاستراتيجيات التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية في أثناء الحرب الباردة، والمبدأ الجديد لهذه الاستراتيجية يتمحور عند الضربات الوقائية. فما هي حقيقة الضربات الوقائية؟ وما هي مخاطر استراتيجية الضربة الوقائية؟ وما هي مشاكل الاستراتيجية الجديدة؟.

---

\* - عقيدة فارسية قديمة أسسها "ماني" (216-277م)، تقسم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق، إلى أبيض وأسود، وتضع العالم بين خيارين (إما.. وإما)، أي إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهاب.

إن الضربة الوقائية تعني التحول من الرد إلى هجوم فعلي، لمنع هجوم محتمل، وخاصة إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، ويجب الإشارة إلى أن الضربة الوقائية تختلف عن الضربة الاستباقية، حيث تعني الأخيرة توجيه ضربة ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في أوضاع هجومية استعداداً لهجوم فعلي.

لقد عرفت الاستباقية على أنها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري. فمنذ وقت طويل سمح القانون الدولي والممارسة العملية بمثل هذا التحرك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح.

أما الوقائية فقد عرفت على أنها إعلان الحرب ضد دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية معينة. ويتصعبها حملتها بعد الحادي عشر من أيلول، خلطت إدارة الرئيس بوش الابن بين هذين المفهومين، وذلك باستعمالها كلمة الاستباقية لتسويغ ما تبين أنه حروب وقائية ضد العراق.

لقد فعلت ذلك على أساس أن الولايات المتحدة، في عالم ما بعد 11 أيلول، أصبحت مهددة من كل الإرهابيين والمستبدين.

إن الاستباقية المعرفة بالوقائية، تجعل الولايات المتحدة ذاتها تظهر للكثير من دول العالم بمنزلة خطر راهن ومعلن، حيث شكلت السيادة لوقت طويل المبدأ المصون في النظام الدولي. وأن تعلن الدولة الأكثر قوة في العالم فجأة أن أمنها يتطلب انتهاك سيادة بعض الدول الأخرى في اللحظة التي تختارها هي، ليس بعيدم الفائدة فقط، بل يدفع الدول الأخرى إلى حال من الهياج. وكعالم سياسي، أشار جون اكينبري إلى أن سياسة واشنطن الاستباقية خلقت صورة الشرطي العالمي الذي ليس له مرجع أعلى والذي يفتحم البيوت ساعة يشاء.<sup>159</sup>

---

<sup>159</sup> - عوض، محسن (2002)، أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي (قضايا وسجلات)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص157.

إن استراتيجية الحرب الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش، لم تصبح كاملة البناء النظري ومحددة الأهداف إلا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهي الهجمات التي فرضت على الولايات المتحدة إعادة النظر في عقيدتها الأمنية التقليدية السابقة التي لم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات الأمنية التي يفرضها هذا النوع من التهديدات للأمن القومي الأمريكي.<sup>160</sup>

إن الادعاء الأمريكي بالحق في استباق الخطر لن يختفي، لأنه ليس هناك أي أمة أخرى أو منظمة دولية على استعداد لتحمل مسؤولية مواجهة هذا الخطر في المستقبل المنظور. لكن الحاجة لتشريع هذه الاستراتيجية لن تمضي قدماً، وذلك لأن الاحتكاك الذي ستولده سوف يهزمها، حتى لو لم يفعل ذلك الأعداء. هذا يعني أن على الرئيس بوش أن يحاول كسب الدعم المتعدد الأطراف لأي عمل استباقي للقوة الأمريكية. وهذا لن يتضمن إعطاء أحد حق الفيتو على ما تقوم به الولايات المتحدة لضمان أمنها وتطوير مصالحها. إنما على أية حال، يتطلب الأمر إقناع أكبر مجموعة من الدول بأن هذا التصرف سيكون في مصلحة هذه الدول لا ضد مصالحها.<sup>161</sup>

لقد قامت الولايات المتحدة بهذه المهمة بشكل منتظم وبإنجاح كبير إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ولقد حصلت على قبول دولي لاستعمال قوتها العسكرية المهيمنة في حرب الخليج الثانية عام 1991، وفي البوسنة عام 1995، وفي كوسوفو سنة 1999، وفي أفغانستان سنة 2001. أما العراق فقد

---

<sup>160</sup> - العزي، غسان (2002)، 11 أيلول 2001 والنظام الدولي - تغيرات مفهومية محتملة، شؤون الأوساط، العدد 105، شتاء، ص 32-33.

<sup>161</sup> - عطية، أحمد إبراهيم (2003)، إرهابات غزو العراق ونهاية إسرائيل، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 56.

مثل الاستثناء لهذا النمط من السلوك لا القاعدة، وهناك دروس لا بد من تعلمها من تلك الحالة الشاذة:162

أولها: هو الحاجة لأساليب أفضل. إنها لفكرة سيئة دائماً الخلط بين القوة والحكمة، ليس من الحكمة أبداً إهانة الحلفاء مهما كان سلوكهم شنيعاً. كما أنه ليس من الحكمة اعتبار التشاور تصديقاً على سياسة سبق تبنيها.

أما الدرس الثاني: فهو يتعلق باللغة، فالرئيس ومستشاروه فضلوا التباهي بالقوة الأمريكية على شرح مقاصدها. والدرس الأخير يتعلق بالرؤية. فقد كشفت أحداث أيلول هشاشة دفاعات كامل الولايات المتحدة. وما لم ترمم هذه الدفاعات، فإن بقاء نظام الدولة بحد ذاته على المحك.

ومن النظر في تعريف الضربة الوقائية نرى أنها تقوم على دلائل غير مؤكدة. وليس رداً على هجوم فعلي، ولذلك فإن هذا المبدأ في الأساس هو سلوك هجومي.

وجاء في التقرير السري الذي حمل عنوان (مراجعة الحالة النووية)\* أن إدارة بوش أصدرت توجيهاتها إلى البنتاجون بأن يعد خطط طوارئ تحدد الخطوط العامة لاستخدام القنابل النووية ضد سبعة بلدان على الأقل هي: (روسيا والصين وكوريا الشمالية والعراق وإيران وليبيا وسورية)، خمسة منها لا تملك سلاحاً نووياً. وكذلك يطلب التقرير إجراء استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي مواجهة محتملة بين تايوان

---

162 - هيكل، محمد حسنين (2002)، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، ص 139.

\* - وهو تقرير سنوي يصدر عن رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، ويستعرض أوضاع القوات الاستراتيجية النووية الأمريكية في داخل الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم.

والصين، وفي هجوم قد تشنه كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، وهجوم عراقي محتمل ضد إسرائيل أو بلد آخر مجاور له، وفي أوضاع أخرى غير محددة.<sup>163</sup> إن المخاطر التي تترتب على الاستراتيجية الوقائية هي:<sup>164</sup>

1- تجاهل أسلوب حل الأزمات بالوسائل الدبلوماسية والسياسية، والاعتماد فقط على الوسائل العسكرية، مما يخلق أزمات جديدة من النتائج غير المعروفة التي ستنتج عن الضربات الوقائية، وبالتالي تصبح الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية وكذلك تكون الحرب بديلاً عن السياسة.

2- تحول مبدأ الضربة الوقائية إلى نمط في السياسة الخارجية تأخذ به دول أخرى، مادامت الولايات المتحدة سبقتها في إضافة صفة الشرعية عليه. لهذا وضع استراتيجيو **بوش** مصطلح الاستباقية ليضمنوه المعنى الذي أطلقته الحرب الباردة على مصطلح الوقائية. أما انتظار التهديدات الإرهابية لتصبح واضحة وبيّنة، فيعني ترك الأمة واهنة أمام اعتداءات مفاجئة. وبدلاً من ذلك، ستلاحق الولايات المتحدة الدول التي تؤوي أو التي من الممكن أن تؤوي العصابات الإرهابية، ستحاول بالدرجة الأولى احتواء أو ردع مثل هذه الأنظمة، الوسيلة المألوفة التي تم بوساطتها ربح الحرب الباردة، ولكن إذا فشلت هذه الطرق فإنها تحتفظ لنفسها بحق استباق الأخطار المدركة وذلك بشن حرب وقائية.

3- تقنين الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يعتمد على أساليب العدوان ضد الفلسطينيين والدول العربية وهو وجود نوايا هجومية من جانب أي من الدول العربية والإسلامية ضدها، حيث يفعل الردع النووي فعله في الحد من أي تهديد حقيقي لإسرائيل.

ويلخص إيمانويل تود السياسة العسكرية الأمريكية بثلاثة عناصر:<sup>165</sup>

---

<sup>163</sup> - فرسون، سميح(2002)، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مذكور في:

العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص202.

<sup>164</sup> - سويلم، حسام(2002)، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة

السياسة الدولية، العدد 150، ص293.

- ألا يتم التوصل إلى حل نهائي لأية مشكلة على الساحة الدولية من أجل تسوية عملها العسكري.

- التركيز على الدول الصغيرة (العراق، إيران، كوريا الشمالية.. إلخ).

- تطوير أسلحة جديدة تضع الولايات المتحدة على مسافة متقدمة جداً بالنسبة إلى الآخرين.

لعل تركيز الولايات المتحدة على الدول الصغيرة يمكنها من إبراز حجم قوتها بشكل أكبر، أي يتيح لها إمكانية القيام بسياسة عسكرية استعراضية.

لقد رغبت الإدارة الأمريكية في إظهار الانتقام الأمريكي استباقياً أو وقائياً في أفغانستان والعراق وسوف يقنع القاعدة بأنه لا يمكن طرد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. "الصدمة والرعب" سوف تجففان مصادر التجنيد لهذه المنظمة، وسوف تردعان الدول الأخرى في المنطقة وفي أمكنة أخرى عن دعم الإرهاب في المستقبل. إن سجل الإنجازات هنا مزدوج. فحتى ابن لادن لا يمكنه الآن توقع إضعاف الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة متحصنة في الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بشكل أقوى مما كانت عليه قبل أحداث 11 أيلول 2001. لكن حتى الآن يبدو أن دور استراتيجية بوش في تجفيف التجنيد في تنظيم القاعدة ما زال قليل الوضوح.

إن تبني الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الحرب الوقائية يقودها إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات، فلا بد من إجراء تغييرات عميقة وواسعة في خطط تطوير القوات المسلحة في المجالات البنوية ولا سيما التنظيم والتسليح وتطوير جهاز الاستخبارات وإعادة نشر القوات من أجل تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية التي تعتمد المبادرة.

---

<sup>165</sup> - تود، إيمانويل (2004)، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة

محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار الساقى، ط2، ص21-22.

ولهذا فإن الفهم القديم للتمايز بين الاستباقية والوقائية كان إحدى ضحايا 11 أيلول. هذا الحدث كشف عن صنف من التهديدات التي من الصعب تمييزها وهي مدمرة جداً في حال تنفيذها، ما يعني أن الولايات المتحدة تملك خياراً ضئيلاً لاتقائها إلا باللجوء إلى التحرك الاستباقي.

أما على الصعيد الخارجي، فإن هذه الاستراتيجية ستؤثر على العلاقات الأمريكية والدول الأخرى، وخاصة الدول الأوروبية. فالولايات المتحدة ستواجه مشاكل وصعوبات بشأن التخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة لأن من الصعب إقناع الدول بوجود تهديدات خطيرة، وهذا ما حصل على أرض الواقع عندما قامت بغزو العراق.

إن التحول الأمريكي اللاديمقراطي في السياسة الخارجية واكبه تحول لا ديمقراطي في سياسة الولايات المتحدة الداخلية طال بقسوة حقوق الإنسان فيما خص الأجانب، وتحديدًا العرب والمسلمين، كما طال المواطنين الأمريكيين كافة، مع استمرار سياسة التفريق العنصري ضد السود والهنود المكسيكيين (الهسبانيك).

لقد أصبحت الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول معضلة للعالم، العالم الذي اعتاد في الماضي أن يرى فيها حلاً للمعضلات. فبعد أن كانت الولايات المتحدة الضامن للحرية السياسية وللنظام الاقتصادي في نصف القرن الماضي، أخذت تتحول شيئاً فشيئاً إلى عامل فوضى في النظام الدولي عن طريق إثارة الشكوك والنزاعات حيثما تستطيع.

إن السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد هي سياسة خارجية "أمريكية" ، وإن ما تسلكه الدول العظمى الأخرى ما هو إلا صور وتمحورات أو ردود فعل للسلوك العالمي الأمريكي، وبالتالي تمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين:  
أولاً: كلما كان النظام أحادي القطبية كانت أشكال الاتصال الدولي تميل إلى السلوك العسكري.

ثانياً: كلما كان النظام أحادي القطبية سيطرت الدولة المهيمنة على السلوك الخارجي للدول العظمى، وبكلمات أخرى، كلما كان النظام الدولي أحادي القطبية كانت السياسة الخارجية للدول العظمى مرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة المهيمنة.

وأخيراً ثمة عاملان رئيسان يدفعان العالم باتجاه تعدد الأقطاب:

الأول: هو نهوض أوروبا اقتصادياً وسياسياً، مما يدفعها إلى تحدي زعامة أمريكا ومركزها كدولة عظمى.

أما العامل الثاني: فيكمن في تراجع تأييد الرأي العام الأمريكي للانخراط في المشاكل الدولية، الأمر الذي يجعل من العسير على الولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها وتحمل أعباء الدفاع عن النظام الدولي الراهن.

ومما تقدم نرى أن سياسة التدخل الانتقائي ليست وليدة هذه الاستراتيجية أو وليدة الظرف الذي ألم بالولايات المتحدة بعد 11 أيلول، فمن المعروف أن الولايات المتحدة قد طورت أنواعاً من التدخل الانتقائي منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، في عهدي الرئيسين رونالد ريغان وبييل كلينتون. وقد شكلت بإرهاصات الأولى سياسة خارجية لكلا الحزبين تحسن وضعهما الخارجي وتستثمر في الانتخابات الداخلية عند اللزوم، ولم يكن يخطر حتى للاستراتيجيين الأمريكيين أن هذه الشذرات التي طبقت بدرجات متباينة من الشدة اعتماداً على آنية الأحداث، وطبيعة اللحظة، وما يفضله الرئيس شخصياً، والتي رأيناها في ضرب ليبيا أو الهجوم على بنما أو التدخل في الصومال، ستفرض نفسها كاستراتيجية شاملة في مطلع القرن الحادي والعشرين لتصبح تحت مسمى "سياسة التدخل الانتقائي".<sup>166</sup>

---

<sup>166</sup> - تشومسكي، نعوم (2003) وآخرون، العولمة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 135.

ثانياً: رؤية صانع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول:

تتعلق السياسة الخارجية لأي دولة من مجموعة من العوامل أبرزها، وأهمها وأعمقها أثراً، رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات الممكنة بين الدول. وكل العوامل الأخرى إنما تؤدي دورها ضمن دائرة الممكن. والرؤية للعلاقات الممكنة بين الدول قد تتطلق من منظور واقعي للعلاقات الدولية، كما يمكن أن تتطلق من منظور ليبرالي أو مثالي للعلاقات الدولية. وتوجد هناك رؤى آخر إلا أن هاتين الرؤيتين هما السائدتان عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان.<sup>167</sup> والذي يظهر من سلوك الولايات المتحدة تاريخياً وخصوصاً في فترة الحرب الباردة أنها تتبنى الرؤية المتشددة، ويمكن أن يظهر هذا من تقارير مجلس الأمن القومي الأمريكي في فترة الحرب الباردة وما بعدها. ومنها تقرير تم تسريبه بعد استلام **كلينتون** الرئاسة، وفيه رسم صورة للعالم تحت قيادة الولايات المتحدة حيث يفيد بأن "على الولايات المتحدة الحفاظ على وسائل ردع ومنع المنافسين المحتملين من مجرد الأمل نحو القيام بدور إقليمي أو عالمي أكبر".<sup>168</sup> ونتيجة لهذا التصور فإن الأمن القومي الأمريكي مرهون بالتفوق العسكري الدائم والمطلق إزاء الأغيار أينما كانوا وحيثما وجدوا. ولا يمكن في حقيقة الأمر توقع أقل من هذا السلوك من دولة في مكانة الولايات المتحدة وقوتها، ورغبتها في البقاء طويلاً على قمة الهرم السياسي الدولي.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى أن صعود **جورج بوش** بعد مأزق انتخابي جعله رئيساً ببضعة أصوات زائدة، وبعد معركة ضارية من التشكيك، ووجود مجلس شيوخ متساو بين الحزبين، جعل أي عملية سياسية خارجية محكومة بأن

---

<sup>167</sup> - محمد خير، عادل (2005)، الأجنبي وحقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون

الإنساني الدولي، القاهرة: دار نافع للطباعة، ص143.

<sup>168</sup> - Deepa Ollapally, "Third World Nationalism and the United States after the Cold War". *Political science quarterly* (fall 1995), pp.8-9, and David N. Gibbs, "Washington's New Interventionism: U.S. Hegemony and Inter-Imperialism Rivalries", *Monthly Review*, vol. 53, no. 4 (September 2001), p.9.

تترجم إلى زخم يحدده الشأن الداخلي، فضلاً عن قسمة شبه متساوية بين الديمقراطيين والجمهوريين في مجلس النواب بأغلبية بسيطة للجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمر الذي أملى على إدارة **بوش** أن تمشي قدماً في أولوياتها المحلية أملاً في منع أغليبتها من التآكل في انتخابات الكونجرس عام 2002. لقد كان لدى الرئيس **بوش** نفسه ميل ليناى بإدارته عن الشؤون الخارجية. وهذا ناتج عن خبرته السياسية الشخصية وخلفيته غير الملمة بالسياسة. فحكام الولايات المتحدة السابقون، وبعد أن يصبحوا رؤساء يأخذون وقتاً أطول للولوج شخصياً في بحر السياسة الخارجية، بالقياس إلى الرؤساء الذين لديهم الخبرة والإرث السياسيين نتيجة عملهم في مؤسسات عسكرية، أو برلمانية، أو إدارية في السابق. فقد كان الرؤساء مثل: **روزفلت وكارتر وريغان وكلينتون** الذين كانوا حكام ولايات سابقين أقل خبرة في شؤون السياسة الدولية من بقية الرؤساء مثل: **إيزنهاور وكندي وجونسون ونيكسون وفورد وجورج بوش الأب**، الذين كانت لهم خبرة في السياسة الخارجية.<sup>169</sup>

ومع تحول ميزان الكونجرس مقعداً واحداً بعد انسحاب **جيمس فورد** عضو مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري في أيار عام 2001 من هيكل لجنة مجلس الشيوخ، فإن الشأن الداخلي أصبح أكثر تعزيزاً، وكان هنالك خطر حقيقي يتمثل في قاعدة كانت أشبه بالقانون تقول: إن الحزب الذي يفوز بالبيت الأبيض عادة ما يفقد أكثرية المقاعد في انتخابات الكونجرس اللاحقة بعد سنتين، خصوصاً مع استمرار انحدار الوضع الاقتصادي بعد التخفيضات الضريبية عام 2000، وعدم هبوط مستويات البطالة. وبدا أن الديمقراطيين أرادوا جعل الوضع الاقتصادي المسألة الأساسية في حملة عام 2002، إلى أن جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتقلب المعادلة وتجعل الشأن الداخلي يمر بالشأن الخارجي، وتحقق لحزب

---

<sup>169</sup> - انظر الملحق رقم (2)، الرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية وفترة حكم كل منهم.

**جورج بوش** أن يخرق قاعدة فقدان مقاعد الكونجرس بعد الوصول إلى السلطة، ولأول مرة منذ عام 1903.

**ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001:**

تسلمت إدارة الرئيس **بوش** السلطة في يناير 2001 وقد وعدت بنوع جديد من السياسة الخارجية تختلف عن سياسة سلفه. حيث ستبنى سياسة واشنطن الجديدة على أساس خدمة المصالح الأمريكية القومية بشكل كبير. وسيتم تعزيز مكانة الولايات المتحدة بوصفها الدولة العظمى الوحيدة في العالم والتأكيد على عدم وجود منافسة تزامم الولايات المتحدة في تفوقها.

وتبنت الإدارة الجديدة مواقف أكثر تحدياً في قضايا السياسة الخارجية التي ورثتها من إدارة **كلينتون** بما فيها المفاوضات مع كوريا الشمالية والعلاقات مع الصين، وفي الشرق الأوسط. فقد أظهرت رغبتها في عدم التدخل وبشكل كبير في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الرغم من استمرار الانتفاضة متبينة سياسة رفع اليدين وسياسة دعم إسرائيل وبدلاً من ذلك فقد ركزت نظرها على إسقاط النظام العراقي، الهدف الذي تعهد بتحقيقه فريق **بوش** في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية.

ومع الحادي عشر من أيلول 2001، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحد حقيقي دفع استراتيجيتها إلى إعادة رسم الاستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، خصوصاً أن 40 دولة قد أيدت هجومها على أفغانستان مقارنة بـ 28 دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عام 1991، وإن هذا التأييد جاء بعد 26 يوماً من هجمات 11 أيلول بالقياس إلى 165 يوماً كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهل استصدار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الابن في العشرين من أيلول 2002 وتم وضعها في تقرير للبيت الأبيض، وقد عد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

وقد شكلت الرؤية الجديدة للرئيس **بوش الابن** في أثناء إلقائه خطاب حال الاتحاد أمام الكونجرس في 29 كانون الثاني 2002 بداية مرحلة جديدة للعمل الأمريكي ضد الإرهاب، بإسباغ طابع إيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب وجعل العمل من أجل إصلاح سياسي في بلاد عربية وإسلامية إحدى المهام التي تضطلع بها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب.<sup>170</sup>

فهناك إذا رؤية إيديولوجية تقوم على إصدار أحكام قيمية على الدول والمجتمعات والأفراد والسلوك والأفكار، وهي رؤية تتسم بالحدية وتميل لإصدار أحكام متطرفة. وتبعات هذه الرؤية التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الإسلامي إلى مدى يتجاوز بكثير ما اعتادت عليه الدول في علاقاتها ليصل إلى مستوى تغيير نظم الحكم (حالي العراق والسلطة الفلسطينية)، والحديث عن التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الدول الإسلامية ولو كان هذا عن طريق التدخل المسلح.

لقد كان هناك اختلاف واضح بين كبار المسؤولين والمؤسسات التي يمثلونها في كيفية تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية. فقد كانت هناك مجموعتان، واحدة مكونة من الصقور المحافظين الجدد الذين يسيطرون على القيادة المدنية في وزارة الدفاع لأنهم كانوا المسيطرين على مكتبي الرئيس والأمن القومي. وقد كان هؤلاء المحافظون الجدد يفضلون نهج التحيز والأحادية في السياسة الخارجية بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.

وقد زعم هؤلاء الصقور أن هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 جاءت بعصر جديد يقتضي تشكيل خريطة جديدة للعالم، وأن هذا العصر يتميز بالمخاطر والأمور العارضة غير الممكن التنبؤ بها، مما يستدعي أن يدرك الأمريكيون أنهم إذا لم يشكلوا بأنفسهم هذه الحقبة الجديدة لا يمكن التأكد من أن

---

170 - عبد الجواد، جمال (2002)، السياسة الأمريكية في العراق: تشدد يميني وهوس

أمني، مجلة السياسة الدولية، تشرين أول، ص86.

الآخرين سوف يشكلونها لصالح أمريكا، حيث لا يوجد من يرعى مصالحها ولا من يعبر عن أفكارها، أي أن واشنطن لا بد أن تقود بنفسها عملية تشكيل العصر الجديد وصياغته بمفردها ومن دون شريك، سواء أكان من الدول أم كان من المنظمات الدولية.<sup>171</sup>

وفي مقابل هذه الجماعة تكونت جماعة أكثر واقعية تقليدية، ويشار إليهم بلقب الحمايم الذين يفضلون سياسة أكثر اعتدالاً تركز على بناء تحالف ومشاركة واسعة للولايات المتحدة. وقد سيطر أعضاء هذه الجماعة على أقسام وزارة الخارجية بزعامة وزير الخارجية السابق **كولن باول**.<sup>172</sup>

لقد أحدثت تفجيرات 11 أيلول 2001 تغييراً واضحاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهوريات الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى منذ استقلالها عام 1991 عن الاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من أهمية هذه المنطقة من الناحية الجيو-استراتيجية عبر تاريخها الطويل، إلا أنها بدأت في لفت الانتباه عقب استقلالها عن موسكو، ثم تزايد هذا الاهتمام الاقتصادي بها، في ظل الاكتشافات المختلفة للنفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. إلا أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بدأ الاهتمام بالمنطقة في صورة مختلفة. فالمنطقة جذبت أنظار العالم بوصفها الجوار الأفغاني القريب والساحة التي قررت الولايات المتحدة استخدامها في حربها ضد الإرهاب المتمثل بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. وقد أثارت العديد من التساؤلات في أعقاب تصويت البرلمان التركي ضد استخدام الأراضي التركية في الحرب الأمريكية ضد العراق، وعند احتمال استخدام القواعد الأمريكية القريبة في دول آسيا الوسطى في هذه الحرب، وخصوصاً في ظل الحديث الأمريكي عن

---

<sup>171</sup> - Lawrence Kaplan and William Kristol : *The War over Iraq, Saddams Tyranny and Americas Mission*, New York , 2003, pp.23-26.

<sup>172</sup> - انظر الملحق رقم (3) بعنوان: الانتماءات في وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن.

استخدام القوات المحمولة جواً، إلى جانب إعلان أوزبكستان كإحدى الدول المؤيدة للولايات المتحدة في الحرب والمستعدة لتقديم المساعدات.

وعلى الصعيد الاقتصادي الدولي، قامت الولايات المتحدة بعدة خروقات والهدف منها الهيمنة الكلية على الاقتصاد الدولي، ومن هذه الإجراءات:

- 1- تحرير التجارة نظرياً وتعزيز الحماية عملياً، وتحرير التجارة مبدأً جوهرى من مبادئ النظرية الليبرالية الجديدة التي يستند إليها النظام الدولي، وهو الدافع لتأسيس "الغات" عام 1947، التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995. وكانت الولايات المتحدة مثل الدول الصناعية الكبرى الدعامة الأساسية للمنظمة، وكانت تضغط على البلدان الأخرى للانضمام إليها حتى بلغ عدد أعضائها 144/ بلداً. وكان العمل قائماً لتحرير التجارة في ميادين السلع الزراعية والخدمات وغيرها، وتأتي الإجراءات الأمريكية من قبل إدارة الرئيس بوش الابن لتعزيز الحماية التجارية بصفقتها نقيضاً لتحرير التجارة بوجه عام.
- 2- زيادة الرسوم على الواردات الأمريكية من الصلب، مما أثار حفيظة الدول الأوروبية واليابان، ووجهت ضربة إلى بلدان العالم الثالث المنتجة للصلب الخام.
- 3- مصادقة الرئيس بوش على قرار الكونجرس الأمريكي القاضي بزيادة الدعم للمزارعين الأمريكيين.
- 4- تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن الحملة التي قادتها في مؤتمر الدوحة في شهر تشرين الثاني 2001 من أجل تحرير التجارة في السلع الزراعية.
- 5- تلكؤ الكونجرس الأمريكي في الموافقة على ما يسمى بـ "صلاحية أو سلطة تعزيز التجارة" وهي التفويض الخاص بإعطاء صلاحيات للإدارة الأمريكية الحكومية المختصة بإبرام صفقات تجارية مع أطراف أخرى.

إن هذه الإجراءات وجهت صفة قاسية للجهود الدولية المشتركة الهادفة إلى إقامة نظام تجاري دولي جديد.

إن ما وقع في يوم 11 أيلول 2001 كان حدثاً عالمياً وشاملاً وتاريخياً بكل المعايير. عالمياً لأنه أثر في العالم أجمع، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العالم الإسلامي بصورة أكثر قسوة، وفي العالم الآخر بدرجة أقل. وشاملاً لأن تأثيره كان نفسياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ناهيك عن كونه اكتسب صبغة حضارية وثقافية بمستوى معين من التحليل. وتاريخياً لأنه كان حدثاً فاصلاً في طريقة التعبير عن الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، وخلف حجماً من مشاعر الخوف، والغضب، والرغبة في الانتقام بشكل يفوق كل التصورات.

وقد أدى هذا إلى ردود أفعال، لم نر مداها بعد، وإنما رأينا نماذجها، وقد وضع العالم أمام حالة من الفوضى وانعدام اليقين، فضلاً عن استفحال التوتر والتأزم وربما إذكاء الكثير من الحروب.

لقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، وجرحت كرامتها وهيبتها في قمة عنفونها وانتشائها بالنصر والهيمنة العسكرية الفريدة على العالم التي كانت هدفاً لاستراتيجيتها الحقيقية منذ أواخر القرن التاسع عشر.

ومن ذلك نرى كيف أن إدارة الرئيس بوش الابن تسعى لتحقيق هيمنتها على العالم، والقضاء على جميع الجهود الرامية لإقامة نظام تجاري دولي جديد. أو خلق جبهة عالمية واسعة عادلة ومؤيدة للعمل الموحد والفاعل عبر قنوات التعاون الدولي المتعدد الأطراف، ومن أجل تحقيق ذلك تسعى تلك الإدارة إلى تصفية المكاسب التي حققتها حركات التحرر الوطني في البلدان النامية، وإحداث تغيير شامل في النظام الدولي، وتقليص دور الأمم المتحدة ووكالاتها وإعادة النظر في مهماتها وبرامجها من أجل السيطرة الأمريكية الكاملة على مقاليدها.

## المبحث الثالث: دور هجمات 11 أيلول 2001 في دعم التوجه الإمبراطوري الأمريكي:

الفرق كبير بين الدعم الذي طلبه هاري ترومان في خطابه أمام الكونجرس في جلسة مشتركة في 12 آذار عام 1947 عندما طلب 400 مليون دولار أمريكي لتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية لليونان وتركيا، كدعم لسياسته التي أصبحت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي استمرت حتى ولاية الرئيس بوش الابن في الردع والاحتواء، وذلك بهدف مقاومة النفوذ الشيوعي، مما أنهى سياسة العزلة السابقة، وبين الدعم الذي حصل عليه الرئيس بوش الابن في سياسته المعلنة لمحاربة الإرهاب ومن ثم لمحاربة العراق، حيث خصص الكونجرس 40 مليار دولار أمريكي لتعويض متضرري الحادي عشر من أيلول وبدء الحرب ضد الإرهاب. وفي حين عارض الشعب الأمريكي مواجهة الشيوعية الأوروبية وحدهم عام 1947، لم تسمع أصوات كهذه في أروقة الكونجرس عام 2001 و2002. وللمرة الثانية في عقد واحد، أصبحت الولايات المتحدة قائدة تحالف دولي معقد. فمثلما حصل طوال هذا العقد، استمرت الولايات المتحدة بالتدخل في الشرق الأوسط، لكن ما يقرر درجة التدخل واتجاهه هو التقاطع بين استراتيجية بوش واستراتيجية التدخل الانتقائي.<sup>173</sup>

### أولاً: القوة الأمريكية والحاجة إلى الشركاء:

القوة العسكرية الأمريكية هي - بلا شك - كافية لسحق أية معارضة أو تهديد عسكري ضدها أو ضد حلفائها. بمعنى آخر شن هجوم عسكري أمريكي مباشر ضد أي محاولة تهدد أمنها أو أمن أحد حلفائها. وترتبط القوة الأمريكية، وخصوصاً العسكرية منها، بأنظمة دولية أخرى في نطاق النظام الدولي. وتعد الولايات المتحدة دولة "ديمقراطية" على عكس الدول

<sup>173</sup> - شعبي، عماد فوزي (2003)، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار

كنعان، ص 63-64.

المسيطرة سابقاً، هذا يعني أن صنع القرارات التنفيذية في الولايات المتحدة تابع من الرأي العام والشرعية الأمريكية. لأن جزءاً من هذه الشرعية يأتي من الدعم المقدم من الدول الأخرى أو على الأقل موافقة تلك الدول على القيام بعمل ما. وهذا ما تم تنفيذه فعلاً في العراق من قبل قوات التحالف، على الرغم من استقلالية الشركاء المتحالفين في عملياتهم العسكرية. أما بقية الأنظمة الدولية التي لا تتحالف معها، فلا يمكنها الضغط على الولايات المتحدة من أجل تفتادى استخدام القوة العسكرية لكن يمكنها أن تدخل معها في مباحثات ومفاوضات غير مباشرة.

وتدل المؤشرات الحالية على أن الهوة بين قوة أمريكا العسكرية وقوة بقية دول العالم العسكرية ستتوسع أكثر فأكثر على المدى المنظور، لأن الاستثمارات الأمريكية في مجالات البحوث العسكرية والتنمية هي أكبر بأربع مرات من استثمارات مجموع دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً الاستثمارات العسكرية الأمريكية في مجال التكنولوجيا الجزيئية وسبر المعلومات، مما يضمن تفوقاً تكنولوجياً أمريكياً على مدى السنوات القادمة. لكن هذه المقاييس لا تعني استمرار التفوق الأمريكي، لأن التاريخ يشهد بعدم وجود قوة عظمى استمرت إلى مالا نهاية، ولا بد لقوة ما في العالم من أن تتحدى يوماً ما هذا التفوق، وعلى الأرجح أن القوة المنافسة سنأتي من آسيا وليس من أوروبا. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تبقى أمريكا مؤهلة دائماً "كقوة خارقة"، كما وصفها وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين. كما لا يعني أن يكون النظام الدولي الراهن على أساس القطب الواحد.

ولعل جبروت القوة يوحي للقادة الأمريكيين الحاليين بإمكانية السيطرة الفعلية على العالم. وإذا كان هذا الأمر سيصطدم بإيرادات أخرى في العالم، إلا أن ذلك لا يعفي من مجرد المحاولة!!

إن أحداث الحادي عشر من أيلول لم تحدث تغييراً جذرياً في النمط الاستراتيجي الأمريكي، ولم تجعل الولايات المتحدة تتخلى عن استراتيجيتها

العالمية في العمل المنفرد حين ترى مصلحة في ذلك، فهناك أمور ظلت في السياسة الأمريكية كما هي:

- فبفعل قوتها الشاملة غير المسبوقة لم تغير الإدارة الأمريكية سياسة تأكيد الهيمنة الأمريكية.

- لم يتغير سلوكها في البحث عن الأمن المطلق Absolute Security من جراء نظام الصواريخ الدفاعية على المستوى العسكري، بل طورت عقيدتها الاستراتيجية التي ظلت الولايات المتحدة تتبعها منذ بدايات الحرب الباردة والتي قامت على مبدأي: الاحتواء Containment والردع Deterrence واستبدلتها بمفهوم جديد هو الضربات الوقائية Preemptive Attacks ضد هجمات محتملة أو متصورة.

- لم تغير الولايات المتحدة اتجاهها في الإبقاء على حلفائها الأوروبيين تحت سيطرتها والذين قد تتشاور معهم إلا أنها تؤكد في الوقت عينه أنها ستفعل في النهاية ما تراه صحيحاً حتى لو عارضوه.

إن الاستراتيجية الأمريكية الناشئة، لم تفكر أن تربط بين ما حدث للولايات المتحدة وما يحدث في الشرق الأوسط، وإنما ذهبت - ولو بصورة ضمنية- إلى أنها لن تكافئ الإرهاب بالربط بين أعماله والقضية الفلسطينية، ولو أرادت أو امتلكت الإرادة لم تكن لتستطيع أن تفعل ذلك، لأمر تتصل بصورة مباشرة بالاعتبارات الانتخابية وتوزيع قوى الضغط وتأثيرات اللوبي الإسرائيلي واللوبي المسيحي اليميني. ولم تجد أن لديها الفرصة الكافية "لترف" البحث في أسباب التشدد في الدول الإسلامية وعلى رأسها سقوط الطبقة الوسطى وتقشي الفقر، الأمر الذي يستتبع البدء ببرنامج تنمية اقتصادية، أو ما يشبه (مشروع مارشال).

وعلينا أن نتذكر أن "سياسة التدخل الانتقائي والاستباقي"، لم تكن إلا موسمية قبل الحادي عشر من أيلول، فقد كان الرئيس بوش أعلن عن برنامجه الانتخابي الذي تضمن في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام

2000، الأولويات المحلية: كإصلاح التعليم، والبيئة، وإيصالات المدارس الخاصة، والمبادرات المبنية على أساس الثقة، ومصادر الطاقة وإنتاجها، والإعفاء الضريبي، وعرض الحافز الاقتصادي، والرعاية الصحية، والقيم، والأخلاقيات، وعرض فلسفة "التعاطف في الحكومة". وقد احتوت السياسة الخارجية على عناصر القضايا المحلية كالمخدرات غير القانونية، ومسائل التجارة، ودرء الإرهاب، وقضايا الهجرة، ومسائل الطاقة واستقرار العملة.

ولا تقوم الولايات المتحدة اليوم على أنها مجرد (قوة عظمى) أو (دولة مهيمنة). بل هي تؤسس إمبراطورية على قدر مقاييس العصر، ولكنها في الوقت عينه تعيد إلى الأذهان سياسات الإمبراطوريات السابقة وسلوكياتها، وبخاصة الإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية. فلم تحظ دولة قط، منذ العهد الروماني، بمثل هذه السيطرة الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي تحظى بها الولايات المتحدة اليوم، ولا سيما أن الولايات المتحدة لا تعاني منذ انهيار الاتحاد السوفييتي حتى اليوم، منافسة أي قوة أخرى في العالم.

وقد أخذت الولايات المتحدة تعمل من أجل تحقيق النظام الدولي الجديد تحت سيطرتها وكأنها في النظام تفرض قراراتها وآراءها على دول العالم بأسره القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة. وكان إعلان الحرب على الطالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان من أولى قراراتها العسكرية. وقد تضمن هذا الإعلان أهدافاً باطنية أكثر مما هو ظاهر منها. يستدل على ذلك من الزيارات التي قام بها كل من نائب الرئيس **ديك تشيني** ووزير الدفاع **دونالد رامسفيلد** وغيرهما من عتاة الإدارة إلى الشرق الأوسط وجمهوريات آسيا الوسطى وصولاً إلى الهند وباكستان والفلبين واندونيسيا يسوقون آراءهم العسكرية وتطلعاتهم الحربية وقرار الإدارة إعلان الحرب على الإرهاب أينما وجد في العالم حيث لم يعد ثمة تمييز بين مقاتلين من أجل الحرية والاستقلال، أو مقاتلين من أجل الانفصال عن الدول الأم أو العابثين بالأمن العام والسلام العالمي.

وثمة مظاهر عديدة لهذه الامبراطورية. وأحد مظاهر الفكر الإمبراطوري الأمريكي، القرار الذي أصدره مجلس الأمن برقم 1373 في 2001/9/28 الذي قدمه المندوب الأمريكي. ففي هذا القرار ما يمكن وصفه بإنشاء حق جديد للدولة- أي دولة طبعاً- في أن تعلن الحرب على الآخر ساعة تشاء إذا ما تأكدت أو اشتبهت بأن هذا الآخر يقوم بعمل تقرر الدولة المعلنه للحرب أنه عمل إرهابي. وعلى هذا فقد أعلنت إسرائيل الحرب على الشعب الفلسطيني لأنها تأكدت أن هذا الشعب يقاوم الاحتلال والاستعمار، فوصفت هذه المقاومة بالإرهاب، وأقنعت الإدارة الأمريكية بوجهة نظرها هذه. وعلى هذا، واستناداً إلى مواقف الإدارة الأمريكية وسياساتها تجاه حركة التحرر الوطني الفلسطيني وحرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية تستخدم هذه الحرب عاملاً من عوامل رسم الخريطة الجديدة للمنطقة.

ويرى الدكتور **برهان غليون** أنه كان هناك أثران متناقضان لأحداث 11 أيلول 2001:

الأول: إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة، وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعلياً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، لكنه بقي، بسبب افتقاره للشرعية، غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى 11 أيلول 2001، وبقيت عوامل مناهضته وكبحه السياسية والإيديولوجية قوية جداً في أوروبا والعالم.

الثاني: لقد أظهرت أحداث أيلول هشاشة استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية وضعفها، وأظهر حدود التفوق الذي تتمتع به وقدرته على تأسيس قاعدة صلبة لنظام دولي جديد قائم على الأحادية القطبية صدقية القوة الأمريكية.<sup>174</sup>

لقد ساعدت أحداث أيلول على إنضاج سياسة الولايات المتحدة التوسعية واستكمالها في ظروف سياسية وإيديولوجية أكثر تجاوباً. وفي بضعة أشهر ليس

---

<sup>174</sup> - غليون، برهان (2005)، مرجع سابق، ص40.

غير، تغيرت صورة الولايات المتحدة من أمة مجروحة تثير التعاطف معها إلى دولة مفرطة في الأناية والعدوانية، ينظر إليها العالم بكثير من الريبة والخوف. وبرز سؤال ملح هو: لماذا لم تعد الولايات المتحدة متسامحة وعقلانية كما كانت بعد الحرب العالمية الثانية؟ لماذا أصبحت على هذا القدر من الإصرار على الإضرار بالاستقرار العالمي؟ هل لأنها بالغة القوة؟ أو لأنها بدأت تشعر بأن العالم بدأ بالخروج عن سيطرتها؟

وجاء في مقالة **لبيل كريستيون Bill Christion** وهو موظف سابق في وكالة الاستخبارات المركزية CIA بعنوان: سياسات الولايات المتحدة الخارجية الكارثية. *The Disastrous Foreign Policies of The United States*. أنه ومنذ 11 أيلول 2001 بدأت إدارة الرئيس **بوش** بعسكرة البلاد إلى درجة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتفخ على السلاح بصورة جنونية أكثر مما تتفقه دول العالم مجتمعة وهذا ما سيؤثر على الإنفاق على قطاعات محلية كثيرة كالرعاية الصحية والتعليم والفقير. وقد باشر الرئيس **بوش**، منذ كانون الثاني 2002، أي بعد أربعة أشهر من إعلانه الحرب على الإرهاب، بالتهديد بحروب كثيرة لا علاقة لها بالإرهاب، إنها حروب وهمية ضد بلدان يعتقد أنها تطور أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة المتقدمة.<sup>175</sup>

ويعد **وولفيتز** مهندس ما يعرف بـ مذهب الهيمنة الأمريكية *A Doctrine of American Hogemony* الذي ذهب إلى أن العدوان على العراق لم يكن ينبغي أن يقتصر على إطاحة نظام **صدام حسين** فقط، بل نشر الديمقراطية في العراق وبقية البلدان العربية حسب المعايير والقيم الأمريكية. ومن أبرز أعضاء تحالف الصقور المحافظين المؤثر **وليم كريستول Kristol** رئيس تحرير الجريدة المحافظة "ويكلي ستاندارد *The Weekly Standard* الذي قال عقب خطاب

---

<sup>175</sup> - صلوخ، فوزي (2002)، مرجع سابق، ص17.

الرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 : "إننا نعيش لحظة غير عادية وهي تشكيل سياسة أمريكية جديدة".<sup>176</sup>

لقد أصبحت فكرة قيادة أمريكا للعالم حقيقة واقعة وبنداً أول في أولويات العمل الأمريكية. بعد أن بقيت فترة طويلة شعاراً يلجأ إليه الرؤساء المتعاقبون أو المرشحون للرئاسة لتعبئة الجماهير في الانتخابات.

وفي إطار هذه الإمبراطورية، تأتي منطقة الشرق الأوسط لتشكل مكانة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ إن معظم مبادئ الرؤساء الأمريكيين قد بنيت على هذه المنطقة ومن أجل السيطرة عليها. ويعد النفط وإسرائيل المهمين في هذه المكانة. فأمن النفط من منابعه إلى مستهلكيه مروراً بأمن ممراته، وأمن إسرائيل وحمايتها وتبني احتلالاتها واستعمارها يولد التوجه الاستراتيجي الأمريكي بالاحتفاظ بقوات عسكرية في منطقة الخليج العربي، وتتولد الإرادة الأمريكية بضمان التفوق الإسرائيلي وبخاصة العسكري والعلمي والتقني والاقتصادي. وقد أدت هذه التوجهات الأمريكية إلى ضرورة تحجيم أو ضرب النظم الوطنية والقومية إذا ما تعارضت في سياساتها ومناهجها مع الإرادة أو المصالح الأمريكية. لكن السؤال: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في السيطرة على العالم؟ وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال تظهر مشكلة مصادر السيطرة ومدى توافرها، وخاصة الفجوة بين مصادر الولايات المتحدة الأمريكية Resources وقدرتها على التوسع الجغرافي السياسي Geopolitical Reach. وقد يكون الأكاديميون ومنهم بول كنيدي على حق حين يتساءلون: هل من الممكن مواصلة لحظة أحادية القطبية وعدم حدوث التوسع الإمبريالي الممتد Imperial over Stretch.<sup>177</sup>

<sup>176</sup> - WWW.pbs.org/wgbhl/frontline/shows/Irag.html

<sup>177</sup> - انظر: Paul Kennedy, The Rise and fall of Great powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987).

## ثانياً: مشروع الإمبراطورية الأمريكية:

شكلت نزعة الولايات المتحدة نحو تزعم العالم وأمرسته محور نشاط مختلف الإدارات الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. فقول الرئيس الأسبق جورج بوش: "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً" هو امتداد لقول الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت: "إن قدرنا هو أمركة العالم".

لقد أصيبت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن بجنون العظمة وراحت تبحث لنفسها عن دور جديد وغير مسبوق في العالم، فهي لم تعد تكتفي بقيادة العالم استناداً إلى قوتها الفائقة في كل مجال وإنما باتت تطمح إلى سيادة العالم بأجمعه. وهذا ما لم يكن موضع توافق عليه، ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون للرئيس بوش الابن في استراتيجيته الجديدة عندما قال: "ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه". وهنا نلاحظ أن الاستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة على الإدارة.<sup>178</sup> والفرق شاسع بين المفهومين، فالقيادة تقوم على مبدأ التسليم بها طوعاً من قبل الآخرين وخصوصاً من قبل الحلفاء، والحليف في القيادة يعد نفسه شريكاً، وإن يكن ذا إمكانيات متواضعة، أما السيادة على العالم فتقوم على قاعدة الانفراد أو التفرد أي التحلل من أي التزام دولي واعتماد أسلوب الإملاء أو التجاهل مع غيرهم، بدلاً من أسلوب التشاور والإقناع والتعاون.

لقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة وأمامها خيارات استراتيجية ثلاثة هي:

- التعاون مع القوى الدولية ضمن مفهوم التعددية القطبية.
- اعتماد سياسة كلاسيكية قائمة على توازن القوى.
- اعتماد استراتيجية القطب الواحد على قاعدة التفوق والهيمنة.

---

<sup>178</sup> - شعبي، عماد فوزي (2003)، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار

كنعان، ص57.

ومن هذه الخيارات نرى أن الرئيس **بوش** قد اختار الاختيار الثالث كعقيدة ومبدأ لإدارته سياسياً واستراتيجياً، وهو ما يتسق مع رؤيته اليمينية المتشددة (سياسياً ودينياً).

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي، ولذلك لا بد من مراجعة سياستها فيما يتعلق بالأمن القومي، والتي أثبتت فشلها بعد التفجيرات التي حدثت في الحادي عشر من أيلول، وقد عبرت الولايات المتحدة عن نيتها لإجتناب الإرهاب من العالم، وقد عبر الباحث **مصطفى كمال** عن ذلك بقوله: "إن الحرب ضد الإرهاب هي حرب من نوع جديد تتطلب تغييراً في طبيعة القوات العسكرية والتكتيكية التي تستخدمها والفلسفة العسكرية بصورة عامة. وإنها تتطلب زيادة في ميزانية الدفاع وتدريباً متخصصاً في مواجهة الإرهاب وكذلك إعطاء حرية أكبر للقادة العسكريين في الميدان وضرورة إنشاء قوة خاصة لمواجهة العمليات الإرهابية".<sup>179</sup> وقد طالب بعضهم بزيادة ميزانية الدفاع بحوالي 100 مليار دولار سنوياً، إضافة إلى ما طلبته وزارة الدفاع لعام 2003 وهو 347 مليار دولار لمواصلة المتطلبات الجديدة للقوات الأمريكية.

وفي الرابع عشر من أيلول، سلم الكونجرس الأمريكي الرئيس **بوش الابن** تفويضاً واسعاً باستخدام كل القوة اللازمة والمناسبة ضد مرتكبي هجوم الحادي عشر من أيلول وكل من كان قد أقدم على مساعدتهم وبعد ذلك بسنة أيام، ألقى الرئيس الأمريكي أهم خطباته في فترته الرئاسية كلها أمام لجنة مشتركة من الكونجرس ليشرح ما ينوي القيام به مع ذلك التفويض. حيث أعلن بوضوح أن الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم هو الإرهاب.

---

<sup>179</sup> - كمال، مصطفى (2002)، أمريكا والإرهاب، السياسة الدولية، العدد 147، يناير،

وفي هذا السياق يقول الرئيس **بوش الابن**: "يكنم الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترقي طرق الراديكالية والتكنولوجيا، لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية أنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون لذلك بتصميم..".

وبعد تحضير دقيق وتحليل مركز، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ستة وعشرين يوماً من الهجمات الانتحارية على واشنطن ونيويورك عن بدء عملية (العدالة الدائمة) التي أعلن الرئيس **جورج بوش الابن** أنها تستهدف القضاء على الإرهاب في العالم.. وبدأت معها أول حروب القرن الحادي والعشرين، ويبدأ معها أيضاً العصر الأمريكي للاستعمار المباشر، بعدما كانت الولايات المتحدة تخوض الحروب ضد أعدائها بالوكالة. فمن هو العدو من وجهة النظر الأمريكية ؟

كانت الإدارة الأمريكية، وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، قد حددت بعض "أعدائها" وطلبت من دول العالم أن تتبنى عداء هؤلاء "الأعداء" بوقوف تلك الدول مع الإدارة الأمريكية وإسهامها، بشكل من الأشكال، في محاربة هؤلاء "الأعداء" الذين منهم على سبيل المثال وليس الحصر:

1- الإرهاب: حيثما كان وفي أي زمان، ومكافحة تنظيماته وجماعاته والدول أو الأنظمة التي تؤوي تلك التنظيمات والجماعات أو تساعد بأي شكل من الأشكال.

2- الدول أو الأنظمة التي تمتلك أو تصنع أسلحة تدمير شامل، باستثناء إسرائيل. ومن هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط: العراق وإيران وليبيا وسورية.

3- الأصولية الإسلامية: بمختلف مدارسها وفئاتها وتنظيماتها. وهذه الأصولية، حسب التفسير الأمريكي لها وفهمه إياها، مبنوثة في بعض أنحاء المنطقة.

4- أعداء إسرائيل، وهم معششون في المنطقة كلها.

5- الحضارة الإسلامية: لم تذكر في عداد الأعداء، بل إن بعض مظاهر المسؤولين الأمريكيين تتجه نحو تصوير الحضارة الإسلامية بأنها تضم مجموعة من القيم الخيرة، إضافة إلى أن تاريخها خدم الإنسانية كلها. ولكننا ننظر إلى بعض الأدبيات الأمريكية وذلك قبل أحداث أيلول 2001 وبعدها. وحينما وقعت تلك الأحداث أعلنت جميع الدول العربية والإسلامية إدانتها ورفضها وحزنها لوقوعها، ومشاركتها الأمة والدولة الأمريكية في مصابهما، ولكن جرى تصوير العرب والمسلمين على أن منهم تلك الفئة التي قامت بتلك الأحداث، وجرى الحديث عن صفات الحضارة الإسلامية وتاريخها في إطار إحياء مقولة المفكر الأمريكي **صموئيل هيننتجتون** بشأن صراع الحضارات.

ولعل من أكبر تأثيرات أحداث 11 أيلول 2001 أنها جعلت القائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب عديمة الجدوى، بل أصبح استخدامها محرراً سياسياً. فمعظم المتهمين بالتورط في هذه الأحداث أتوا من بلاد صديقة للولايات المتحدة. فلا معنى بعد الآن لاستهداف الدول الموجودة على قائمة الإرهاب إلا لأسباب سياسية ستكون فجة. لذا فإن الولايات المتحدة بدأت تحول اهتمامها ضمناً من الدول المتهمه برعايتها للإرهاب إلى الشعوب المشتبه في "تفريخها" للإرهاب، وقائمة الدول الست والعشرين التي يطلب من مواطنيها إتباع إجراءات خاصة وطويلة لدخول الولايات المتحدة يشير إلى ذلك.<sup>180</sup>

وبعد الأحداث مباشرة أعلنت الإدارة الأمريكية بقيادة **جورج بوش الابن** الحرب على "الإرهاب"، وأن هذه الحرب ليست حرباً أمريكية على الإرهاب بل هي حرب العالم كله ضده، أو معركة الحضارة على حد تعبير الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن**. وعلى هذا الأساس والمبدأ فعلى كل دولة وأمة وكل حركة أو مجموعة سياسية أن تختار: إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين.<sup>181</sup>

<sup>180</sup> - غليون، برهان (2005)، مرجع سابق، ص257.

<sup>181</sup> - باسيفيتش، أندرو (2004)، الإمبراطورية الأمريكية حقائق ووقائب الدبلوماسية الأمريكية، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص219.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة، وتحت تأثير إدارة اليمين المحافظ الجديد، أصبحت تنزع إلى اختصار أولوياتها العالمية في ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تأكيد القيادة الأمريكية للعالم.
- الاحتفاظ بالتفوق الدولي الاستراتيجي والاقتصادي.
- بسط النفوذ والتوسع الخارجي.

ومن وجهة نظرنا فإن أحداث الحادي عشر من أيلول أوجدت المسوغ لتلك الأصوات المتشددة في الإدارة الأمريكية من أن تستخدم هذا الحادث لمصلحتها وعلى رأسهم وزير الدفاع الأمريكي السابق **دونالد رامسفيلد** حيث قال: "إن الحادي عشر من أيلول أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم".

ويرى المناهضون للحرب على الإرهاب أن الأوضاع الأمنية ازدادت سوءاً حسب تعبيرهم، وأن هناك تضخيماً لخطورة التهديدات التي تشكلها ما تسمى بالمجموعات الإرهابية، وأن هذه الحرب أدت إلى خروقات في مجال حقوق الإنسان، حتى في الولايات المتحدة نفسها. ويرى بعضهم أن الخطر الحقيقي لا يكمن في الإرهابيين، ولكن في الأساليب المستخدمة ضدهم، إذ يرى بعضهم أنه من المستحيل القضاء على فكرة معينة بحملة عسكرية، وإن ما تسهم به الحملات العسكرية هو زيادة حدة الإرهاب وخطورته وانتشاره..

ويمكن تلخيص الانتقادات للحرب على الإرهاب في النقاط التالية:<sup>182</sup>

- 1- التقسيم الفج في مقولة "إما مع وإما ضد الحرب على الإرهاب" بحيث لا يقبل هذا التصنيف أي مجال لانتقادات يراها بعضهم ضرورية.
- 2- الخسائر البشرية الكبيرة بين صفوف المدنيين في أفغانستان والعراق.
- 3- تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى كثير من الاعتقالات التي تمت في سجون سرية دون توجيه تهمة ودون اللجوء إلى التسلسل القضائي والمحاكم، وعدم

<sup>182</sup> - Bush at le droit, Lemonde, 7/9/2006 .

تمتع هؤلاء السجناء بحق التمثيل القانوني من قبل محامين، واستعمال أساليب في الاستجواب لا تتماشى مع القوانين الدولية.

4- الاستنزاف الكبير للاقتصاد الأمريكي في أثناء الحرب على الإرهاب، والذي حول أكبر فائض في تاريخ الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون إلى أكبر نقص في الميزانية في تاريخ الولايات المتحدة في عهد الرئيس الحالي بوش الابن.

5- استمرار الحرب لفترة زمنية قد تكون طويلة جداً مع عدم تحقيق انتصار ملموس، إذ إن هذه الحرب- بخلاف الحروب التقليدية- لا تعد قتل زعماء الجهات المعادية أو اعتقالهم أو تحقيق النصر العسكري نصراً، لأن الحرب هي حرب أفكار وعقائد.

6- انشغال الحكومة بالحرب على الإرهاب أدى إلى تجاهل الأزمات الداخلية في الولايات المتحدة من بطالة وسوء حالة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وتم تقليص بعض هذه الميزانيات لدعم الحرب التي لا توجد هناك بوادر على نهايتها.

ويمكن وصف خطاب الرئيس بوش الذي رسم الملامح الرئيسية لحربه على الإرهاب بأول بيان عن السياسة الخارجية منذ انتهاء الحرب الباردة، مما سيمنحه فرصة بأخذه مكاناً له إلى جانب خطاب الوداع لجورج واشنطن ومبدأ مونرو وملحق روزفلت ونقاط ويلسون الأربع عشرة كنص مقدس في فن الحكم الأمريكي.<sup>183</sup>

وفي هذا الخطاب حدد الحرب على الإرهاب بقوله: "إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكن لا تنتهي عندها، ولا تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها. ومنذ اليوم فإن كل

<sup>183</sup> - باسيفيتش، أندرو (2004)، مرجع سابق، ص294.

أمة تستمر في احتضان الإرهاب أو دعمه ستعدها الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً معادياً لها.<sup>184</sup>

ولم يكن وصف الحرب العالمية ضد الإرهاب بـ الصليبية زلة لسان من قبل الرئيس الأمريكي **بوش الابن**. لقد كانت عبارة مقصودة لشحن حربه هذه بمضامين رمزية عميقة مغروسة في عمق الذاكرة الغربية، ومن ثم إلى إدراج هذه الحرب في السلسلة التاريخية للحروب التي انفجرت بين الإسلام والمسيحية. لقد كان **بوش** يهدف من وراء ذلك إلى تفعيل الذاكرة المشتركة لتسويغ سياساته الهجومية أمام الرأي العام الغربي وتوحيده وراء راية الولايات المتحدة أكثر مما كان يهدف إلى تجييش الناس لمحاربة الإسلام أو العالم الإسلامي.

إن الإرهاب أوسع نطاقاً من أن يمكن حصره في منطقة ما. فلا تخلو منطقة في العالم من جماعة أو منظمة تمارس الإرهاب، دون استثناء الولايات المتحدة التي تشتمل على عدد كبير من هذه المنظمات لا يقل عن **29 منظمة** تعدها وزارة العدل الفيدرالية إرهابية تتوزع على ثلاثة اتجاهات رئيسة:<sup>185</sup>

أولها: اتجاه يميني متطرف معاد للحكومة الفيدرالية تتركز منظماته المحلية في عدد من الولايات أهمها كلورادو ومينيسوتا وأوكلاهوما وتكساس.

وثانيها: اتجاه ديني يؤمن بالخلاص عن طريق العنف ضد الآخرين أو الانتحار الذاتي، ومن أبرزها "منظمة جيش الرب".

والاتجاه الثالث: هو أكثر غرابة إذ يسوغ استخدام العنف للدفاع عن الحيوانات والطبيعة، مثل "جبهة تحرير الحيوان".

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المجتمع الأمريكي، وبخاصة الفئات الواعية فيه، لم ينسق وراء الدعوات التي تنتج نحو إثارة فكرة حروب صليبية.

---

<sup>184</sup> - ولد أباه، السيد (2004)، مرجع سابق، ص79.

<sup>185</sup> - عبد المجيد، وحيد (2002)، الإرهاب وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار؟ ، القاهرة: دار مصر المحروسة، ص87.

وهذا ما نلاحظه واضحاً في بيان المثقفين الأمريكيين الستين، الذي دعا إلى مواصلة الحرب ضد الإرهاب في إطار سلام تفاوضي مع الحضارة الإسلامية. وفي الوقت ذاته، وفي مطلع إبريل 2002، قام زعماء القوى المتطرفة في المجتمع الأمريكي، بإرسال رسالة إلى الرئيس بوش أعلنوا فيها أن: "قتال إسرائيل ضد الإرهاب هو قتالنا". لهذا فإن زعماء هذه القوى المتطرفة يطلبون من الإدارة الأمريكية لأسباب أخلاقية واستراتيجية الوقوف إلى جانب إسرائيل في قتالها ضد الإرهاب. ويرون أنه يجب أن لا يشكك أحد بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تتشاطران عدواً واحداً مشتركاً هو محور الشر والإرهاب. إن أمريكا الحالية استنفدت ما بقي لها من قوة في محاربة "الإرهاب"، تلك الحرب التي تسعى من ورائها إلى الاحتفاظ بهيمنتها التي لم تعد موجودة. وإذا ما أصرت الولايات المتحدة على أن تثبت قوتها الهائلة فإنها لن تغلج في أكثر من أن تكشف للعالم عن ضعفها وعجزها.

مما تقدم نستنتج أنه بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي مشروع أو تصور لكيفية قيادة عالم أحادي القطبية، وعلى الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفييتي العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية. ووجدت في الإرهاب الدولي المتمثل بالأصولية مبتغاهما فأرادت إسقاط نظام طالبان في أفغانستان الذي كان يأوي أسامة بن لادن. وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتعطي الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ذهبية للتدخل والهيمنة وبالقوة العسكرية المباشرة. وبالفعل استطاعت بالقصف والتدخل المباشر أن تقضي على نظام طالبان وعلى القواعد الأساسية لتنظيم القاعدة في هذا البلد. ومن ثم أخذت تفكر بغزو العراق على أساس أن النظام فيه نظام دكتاتوري مستبد ويحاول إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

إن الولايات المتحدة - على ما نرى - تحاول بفعل القوة العسكرية واستعراضها وغزو الدول الأخرى أن تؤثر تأثيراً نفسياً وسياسياً على سياسات الدول الأخرى.

## المبحث الرابع: وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وترتيب الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية:

أصدر الرئيس الأمريكي بوش الابن في 20/9/2002 وثيقة بعنوان "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" The National Security Strategy of the United States وقد جاءت هذه الوثيقة بعد أحداث تسارعت منذ 11 أيلول 2001 حين أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب، بدأتها بضرب أفغانستان والقضاء على نظام طالبان، في ظل تأكيدات رسمية أن هذه الحرب لا يحدها زمان أو مكان.

إن الجديد في هذه الاستراتيجية أنها صدرت بعد أحداث أيلول 2001، لذا فقد اتسمت التصرفات الأمريكية بردود فعل عنيفة غير محدودة أو بغطرسة غير معهودة في عصر ما بعد الاستعمار.

لقد انطلقت سياسات الأمن القومي في الفترة الأولى للرئيس بوش من رؤية إيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ في الاعتبار هذا الواقع كما هو، وإنما الواقع المتصور أو المتخيل. وأكد المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة عليها أن تستخدم قوتها العسكرية القصوى لصالح "وضوحها الأخلاقي" moral clarity. ومنذ قدوم إدارة بوش انصرف الحديث في واشنطن عن "التعاون الدولي"، و"الالتزام البناء" و"المجتمع الدولي" ليتناول الحديث عن "تغيير النظام"، و"الحرب الوقائية"، و"تحالفات الراغبين"، و"التفوق الأمريكي"، وتم رفض الاتفاقيات والأعراف والمعاهدات الدولية وانتهاكها واستبعادها على أساس أنها تقوض قوة الولايات المتحدة وتعرقل رسالتها.

ويمثل مبدأ "الحرب الاستباقية" أو "الإجهاضية" أو "الوقائية" أو ما أطلق عليه "عقيدة بوش" عماد استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش في الفترة الأولى، وهو من أكثر المبادئ التي ثار بشأنها الجدل، وذلك لأن هذا المبدأ قدم في أثناء حربي أفغانستان والعراق. وقد تم شن الحربين كعمل أمريكي انفرادي، مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومي ويتفسير أحادي لمصادر التهديد. وإن تجربة الاحتلال

العسكري للدولتين مثلت عبئاً على المبدأ. وربما هذا هو ما يدفع بعضهم لاعتبار مبدأ **بوش** قد تآكل أو تصدع أو مات، وربما يكون المقصود هنا هو صعوبة تكرار تجربة الاحتلال العسكري الانفرادي بشكل خاص. وفي هذا السياق، يؤكد **فرانسيس فوكوياما** أن "عقيدة **بوش** تبدو متناقلة في فترة ولايته الثانية، ومن غير المحتمل أن يبقى لها تأثير دائم على السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارات المقبلة، سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية. وأفضل طريقة لتقدير ما إن كانت عقيدة **بوش** ستطبق من جديد في المستقبل هو معرفة إلى أي حد ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل مرة أخرى بشكل انفرادي لإسقاط النظام في دولة مارقة تنتشر السلاح النووي؟ والإجابة تأتي من إدارة **بوش** نفسها، التي تخلفت بعيداً عن المواجهات العسكرية مع كل من كوريا الشمالية وإيران لمصلحة مناهج متعددة الأطراف، مما يدل على أن عقيدة **بوش** لن تحيا في فترة **بوش** الثانية.<sup>186</sup>

#### أولاً- الظروف التي ساعدت على وضع هذه الاستراتيجية:

أولاً: انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز الولايات المتحدة كقطب مهيم على السياسة الدولية. وهو ما تعزز بعد الانتصار الذي حققته في حرب الخليج الثانية عام 1991. حيث استطاعت الولايات المتحدة، لأول مرة في التاريخ الحديث، أن تفرض سيطرتها على دول الخليج العربية، وأن تقيم قواعد عسكرية دائمة في تلك الدول، وتحقق هدفها القديم بالسيطرة على منابع النفط وممراته، والتحكم بأسعاره، مستغلة ما سمي بحرب تحرير الكويت عام 1991.<sup>187</sup>

ثانياً: حدوث فراغ جيوسياسي في قلب أوراسيا - بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي - يشمل منطقة واسعة تمتد من حدود الصين في الشرق، لتصل إلى البلقان ودول أوروبا الشرقية في الغرب، ومن حدود الهند في الجنوب الآسيوي،

<sup>186</sup> - Francis Fukuyama, "The Bush Doctrine, Before and After", *Financial Time*, October 11, 2005.

<sup>187</sup> - **بريجنسكي**، زيغنيو (1998)، **الفوضى**، الأردن: عمان، منشورات الأهلية، ص 141.

إلى الخليج العربي وشمال إفريقيا، هذا الفراغ الذي أغرى أمريكا بالإسراع إلى ملئه بالاندفاع التدريجي نحو دول آسيا الوسطى والدول الأخرى التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي السابق.<sup>188</sup>

ثالثاً: فشل عملية السلام العربية الإسرائيلية، وتنامي دور المقاومة الوطنية اللبنانية، التي استطاعت تحرير الجنوب اللبناني في 25 أيار عام 2000 وأرغمت إسرائيل على الانسحاب منه دون قيد أو شرط، وتساعد حركة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، وقيام انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000 التي زعزعت الكيان الصهيوني وهددت وجوده.

رابعاً: ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة والمعادية للوجود الأمريكي في المنطقة. وخاصة تنظيم القاعدة الذي استهدف في البداية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ثم استطاع تنفيذ تلك العمليات الإرهابية التي ضربت أهم المؤسسات الأمريكية في 11 أيلول 2001 . وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إعلان حربها ضد الإرهاب التي بدأت بأفغانستان ثم أعلن الرئيس بوش أنها سوف تستهدف دول محور الشر (العراق وإيران وكوريا الشمالية).

لكل هذه الأسباب كان على الولايات المتحدة أن تغير استراتيجيتها السابقة باستراتيجية كفيلة بتحقيق أهدافها الجديدة، هذه الأهداف التي حددتها وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي سنذكرها فيما بعد وسنتناولها بالتفصيل في الفصل الثالث.

إن مصادر تشكيل الاستراتيجية الأمريكية، هي بلا شك مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية، التي تكون حزمة من المصالح التي يعبر عنها المجمع الصناعي النفطي العسكري- المالي- الإعلامي. وتمثل الاقتصادية الليبرالية الجديدة جوهر إيديولوجيته في نشر جدول أعمال خاص

---

188 - المرجع السابق، ص 142-143.

وفرضه عبر تجليات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية من جراء إيديولوجية يمينية محافظة ومتطرفة.

قبل التعرض إلى الفرضيات التي بنيت عليها الاستراتيجية الأمريكية المسماة (استراتيجية الأمن القومي) سنلقي الضوء على عناصرها التي أشار إليها رامسفيلد قبل إقرارها من قبل الكونغرس الأمريكي. في مقالته الموسومة (ما بعد هذه الحرب ضد الإرهاب) التي لخصها بالآتي:

1- تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية للحلفاء والأصدقاء على الوفاء بالتزاماتها الأمنية.

2- حمل الخصوم المحتملين على التخلي عن تبني برامج أو عمليات قد تهدد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها وأصدقائها.

3- ردع العدوان والقهر بوساطة المضي قدماً في تطوير قدراتنا المتعلقة بالتصدي الحازم للهجمات وبفرض عقوبات شديدة على المعتدين.

4- إلحاق الهزيمة الحاسمة بأي خصم إذا لم تتفجع الخطوات السابقة.

وأخيراً يشير رامسفيلد إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب المحافظة على التفوق العسكري.<sup>189</sup>

**ثانياً- الفرضيات التي بنيت عليها استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة:**

1- إن الصراعات الكبرى في القرن العشرين بين الحرية والسلطوية انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وفي القرن الواحد والعشرين فإن الدولة التي تختار أو تلتزم بقيم الحرية السياسية والاقتصادية وحماية حقوق الإنسان هي القادرة على إطلاق قدرات شعوبها، وإن حماية هذه القيم ضد الأعداء يقع على عاتق كل محبي الحرية وجميع أنحاء العالم عبر كل العصور.<sup>190</sup>

---

<sup>189</sup> - رامسفيلد، دونالد (2002)، ما بعد هذه الحرب ضد الإرهاب، الشرق الأوسط 3 تشرين الثاني 2001.

<sup>190</sup> - خطاب الرئيس جورج بوش في البيت الأبيض بتاريخ 17 أيلول 2002.

2- تتمتع الولايات المتحدة هذه الأيام بموقع القوة العسكرية التي لا نظير لها، والنفوذ السياسي والاقتصادي العظيم، ومن أجل الحفاظ على قيمها ومبادئها سوف تستخدم قوتها هذه، لا من أجل المصلحة المنفردة. بل للضغط من أجل خلق توازن قوة لصالح حرية الإنسان، وخلق الظروف في كل الدول والمجتمعات من أجل اختيار السلام وتطبيقه بفعل محاربة الإرهابيين الطغاة.

3- إن الالتزام الأول والجوهري للحكومة الفيدرالية، هو الدفاع عن أمن الولايات المتحدة ضد أعدائها. وإن العدو الذي كان في الماضي بحاجة إلى جيوش كبيرة، وقدرات عسكرية هائلة، كي يشكل خطراً على الولايات المتحدة، تغير الآن، وأصبح العدو الجديد شبكات غامضة من الإرهابيين الدوليين الذين باستطاعتهم تهديد أمن الولايات المتحدة (كما حدث في 11 أيلول 2001).

4- إن الخطر الكبير الذي يواجه الولايات المتحدة يكمن في التقاطع بين التطرف وتكنولوجيا أسلحة التدمير الشامل، والتغلب على هذا الخطر يتطلب بناء دفاعات ضد الصواريخ الباليستية ووسائل إطلاقها، وإقامة تحالف دولي واسع للتعاون من أجل احتواء جهود أعداء الولايات المتحدة لامتلاك الأسلحة النووية. والاستعداد لمواجهة التهديدات قبل أن تصبح حقيقة قاتلة.<sup>191</sup> (وهذا يسوغ الضربة الاستباقية).

ويرى **جون لويس جاديس** أن هناك فرقاً بين "الاستباق" pre-emption و"الوقائية" prevention، على أساس أن الاستباق يعني القيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك شن هجوم (وهو أمر مشروع قانونياً)، أما "الإجهاض" فيعني بدء الحرب ضد دولة قد تفرض مثل هذه الأخطار عند مرحلة مستقبلية محددة. ويرى **جاديس** أن الجديد هو دمج إدارة **بوش** بين المفهومين، فكان التمييز القديم بين "الاستباق" و"الوقائية" إحدى الضحايا الكثر لـ 11 سبتمبر. ويؤكد أن هذا المبدأ وجد ليبقى وأن الاستباق والإجهاض سيظلان

<sup>191</sup> - المرجع السابق نفسه.

قائمين في فترة بوش الثانية، ولكنه دعا إلى مزيد من الإقناع، لأن تدعيم النفوذ لا يستلزم القوة فحسب ولكن يستلزم أيضا غياب المقاومة. وما يعنيه ذلك - طبقا لجاديس- أن إدارة بوش الثانية سوف تحاول مرة ثانية وثالثة الحصول على دعم متعدد الأطراف للاستخدام الاستباقي للقوة المسلحة الأمريكية.<sup>192</sup>

ثالثاً - أهم ما جاء في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة:

لقد تضمنت هذه الوثيقة ما عبر عن طبيعة الدور الاستراتيجي الأمريكي المستقبلي، مع تخصيص منطقة الشرق الأوسط، وأهم ما تضمنته:

1- يجب أن تستخدم الولايات المتحدة كل ما لديها من وسائل القوة، سواء أكانت عسكرية مباشرة أم مخابراتية أم تمويلية، لهزيمة الإرهاب. وأن الحرب ضد الإرهابيين يجب أن تتم على مستوى عالمي، وأن لا يكون لهذه الحرب أمد محدد.

2- إن الولايات المتحدة سوف تتعامل مع أي نوع من التهديدات حتى من قبل أن تتشكل (الحرب الوقائية).

3- إن الدول الضعيفة مثل أفغانستان يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على المصالح القومية الأمريكية مثل الدول القوية، وإذا كان الفقر لا يجعل بالضرورة الفقراء إرهابيين أو قتلة، فإن الفقر مع المؤسسات الضعيفة والفساد يمكن أن يجعل الدول الضعيفة مختزقة أو قابلة للاختراق من شبكات الإرهاب والمخدرات.

4- إن الولايات المتحدة تتفرد بامتلاك قوة ونفوذ غير مسبوقين على المستوى العالمي، ويأتي هذا متزامناً مع مسؤولية الحفاظ على قيم المجتمع الحر ومبادئه، وهي مسؤولية شاقة سوف تمكن قوة الولايات المتحدة من تحملها، ومن ثم فإنه

---

<sup>192</sup>- John Lewis Gaddis, "Grand Strategy in the Second Term", **Foreign Affairs**, January/ February 2005.

<http://www.foreignaffairs.org/20050101faessay84101/john-lewis-gaddis/grand-strategy-in-the-second-term.html>

يتعين عليها أن تطور مؤسسات أمنها القومي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصه.

5- إن الحرب ضد الإرهاب تختلف عن أي حرب أخرى في التاريخ، فسوف يتم تفعيلها في جبهات عدة أمام عدو مراوغ لفترة غير محدودة من الزمن، ولكن الأسباب الأولى سوف تكون تفتيت المنظمات الإرهابية ذات الانتشار العولمي وتحطيمها ومهاجمة مراكز قيادتها وتحكمها واتصالاتها والدعم المادي لها وتمويلها، مما يؤدي إلى إفقادها القدرة على التخطيط والتنفيذ.

6- على الولايات المتحدة أن تستمر في تشجيع شركائها الإقليميين لبذل جهود منسقة تؤدي إلى عزل الإرهابيين، وبمجرد نجاح الحملة الإقليمية في تحجيم التهديد داخل دولة معينة، فإن الولايات المتحدة ستكفل لهذه الدولة الإمكانيات العسكرية والقانونية والسياسية والتمويلية الضرورية لإنجاز مهمتها.

7- ستدافع الولايات المتحدة عن الشعب الأمريكي والمصالح الأمريكية في الداخل والخارج بتحديد مصادر التهديد وتدميرها قبل بلوغها الحدود الأمريكية. وإنها لن تتردد في العمل منفردة لتأمين حقها في الدفاع عن النفس باتخاذ إجراءات وقائية استباقية ضد الجماعات الإرهابية لمنعها من إلحاق الضرر بالولايات المتحدة.

8- ستقوم الولايات المتحدة بدعم الحكومات المعتدلة والحديثة، وخصوصاً في العالم الإسلامي لضمان أن الظروف والإيديولوجيات التي تروج للإرهاب لا تجد تربة خصبة في أي منها، وحينما تجد حكومة ما أن الحرب فوق إمكاناتها، فإن الولايات المتحدة سوف تدعم هذه الحكومة مما يكفل لها خوض هذه الحرب والانتصار فيها.

9- هناك مجموعة من "الدول المارقة" التي لا تحترم حقوق الإنسان في التعامل مع شعوبها، وتكره الولايات المتحدة وتدعم الإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة التدمير الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ولا تعطي اهتماماً للقانون الدولي وتهدد جيرانها وتخرق المعاهدات الدولية. وعلى الولايات المتحدة أن تكون

مستعدة لإيقاف تصرفات هذه الدول الإرهابية ومنعها من أن تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك من جراء:  
أ- الجهود المضادة الاستباقية.

ب- الإدارة الفاعلة للنتائج المترتبة على استخدام أسلحة الدمار الشامل.<sup>193</sup>  
ومما تقدم نرى: أن هذه الوثيقة تعكس رؤية الإدارة الأمريكية، التي تفضل العمل المنفرد، وترفض أي تقييد لحرية الولايات المتحدة في استخدام قوتها، وتظهر استهانة بقواعد القانون الدولي عندما تؤدي هذه القواعد إلى فرض قيود على حرية الولايات المتحدة، وهي تعكس تلاقي مصالح اليمين المتطرف (المحافظون الجدد) والشركات النفطية والمجمع الصناعي العسكري وتتجاهل الاعتبارات البيئية كسبيل لفرض قيود على الأنشطة الاقتصادية، وهذا العمل الانفرادي هو الذي يضمن لها العمل بحرية وانتقائية من دون التزام بقيود يفرضها المجتمع الدولي، وليس لهذه الإدارة استجابة كافية للتغيرات التي حدثت في البيئة العالمية وتأثير هذه التغيرات على المصالح الأمريكية، وترى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتمتع بالرفاهية والأمن المطلق في عالم يحرم فيه الآخرون من هذه الميزات. وأن الولايات المتحدة كانت قد ضيعت الاستفادة من فرصتين: انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية، لإعادة صياغة المبادئ الناظمة لسياستها الخارجية، وقد وجدت ضالتها في أحداث 11 أيلول 2001 لتعويض تلك الفرصة الضائعة، حيث وجدت - بفعل رؤية المحافظين الجدد- أن في العالم مصدراً للتهديد تتعرض له الولايات المتحدة، ويتمركز هذا المصدر في منطقة العالم الإسلامي، ومن ثم فإن تحقيق الأمن المطلق للولايات المتحدة ارتكناً لفرض هيمنتها يستهدف في المحل الأول هذا العالم الإسلامي، ومن ثم كانت البداية في أفغانستان ثم العراق.

إن استراتيجية الأمن القومي الجديدة تقوم على أن تكون للولايات المتحدة قوة عسكرية قادرة على صعق أي دولة أو مجموعة محتملة من الدول

<sup>193</sup> - White House, Document of the National Security Strategy, September 2002 .

المعادية، وإجبارها على الاستسلام. وتقوم هذه الاستراتيجية كذلك، على أن تسعى الولايات المتحدة لتوسيع الرقعة الجغرافية لتفوقها العسكري.

#### رابعاً - الأخطار والأعداء المحتملون للولايات المتحدة الأمريكية:

لقد أشار العديد من المفكرين السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين من أمثال هنري كيسنجر، وزيجنيو بريجنسكي إلى التهديدات المحتملة للولايات المتحدة على المدى البعيد، وفي طليعتها الصين، التي تطور قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وكذلك الهند وروسيا، وربما البرازيل في أمريكا اللاتينية، لذا يمكن تصنيف الأخطار والأعداء للولايات المتحدة بمجموعتين:

المجموعة الأولى: الأعداء المباشرين: الذين تستهدفهم الحرب الدائرة ضد ما سمي بالإرهاب الدولي وهم المنظمات الإسلامية الأصولية، وفي طليعتهم تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، وحركة طالبان، ومنظمات المقاومة الفلسطينية، وحزب الله بالدرجة الأولى، والدول التي تدعم أو تأوي مثل هذه المنظمات. وكذلك التنظيمات السياسية الإسلامية الأصولية في الدول الإسلامية الأخرى وخاصة باكستان، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، ودول آسيا الوسطى. وقد أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكي بوش الابن حين قال: "نخوض معركة على مستقبل العالم الإسلامي ويجب على أمريكا أن تتفوق فيها".<sup>194</sup>

المجموعة الثانية: الأعداء المحتملون وهم:

1- جميع التنظيمات السياسية والدول التي ترفض الرضوخ لإرادة القوى الامبريالية الجديدة المتوحشة، وتعد الحركة العالمية المضادة للعولمة، والقوى المدافعة عن البيئة والسلام العالمي من الأعداء المحتملين الذين يشكلون خطراً فعلياً مستقبلياً يهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها الصهاينة وخططهم للسيطرة على العالم.

<sup>194</sup> - كلمة للرئيس جورج بوش ألقاها في نيويورك، بتاريخ 2002/6/1. [WWW.google.net](http://WWW.google.net)

2- الدول الكبرى التي تسعى لبناء نظام عالمي متعدد وترفض الرضوخ لمنطق نظام عالمي وحيد القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وزعامتها.

لقد جاءت هذه الوثيقة لتعلن صراحة عن بداية "حكم الإمبراطورية الأمريكية للعالم"، إذ يؤكد الرئيس الأمريكي في مقدمتها، الزعم بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي المسؤولة عن أمن العالم وحريته، بل إنها مصدر القيم الوحيد. ولذلك ستعمل على (تسييد) قيمها في جميع أنحاء العالم من جراء عملية تغيير واسعة المدى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد هذه الوثيقة فكرة "نهاية التاريخ" التي سبق للمفكر الأمريكي الياباني الأصل، فرانسيس فوكوياما أن ركز عليها، وإن لم تشر الوثيقة إلى ذلك صراحة. لكنها تقر ما يدل على ذلك فتذكر أن: "المعارك الكبرى التي دارت في القرن العشرين بين الحرية والشمولية، انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وبروز نموذج واحد ومستدام للنجاح القومي، وعناصره هي: الحرية والديمقراطية والمشروع الحر".\* ويمكن القول إنه في القرن الحادي والعشرين لن يتاح إلا للأمم التي تشارك في الالتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية، وضمان الحرية السياسية والاقتصادية، أن تطلق إمكانات شعوبها، وتضمن رخاءها في المستقبل".

### خامساً- أهداف استراتيجية الأمن القومي الأمريكية:

تهدف هذه الاستراتيجية على ما يزعمون إلى المساعدة في جعل العالم أفضل وأكثر أمناً. وأن أهداف الولايات المتحدة على طريق التقدم واضحة وهي الحرية السياسية والاقتصادية وعلاقات مع الدول الأخرى واحترام كرامة الإنسان.

---

\* - إن الاستعمار الغربي، عندما انطلق من أوروبا إلى بلدان العالم، ليفرض وجوداً عسكرياً ونهباً اقتصادياً على شعوب العالم، كان أيضاً يعرض مسألة (تحضير) هذه الشعوب، ونقل حضارة الغرب إلى الشعوب المتخلفة، وكان ذلك العرض غير بعيد عن العرض الأمريكي الحالي، ويحمل في طياته نزعة عنصرية وعرقية، كان يبشر بها الأوروبيون (البيض) تماماً كما تفعل المؤسسات الإعلامية الأمريكية اليوم.

وهذه الطريق مفتوحة للجميع. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سوف تعمل الولايات المتحدة على:

- 1- قيادة تطلعات العالم نحو الكرامة الإنسانية.
- 2- إقامة التحالفات من أجل الانتصار على الإرهاب الدولي والعمل من أجل منع وقوع هجمات ضد الولايات المتحدة أو ضد أصدقائها.
- 3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية.
- 4- منع أعداء الولايات المتحدة من تهديدها أو تهديد حلفائها وأصدقائها باستخدام أسلحة التدمير الشامل.
- 5- العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من جراء إقامة الأسواق الحرة والتجارة الحرة.
- 6- توسيع دائرة التنمية والتطوير.
- 7- تطوير العمل التعاوني مع مراكز القوى الدولية الأخرى.
- 8- تغييرات في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لتمكينها من الإيفاء بمتطلبات التحديات التي تواجه الولايات المتحدة والفرص المتاحة في القرن الحادي والعشرين.<sup>195</sup>

**سادساً- العلاقة بين توجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وأهداف المشروع الصهيوني:**

تتجلى العلاقة بين توجهات استراتيجية الأمن القومي الأمريكية والاستراتيجية الصهيونية على أرض الواقع في مجموعات الضغط الصهيونية المتمثلة فيما يدعى "أصدقاء إسرائيل في أمريكا".  
ويعد الكاتب والصحفي البريطاني **ديفيد هيرست** أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة في كتابه "البندقية وخصن الزيتون" فيقول إنهم: اللوبي،

---

<sup>195</sup> - جورج بوش، ويست بوينت 2002/6/1.

الكونجرس، الإدارة ووسائل الإعلام. وكنا قد تحدثنا في الفصل الأول من هذا البحث عن دور اللوبي، في حين سنتناول في هذا الفصل دور أعضاء الإدارة الأمريكية في خدمة الاستراتيجية والأهداف الصهيونية.

وكان الدكتور **نصير عازوري**\* قد أعد قائمة بأسماء أهم الأشخاص في الإدارة الأمريكية الحالية، وهم من غلاة الصهاينة، وبعضهم يحمل الجنسية الإسرائيلية وعمل فترة من الفترات مع منظمات صهيونية أو شركات إسرائيلية، وهم: 196

- **ريتشارد بيرل**: أحد مستشاري الرئيس للشؤون الخارجية ورئيس مجلس سياسات الدفاع في وزارة الدفاع (البنجاجون). عمل في إحدى شركات الأسلحة الإسرائيلية (سلطام) بعد أن فصل من مكتب السيناتور **هنري جاكسون** في السبعينيات، لقيامه بتسريب وثائق بالغة السرية عن الأمن القومي للسفارة الإسرائيلية في واشنطن.
- **بول وولفيتز**: نائب وزير الدفاع السابق وعضو مجلس سياسات الدفاع برئاسة **بيرل** الذي تربطه به علاقة وثيقة. وله علاقات قوية مع الدوائر العسكرية في إسرائيل، وله أيضاً شقيقة تقيم في إسرائيل، وهو من أشد الصقور شراسة في الدعوة للهجوم على العراق.
- **دوجلاس فيث**: وكيل وزارة الدفاع ومستشار سياسي للبنجاجون، وهو كذلك مقرب من **ريتشارد بيرل** وكان مستشاره القانوني، ويعد الممثل الرسمي لآلة الحرب الإسرائيلية، وقبل تعيينه في منصبه الحالي كان المكتب القانوني الذي يمتلكه، وشريك آخر، يمثل مصالح منتجي السلاح في إسرائيل، وهو عضو بارز في "المنظمة الصهيونية الأمريكية" المعروفة بتطرفها.

---

\* - الأستاذ بجامعة ما ساتشوستس الأمريكية.

196 - جريدة الأهالي المصرية، تاريخ 2003/3/19.

- **ادوارد لتواك:** عضو مجموعة دراسات الأمن القومي في وزارة الدفاع، ويحمل الجنسية الإسرائيلية، وقد قام بالتدريس في إسرائيل، ويكتب في صحف ومجلات إسرائيلية بانتظام، داعياً إلى ضرورة مهاجمة العراق.
- **هنري كيسنجر:** أحد مستشاري البنتاجون، وعضو مجلس سياسات الدفاع، ومن تاريخه المعروف: تورطه في فضيحة (ووترجيت)، والجرائم الجماعية في جنوب شرق آسيا، وانقلاب تشيلي، وكان أحد مستشاري ميلوسوفتش في الصرب، ويوصف بأنه (شارون أمريكا).
- **دوف زاكيم:** وكيل وزارة الدفاع للشؤون المالية، وهو حاخام يحمل الجنسية الإسرائيلية، تلقى تعليمه في الكلية اليهودية في لندن، وفي عام 1973 تم ترسيمه (حاخاماً أرثوذكسياً)، كان يعمل بالتدريس في جامعة "يافيشا" اليهودية في نيويورك، وله صلات وثيقة باللوبي الإسرائيلي.
- **كينث أدلمان:** وهو أيضاً مستشار لوزارة الدفاع وعضو مجلس سياسات الدفاع الذي يرأسه بيرل، وأحد المتطرفين الذين يمثلون المصالح الإسرائيلية، وكثير الظهور في برامج فوكس نيوز التلفزيونية، ومعروف عنه هجومه المتكرر على العرب والمسلمين، وبلغ من حماقته أنه وصف العرب بمعاداة السامية، على الرغم من أنهم ساميون!
- **لويس ليبي:** رئيس هيئة موظفي مكتب نائب الرئيس تشيني، وهو أبرز ممثلي اللوبي الإسرائيلي في مكتب نائب الرئيس، وتربطه علاقة طويلة مع وولفيتز، وكان المحامي الذي تولى الدفاع عن جاسوس إسرائيل "مارك ريتش" الذي أدانته المحكمة وأصدر الرئيس كلينتون عفواً عنه في آخر أيامه الرئاسية.
- **روبرت ساتلوف:** مستشار مجلس الأمن القومي، وكان المدير الفني لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، وهو أحد مراكز الفكر التابعة للوبي الإسرائيلي.

- **إليوت إبراهيمز:** مستشار مجلس الأمن القومي، شغل منصب مساعد وزير الخارجية في إدارة ريجان، ممثلاً لمصالح اللوبي الإسرائيلي، وكان له دور رئيس في فضيحة "إيران كونترا" وأدين بتهمة الشهادة الزور، لإدلائه بأقوال كاذبة أمام ثلاث لجان بالكونجرس، وبعد أن حكم عليه بالوضع تحت الاختبار القضائي (المراقبة) لمدة عام، تأدية /100/ ساعة في الخدمة العامة، أصدر **جورج بوش الأب** عفواً شاملاً عنه.
- **مارك جروسمان:** وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، كان يشغل منصب مدير عام الخدمة الخارجية وشؤون العاملين بالوزارة، وبعد أن عمل عدة سنوات في إدارة الرئيس الأسبق **بيل كلينتون**، أبقاه **جورج بوش الابن** ومنحه ترقية.
- **ريتشارد هاس:** مدير تخطيط السياسة و"سفير عام" بوزارة الخارجية، وهو مدير برامج الأمن القومي وزميل أول بمعهد العلاقات الخارجية، كان من اليهود الصقور في إدارة **بوش الأب** والداعين باستمرار إلى ضرورة ضرب العراق.
- **روبرت زوليك:** الممثل التجاري للولايات المتحدة (وهو منصب وزاري) ومن اليهود الصقور، منذ عمله في إدارة **بوش الأب**.
- **آري فلايشر:** المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، ومن أبرز قيادات المجتمع اليهودي، يحمل الجنسية الإسرائيلية وله صلات وثيقة بإحدى الجماعات اليهودية المتطرفة "شباباد لوبافتش"، وقد منح جائزة القيادة من "أصدقاء لوبافتش" في شهر أكتوبر 2001.
- **جيمس شلسنجر:** أحد مستشاري البنتاجون، ورئيس مجموعة دراسات الأمن القومي بوزارة الدفاع، ومعروف عنه التطرف في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية.
- **ميل سمبلر:** رئيس بنك التصدير والاستيراد للولايات المتحدة، وهو يهودي بارز في الحزب الجمهوري والرئيس للجنة المالية بالحزب.

- **مايكل شيرتوف:** مساعد المدعي العام (وزير العدل) - القسم الجنائي.
- **جاشوا بولتين:** مدير السياسات بالبيت الأبيض، وعضو مرموق في المجتمع اليهودي.
- **ستيف جولد سميث:** مستشار أول للرئيس **بوش**، ومستشاره للشؤون اليهودية في الداخل، وهو ضابط اتصال البيت الأبيض لشؤون مبادرات المجتمع والعقائد، وهو صديق شخصي لرئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود أولمرت** وزائر متكرر لإسرائيل.
- **آدم جولد مان:** مبعوث البيت الأبيض الخاص للمنظمات اليهودية.
- **جوزيف جولد نهورن:** ضابط اتصال حملة **بوش** الانتخابية.
- **كريستوفر جيرستن:** مساعد السكرتير العام لإدارة الأسرة والطفولة بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية، وكان يشغل منصب المدير المنفذ لتحالف اليهود الجمهوريين، وهو زوج وزيرة العمل "**ليندا شافيز**"، ومن أشد أنصار إسرائيل، ويربي أطفاله على العقيدة اليهودية.
- **ماركر واينبرجر:** مساعد وزير الخزانة لشؤون الضرائب.
- **سامويل بودمان:** نائب وزير التجارة.
- **بوني كوهين:** وكيلة وزارة الخارجية للشؤون الإدارية.
- **روث دافيز:** مديرة معهد الخدمة الخارجية الذي يشرف على تدريب موظفي وزارة الخارجية بمن فيهم السفراء.
- **لنكولن بلومفيلد:** مساعد وزير الخارجية لشؤون السياسات العسكرية.
- **جاي لفكوفتش:** المستشار العام لمكتب الميزانية والإدارة.
- **دافيد فرام:** كاتب خطب البيت الأبيض.
- **كين ميلمان:** المدير السياسي للبيت الأبيض.
- **براد بلاكمان:** مدير تنظيم المواعيد للبيت الأبيض.
- **كولن باول:** وزير الخارجية السابق، وهو أصلاً من جامايكا، وفي أسرته أصول يهودية من ناحية الوالد، نشأ **كولن** في بيئة يهودية في نيويورك،

وهو يتحدث اليهودية العامة Yiddish بطلاقة، وفي اليوم الأول لاختياره وزيراً للخارجية في 2000/12/16 أعلن ضرورة تشديد الحصار على العراق، على الرغم من علمه بأن هذا الحصار تسبب في قتل مليوني مدني عراقي.

### سابعاً- الوسائل المعتمدة في تحقيق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية:

تعتبر استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عن مذهب السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم، وتتخذ نهجاً هجومياً عدوانياً تحت مسمى الفعل الاستباقي ضد دول معادية ومجموعات إرهابية، وتؤكد أن أمريكا لن تتردد في العمل بشكل منفرد، إذا كان ذلك ضرورياً لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها عبر الهجوم الاستباقي، وتركز على أهمية استعمال الدبلوماسية والمعونة في نشر القيم الأمريكية، ومنه خوض معركة بشأن تقرير مستقبل العالم الاسلامي. ومن هنا صورّ الصقور أن إطاحة صدام تشكل اختباراً لإنشاء شرق أوسط جديد "يتحول ديمقراطياً" حسب المواصفات والشروط الأمريكية للديمقراطية، ويزعم هؤلاء أيضاً أن ذلك قد يكون مسهلاً لخلق "مجتمعات حرة ومفتوحة" في مناطق أخرى من العالم.<sup>197</sup>

والوسائل المعتمدة في تحقيق هذه الاستراتيجية هي:

القوة العسكرية: وهي ما أكد عليها الرئيس بوش في كلمته أمام الكونجرس بتاريخ 2001/9/20 في أعقاب أحداث 11 أيلول، وفي سياق حديثه عن تحويل مؤسسات الأمن القومي الأمريكية كي تواجه التحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين أكد على:

- أن الوقت قد حان لإعادة التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية. فالأولوية القصوى للولايات المتحدة هي الدفاع عن نفسها، وعلى القوات المسلحة أن:

- تطمئن الحلفاء والأصدقاء.

<sup>197</sup> - [WWW.pbs.org/wgbhl/pages/frontline/shows/irag/themes.html](http://WWW.pbs.org/wgbhl/pages/frontline/shows/irag/themes.html)

- ردع التهديدات الموجهة لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها.
- إلحاق الهزيمة الساحقة بأعدائنا إذا فشلت سياسة الردع.
- ولذلك يجب أن تتغير القوات التي بنيت من أجل ردع الأعداء في الحرب الباردة بعد أن تغيرت التهديدات والأعداء، وتحول إلى التركيز بصورة أكبر على كيفية مواجهة الأعداء وليس على مكان خوض الحرب وزمانه.
- وهذا يعني أن استراتيجية الردع التي اعتمدت في فترة الحرب الباردة لم تعد صالحة الآن في مواجهة الأعداء الجدد، والبدل عنها، هو التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية. التي أصبح مجال عملها يشمل كامل الكرة الأرضية، بعد أن كان مركزاً على إمبراطورية الشر فقط (الاتحاد السوفييتي السابق). مع التأكيد على أن الحرب الاستباقية أو الوقائية ستكون هي الاستراتيجية الجديدة المعتمدة في القضاء على أي عدو محتمل.
- ومما تقدم يمكننا أن نورد بعض الملاحظات وهي:
- إن استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة تركز على أن تكون القوة الوحيدة في العالم، لتحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية التي تسود العالم دون منازع، ودون أي اعتبار للشرعية الدولية.
- لم تتضمن هذه الاستراتيجية ما يشير إلى أن القانون والشرعية الدوليين سيشكلان الهدف الأعلى للسياسة الأمريكية.
- لقد أعطت الولايات المتحدة لنفسها، من جراء استراتيجيتها الجديدة، مهام "حضارية وتاريخية وديمقراطية" مدعومة بقوة عسكرية جبارة، ومزودة بطابع هجومي، حيث قسمت دول العالم وشعوبه بين مؤيد للإرهاب، ومعارض له.
- إن أهداف الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة تظل واحدة، وما يختلف من إدارة إلى أخرى هو التكتيك أو الأسلوب الذي تنفذ فيه هذه الاستراتيجية. وهنا تدخل (شخصية الرئيس) ومزاياه الخاصة وأسلوبه ومزاجه وإيديولوجيته في تناول الأمور ومعالجتها سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الرئيس بوش يتمتع بوضعية خاصة، فهو أول رئيس منذ عام 1928 يحقق سيطرة جمهورية على الحكومة الفيدرالية- البيت الأبيض ومجلس الشيوخ ومجلس النواب- في الفترة الثانية. وهو أول رئيس يفوز بأغلبية التصويت الشعبي منذ عام 1988، وحصد عدداً من الأصوات أكبر من أي رئيس في التاريخ الأمريكي، على الرغم من أن هامش فوزه على كيري كان طفيفاً. ومع أنه أُعيد انتخابه بأقل أغلبية لهيئة انتخابية منذ الرئيس ويلسون في عام 1916، إلا أن هذه الجوانب لا يبدو أنها تمثل مصدر قلق للرئيس بوش، فكل الدلائل تشير إلى أنه يعتقد أنه يمتلك تفويضاً قوياً.<sup>198</sup>

ويمكن تقديم ثلاثة احتمالات للتغيير في سياسات الأمن القومي ما بعد إدارة الرئيس بوش:

أ- في حالة سيطرة المحافظين من الحزب الجمهوري، سيكون هناك احتمال كبير للاستمرارية في سياسات الأمن القومي، وسيستمر التأكيد على القواعد نفسها التي استنتجتها إدارة بوش، وهي التفكير في إطار سياسات ما بعد 11 سبتمبر، والتغيير ضمن الثورة التي أحدثتها فيما يتعلق بمفاهيم العلاقات الدولية والأمن القومي.

ب- في حالة عودة الديمقراطيين، سيكون هناك احتمال كبير للتغيير، وستكون هناك فرصة أوسع للاستفادة من أفكار ما قبل 11 سبتمبر في العلاقات الدولية والأمن القومي. لكن القواعد التي استنتجتها إدارة بوش لن تغيب، وهي القواعد التي فرضت نفسها على العقل الأمريكي وفكر الأجهزة ومؤسسات الأمن القومي.

ج- الاحتمال الثالث أن تسعى إدارة بوش إلى توريث القادمين الجدد في حرب جديدة في فترتها الأخيرة والتعمق أكثر في مسلسل حرب الإرهاب، وذلك

---

<sup>198</sup> - *The Bush Doctrine*, CBS News, Jan. 20, 2005.

من أجل تكريس حالة أمنية ومزاجية يتمكن منها الحزب الجمهوري من البقاء في الحكم، أو أن تحمل المصادفات عملاً إرهابياً جديداً يعيد إحياء أطروحات المحافظين الجدد بشكلها الذي فرض عقب 11 سبتمبر مباشرة. ولن تكون نتائج الوضع في العراق بعيدة عن الحسابات في هذه الاحتمالات الثلاثة.

إن هذه الاستراتيجية تؤسس لجملة من المبادئ والمرتكزات الرئيسة، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- القناعة اليقينية بقوة الولايات المتحدة التي لا تتنازع، هذه القوة التي تنهض على ثلاثة مقومات رئيسة: القوة العسكرية الطاغية، القوة الاقتصادية الليبرالية الجامحة، المشروع السياسي والثقافي الذي يتخذ عنواناً رئيساً له: الديمقراطية والحرية.

- ضرورة العمل على منع قيام أي دولة منافسة.

- ضرورة توجيه ضربة وقائية لأي قوة مهددة مهما كانت طبيعتها.

- العمل على نشر قيمها ونموذج عيشها *The American Way of Life* تحت مسميات الحرية والديمقراطية.

وحددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي *The National Security Strategy*

of the United States التي أعلن عنها الرئيس بوش في 20/9/2002 أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي:

1- تأكيد الالتزام الأمريكي بالدفاع عن الحرية والعدالة.

2- قيادة تحالف دولي لهزيمة الإرهاب الدولي.

3- التدخل لحل النزاعات الإقليمية السائدة في العالم.

4- احتواء أسلحة التدمير الشامل، ومنع الأعداء من استحوادها.

5- تشجيع النمو الاقتصادي العالمي، بفعل الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

6- تشجيع الديمقراطية والعمل على نشرها بالقوة.

7- القضاء على الإسلام المتطرف.

8- تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكية.

وسنتناول في الفصل القادم بشيء من التفصيل هذه الأولويات ووسائل تحقيقها  
والذرائع التي استخدمتها الإدارة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها.

## الفصل الثالث

### الذرائع الأمريكية للتدخل في شؤون العالم

إن فكرة السيطرة على العالم عند صانع القرار الأمريكي فكرة قديمة متجددة، فتارة تدخل تحت ذريعة التدخل الإنساني وتارة تدخل تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتارة أخرى تدخل تحت غطاء مكافحة الإرهاب. وقد باشرت الولايات المتحدة سلسلة من التدخلات العسكرية، تضاعفت بشكل كبير في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين. مع الإشارة إلى أن التدخلات العسكرية الأمريكية كانت في البداية محصورة في مجالها الإقليمي (الأمريكيتين) وفقاً لمبدأ مونرو\*، لكنه سرعان ما امتد التدخل في مرحلة الحرب الباردة وما تلاها ليشمل العالم أجمع.

ويحصى الكاتب الأمريكي، والمناضل من أجل السلام والتعاون زولتان غروسمان التدخلات العسكرية الأمريكية في شؤون العالم منذ عام 1890 حتى احتلال العراق عام 2003 فيجدها 132 تدخلاً.<sup>199</sup>

وما يهمنا هنا هو الذرائع والحجج التي اتخذتها الإدارة الأمريكية للتدخل في شؤون الدول وخاصة بعد وقوع أحداث 11 أيلول 2001، وأهمها:

**المبحث الأول: محاربة الإرهاب (أفغانستان نموذجاً):**

منذ أواخر السبعينيات ووزارة الخارجية الأمريكية تصدر التقارير المختلفة عن الشرق الأوسط بخصوص أنماط الإرهاب وإمكانية مكافحته في كثير من الدول العربية وبخاصة في كل من سورية والعراق والسودان وفلسطين وليبيا.<sup>200</sup>

---

\* - أعلن عنه الرئيس مونرو عام 1823 ويتضمن نقطتين أساسيتين: الأولى: أن الولايات المتحدة لا تسمح بأي تدخل أوروبي في أمريكا تحت شعار "اتركوا أمريكا للأمريكيين". والنقطة الثانية: أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الأوروبية.

199 - انظر الملحق رقم (4) بعنوان: "قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية".

200 - انظر الملحق رقم (5) بعنوان: التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب.

وأصبحت مكافحة الإرهاب، هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وكأنه احتل مكانة محاربة الشيوعية. فأدرج على أعمال الخارجية الأمريكية موضوع مكافحة الإرهاب الذي تنتهجه بعض التنظيمات غير الحكومية، أو الدول الداعمة للإرهاب، أو الدول المصدرة أو المستوردة أو المنتجة لأسلحة الدمار الشامل، أو الدول المارقة (الشريرة)، أو المجموعات الإرهابية الأخرى. علماً أن استخدام القوة العسكرية ضد هذه التهديدات قد يكون غير مؤكد، وذلك وفقاً للظروف الدولية.

ولعل ما أثار اهتمام الشعب الأمريكي بموضوع الإرهاب ومكافحته هو تفجير مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI) في مدينة أوكلاهوما في نيسان 1995. وقد قالت شبكة CNN: "إن رجالاً من أصل شرق أوسطي هم المتهمون. وهو ما أدى إلى تعدد وجهات الرأي العام الأمريكي بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين. وأدى حادث أوكلاهوما إلى إصدار مرسوم شامل لمكافحة الإرهاب، وكأنه موجه جزئياً ضد الإرهاب الشرق أوسطي، أو ما يسمونه بـ "الإرهاب الإسلامي".<sup>201</sup>

ومع العلم أنه على مدار عشر سنوات (1982-1992) تعرض الداخل الأمريكي إلى /129/ عملاً إرهابياً لم يرق بأبي منها إسلاميون، بل أمريكيون لاتينيون ويسار ويمين ويهود.<sup>202</sup>

وفي شهر آب عام 1996 وقع الرئيس بيل كلينتون على وثيقة مكافحة الإرهاب الدولي المعروفة بـ " قانون أمانو" الذي يحرم على الشركات الأجنبية استثمار أكثر من أربعين مليون دولار أمريكي في إيران. وقد اقتضى الأمر أن تخضع الشركات غير الأمريكية التي تعمل خارج الأراضي الأمريكية للقانون

---

<sup>201</sup> - جرجس، فواز (1997)، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، السنة 19، العدد 217، آذار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص16.

3- ستورك ، جو (1996)، إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 203، كانون الثاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص99.

الأمريكي، وكان ذلك ضمن سياسة احتواء إيران مما أدى إلى احتجاجات كثيرة من قبل بعض حكومات الشرق الأوسط نتيجة لبروز الحركات الإسلامية بشكل واضح ومعارضتها لسياسة الأوضاع القائمة آنذاك.

ونتيجة لعمليات حركة حماس الاستشهادية في إسرائيل استجابت 29 دولة مثلها رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية " لقمة مكافحة الإرهاب" التي عقدت في منتجع شرم الشيخ بمصر في 13 آذار 1996. وكذلك الحال بعد تفجير القاعدة الأمريكية في مدينة الخبر السعودية في 25 حزيران 1996 ، بعد ختام قمة الدول الصناعية السبع في الدورة الثانية والعشرين بمدينة ليون بفرنسا 27-29 حزيران 1996، حيث أدانت هذه الدول الإرهاب بكل أشكاله بعد اتفاقها على برنامج يتكون من أربعين نقطة لمكافحة الإرهاب والجريمة بين دول العالم.<sup>203</sup>

وفي آب عام 1998 وفي زمن إدارة الرئيس **كلينتون**، تم تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا. وظهر الرأي العام الأمريكي وبدعم من الصحافة في دعوته إلى محاربة الحركات الإسلامية في أنحاء الولايات المتحدة لأنها تدعو إلى القضاء على المصالح الغربية، وقد جعل المسلمين عرضة للتمييز العنصري والسياسي على اعتبار أن المسلمين معادون للغرب وللولايات المتحدة. ومن ثم ربط هذا الانفجار بتنامي حركة حماس في الضفة الغربية وغزة وحزب الله في لبنان، ومنظمات إسلامية مسلحة أخرى في السودان والجزائر.

**أولاً: أحداث أيلول والاهتمام الأمريكي بموضوع مكافحة الإرهاب:**

بعد أحداث 11 أيلول 2001 أصبحت الولايات المتحدة أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف وأكثر تركيزاً على تحقيق الأمن بوصفه الأولوية

---

<sup>203</sup> - حافظ، كاي(2000)، الإسلام والغرب وإمكانية الحوار، ترجمة صلاح محبوب إدريس، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ص78.

الاستراتيجية التي تشغلها. ومن ثم أصبح الإرهاب ومصدره، عناصر تنتمي إلى الشرق الأوسط، همها الأمني الأول. وإن الردود التي تفاعلت بها الولايات المتحدة مع الأحداث الإرهابية قبل هذا التاريخ (مثل تفجير السفارات في شرق إفريقيا والهجوم على مقر المارينز في الخبر والهجوم على المدمرة كول في تشرين الأول 2000 في اليمن) كانت غير كافية وغير منسجمة مع هذا الهدف الاستراتيجي ومن شأنها تعريض الأمن القومي الأمريكي للخطر وأنها لم تشكل رادعاً كافياً.

وفي 2001/9/25 حدد الرئيس بوش الابن قائمة بالأهداف التي سوف تستهدفها الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وتتضمن هذه اللائحة 11 منظمة و12 شخصاً وأربع منظمات خيرية، وهي:<sup>204</sup>

#### المنظمات:

- 1- القاعدة (أفغانستان).
- 2- جماعة أبو سياف (الفلبين).
- 3- الجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر).
- 4- حركة المجاهدين (كشمير).
- 5- الجهاد (مصر).
- 6- الحركة الإسلامية الأوزبكستانية (أوزبكستان).
- 7- عصبة الأنصار (لبنان).
- 8- المجموعة السلفية للدعوة والقتال (الجزائر).
- 9- الجماعة الإسلامية المقاتلة (ليبيا).
- 10- الاتحاد الإسلامي (الصومال).
- 11- جيش عدن أبين الإسلامي (اليمن).

---

<sup>204</sup> - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AD6E3D4B-3D99-41F0-BC10-2F1C14361E0B.htm>

## الشخصيات:

- 1- أسامة بن لادن
- 2- محمد عاطف (صبحي أبو ستة، أبو حفص المصري).
- 3- سيف العدل.
- 4- الشيخ سعيد (مصطفى محمد أحمد).
- 5- أبو حفص الموريتاني (محفوظ ولد الوليد، خالد الشنقيطي).
- 6- ابن الشيخ الليبي.
- 7- أبو زبيدة (زين العابدين محمد حسين، طارق).
- 8- عبد الهادي العراقي (أبو عبد الله).
- 9- أيمن الظواهري.
- 10- ثروت صلاح شحاتة.
- 11- طارق أنور السيد أحمد (فتحي، عمر الفاتح).
- 12- محمد صلاح (نصر فهمي نصر حسنين).

## المنظمات الخيرية:

- 1- مكتب الخدمات/الكفاح (مرتبط بالقاعدة).
  - 2- منظمة وفا الإنسانية.
  - 3- الرشيد ترست (مؤسسة متركزة في أفغانستان).
  - 4- مأمون دركزلي (شركة تصدير واستيراد
- لقد شكلت أحداث 11 أيلول نقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية، وفي النظام الدولي، وذلك بأن أصبح الإرهاب عنصراً رئيساً للصراع المسلح على الساحة الدولية (وخاصة في أفغانستان، وإرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين) حتى إنه يمكن أن يقال إن الإرهاب قد أضحى بديلاً

للحروب التقليدية في الكثير من الحالات على الساحة الدولية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.<sup>205</sup>

وتسعى الولايات المتحدة إلى تحويل تنظيم القاعدة إلى قوة ثابتة وشريرة تمثل (الإرهاب) المنتشر في كل مكان من العالم، من البوسنة إلى الفلبين والشيستان وباكستان واليمن ولبنان... ساعية إلى إضفاء الشرعية على أي عمل عقابي تقوم به في أي مكان وزمان.

وهناك أربعة أسباب رئيسة وراء المرونة العالية التي يتمتع بها تنظيم القاعدة وهي:<sup>206</sup>

1- تعد القاعدة رمزاً للمقاومة ضد السيطرة الغربية، ومع أن أسامة بن لادن يعتبر مصدراً حقيقياً للإرهاب في الغرب، فهو ينظر إليه في أجزاء من العالم الإسلامي على أنه الزعيم الأوحيد الذي يمكن أن يقف بوجه أمريكا وإسرائيل، وقد أنشأت القاعدة الجبهة الإسلامية العالمية ضد اليهود والصليبيين في سبيل أن تحظى بأقصى قدر من الدعم، وبهذه الطريقة ضمنت قاعدة جاهزة من المتطوعين والمؤيدين، ونتيجة لذلك حظي بن لادن بدعم قوي ومتزايد من المسلمين العرب وغير العرب.

2- بنت القاعدة عمقاً استراتيجياً بتوثيق الروابط مع عدد من المجموعات الإرهابية الخطيرة في الشرق الأوسط وآسيا، وقد ساعد على ذلك وجود ابن لادن بخبرته العملية وعلاقاته الشخصية بزعماء هذه المجموعات.

3- طبيعة أفغانستان، إن تطويق اليايسة أفغانستان من كل النواحي، وفر للقاعدة حماية سياسية وأمنية وجغرافية لا تجدي معها العقوبات الدولية، في حين

---

<sup>205</sup> - محمود، أحمد إبراهيم(2001)، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد147، يناير، ص45.

<sup>206</sup> - سعيد، محمد قدرى وسعيد، عبد المنعم(2002)، 11 سبتمبر.. الأفكار والأسرار، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. مذكور في: 11 سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص62.

وضعت عزلة أفغانستان قيوداً مهمة على جمع المعلومات الاستخباراتية، وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة من رجال المخابرات الذين اعتادوا الاعتماد على المصادر البشرية.

4- تخترق القاعدة مادياً وإيديولوجياً المنظمات الإسلامية العالمية والمحلية غير الحكومية وهي بذلك تتوحد في نسيج التجمعات الإسلامية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، في حين تتردد البلاد المضيفة مثل بريطانيا وكندا وأستراليا، وحتى الولايات المتحدة في ملاحقة الهيئات الخيرية الإسلامية والأجنبية.

وكان من تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول أن تصاعدت موجات العنف والكراهية ضد العرب والمسلمين، وضد مواطني الولايات المتحدة من أصول عربية أو إسلامية. فيوجد في الولايات المتحدة ما يقرب من 7 ملايين مسلم وحوالي مليوناً من العرب المسيحيين، كلهم تعرضوا للاتهام وحملوا مسؤولية ماجرى، بحيث أصبح الشارع الأمريكي والغربي في حالة تحفز ضدهم مما أدى إلى سلسلة من الهجمات بعضها عفوي والآخر منظم مثل إطلاق النار، كان ضحيتها بعض المواطنين الأمريكيين من أصول عربية أو إسلامية. وحوادث أخرى استهدفت المساجد والمحلات الإسلامية والعربية، هذا إضافة إلى تعرض المراكز الإسلامية للتهديد من قبل بعض الأمريكيين. وقد انتقلت هذه الموجات العارمة للدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص إلى بريطانيا وكندا.<sup>207</sup>

ولعل أخطر تداعيات 11 أيلول 2001 هو بروز ظاهرة "العسكرة الحضارية" وشيوع ثقافة صراع الحضارات. إذ إن الدول التي تضررت من هذه التداعيات أو أنها دخلت في خانة الثقافات الثانوية التي تهددها المركزية الشمولية بالتفكك أو الزوال، وجدت نفسها إزاء حالة نكوصية مسلحة، شرعت منها باتجاه تبني مشاريع التسليح النووي واستخدام الطاقة النووية خاصة عند

---

<sup>207</sup> - الدسوقي، أبوبكر (2001)، أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات، السياسة الدولية،

العدد 146، أكتوبر، ص 101-102.

كوريا الشمالية وإيران، اللتين تحاول الولايات المتحدة إيجاد السوانح الدولية لتجسيم أثرهما في تهديد المركز الشمولي المفترض وتقليل مناطق إنتاج الأزمات في العالم.

لقد اختلف بعض المحللين الأمريكيين مع المسؤولين الرسميين في الإدارة في توصيف مضمون الإرهاب وخاصة فيما يتعلق بالارتباط ما بين الإرهاب والإسلام، فعلى الرغم من وجوده في العديد من الدول ويصيب العديد من الحضارات والثقافات، ولكن بعض المفكرين الأمريكيين، وعلى رأسهم **صموئيل هانتجتون**، يؤكدون أن الإرهاب لا يمثل شكلاً من أشكال الصراع الدولي، بقدر ما يمكن اعتباره جزءاً من حروب المسلمين سواء أكان ذلك فيما بينهم أم بينهم وبين غير المسلمين، وهي حروب قد تتحول وتتطور إلى صدام كبير للحضارات بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام وبقية العالم. وهناك اتجاه آخر يرى أنه لا توجد حرب حضارية عمودية بين الإسلام والغرب، ولكن توجد حرب أفقية بين متطرفين ومعتدلين داخل الحضارات الكبرى مثل الحضارة الإسلامية والغربية المسيحية واليهودية والهندوسية.. إلخ. فالمتطرفون يشنون الحرب على المعتدلين سواء من أبناء حضارتهم أم من غيرهم.<sup>208</sup>

إن هذه المقولات تهمل الجانب الاقتصادي، حيث إن الفشل في تنمية البلدان الفقيرة يضعف شرعية الأنظمة وبقي النزاعات السياسية على حد سواء ما بين بلدان الجنوب ضد بعضها بعضاً أو ما بينها وبين بلدان الشمال. وإن الفشل الاقتصادي يضاف إليه النزاع الديني أو العرقي، اللذان يشكلان إذا ما اجتمعا الوقود لإشعال مناطق التوتر والاضطراب. وينتج عن ذلك، لا محال، متطرفون بأئسون يائسون ومقاتلون شباب وحروب مدنية وفوضى عارمة. وأكثر ما تنتشر مناطق التوتر هذه في الجنوب إذ إنها وليدة الأسباب التالية:

- انخفاض العمليات التجارية وأزمات الديون.

<sup>208</sup> - محمود، أحمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

- تسليح أنظمة الجنوب ضد الأعداء المحليين والانفصاليين في الداخل.

- أخذ موقف من النزاعات العرقية أو الدينية وتغليب فريق على آخر. وإن ظاهرة الإرهاب ما كانت لتتنشأ لو أن الولايات المتحدة أعادت النظر بسياساتها حيال العرب والمسلمين ولا سيما فيما يتعلق بقضاياهم الرئيسية التالية:<sup>209</sup>

1- استخدام الدين وبعض التنظيمات وحتى الدول الإسلامية أدوات مبرمجة لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية. وكذلك دعم الأنظمة الإسلامية المعادية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- تبني إسرائيل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ودعم سياساتها الاستيطانية ضد الشعب الفلسطيني، وتأييد عملياتها الوحشية في مواجهة الانتفاضة المدنية ومن ثم المقاومة المسلحة.

3- محاصرة العراق وفرض عقوبات جائرة عليه بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، والتهديد بغزوه واحتلاله، وهو ما تحقق فعلياً.

4- التهديد بتأديب إيران بدعوى دعمها للإرهاب ومباشرتها برنامجاً لتصنيع الأسلحة النووية، وتهديد دول أخرى (سورية، لبنان، اليمن، السودان، الصومال) بتدابير رادعة لتهاونها في قمع المنظمات "الإرهابية" أو لدعمها منظمات المقاومة ضد إسرائيل.

إن هذه السياسة المعادية للعرب والمسلمين ستؤدي إلى تضيق فرص الحوار والوثام، وربما تؤدي إلى مزيد من التوتر والجفاء والصدام.

ومن الوقائع الثابتة أن الفكر اليميني السائد في الإدارة الأمريكية تتجاذبه أفكار ليبرالية، وتصورات دينية وموضوعات راديكالية\*. أي أن هذا الخليط

---

<sup>209</sup> - نعمان، عصام(2002)، أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة، مقالة في كتاب (العرب والعالم بعد 11 أيلول)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص314.

المشوه لفكر القيادة الأمريكية انطلاقاً من تزواج الإرث النظري السياسي الذي حمله الفريق الحاكم داخل الإدارة الأمريكية مع النزعة العسكرية المناهضة للإرهاب في الظروف التاريخية المعاصرة.

لقد أظهرت الحرب الأمريكية ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان، وما تلاها من إقامة قواعد أمريكية فيها وفي عدة دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز، أن الولايات المتحدة قد استغلت ضربات الحادي عشر من أيلول 2001 لتعزيز نفوذها العالمي، وعلى وجه الخصوص هيمنتها على مناطق آسيا الوسطى والخليج وبحر قزوين، وذلك لتمتعها بأهمية جيواستراتيجية وجيواقتصادية. ففي منطقة الخليج العربي، وبالتحديد مع السعودية، فإن أطروحات الرئيس بوش حول الحرب ضد الإرهاب قد وترت العلاقات معها. حتى وصل الأمر إلى أن انتقدت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بقوة ما قالت عنه تسامح المملكة مع الإرهاب. وقد جاء في افتتاحيتها: إن الأموال والرجال السعوديين الذين قدموا بموافقة الرياض ساعدوا على إنشاء منظمة أسامة بن لادن الإرهابية وعلى استمرارها.<sup>210</sup>

#### ثانياً: التوجه الأمريكي نحو مجلس الأمن:

استصدرت الولايات المتحدة من مجلس الأمن سلسلة من القرارات الداعمة لحربها ضد الإرهاب. ف جاء القرار 1373 الذي صدر في 28 أيلول 2001 الذي يلزم الدول بتجميد الأموال والموارد المملوكة لكل من يرتكب عملاً إرهابياً أو يحاول ذلك أو يشارك فيه أو يسهله، ولمن يتبعه من أشخاص وكيانات. ويحظر

---

\* - تعد كونداليزا رايس مسؤولة عن دائرة الاتحاد السوفييتي في عهد جورج بوش الأب وقد اطلعت على الفكر الماركسي بسبب إتقانها اللغة الروسية، وكذلك يعتبر بول وولفيتز أحد اليساريين في عقد الستينيات، أما ريتشارد بيرل فيمثل النزعة الصهيونية المتطرفة في الإدارة الأمريكية.

210 - مزاحم، هيثم(2002)، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أيلول، شؤون الأوسط، العدد 107، صيف، ص187-188.

عليها تقديم أي دعم صريح أو ضمني لهؤلاء، ويوجب عليها تجريم أعمالهم في قوانينها الوطنية ومحاكمتهم بمقتضاها، ويطالبها بالإسراع بتوقيع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب. ويطالبها بتبادل المعلومات الأمنية فيما بينها، وتزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالتقارير الدورية عن الإجراءات التنفيذية ذات الصلة وفيما لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار.<sup>211</sup>

وهنا نرى أن القرار المذكور يضع تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أعمالاً لم تحدد على وجه الدقة، تشمل "المحاولة" و "الدعم الضمني"، وتنتقل من المعاقبة على الفعل المباشر إلى محاكمة النيات والسرائر. ويستبق أيضاً ما يقتضيه الميثاق من اجتماع مجلس الأمن في حالة العدوان، وفي هذا مسّ بالسلم والأمن الدوليين.

ثم جاء القرار 1377 الذي نص على تقديم المساعدات التقنية والمالية والتنظيمية والتشريعية اللازمة لمختلف دول العالم في حربها على الإرهاب، ومن ضمنها مساعدتها على إعداد "قوانين نموذجية". وفي هذا تدخل في الشؤون الداخلية للدول. وجاء القرار 1390 الذي نص على أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب تحديث لائحتي الأشخاص والتنظيمات ذوي الصلة بالإرهاب، وفكرة إعداد القوائم هي فكرة منحازة لأن من يصنف ليس معصوماً هو نفسه من التصنيف.<sup>212</sup>

وقد أقرّ مجلس النواب في أيار 2002 أكبر ميزانية دفاعية للولايات المتحدة منذ إدارة الرئيس رونالد ريغان، بلغت قيمتها /383/ مليار دولار لعام 2003، أي بزيادة خمسين مليار دولار عن سابقتها. ووافق المجلس أيضاً على زيادات

---

<sup>211</sup> - انظر نص القرار 1373 على : <http://www.un.org/arabic/terrorism/index.html>

<sup>212</sup> - انظر نص القرار 1377 على : <http://uninfo.state.gov/arabic/tr/112.unrsl.htm>

ونص القرار 1390 على : <http://uninfo.state.gov/arabic/tr/0117.unrsh.htm>

متتالية في ميزانية الدفاع للسنوات الأربع المقبلة لتبلغ /450/ مليار دولار في عام 2007.<sup>213</sup>

### ثالثاً: التصور الأمريكي لمكافحة الإرهاب:

إن الموقف المعلن للولايات المتحدة هو تفضيل التحرك متعدد الأطراف إذا كان ممكناً، وإلا فإن الولايات المتحدة ستتصرف منفردة لإزالة التهديد. وأكدت أحداث أيلول أولوية استخدام القوة العسكرية على غيرها من الوسائل لمكافحة الإرهاب.

وتحولت الاستراتيجية الأمريكية من سياسة الردع المتبادل التي كانت سائدة زمن الحرب الباردة إلى سياسة جديدة تقوم على الدفاع الصاروخي والضربات الوقائية، وتم إسقاط مبدأ عدم توجيه الضربة النووية وأدخلت سياسة السعي إلى تغيير الأنظمة بالقوة في البلاد التي صنفتها الولايات المتحدة على أنها (محور الشر)، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية.

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى صيغة خطيرة في تقسيم العالم إلى فريقين، "فمن ليس معنا فهو ضدنا"، ومن ليس مع واشنطن فهو مع دول محور الشر ويعرض نفسه بالتالي لجميع صنوف العقوبات الأمريكية. هذا المنطق المخل والمفرط في التبسيط جعل الاختيار بين الولايات المتحدة والإرهاب، وبدا الاختيار ثنائياً على الرغم من عدم كونه كذلك، فمن ليس مع الولايات المتحدة ليس بالضرورة مع الإرهاب، وهذا المنطق ذاته هو الذي يؤدي إلى شعور العديد من أصدقاء واشنطن بالإحباط السياسي.<sup>214</sup>

وحدثت تغييرات عميقة في مفاهيم الأمن القومي الأمريكي وسياساته عبر عنها الرئيس جورج دبليو بوش بقوله: "إن مهمة الدفاع عن أمتنا قد تغيرت دراماتيكياً. فأعداء الماضي احتاجوا إلى جيوش عظيمة وقدرات صناعية كبيرة

<sup>213</sup> - مجلة الوسط ، 26 أيار 2002.

<sup>214</sup> - نافع، إبراهيم(2002)، عام على اعتداءات 11 سبتمبر: ماذا حدث للعالم؟؟ ، الأهرام

2002/9/11.

لتهديد أمريكا. أما الآن فإن شبكات خفية من الأفراد بإمكانها جلب الفوضى والمعاناة الكبرى لشواطئنا وذلك بتكلفة تقل عن ثمن شراء دبابة واحدة".<sup>215</sup>  
وتحدد وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" طرق القضاء على الإرهاب والقضاء على المنظمات الإرهابية بما يلي:<sup>216</sup>

1- الخطوات المباشرة والمستمرة، باستخدام جميع عناصر القوة القومية والدولية وسيكون التركيز الأول على المنظمات الإرهابية ذات الأفرع الدولية. والإرهاب الذي ترعاه الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها.

2- على الرغم من أن الولايات المتحدة تسعى إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي، إلا أنها لن تتردد في اتخاذ خطوات من جانب واحد، إذا لزم الأمر، لممارسة "حقنا في الدفاع عن النفس وتسديد الضربة الأولى ضد الإرهابيين لمنعهم من إلحاق الأذى بمواطنينا وبلدنا، ومنع أية رعاية أو دعم، أو توفير الملاذ للإرهابيين، عن طريق إقناع الدول، أو إرغامها على قبول تولي مسؤولياتها السيادية.

3- شن حرب أفكار للانتصار في المعركة ضد الإرهاب الدولي.  
وأفضل دفاع هو الهجوم الجيد، مع تعزيز أمن الولايات المتحدة الداخلي لحمايتها من الاعتداءات والعمل على ردها.

4- إعادة تنظيم للمؤسسات الأمنية الحكومية هو الأكبر منذ إقامة إدارة الرئيس ترومان (1945-1953) لمجلس الأمن الوطني ووزارة الدفاع، ويتركز هذا التوجه نحو:  
- إدارة أمن داخلي جديدة.

---

<sup>215</sup> - كلمة الرئيس بوش في تقديمه لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في 17 سبتمبر 2002.

<sup>216</sup> - الحمش، منير (2003)، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة قضايا استراتيجية (26)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص8.

- قيادة عسكرية موحدة.
  - إعادة ترتيب أساسية لمكتب التحقيقات الفيدرالي.
  - التعاون مع المواطنين والقطاع الخاص.
- هذا إلى جانب تنظيم إدارة للطوارئ على نحو أفضل، وتعزيز النظام الصحي.

- 5- دعم الحكومات الأخرى ومدّها بأية مساعدة يمكن توفيرها.
  - 6- استمرار العمل مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول الأخرى لتوفير المساعدات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والأمنية اللازمة لإعادة بناء أفغانستان كي لا يتعرض مواطنوها مرة أخرى لإساءة المعاملة، وعدم تهديدها لجيرانها وتوفير الملاذ للإرهابيين.
- وعلى الرغم من أن الرئيس بوش يقول في هذه الوثيقة: إنه لهزيمة التهديد الذي يمثله الإرهاب يجب الاستفادة من كل أدوات الترسانة الأمريكية، فإنه ركز بالأساس على الأدوات العسكرية بقوله: "إلحاق الهزيمة بذلك التهديد علينا أن نستفيد من كل أداة في حوزتنا (القوة العسكرية، دفاعات داخلية أفضل، إنقاذ القانون، المخابرات، وجهود حثيثة لقطع التمويل عن الإرهاب)"<sup>217</sup>.
- وتعتمد الإجراءات غير العسكرية لمكافحة الإرهاب على:<sup>218</sup>

- 1- التعاون الدولي الواسع.
- 2- تقويم المعلومات الخاصة وتحليلها بإمكانات المجموعات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب وأهدافها.
- 3- مراقبة تحركات الأفراد المشتبه بهم ومتابعتها والأموال والمواد المشبوهة.
- 4- عمليات رجال الشرطة.

<sup>217</sup> - كلمة الرئيس بوش في تقديمه لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في 17 سبتمبر 2002.

<sup>218</sup> - هيلر، مارك(2005)، النظام الدولي بعد الحرب على العراق، شؤون الأوسط، العدد 118، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص170.

## 5- الإجراءات القضائية.

6- عمليات التنسيق والتعاون بين وكالات الأمن القومي الأميركية ونظيراتها في الدول الأخرى.

وعلى مستوى المواجهة الفكرية تقوم استراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب على نشر مفهومها للإرهاب الذي يقوم على جعل كل صور الإرهاب وأعماله غير مشروعة وذلك حتى يرى الجميع الإرهاب مساوياً للعبودية والقرصنة والإبادة العنصرية وغيرها من أنواع السلوك المستهجن الذي يجب على الجميع أن يعارضه ويقاومه ويمتنع من مساعدته. وتتجه تلك الاستراتيجية في شقها الفكري إلى التركيز على العالم الإسلامي وحكوماته باعتبار أن الظروف والأوضاع والإيديولوجيات التي تفضي إلى ظهور الإرهاب أو دعمه وترويجه توجد في العالم الإسلامي، وذلك لضمان أن لا تجد تلك الأوضاع والإيديولوجيات أرضاً خصبة في أي بلدان ذلك العالم الإسلامي.<sup>219</sup>

وتعمل الولايات المتحدة على تعزيز التحالف الدولي لهزيمة الإرهاب والعمل على منع الاعتداءات الموجهة ضد الولايات المتحدة وأصدقائها. وفي هذا يقول الرئيس الأمريكي بوش: "لقد شنت الحرب علينا، خلسة وبالخداع، والقتل. وهذه أمة مسالمة، ولكنها عنيفة عندما يثار غضبها، والنزاع بدأ في توقيت الآخرين وشروطهم، وهو سينتهي بطريقة وتوقيت نختارهما نحن". وهو بذلك يعلن القتال ضد الإرهابيين الدوليين، والعدو ليس نظاماً سياسياً واحداً، أو شخصاً أو ديناً، أو إيديولوجية. العدو الإرهاب المقصود والعنف المحرك سياسياً، وموجه ضد الأبرياء.

---

219 - علوي، مصطفى (2003)، مكافحة الإرهاب ومستقبل الحوار بين الحضارات: رؤية

عربية، النهضة، العدد 15، أبريل، ص60.

واستراتيجية الأمن القومي تؤكد على أنه "لا توجد قضية تسوغ الإرهاب" وأن الولايات المتحدة "لا تفرق فيما بين الإرهابيين وأولئك الذين يأوونهم على الرغم من معرفتهم بهم أو تقديم المساعدة لهم".

#### رابعاً: الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها:

السياسة الأمريكية المعلنة في مجال مكافحة الإرهاب تقوم على مبادئ رئيسية منها: عدم تقديم أي تنازلات أو عقد أية اتفاقيات مع الجهات الإرهابية أو من يدعمها، ومحاكمة الإرهابيين محاكمة عادلة، وعزل الدول التي تدعم الإرهاب والضغط عليها لإجبارها على التخلي عن سلوكها أو حتى استخدام القوة ضدها بغرض تغيير نظامها وسياستها، ودعم جهود الدول الأخرى الحليفة والصديقة في مجال مكافحة الإرهاب.<sup>220</sup>

ومن أجل تحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً سوف تعمل الولايات المتحدة على:<sup>221</sup>

- 1- قيادة التطلعات نحو الكرامة الإنسانية.
- 2- تعزيز التحالفات من أجل الانتصار على الإرهاب الدولي، والعمل من أجل منع وقوع هجمات ضدنا أو ضد أصدقائنا.
- 3- العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الإقليمية.
- 4- منع أعدائنا من تهديدنا أو تهديد حلفائنا أو أصدقائنا باستخدام أسلحة الدمار الشامل.
- 5- العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من جراء إقامة التجارة الحرة.

---

<sup>220</sup> - US Counterterrorism Policy, Counterterrorism Office, State Department, [www.state.gov/s/ct](http://www.state.gov/s/ct).

<sup>221</sup> - انظر: وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2002، على الرابط:

[www.google.com](http://www.google.com)

6- توسيع دائرة التنمية والتطوير وذلك بفتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديمقراطية.

7- تطوير آليات العمل التعاوني من مراكز القوة الدولية الأخرى.

8- إحداث تغييرات في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لتمكينها من الإيفاء بمتطلبات التحديات التي تواجهنا والفرص المتاحة لنا في القرن الحادي والعشرين.

ومما تقدم نرى أن الولايات المتحدة كانت تفتقد إلى التروي في اتخاذ أي قرار لشن هجوم عسكري على تنظيم إرهابي ما. والذي يحتاج إلى التخطيط السليم ودراسة الإمكانيات المتاحة من حيث العتاد والمال، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بوجود تنظيمات إرهابية على الحدود بين الدول، لأن الإرهابيين يتمكنون من عبور الحدود بحرية والحصول على دعم أو رعاية من بعض الدول المجاورة الأخرى. أو عدم تمكن تلك الدول المجاورة من فرض سيطرتها ورقابتها على أراضيها وحدودها وتسمى عادة مثل هذه الدول: الدول "الضعيفة أو الفاشلة". وفي بعض الحالات تمارس القوة العسكرية على الدول الداعمة أو الرعاية للإرهاب أو على ما يسمى الدول الضعيفة أو الفاشلة، وهو ما قامت به الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق.

ومن هنا ندرك أن ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من صياغات سياسية لإعادة تشكيل خارطة الصراع في المنطقة وفي الشرق الأوسط عموماً تحت مسميات "الشرق الأوسط الجديد" و "خارطة الطريق" و "الانتصار على الإرهاب" وكذلك تداول مفاهيم الحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها يدخل في هذا الإطار الذي يحاول أن يعيدنا إلى نظام "المراكز" أو نظام العرابين وغيرها، ولعل ما حدث في أفغانستان والعراق وما حدث مؤخراً في لبنان وطبيعة التهيج الغربي للسيطرة على أماكن الأزمات ومحاولة السيطرة على الآثار التي تركها فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان و بروز حزب الله كقوة مقاومة تهدد نظام

المركزية الأمريكية الإسرائيلية، يؤكد هذه الحقيقة وإشكالية التعاطي معها من منطلق الأزمة والحل.

وفيما يخص موضوع الإرهاب ومكافحته، نورد الملاحظات الآتية:

- إن الهجمات التي أصابت الولايات المتحدة، لم تحصل من قبل دولة معينة، ولم تتبن أي دولة مسؤولية تلك الهجمات، لتصبح برأي القانون الدولي معتدية، من هنا فإن مبدأ الدفاع عن النفس، وهو مبدأ صريح وواضح في ميثاق الأمم المتحدة (م 51) الذي ينص على مبدأ الدفاع عن النفس فقط في حال تعرضت دولة لهجوم أو عدوان من دولة أخرى. وهذا ما لم يحصل في حالة 11 أيلول، وبالتالي فإن أي مسوغ قانوني باستخدام هذا المبدأ، يكون ساقطاً قانونياً وفقهياً، ولا يمكن للولايات المتحدة التذرع بأي اتفاقية دولية وخصوصاً المتعلقة بمكافحة الإرهاب واستعمالها كحجة قانونية، لاستخدامها القوة ضد أفغانستان أو أي دولة أخرى.<sup>222</sup>

- إن اللجوء إلى القوة لأخذ المطلوبين عنوة، أو لتغيير أنظمة الحكم، هو انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام المعاصر الذي حرم العدوان ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية. لذلك تعد الحرب الأمريكية ضد أفغانستان والعراق عودة إلى منطقتي القرون الوسطى، حيث ساد منطق قانون القوة على ما عداه، وتعتبر هذه الحرب أيضاً عودة إلى سياسة شريعة الغاب، إذ إن القوي يأكل الضعيف.

- إن خلو القرار 1373 من تعريف واضح للإرهاب يعطي الحكومة الأميركية صلاحيات واسعة عبر القرار 1368، وحسب الفهم الأميركي له، وذلك عبر تطبيق تعريف الإرهاب وفقاً للمفهوم الأميركي، بحيث يطال فقط الأفراد

---

<sup>222</sup> - حماد، كمال (2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة، جريدة

الأنباء، العدد/1864/، تاريخ 2001/11/22، ص4-5.

والمقاومين والمناضلين الذين يدافعون عن أرضهم في مواجهة الاحتلال، وتبقى الدول التي تمارس إرهاب الدولة بعيدة عن أي عقوبة أو ملامة.

### خامساً: الحملة الأمريكية على أفغانستان:

كان وزير الخارجية الباكستاني قد أعلن أن مسؤولين أمريكيين كباراً حذروا الباكستانيين في منتصف تموز/يوليو 2001 من أن إجراءً عسكرياً كان يخطط ضد أفغانستان في منتصف أكتوبر، مما يعني أن التخطيط لغزو أفغانستان قد تم قبل أحداث 11 أيلول 2001.<sup>223</sup>

وفي ظل التحقيقات التي تجريها اللجنة المكلفة بالتحقيق في أحداث الحادي عشر من أيلول التي أظهرت مجموعة من الحقائق المثيرة كان من بينها ما أعلنته مستشارة الأمن القومي السابق **كوندوليزا رايس** من أن فريق الرئيس **بوش** كان قد وافق قبل أسبوع من أحداث أيلول على مخطط عسكري لمكافحة الإرهاب، ممثلاً في أفغانستان وتم تحديد حركة طالبان سلفاً كهدف عسكري، وتزامنت هذه التحقيقات مع وقوع تفجيرات مدريد، ومع انعقاد مؤتمر برلين لإعادة إعمار أفغانستان في آذار 2004.<sup>224</sup>

لقد تركت اعتداءات 11 سبتمبر بصماتها على كل المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وفي الساحتين الأمريكية والدولية. وإن تداعيات تلك الهجمات تركت وستترك آثاراً واضحة على المستقبل الجيو سياسي في آسيا الوسطى ومنطقة جنوب غرب آسيا، وخصوصاً في المناطق المتاخمة لأفغانستان من إيران إلى روسيا وباكستان وحتى الصين. وإن التداعيات التي أعقبت الهجمات، صورت العالم وكأنه على وشك الدخول في حرب دينية، بين العالم المتمدن (الغرب) والعالم الأقل حضارة من الغرب (العالم الإسلامي).

<sup>223</sup> - صفى، محمد (2003)، 11 سبتمبر الأذوية الكبرى، دار الأحمدي للنشر، ص 53.

<sup>224</sup> - عبد الحليم، أميرة محمد (2004)، أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكي،

السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، ص 182.

وكانت هجمات سبتمبر قد أعطت مسوغاً قوياً للإدارة الأمريكية لغزو أفغانستان، بسبب تدمير تماثيل بوذا في شتاء 2001 وعد ذلك عدواناً على روح التسامح الديني والتعددية العقائدية التي تتخذها الولايات المتحدة ستاراً لضرب الأديان كلها من أجل العولمة.

#### - أسباب الاهتمام الأمريكي بأفغانستان:

ليس من باب المصادفة أن يكون مسرح العمليات المعلن والمتوقع للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، "أفغانستان".

وليس من باب المصادفة، أن التماس الجغرافي - السياسي يجعل هذا البلد على تخوم اهتمامين أمريكيين استراتيجيين:

1- فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيداً عن السيطرة الروسية، والإيرانية. ويهدف هذا الطريق إلى:

- مد السيطرة الأمريكية إلى منطقة غنية بالمواد الخام.

- رفع يد روسيا عن احتكارات النفط والغاز، مما يوجه ضربة لإمكانات الاقتصاد الروسي ونهوضه من أزماته.

- إضعاف الموقع الإقليمي لإيران وتشديد الطوق عليها.

2- التحكم بالتوازنات الدولية لجهة مراقبة نمو القوة في دول ثلاث صنفتها الدراسات المستقبلية الأمريكية، دولاً خصماً، هي: الهند، الصين، وروسيا.<sup>225</sup>

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد نشرت في شهر تشرين الأول 1999 تقريراً جاء فيه: "إن واشنطن كانت تنتظر إلى آسيا الوسطى، كمصدر قلق ومخاوف أيام الاتحاد السوفييتي، لكن الأمر تبدل الآن بعد استقلال جمهورياتها وأصبحت هذه المنطقة تحظى باهتمام وثيق في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، الذي يتمركز حول تدفق النفط إلى الولايات المتحدة، دون مواجهات عسكرية مع

---

<sup>225</sup> - الموسوي، نواف (2002)، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية"، منشورة في كتاب: العرب والعالم بعد 11 أيلول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص75.

الكتلة السوفياتية السابقة... كما أبدى مسؤولو الأمن الكبار في البنجاب اهتماماً أكبر بالقضايا الناجمة عن المناقشات الحادة التي تتعلق بالوصول إلى مواقع الموارد الحيوية مثل النفط ومنابعه الغنية".<sup>226</sup>

فالهدف الأمريكي على صعيد التوازنات الدولية، هو الحؤول دون تحول أي قوة إلى ند للولايات المتحدة يصارعها أو يقاسمها النفوذ. لذلك، فإن النظر إلى الأهداف الأمريكية للحملة لا بد أن يذهب إلى أبعد مما هو معلن. إن جملة الأهداف المعلنة تراوح بين أن تكون:

- أهدافاً تضليلية لتشتيت الانتباه، أو لتحشيد الرأي العام الداخلي بمقولات ذات وقع تاريخي.

- أهدافاً آلية، أي أن تحقيقها هو وسيلة للوصول إلى الأهداف الأخرى. ومنها على سبيل المثال، ممارسة إرهاب فكري ونفسي وسياسي على دول معينة لتحبيدها أو لحملها على تقديم خدمات للحملة الأمريكية.

ومن أسباب الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين المجاورة، التي تشمل عدا أفغانستان دول آسيا الوسطى الإسلامية وهي: (كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان وقرغيزستان)، أن تلك المنطقة تقع بالقرب من إيران حيث النفط، ومشروع أنابيب النفط والغاز القادم من تركمانستان إلى باكستان ومن ثم الهند عبر الأراضي الأفغانية. ووفق المشروع يمتد الأنبوب على مسافة 1271 كم من حقول دوليتباد في تركمانستان إلى مولتان في باكستان بتكلفة تقدر بنحو ملياري دولار، ويمكن تكملة الخط إلى الهند ذات الحاجة إلى الطاقة بإضافة 800 مليون دولار.

---

<sup>226</sup> - زهر الدين، صالح(2004)، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ص22-23.

وجميع دول منطقة وسط آسيا التي تفككت عن الاتحاد السوفياتي السابق، مازالت دولاً هشة، ويمكن لحركات الإسلام السياسي أن تجد لنفسها موطئ قدم فيها ما لم تتخذ مواقف قاسية ضد ذلك.<sup>227</sup>

ولاحظ مجلس الأمن القومي الأمريكي في تقريره إلى البيت الأبيض، الصادر عام 1999، المتعلقة بسياسة أمن الولايات المتحدة، "أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في امتلاك مصالح حيوية تمكنها من كسب مواقع جديدة لموارد النفط الأجنبي وخصوصاً في آسيا الوسطى"، ويخلص التقرير إلى القول: "يجب أن نستمر في تشكيل قوة تحصن واردة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد منطقة آسيا الوسطى، وفي القلب منها بحر قزوين، من أهم مصادر هذه الثروة عالمياً."<sup>228</sup>

فالحرب على أفغانستان كانت ستقع مع أو بدون 11 أيلول، إلا أن هجمات 11 أيلول أعطت للحرب الأمريكية التغطية السياسية والقانونية والدولية. فالولايات المتحدة وضعت بالقرارين 1368 و 1373 الإطار الكافية للحرب العسكرية ضد أفغانستان، لذلك لم تر مناسبة واحدة رفعتها أي دولة أو أي حكومة ومن ذلك الحكومة الأفغانية لتثبيت عدم شرعية تحرك الأمم المتحدة بعد ما حدث في 11 أيلول 2001، وإن القرارات في مجلس الأمن كانت بالإجماع، وهي قرارات جاءت تحت الفصل السابع. فهي كافية للسماح للولايات المتحدة بخوض الحرب ضد أفغانستان.<sup>229</sup>

لقد جاء الغزو الأمريكي لأفغانستان بمنزلة امتداد طبيعي للاستراتيجية الأمريكية المتحركة منذ عقدين نحو الأهداف التالية:

- السيطرة على بترول جنوب آسيا والشرق الأوسط.

---

<sup>227</sup> - Gurmeet Kanwal, *The New World Order: An Appraisal-1*, Strategic Analysis (Jun1999),p.16.

<sup>228</sup> - زهر الدين، المرجع السابق نفسه، ص23.

<sup>229</sup> - ملاط، شبلي(2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة، جريدة الأنباء، العدد 1864، تاريخ 2001/11/22، ص6.

- اختواء الاتحاد السوفييتي السابق واستعماراه.

- ضمان أمن إسرائيل.

وقد شرعت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان عبر القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن، وهما القرار 1368 الصادر بتاريخ 12 أيلول 2001، الذي يدعو جميع الدول إلى العمل معاً بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة، ويشدد القرار على أن أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ورعاتها سيتحملون مسؤوليتها.

والقرار الثاني هو القرار رقم 1373 الصادر بتاريخ 28 أيلول 2001، المتعلق بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية، والذي يعيد فيه مجلس الأمن تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، على ما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما عدته الولايات المتحدة ضوئاً أخضر كافياً لتشريع عملياتها العسكرية. وتحدثت وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك بأن هذا القرار كاف ولا يحتاج إلى قرار ثان من مجلس الأمن للبدء بالعمليات العسكرية.

وهنا نرى أن الولايات المتحدة في حريها ضد أفغانستان تحت شعار "الحرب ضد الإرهاب الدولي"، قد تخطت ميثاق الأمم المتحدة ومفهوم تعريف "العدوان" لعام 1974، وذلك عندما صورت الهجمات عليها وكأنها اعتداء من دولة، وكلنا يعلم أن منفاذي الاعتداءات انطلقوا من داخل الأراضي الأمريكية، ليشنوا هجماتهم على مراكز أمريكية، أي أن الأحداث كلها حصلت ضمن الأراضي الأمريكية، وبالتالي كان من المفروض على الولايات المتحدة، أن تجمع الإثباتات والدلائل والمستندات، التي ادعت أنها بحوزتها، وتقديمها إلى أفغانستان لأن الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أن المحرضين أو المخططين موجودون على أراضيها، وذلك عبر الطرق الدبلوماسية المعروفة.

وعندما قررت الإدارة الأمريكية الحرب على أفغانستان، رفضت الدول العربية المشاركة في التحالف العسكري، لأن هدف مثل هذا التحالف غير واضح، ومع ذلك فإن الدول العربية - باستثناء العراق - اعتبرت نفسها شريكة سياسية للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، وهو موقف لم يحظ بتقدير من الإدارة الأمريكية. وتفاقم الخلاف عندما بدا أن دولاً عربية أخرى قد يطولها العمل العسكري الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب، حيث أجمعت الدول العربية على أن مثل هذه الخطوة سوف تكون غير مسوغة.

وتصر الولايات المتحدة على صبغ حملتها العسكرية على أفغانستان بطابع إنساني وتزعم أنها ذهبت إلى هذه الدولة، لتخليص شعبها من نظام ديكتاتوري، إرهابي، ولتحقيق الأمن والاستقرار في هذه الدولة. ولكن الواقع يختلف عن هذه الرؤية الأميركية التي تخفي المصالح الحيوية للولايات المتحدة التي تعلقو فوق كل المبادئ الإنسانية وغير الإنسانية.<sup>230</sup>

وعلى الرغم من وجود قوات حفظ السلام في العاصمة كابول وفقاً لقرار مجلس الأمن بتاريخ 20/12/2001، غير أن المواطنين يشعرون بعدم الأمان، وقد أكد الأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان، في تقريره الذي قدمه في أيار 2003، إلى مجلس الأمن الدولي، "أن المشاكل الأمنية تلقي ظلالاً قاتمة على عملية السلام في أفغانستان وتهدد إعادة بناء الدولة. وذكر أن: "أفغانستان تواجه تحدي تدهور الأجواء الأمنية الناجم عن التحرشات والتخوف اليومي والنزاع بين الإثنيات والفصائل وازدياد نشاط العناصر المرتبطة بطالبان وزعيم الحرب الأفغاني قلب الدين حكمتيار وتهريب المخدرات، وإن عملية السلام تواجه تحدياً لأن الكثير من الأفغانيين وربما

---

230 - عبد الحليم، أميرة محمد (2003)، الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان،

السياسة الدولية، العدد 153، ص230.

غالبيتهم لا ينظرون إلى مؤسسات الأمن القومية على أنها تخدم المصالح القومية لجميع أفراد الشعب الأفغاني.<sup>231</sup>

وتصاعدت الانتقادات الدولية الموجهة للإدارة الأمريكية والحكومة الأفغانية نتيجة للانتعاش الهائل الذي شهدته زراعة المخدرات وتجارتها بأنواعها المختلفة انطلاقاً من الأراضي الأفغانية. فقد ذكرت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة في تشرين الأول 2003، أن أفغانستان تعد أكبر مصدر في العالم للمخدرات، فقد أنتجت في عام 2002 أكثر من 36 ضعفاً عن العام الذي سبق سقوط نظام طالبان.<sup>232</sup>

ويظهر الوضع في أفغانستان تناقضاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاهها، إذ كيف تتعهد واشنطن ببناء جيش وطني أفغاني في حين تجزل العطاء لأمرء الحرب الذين يشاركون في تعقب القاعدة مما يعزز من سطوة الميليشيات المحلية وتحديدها بدلاً من التركيز على زيادة دعم الحكومة المركزية والاقتصاد الذي لم يصل إليه سوى الفئات من مساعدات إعادة البناء التي تعهد بها المجتمع الدولي وتقدر بـ 4,5 مليارات دولار.

وليس في وسع واشنطن غض الطرف عن مسؤولياتها تجاه هشاشة الحالة الأمنية في أفغانستان وخصوصاً في العاصمة كابول، وإذا كانت حكومة حامد قرصاي غير قادرة على حماية أركانها بدليل تعرض قرصاي نفسه لأكثر من محاولة اغتيال ونجاح اغتيال نائبه وأحد وزرائه، فمن السهل تقبل فشل حكومته في فرض سلطتها خارج العاصمة كابول، وهو ما يسمح باستمرار خطر الصراع القبلي والتناحر الطائفي ليوجد أرضاً خصبة لنمو التطرف الذي يمثل الهدف الرئيس للحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان. فالوضع السياسي والأمني في أفغانستان أصبح أسوأ مما كان عليه في عهد حكومة طالبان، بل إن

<sup>231</sup> - المرجع السابق نفسه، ص 229.

<sup>232</sup> - عبد الحليم، أميرة محمد (2004)، أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكي، مرجع سابق، ص 184.

الوجود الأمريكي ووجود قوات حفظ السلام الدولية، لم يعد أمراً مرغوباً فيه من قبل الشعب الأفغاني، وهذا لا ينطبق فقط على بقايا تنظيم القاعدة أو بقايا حركة طالبان، ولكن أغلب الشعب يرى أن الوضع الذي كانت عليه البلاد قبل الحملة العسكرية الأمريكية عليها أفضل بكثير من الحالة التي وصلت إليها الآن. وينظرون إلى القوات الأمريكية وقوات حفظ السلام بوصفها قوات احتلال يجب مقاومتها، هذا على الرغم من الدعاوى الأمريكية التي تؤكد أن الولايات المتحدة تتحرك وفقاً للحلول الجماعية للمشكلات الدولية، فهي لم تفرد بعملية حفظ السلام في أفغانستان، بل تركت هذه العملية للأمم المتحدة لتشكّل هي قوات حفظ السلام التي شاركت فيها دول إسلامية. وقد اتخذت هذا المنحى حتى لا تواجه كقوى احتلالية كما ووجهت في السابق بريطانيا والاتحاد السوفيتي عندما كانا يحتلان أفغانستان.<sup>233</sup>

لكن الدعاوى الأمريكية لم تقنع أغلبية الشعب الأفغاني الذي فقد كثيراً من أبنائه نتيجة للقصف الأمريكي للمدن الأفغانية، ومواصلة القوات الأمريكية لتتبع بقايا حركة طالبان وتنظيم القاعدة، إضافة إلى تسوية القوات الأمريكية قتل الأبرياء بذريعة أنه جاء عن طريق الخطأ (مثل قصف قرية كاكراكي بولاية أوزاوغان ليلة 30 حزيران 2002) الذي راح ضحيته آلاف القتلى، وعرض فيلم وثائقي أمام البرلمان الأوروبي في 12 حزيران 2002، أكد فيه شهود عيان أن القوات الأمريكية الخاصة شاركت بالتحريض أو التستر أو بالممارسة الفعلية في قتل نحو 3 آلاف أفغاني من غير المقاتلين فضلاً عن مئات الأسرى من قوات طالبان والقاعدة، وقد جرى ذلك في شرق أفغانستان.<sup>234</sup>

---

<sup>233</sup> - Susan. Rice, U.S. Foreign Assistance and Failed States, Nov. 25, 2002 .  
www.Brookings.edu.

<sup>234</sup> - الأزعر، محمد خالد (2003)، الولايات المتحدة: تعميم القتل الخطأ، تاريخ 14 كانون

www.Islam on line.net

الثاني:

وقد عبر نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بول وولفيتز، في كلمته التي ألقاها في اجتماع لوزراء الدفاع في دول آسيا والمحيط الهادئ المنعقد في سنغافورة في أيار 2003 عن اقتناعه بأن أفغانستان لا تزال تشكل خطراً في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. متهماً معظم من وصلوا إلى السلطة في أعقاب الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة على أفغانستان بالعمل على خدمة مصالحهم الخاصة بدلاً من خدمة الشعب الأفغاني.<sup>235</sup>

وقد عزز الانتصار الأمريكي السريع في أفغانستان من تصاعد غرور الولايات المتحدة الأمريكية، ودخولها ما أسماه المرحلة الثانية من الحرب ضد "الإرهاب"، وذلك عندما أعلنت واشنطن عن إدخال حركات وتنظيمات أخرى في لائحة المنظمات "الإرهابية" وبخاصةً حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وذلك إكراماً لإسرائيل ورضوخاً لضغوط اللوبي المؤيد لها في الكونجرس والإدارة.

وبعد نجاح الحملة الأمريكية في أفغانستان، جاءت مواقف الإدارة الأمريكية لتثبت أن ما أبدته من رغبة في التعاون مع المجتمع الدولي كان شيئاً تكتيكياً وليس استراتيجية دائمة للعمل الدولي. وكان من نماذج هذه المواقف:

- انسحاب الولايات المتحدة المنفرد من اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) (Anti Ballistic Missiles) الموقعة عام 1972 التي ظلت تعد أساس التوازن الاستراتيجي الدولي.

- عدم تصديق الإدارة الأمريكية على بروتوكول كيوتو فيما يخص التغيرات المناخية، على الرغم مما أبدته الإدارة من أنها سوف تقدم مقترحات جديدة وحلولاً وسطاً، إلا أن المؤتمر الذي انعقد في جراك في تشرين الأول 2001 جاء ليؤكد رفض الولايات المتحدة لأي شيء تعتبره ضاراً بمصالحها.

---

<sup>235</sup> - عبد الحليم، أميرة(2003)، الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان، مرجع

سابق، ص 229.

- قاطعت الولايات المتحدة مؤتمر التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، على الرغم من أنها كانت من أوائل الدول التي وقعت عليها، على أساس أن المعاهدة سوف تضع قيوداً على تطوير قدراتها النووية.

- قاطعت الولايات المتحدة مؤتمر المراجعة الذي عقد بشأن الأسلحة البيولوجية وأعلنت واشنطن معارضتها لأي عمل جماعي لدعم الاتفاقية.

- رفضت الإدارة تقديم معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لتصديق الكونجرس عليها.

- عدم التوقيع على اتفاقية منع وإزالة الألغام الفردية.

- تبنت الإدارة مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (شارون) وعدت المقاومة الفلسطينية من أعمال الإرهاب.

والخلاصة: إن مستقبلنا في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم سيكون، إن لم ننتفض، أسوأ من ماضي الهنود الحمر في أمريكا، والسود في جنوب إفريقيا.

وتصريحات المسؤولين الغربيين، وخطط بوش تنبئ بما يببئ لنا.

واليوم نعيش عصر التكتلات والكيانات العملاقة، ولا مكان بعد اليوم للدول الصغيرة. والسلام أصبح يخضع لمعيار القوة. والاستمرار في الوجود يحتم علينا القيام بثورة عارمة في تفكيرنا وسلوكنا وكياناتنا السياسية، وتجديد كل الطاقات لامتلاك وسائل القوة. فالمستقبل صناعة بشرية، ومستقبل الأمة يتوقف على إرادة أبنائها.

إن الإدارة الأميركية بإستراتيجيتها القائمة على السيطرة العالمية (القطب الواحد) بزعامة الرئيس بوش، الذي يسعى لترسيخ هذه الاستراتيجية، باتت تشكل عبئاً ثقيلاً على عالم اليوم، وخطراً داهماً ينذر بشر مستطير. ومن واجب الشعوب الراغبة في العيش في ظل الأمن والسلام والتسامح، الإسراع في استخدام كل الوسائل الممكنة لاحتواء هذا الخطر قبل استفحاله.

## المبحث الثاني: القضاء على أسلحة الدمار الشامل (العراق نموذجاً)

شكلت أحداث أيلول محطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، كما في تاريخ العالم أجمع. ومنذ اللحظة التي استحدثت فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلح "محور الشر"، محدداً العراق أحد أضلاعه الثلاثة إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، بدأت مرحلة العد العكسي لنظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين. لكن ذلك لا يعني إطلاقاً أن خطة الحرب الأميركية على العراق بدأت مع أحداث 11 أيلول، حيث هناك وثائق كثيرة كانت قد أعدت قبل سنوات لهذا الغرض، سوف نتحدث عن بعضها لاحقاً.

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه العراق قبل أحداث الحادي عشر من أيلول:

بعد نهاية حرب الخليج الثانية مباشرة، أشرف بول وولفيتز على إعداد مجموعة من الخطوط الإرشادية سميت بـ "دليل تخطيط الدفاع" Defense Planning Guidance تضمنت أسلوب التعامل مع النظام العراقي السابق وبقية العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة، وقد تسربت هذه الأفكار إلى وسائل الإعلام عام 1992، ويعتقد وولفيتز أن الاحتواء يعد من مخلفات الحرب الباردة وأن أمريكا ينبغي أن تستخدم قوتها العسكرية الضاربة بصورة استباقية أي لا تنتظر حدوث فعل مادي معين ضدها وأن تلجأ إليها بمفردها إذا احتاج الأمر. وعلى واشنطن أن تمنع الآخرين من استعمال الأسلحة النووية والكيميائية أو البيولوجية. وجاءت أحداث 11 أيلول 2001 لتعطي هذه الأفكار قوة دفع هائلة.

وفي عام 1997 تأسس مشروع "القرن الأمريكي الجديد" The New American Century على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني الجمهوري الأمريكي ويرأسه ويليام كريستول، وضم كذلك ريتشارد بيرل (الرئيس السابق لمجلس سياسات الدفاع أحد أقوى أجهزة التخطيط والتوجيه السياسي في البنتاجون)، والذي استقال بعد الكشف عن ممارسات للتلاعب مع شركات نفط أمريكية قام بها بيرل. وينادي المشروع بتحقيق السيطرة الأمريكية على العالم.

وقد طالبت هذه المجموعة الرئيس **بيل كلينتون** وأعضاء الكونجرس في العام 1998 في رسالة مفتوحة ببدء العمل على "تغيير النظام في العراق والسيطرة على البلاد". واتباع سياسة تستند إلى استخدام القوة العسكرية لتغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط.<sup>236</sup> والمبادرة بشن الحرب حتى لو فشلت الولايات المتحدة في حشد حلفاء لها عبر الأمم المتحدة.<sup>237</sup>

وحتى يتحقق الهدف يضع أنصار هذا المشروع عدة خطوات على أمريكا أن تقوم بها، وهي:<sup>238</sup>

أولاً: استعمال القوة العسكرية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي بفرض بقاء نظام **صدام حسين** أو في حال غيابه.

ثانياً: ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة على شتى التهديدات بصورة حاسمة وبغرض تحقيق الانتصار ضد القوى المعادية.

ثالثاً: أهمية أن تتفوق القوة العسكرية الأمريكية على شتى القوى العالمية. رابعاً: أهمية أن تبقى واشنطن على القواعد والتسهيلات العسكرية بغرض المساهمة في تقويض أية قوة إقليمية مناوئة.

خامساً: العمل على إضعاف الصين وتغيير نظام الحكم فيها. سادساً: المضي قدماً في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.

سابعاً: بناء نظام عالمي جديد يقوم على القيادة الأمريكية ويهدف إلى "ردع النظم المارقة الخطيرة" مثل سورية وإيران وليبيا وكوريا الشمالية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن غالبية فريق **بوش** الحاكم ومعظم قادة مشروع القرن الأمريكي الجديد هم حلفاء لإسرائيل وخصوصاً حزب الليكود،

---

<sup>236</sup> - انظر: المحرر العربي، العدد 387، 14-20 آذار 2003، ص11.

<sup>237</sup> - Jason Leopold, *The Origins of the Bush War Plan: The 1998 Rumsfeld and Wolfowitz Memo to Clinton*. www.counterpunch.org

<sup>238</sup> - العناني، خليل(2003)، حين تتحول الأفكار إلى حقائق مفزعة: نظرة إلى مشروع القرن الأمريكي الجديد، 2003/5/11، ص10.

وكان هؤلاء وخصوصاً **بيرل وولفيتز** قد أعدوا تقريراً عام 1996 سمي "القفة الكبرى" A Clean Break Report عبر مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسات المتقدمة The Institute for Advanced Strategic and Political Studies ويعد أحد بنوك التفكير التابعة لإسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وله علاقة وثيقة مع **نتياهو** رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق. وورد في التقرير أن: "إسرائيل تستطيع تشكيل وضعها الاستراتيجي بالتعاون مع تركيا والأردن عبر إضعاف سورية واحتوائها وحتى ضربها، ويجب تركيز الجهد على الإطاحة بنظام **صدام حسين** كهدف استراتيجي هام بالنسبة لإسرائيل".<sup>239</sup>

والمحافظون الجدد كانوا مصممين على الإطاحة بنظام الرئيس **صدام حسين** قبل أن يصبح **بوش** رئيساً. فقد أثاروا الموضوع وحرصوا عليه في مطلع العام 1998 بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس **كلينتون** يدعونه فيه إلى إزاحة **صدام** عن السلطة. وكثير من الموقعين على هاتين الرسالتين كان ممن لهم روابط مع المجموعة المؤيدة لإسرائيل (جينسا).

وفي عهد الرئيس **بوش** الابن أصبح أعضاء المجموعة الآتفة الذكر التي تضم بالإضافة إلى **بيرل وولفيتز** و**راندي شومان** رئيس لجنة تحرير العراق، وبعض رؤساء تحرير الصحف الذين يتمتعون بنفوذ كبير بفضل العلاقة الوثيقة التي تربطهم بوزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** ونائب الرئيس **ديك تشيني**.

وسبق لأفراد هذه المجموعة أن ساندوا الحملة الانتخابية للرئيس **جورج بوش**، وأسهموا في إيصاله إلى سدة الرئاسة عن طريق انتخابات تشوبها الشكوك

---

www.bbcarabic.com - 239

بغية جعله وسيلتهم لتنفيذ خطة إسقاط النظام العراقي، وكانت تلك الخطة تتطلق من عدة خيارات رئيسية:<sup>240</sup>

1- الخيار الدبلوماسي: المتمثل في العمل بوساطة الأمم المتحدة لفرض عقوبات ذكية على العراق، والضغط على الرئيس **صدام حسين** للسماح لمفتشي الأسلحة الدوليين بالعودة إلى العراق بعد أن منعوا من دخولها منذ عام 1998 ومواصلة البحث عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية التي تزعم الولايات المتحدة بأنها موجودة بحوزة العراق والعمل على تدميرها.

2- التضييق السياسي: على نظام **صدام حسين** وممارسة المزيد من الضغوط عليه من قبل الدول المجاورة بهدف عزله، ودعوة هذه الدول لمناقشة تكوين حكومة عراقية تخلف حكومة **صدام حسين**.

3- الاعتماد على قوى المعارضة العراقية: بقيادة (المؤتمر الوطني العراقي) الذي يتزعمه **أحمد الجبلي**، إذ كانت قواته وعناصره ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي تدعمه قد اضطرت للانسحاب من شمال العراق منذ عام 1996 أمام هجوم قام به الجيش العراقي واتخذ المؤتمر الوطني آنذاك مقراً له في لندن إلا أن إدارة الرئيس **بوش** بدأت، وتحت تأثير مجموعة **وولفويتز**، تفكر باعادة الاعتبار له بوصفه قوة معارضة رئيسية.

4- الخيار العسكري: الذي يقوم على شن حملة عسكرية على العراق تعتمد على القصف الجوي المؤثر، الذي يمكن أن يؤدي إلى الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية العراقية، ويدفع بالضباط والجنود العراقيين إلى التمرد، على غرار ما حدث إبان حملة (عاصفة الصحراء) والعمل على تنظيم هؤلاء كقوة معارضة إضافية وفاعلة ضد **صدام حسين**.

---

240 - شلغين، بادي(2005)، المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، دمشق: مكتبة المناهل، ص166.

وكان وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول فرصة ذهبية لأنصار المشروع من أجل تقديمه إلى الرئيس بوش وإقناعه به خاصة في ظل ما أصاب الكبرياء الأمريكي من جراء هذه الهجمات، حيث قدم المحافظون رسالة موقعة من كل من: كريستول وفوكوياما وروبرت كيجان وبييرل وغيرهم، وذلك في 20/9/2001.<sup>241</sup>

ويبدو أن هذا الخيار هو الذي تم تبنيه من قبل صقور الإدارة الأمريكية والبنтажون والذين بدؤوا منذ أواخر عام 2002 بوضع الترتيبات اللازمة لشن الحرب على العراق، مع الإشارة إلى أن شارون كان قد مارس ضغطاً شديداً، إلى جانب وولفيتز ورامسفيلد، على الرئيس بوش للإسراع بتنفيذ خطة الهجوم على العراق.

وكان الرئيس بوش الابن وإدارته، قد دأبوا على شرح أسباب الحرب الأمريكية على العراق بوصفها تهدف إلى تحقيق ثلاث نقاط أساسية:<sup>242</sup>

- 1- نزع أسلحة الدمار الشامل.

- 2- إيجاد دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيلية خالية من الإرهاب إلى الأبد.

- 3- إيجاد نظام جديد ديمقراطي في العراق تحتذي به بقية دول المنطقة.

وقد كشفت دراسة أمريكية جديدة أن الرئيس بوش وكبار مستشاريه أدلوا بمئات الإفادات المضللة عن العراق وذلك خلال العامين اللذين أعقبا اعتداءات 11 أيلول 2001. وبلغ عدد الإفادات 935 إفادة رسمية كاذبة قدمتها إدارة بوش وأدت إلى غزو العراق في العام 2003. ووفقاً للدراسة فإن الرئيس بوش وسبعة مسؤولين رفيعين في إدارته منهم نائبه ديك تشيني، ووزير الخارجية

---

<sup>241</sup> - ثابت، أحمد (2005)، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 123، خريف، ص 62.

<sup>242</sup> - زهر الدين، صالح (2004)، الحرب الأمريكية على العراق (البعد النفطي)، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ص 10.

السابق **كولن باول**، ومستشارة الأمن القومي حينها، ووزيرة الخارجية الحالية **كوندوليزا رايس** أقدموا على الإدلاء بهذه الإفادات غير الصحيحة. وأدلى **بوش** بـ232 إفادة كاذبة بشأن العراق وحيازته على أسلحة دمار شامل، إضافة إلى 28 إفادة أخرى ربطت بين العراق وتنظيم القاعدة.

ويأتي **كولن باول** بعد **بوش** في ترتيب المسؤولين الذين أكثروا من الإفادات الكاذبة حيث بلغ عددها 244 إفادة تعلقت بأسلحة الدمار الشامل، و10 عن العلاقات بين العراق والقاعدة، يتبعه وزير الدفاع السابق **دونالد رامسفيلد** وآري **فلايشر** المتحدث باسم البيت الأبيض حينها برصيد 109 إفادات كاذبة. أما **رصيد بول** و**ولفيتز** نائب وزير الدفاع حينها فقد بلغ 85 إفادة، تبعته **رايس** برصيد 56 إفادة، و**تشيني** بـ 48.<sup>243</sup>

ونرى أن الولايات المتحدة ومما عرضته من مسوغات من أجل غزوها العراق هي مسوغات واهية لا تسمح لها بالتدخل في بلد ذي سيادة، وهذا مخالف للقانون الدولي والشرعية الدولية.

إن الحجج الأمريكية المعلنة لإضفاء الشرعية على غزوها العراق واحتلاله هي حجج غير صحيحة، فكون العراق حسب ما تدعي الولايات المتحدة يملك أسلحة دمار شامل هو دليل غير مؤكد لأن جميع بعثات التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة وفي أثناء عملها الطويل على الأراضي العراقية لم تؤكد وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وهذا ما ثبت فعلاً عندما لم تتمكن القوات الأمريكية من جلاء وجودها هناك بعد الغزو أن نجد أي دليل يثبت ذلك.

أما بخصوص تغيير نظام الحكم الدكتاتوري في العراق وإقامة نظام ديمقراطي حر، فإنه يعد خروجاً عن القانون الدولي الذي ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهنا تظهر لدينا تساؤلات كثيرة. لماذا لم تبدأ الولايات المتحدة بتغيير نظام الحكم في كوبا التي لا تبعد عنها أكثر من تسعين

<sup>243</sup> - جريدة تشرين، العدد /10084/، 24 كانون الثاني 2008، ص12.

مبلاً؟ ألم تكن الولايات المتحدة هي المساندة لأكثر الحكومات والديكتاتوريات في العالم مثل تشيلي وديكتاتوريات أمريكا اللاتينية؟ ألم تكن الولايات المتحدة هي التي دعمت النظام العراقي في حربه ضد إيران؟ ولماذا منعت إسقاط هذا النظام بعد حرب تحرير الكويت في العام 1991؟

ولم يعد هناك شك بأن الاحتلال الأمريكي للعراق كان جزءاً من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية. والتي تقوم على محاولة إبقاء الهيمنة الأمريكية على العالم وإدامتها أطول فترة ممكنة، والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق واحتفاظها بوجود عسكري كبير فيه يحقق أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة يقوم العراق بدور محوري فيها. فعلى الصعيد السياسي يقوم جوهر الرؤية الاستراتيجية الأمريكية على أن تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، استناداً إلى فكرة مؤداها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سوف يكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي، وخاصة سورية.

## ثانياً: الأهداف الأمريكية من احتلال العراق:

أسلحة الدمار الشامل وإيواء التنظيمات الإرهابية ورفض الالتزام بالقرارات الدولية وواجب التصدي المبكر للخطر الكبير الذي يمكن أن يشكله العراق في مصادره العسكرية المستقبلية. هذه أهم الدوافع المعلنة للحرب على العراق. إلا أن ثمة دوافع أخرى غير معلنة وقد تكون أكثر دقة وإلحاحاً.<sup>244</sup> ويمكن إجمالها بما يلي:<sup>245</sup>

244 - المصري، شفيق(2002)، حرب العراق: الدوافع غير المعلنة، مجلة الاقتصاد

والأعمال، تشرين الثاني، ص46.

1- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، وإظهار التفوق العسكري الساحق والقوة الطاغية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على المسرح العالمي، وتسجيل حقها في التحرك المنفرد لتوجيه ضربات ضد أية دولة أو مجموعة من الدول ترى واشنطن - بمعاييرها الذاتية- أنها يمكن أن تهدد أمنها القومي، أو مصالحها الاقتصادية، أو مكانتها العسكرية المتفردة على الساحة الدولية.

2- السيطرة على احتياطات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم<sup>246</sup>، مع ما يقود إلى التحكم في نفط المنطقة العربية وتغيير موازين القوى الاقتصادية فيها، ويؤدي إلى فتح مجالات الهيمنة الأمريكية على أسواق البترول العالمية، إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً وتوزيعاً. حتى إن مستشار الرئيس بوش للشؤون الاقتصادية لورانس ليندساي كان قد صرح قبيل الحرب على العراق، بأن: "النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وإن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حالة نجاح الحرب".<sup>247</sup>

---

<sup>245</sup> - رفعت، سعيد(2002)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون

عربية، العدد 112، شتاء، ص7-9.

<sup>246</sup> - نظام الدين، عرفان(2003)، ماذا تريد أميركا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أم حرب

الهيمنة؟، جريدة الحياة تاريخ 2003/2/24.

<sup>247</sup> - محمود، أحمد إبراهيم(2003)، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق

الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، تشرين، ص63-64.

والمصور التالي يظهر حقول النفط في العراق وأهم المصافي وخطوط

الأنابيب:



3- فرض التوجهات الأمريكية الجديدة على دول الاتحاد الأوروبي، والحصول على اعترافهم بالدور الإمبراطوري الجديد للولايات المتحدة. وإذ يتفهم الأمريكيون القلق الأوروبي من هيمنة الدور الأمريكي وتأثيراته على موازين القوى في العالم، وعلى قدرة الدور الأوروبي على التحرك الجماعي المستقل عن الخط الأمريكي، غير أنهم يعتقدون أن المواقف الأوروبية المعارضة للتحركات الأمريكية ستتنازل تدريجياً إزاء شعورهم بعدم تأثير هذه المواقف على السياسة الأمريكية، خاصة بعد انتهاء المرحلة السياسية، وبدء المعركة العسكرية ضد العراق التي لن يجد فيها الأوروبيون مناصاً من الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ليس فقط للحاق بركب المنتصر، وإنما للمشاركة أيضاً في غنائم الحرب.

4- توجيه رسالة حازمة لكل من روسيا والصين بجدية الولايات المتحدة في أن تكون القوة الإمبراطورية الوحيدة في العالم بلا منازع، وفي تنفيذ أهدافها في

المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى حيث تكمن مصادر الطاقة الرئيسة، وبالمدى الذي يمكن أن تصل إليه القوة الأمريكية في سبيل تنفيذ هذه السياسة. وإشعارهما بأن تحقيق مصالحهما - حتى في مناطق نفوذهما المباشرة- يجب أن يتم من جراء مباركة الولايات المتحدة وتعاونها، وعبر إبرام صفقات سياسية تحقق مصالح متبادلة للطرفين ومنافعهما معاً.

5- فرض العزلة على إيران وتطويرها، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة. وإما تعرضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسة بديلة للحكم الإسلامي فيها.

6- منح إسرائيل صكاً أمريكياً يجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة فيها، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي ستفرضه نتائج الحرب في المنطقة.

7- فرض نظام حليف للأمريكيين في العراق ليكون مركز الثقل في المنطقة العربية، ومثالاً لنمط العلاقات بين الولايات المتحدة ودولها. ونموذجاً لإمكانية التغييرات المطلوبة في الدول العربية، مع ما يستلزمه ذلك من إقامة علاقات رسمية ومتعاونة مع إسرائيل، ومن إعادة صياغة الأدوار "التقليدية" لبعض الدول العربية سواء بالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة، أم لتسوية القضية الفلسطينية، أم في مجال الطاقة.

8- إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة وما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، وما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فاعليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، وإيجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة.

9- إطفاء نزعات الثأر الأمريكية الداخلية بإظهار استمرار الحملة ضد الإرهاب، ومحاولة تجسيدها في توجيه ضربة عسكرية لدولة عربية إسلامية ذات توجهات مثيرة للخلاف على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء صعوبة مواجهة العدو الحقيقي الذي لا يعرف له ملامح أو كيان أو عنوان. وهو الأمر الذي يقدر معه الأمريكيون أنه طالما استمرت الأعمال الإرهابية داخل أو خارج الولايات المتحدة دون ردع حاسم، فإنه سيكون هناك مراحل آخر للحرب حتى لو أدى الأمر إلى خلط متعمد للأوراق بين الدول التي تعتقد الولايات المتحدة أن مناخها السياسي وثقافتها الدينية يسمحان بتفريخ الإرهاب وتصديره، وبين دول أخرى تعدها متمردة عليها أو غير منحازة بالكامل لسيادتها.

10- محاولة استثمار الحرب ضد العراق لدعم شعبية الرئيس الأمريكي في الانتخابات الرئاسية القادمة من جراء الاستمرار في إذكاء الشعور الوطني الأمريكي الذي تصاعد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وإعطاء الأولوية في سياسة الإدارة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي، وذلك على الرغم مما تعانیه الأوضاع الداخلية الأمريكية من ركود اقتصادي، وكساد مالي، وتقييد في بعض الحريات المدنية.

ولعل هذا الهدف قد تحقق فأعيد انتخاب الرئيس بوش الابن لولاية ثانية، بسبب النجاح السريع في احتلال العراق، غير أن هذه الشعبية بدأت بالتراجع السريع بعد بدء أعمال المقاومة التي كبدت ولا تزال تكبد الولايات المتحدة خسائر فادحة.

وعلى الصعيد العسكري فإن موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية يمثل تطبيقاً عملياً للشق السياسي من هذه الاستراتيجية. فأفكار إعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة واستكمال الهيمنة الأمريكية على الخليج والشرق الأوسط تظل أفكاراً نظرية بحتة ما لم تجد تطبيقاً عسكرياً عملياً ومحدداً لها. ويتمثل المكون العسكري للاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، في أن الوجود

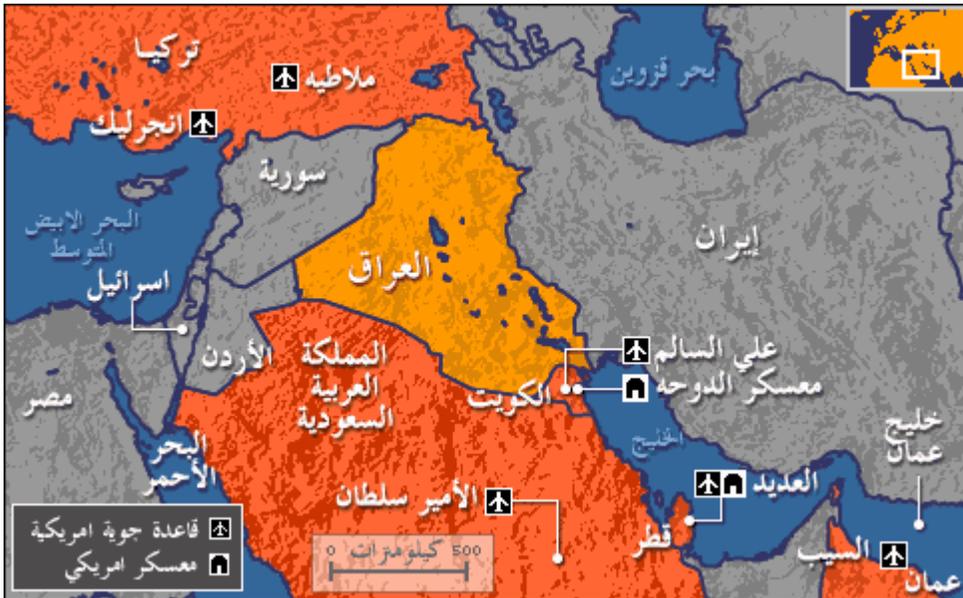
العسكري الأمريكي في العراق يحقق أهدافاً مهمة من المنظار الأمريكي تتمثل في:

1- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للعراق. فالعراق يحتل ثاني أهم موقع من الناحية الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة، فهو نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. وإن الجوار الجغرافي للعراق المتمثل بكل من إيران وسورية يكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين.

2- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة، وركيزة أساسية لوجودها العسكري ليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في مجمل منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الاستراتيجي التي يقع العراق في القلب منها والتي تضم: الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

والشكل التالي يوضح القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج

وتركيبة:



3- إن الوجود العسكري في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قدرة أكبر على احتواء الدول المعادية أو غير الصديقة للولايات المتحدة ومواجهتها انطلاقاً من أن الموقع الاستراتيجي للعراق. وهي بالتحديد إيران وسورية. فالولايات المتحدة لا تنفي اطلاقاً نيتها استهداف هاتين الدولتين، فإيران واحدة من الدول التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن "محور الشر"، وكذلك فإن هناك خلافات سياسية واسعة بين الولايات المتحدة وسورية وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد.

4- تعزيز أمن إسرائيل وضمانه، إذ حقق الاحتلال الأمريكي للعراق مصلحة استراتيجية للدولة العبرية. فالاحتلال لم يؤد إلى الإطاحة بنظام حكم مناوئ لإسرائيل فحسب، بل إن الولايات المتحدة تسعى لإيصال نظام حكم موال لها في بغداد، وتخطط لإبقاء قوات أمريكية دائمة في العراق، وتسعى إلى إقامة علاقات بين نظام الحكم العراقي الجديد وإسرائيل، وهو ما يتضمن تعديلاً هيكلياً في ميزان القوى في دائرة الصراع العربي- الصهيوني بفعل إخراج العراق من هذه المعادلة.

فالإدارة الأمريكية حاولت - تحت ضغوط دولية- الحصول على قرار من مجلس الأمن يسمح بشن الحرب على العراق، وهو ما يسبغ الشرعية على الحرب ولما فشلت في ذلك ذهبت إلى الحرب دون قرار ودون شرعية دولية.<sup>248</sup> إن الانتصار في العراق سيمكن الإدارة الأمريكية من تحقيق مكاسب على المستوى العالمي، إضافة إلى الهيمنة المباشرة على العراق. وهذه الأهداف تتضمن:<sup>249</sup>

1- إلغاء تأميم النفط العراقي الذي أنجزه الرئيس صدام حسين في أوائل السبعينيات، عبر السعي إلى خصصته في 24 شهراً مع منح الأفضلية المطلقة للشركات الأمريكية.

<sup>248</sup> - علوي، مصطفى(2003)، الغزو الأمريكي للعراق بين القوة الساحقة والفسادة، شؤون عربية، العدد 114، صيف، ص20.

<sup>249</sup> - ديب، كمال(2003)، النهب النفطي، جريدة النهار تاريخ 20/4/2003، ص7.

- 2- السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة في هذه السياسة.
- 3- إغراق السوق بكميات تفوق حدود الأوبك، وإلى مستويات تدفع سعر البرميل إلى ما دون العشرين دولاراً في الفترة الأولى، ودفع العراق إلى ضخ المزيد من الكميات وبدون قيود، وقد صرح نائب الرئيس **ديك تشيني** أن الإنتاج العراقي سيرتفع إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً في ستة أشهر.
- 4- إعادة إنشاء بؤرة مهمة للدولار الأمريكي عبر السيطرة على السلطة النقدية العراقية والجمارك وتمويل المشاريع المتعاقد معها في الخارج. وهذا من شأنه أن يخلق ما يسمى في سوق النقد: **Band Wagon Effect** مما يجبر دولاً أخرى إلى تهريب رساميلها إلى مظلة الدولار.
- 5- ربط المنشآت الصناعية الشرق أوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أمريكية.
- 6- إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر ملاءمة للمصالح الأمريكية.

وبالإضافة إلى الأسباب الرئيسة للحرب على العراق "يجب أن لا نغفل عن السبب الرئيس الآخر لهذه الحرب وهو القضاء على الخبرة العلمية والتكنولوجية المتقدمة التي وجدت في العراق والمتجسدة في آلاف العلماء والفنيين العراقيين الوطنيين والمبدعين".<sup>250</sup>

- وفي إحدى وثائق **ريتشارد بيرل** لـ "عراق ما بعد الاحتلال" أرسلها إلى الأمير **نواف بن عبد العزيز** أوضح أن هدف الولايات المتحدة هو:<sup>251</sup>
- أ- الإشراف على إدارة شؤون البلد لمدة لا تقل عن سنتين قابلة للتجديد.
- ب- فتح البلد أمام المصارف والشركات الأجنبية.
- ج- إلغاء العقود النفطية السابقة.

<sup>250</sup> - رشيد، فتحي (2003)، حدث ويحدث في العراق: أمركة أم صهيئة؟، دمشق: دار ترقى للطباعة والنشر، ص 229.

<sup>251</sup> - انظر جريدة السفير: تاريخ 2003/2/13.

د- تفكيك الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ه- إقامة نظام فيدرالي.

إن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاحتفاظ بوجود عسكري كبير فيه يحقق أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة يقوم العراق فيها بدور محوري. فعلى الصعيد السياسي يقوم جوهر الرؤية الاستراتيجية الأمريكية على تغيير نظام الحكم في العراق لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط ، استناداً إلى أن إقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في الوطن العربي ككل، فالتغيير في العراق سيكون دافعاً للتغيير في باقي دول المنطقة. وكان الرئيس بوش قد أشار صراحة إلى هذا المعنى في خطابه الشهير قبل الحرب على العراق في شباط 2003 حيث قال: "إن إقامة عراق حر وديمقراطي سوف يكون نموذجاً للحرية تستلهمه الدول الأخرى في المنطقة".<sup>252</sup>

### ثالثاً: آثار الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته:

كان للاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق تداعيات كبيرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

أ- **على الصعيد السياسي:** جاءت تلك الآثار لتزيد من حدة الخلافات وبالتالي التناقضات في المواقف، وكان من أهم تلك الآثار:<sup>253</sup>

1- أدخل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومنتشاك من العلاقات الداخلية، قد لا يكون مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للبلاد، من حيث شدة تناقضاته وموضوعاته

---

<sup>252</sup> - محمود، أحمد إبراهيم(2003)، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، تشرين الأول، ص63.

<sup>253</sup> - السنائي، عبد الله (2004)، احتلال العراق وتداعياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص367.

الصراعية، بعبارة أخرى يمكن القول: "إن الاحتلال أسفر عن محو الدولة الوطنية، وتدعيم الأقليات".

والشكل التالي يوضح كيف عملت الولايات المتحدة على تقسيم العراق إلى ثلاث مثلثات هي: المثلث السني والمثلث الشيعي والمثلث الكردي.



- 2- زادت الحرب من حدة التناقضات بين الدول العربية.
- 3- التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان العربية.
- 4- تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية بصفتها القضية المركزية للعرب، فلم تعد تلك القضية موجودة في اهتمامات الكثير من الدول العربية.
- 5- اتهام العرب بالإرهاب، وبالتالي إظهارهم بمظهر المخالفين للشرعية الدولية.
- 6- استمرار الولايات المتحدة في سعيها لإعادة هيكلة المنطقة وفرض ترتيبات سياسية جديدة، وخاصة من جراء تقديم مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- 7- تعزيز بذور الخلافات السياسية العربية- العربية وهذا ما أضعف الموقف السياسي العربي.
- 8- انهيار النظام العربي الإقليمي وتصدع مفهوم الأمن القومي العربي.

9- الوقوف في وجه التنسيق السياسي العربي مع دول الجوار للوطن العربي وخاصة تركيا وإيران.

10- مصادرة القرار السيادي العراقي، وربما يفكر الأمريكيون بتقسيم العراق إلى دويلات على أساس ديني، وبالتالي إضعافه، وشل الإرادة السياسية العراقية.

11- استغلت إسرائيل الحرب وظروف الاحتلال لصالحها من الناحية السياسية. ويعد الحاكم العسكري الأمريكي للعراق بعد احتلاله **جاي جارنر** وكذلك الحاكم المدني **بول بريمر** من أشد الصقور الموالين لإسرائيل ولهما علاقات "بيزنس" وثيقة مع كل من تل أبيب واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وقد أشاد **جارنر** بجيش الاحتلال الصهيوني في العام 2000 بزعم أنه "تحلى بضبط النفس في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية".<sup>254</sup>

ب- **على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي**: كان لاحتلال العراق آثار وتداعيات اقتصادية واجتماعية كثيرة انعكست بمجملها على العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، وأهم تلك الآثار:<sup>255</sup>

1- السيطرة على النفط العراقي الذي يصنف ثاني احتياطي نفطي في العالم، عن طريق التحكم بإنتاجه ونقله وتسويقه.

2- تحطيم البنية التحتية العراقية وانخفاض الناتج المحلي العراقي إلى أدنى مستوياته، بالإضافة إلى انهيار سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي.

3- تدهور مستوى المعيشة للشعب العراقي إلى أدنى مستوياته، بحيث أصبحت نسبة كبيرة من الشعب تحت خط الفقر.

---

<sup>254</sup> - The White House, *The National Strategy of the United States of America*, Washington Dc, September 2002. pp.30-33 .

<sup>255</sup> - الربيعي، فاضل (2004)، **احتلال العراق وتداعياته**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص285.

- 4- تفاقم مشكلة البطالة العراقية التي وصلت إلى ما يزيد على 50% من مجموع القوى العاملة في العراق، وهذا بدوره انعكس سلباً على الشعب العراقي وأدى إلى بروز ظواهر اجتماعية سيئة مثل ارتفاع معدل الجريمة وغيرها..
- 5- تدني مستوى التعليم بشكل عام، هذا إلى جانب معدل الهجرة الكبيرة للعراقيين إلى الخارج ولا ننسى هنا هجرة الأدمغة والعلماء العراقيين إلى الخارج.
- 6- ضعف مستوى الرعاية الصحية بشكل عام.
- 7- سرقة الآثار والمتاحف العراقية.
- 8- الخسائر البشرية الكبيرة التي مني بها العراق وما زال يدفعها ثمناً للحرب والاحتلال.
- 9- سيطرة الشركات الأجنبية على الرأسمال العراقي بفعل استثمارات الواسعة في العراق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة، وهذا ما فتح الباب أمام الشركات الإسرائيلية للاستثمار في العراق أيضاً مثل قطاع الاتصالات وغيره.
- 10- أما في مجال المديونية الخارجية فقد أصبح يقدر بنحو 400 مليار دولار وهذا في تزايد مستمر. ولا ننسى هنا الإشارة إلى أن الاحتلال لم يترك آثاره الاجتماعية والاقتصادية على العراق وحده، بل امتد ليطل دول الجوار الجغرافي للعراق مثل سورية والأردن وإيران وتركيا وسائر المنطقة عموماً.
- 11- تعميق بذور الطائفية وزرع الفتن والنزاعات بين الطوائف العراقية وشل وحدة الشعب العراقي.
- ج- **على الصعيد الأمني العسكري:** إن غزو العراق واحتلاله عسكرياً أوجد آثاراً وتداعيات في المجال الأمني - العسكري ولا يزال ذلك مستمراً بسبب استمرار الاحتلال، ويمكن الإشارة هنا إلى أهم تلك التداعيات والآثار وهي:<sup>256</sup>

<sup>256</sup> - المرجع السابق نفسه، ص287.

- 1- تدمير البنية العسكرية العراقية، وبذلك فقد العرب قوة عسكرية كبيرة وهامة كان يمكن لها أن تساهم في تحرير الأراضي العربية المحتلة، هذا فضلاً عن تعزيزها للقدرات الدفاعية العربية.
  - 2- الاتجاه نحو إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة على الأراضي العراقية وهذا يشكل خطراً وتهديداً على الأمن الإقليمي العربي عامة، ودول الجوار الجغرافي للعراق خاصة.
  - 3- خروج العراق من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي.
  - 4- شكل الاحتلال تغطية للأعمال العسكرية الإجرامية التي تشنها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.
  - 5- تعزيز الأمن الإسرائيلي بفعل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.
  - 6- وصول الموساد الإسرائيلي إلى العراق وإقامة قواعد ثابتة له وخاصة في الشمال العراقي.
  - 7- تقليص الدعم الإيراني للعرب بشكل عام.
  - 8- غياب العمق الاستراتيجي لسورية من جهة الشرق، هذا بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي على الحدود الشرقية لسورية من الجانب العراقي وهذا يشكل تهديداً للأمن السوري وكذلك للأمن القومي العربي.
  - 9- تراجع الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية.
  - 10- إن عملية إعادة بناء جيش عراقي تعد عملية باهظة التكاليف سيتحمل الشعب العراقي نفقاتها، هذا فضلاً عن الخسائر البشرية التي تقع نتيجة للاحتلال العسكري المباشر للعراق.
- مما تقدم نستنتج: أن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق قد رتب مجموعة من المنعكسات والآثار السلبية، بل المدمرة على النظام الإقليمي العربي، وأنه يمكننا تصنيف هذه المنعكسات في ثلاث مجموعات رئيسية هي:
- أ- الآثار والمنعكسات السياسية.
  - ب- الآثار والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية.

ج- الآثار والمنعكسات العسكرية والأمنية.

وقد لاحظنا عند دراسة هذه المنعكسات والآثار أن الاحتلال قد فرض أوضاعاً جديدة في المنطقة سوف يصعب التخلص منها في المدى المنظور، بل سيترتب على دول المنطقة العربية اتباع سياسات واستراتيجيات جديدة مضادة للأوضاع والتطورات الأخيرة.

ومن الواضح أن إدارة بوش لم تفكر في خطة معينة للخروج من العراق بعد احتلاله وإسقاط النظام فيه. فقد تحدثت "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" عن الحاجة لوجود عسكري أمريكي دائم والسيطرة على العالم خصوصاً في منطقة الخليج العربي. وهذا الهدف يبدو مفهوماً في ظل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويمكن فهمه أيضاً في ضوء التقرير الصادر في أيلول 2000 تحت عنوان "إعادة بناء الدفاع الأمريكي" والذي أعدته مؤسسة "مشروع القرن الأمريكي الجديد". فقد أكد التقرير على حاجة الولايات المتحدة للوجود العسكري الدائم في الخليج العربي لدواع عدة منها مواجهة نظام صدام حسين والتالي له بعد إسقاطه.<sup>257</sup>

وتسعى الإدارة الأمريكية للاستفادة من عمليات إعادة إعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأمريكي. وتعاملت مع هذه المسألة بوصفها "غنيمة حرب" يحق للولايات المتحدة وحدها الاستئثار بها. فالتقديرات المبدئية تشير إلى أن القيمة الإجمالية لعمليات إعادة إعمار العراق لا تقل عن 100 مليار دولار، وتوصف بأنها أكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

---

<sup>257</sup> - Richard Perle., A clean Break: A New strategy for securing the Realm: The Institute for Strategic Studies, Washington. 8 July.1996 .

## رابعاً: مجموعة دراسة العراق (لجنة بيكر-هاملتون):\*

تشكلت مجموعة دراسة العراق Iraq Study Group في 15 آذار 2006، من قبل الكونجرس الأمريكي. والغرض من إنشاء هذه اللجنة هو تقييم الوضع في العراق منذ صيف 2005. وبعد تسعة أشهر من تشكيلها أصدرت اللجنة تقريرها في السادس من ديسمبر 2006، عن كيفية معالجة المأزق الأمريكي هناك، وتضمن التقرير 79 توصية تم تقديمها إلى الرئيس بوش للنظر في إمكانية تنفيذها.<sup>258</sup>

وهنا نورد بعض الملاحظات على تقرير بيكر-هاملتون:

- يعكس الحجم الكبير للتقرير (160 صفحة) مدى الاهتمام الأمريكي بإيجاد مخرج من العراق.
- تتسم أفكار التقرير بالكثير من الجرأة التي غابت عن السياسة الخارجية الأمريكية طوال فترة ما بعد 11 أيلول 2001.
- طالب التقرير الإدارة الأمريكية بفتح حوار مع سورية وإيران.
- لم يحدد التقرير جدولاً زمنياً للانسحاب من العراق، في حين أشار باقتضاب إلى ضرورة أن يتم سحب معظم القوات من العراق بحلول عام 2008.
- يتبنى التقرير منهج "العصا والجزرة" في التعاطي مع الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي. فمن جهة، يوصي بحشد الدعم الإقليمي والدولي الممكن لهذه الحكومة، في الوقت الذي يهدد فيه بقطع المعونات المادية والمعنوية إذا ما فشلت الحكومة في وقف العنف.

## خامساً: فصائل المقاومة العراقية:

يمكن إجمال فصائل المقاومة العاملة الآن في العراق إلى أكثر من 60 مجموعة مقاومة، وتتعدد هويات المقاومة، فمنها السنية، والمختلطة، والعسكريون

---

\* - جيمس بيكر: وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

لي هاملتون: الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي.

<sup>258</sup> - انظر الملحق رقم (6) حول تقرير بيكر هاملتون.

السابقون، والشيعيون، والشيعية، وجماعات مسلحة من خارج العراق، إضافة إلى الأفراد العاملين في شركات الأمن الخاصة والمرترقة والمخابرات الأجنبية، وجاء ترتيبها - حسب أعدادها - كما يلي:<sup>259</sup>

أ- مجموعات المقاومة السنية: وتصل أعدادها إلى أكثر من 30 مجموعة مقاومة، عدا من لا تتوافر عنها معلومات، أهمها مجموعة جيش محمد المتمركزة في الفلوجة، وكتائب القدس، وجبهة التحرير العراقية.

ب-الجماعات المسلحة من خارج العراق: وتصل أعدادها إلى نحو تسع جماعات، أهمها قاعدة تنظيم الجهاد في بلاد الرافدين، وكتائب أبي حفص المصري.

ج- العسكريون السابقون: وتصل أعدادهم إلى نحو ثماني مجموعات مقاومة، أهمها فدائيو صدام، والعودة.

د- المجموعات المختلطة: وتصل أعدادها إلى نحو سبع مجموعات مقاومة، أهمها من السنة والعرب، الجبهة الوطنية لتحرير العراق التي تضم تحالفاً لعشر مجموعات مقاومة، أو من السنة والشيعية، وأهمها جيش التحرير الوطني العراقي.

هـ- الشيوعيون: وهم مجموعتان، أهمهما السكرتارية العامة لتحرير العراق الديمقراطي.

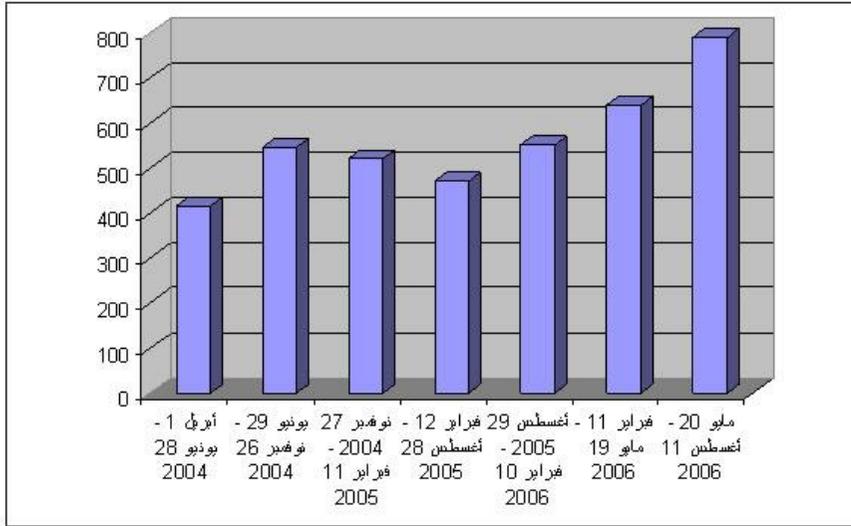
و- الشيعة: جماعة الصدر (الحوزة الدينية).

وفي تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أشار إلى ازدياد عدد العمليات ضد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق. والرسم

---

<sup>259</sup> - مسعود، عادل(2007)، الفشل الأمني في العراق، السياسة الدولية، العدد167، يناير،

البياني التالي يوضح ازدياد عدد عمليات المقاومة وفقاً للإحصائيات الأمريكية: 260



نلاحظ ازدياد عدد عمليات المقاومة ضد الاحتلال في العراق بمعدل 15 % بين شهري مايو وسبتمبر 2006 وهو ما يعكس حجم المأزق الذي تعيشه الإدارة الأمريكية في العراق.

ويشير التقرير السابق إلى أن المعونات الأمريكية للقطاع الأمني في العراق زادت من 3,24 مليار دولار في يناير 2004 إلى 13,7 مليار في يونيو 2006. كما تذكر الدراسة أن عدد القوات الأمنية العراقية تقدر بالوقت الحالي بـ 298,000 شخص في الوقت الحاضر ومن المتوقع أن تنمو إلى 325,000 قبل نهاية شهر ديسمبر.

260 - كوردسمان، أنتوني(2006)، القوات العراقية غير مؤهلة للعمل بدون قوات التحالف حتى 2008، واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، على الرابط: [www.csis.org](http://www.csis.org)

ويوضح التقرير أنه بالرغم من أن 277,600 عراقي أكملوا التدريبات الأولية للالتحاق بالأجهزة الأمنية، نجد أن العديد من الجنود المدربين تركوا عملهم بدون تسليم سلاحهم ومعداتهم، خصوصاً في قوات الشرطة. وتعمل في العراق شركات الأمن الخاصة والمرتزة التي يتجاوز عدد أفرادها 30 ألف من العسكريين السابقين من الدول الأجنبية. وتعمل معظم هذه الشركات لصالح المحتل الأمريكي والبريطاني، ومن أهمها: داين كورب Corp Dyn وبيتاك Betac وسايك Saic الأمريكية. وجلوبال ريسك ستراتيجيس البريطانية Global Risk Strategies، وبلاك ووتر سيئة السمعة.

والى الآن نرى أن الولايات المتحدة لم تستطع تحقيق أهدافها المعلنة للحرب ضد العراق في التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وتمكين الشعب العراقي من حياة ديمقراطية سليمة ومن ثرواته، والقضاء على الإرهاب، وخاصة المرتبط بتنظيم القاعدة. وبقيت الأسباب والدوافع الأمريكية غير المعلنة للحرب، وهي التي تشكل التهديد والتحدي للأمتين العربية والإسلامية والمتمثلة في: احتلال العراق كمقدمة لوجود دائم على أراضيه، وإعادة رسم خريطة المنطقة وصياغة استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة صياغة النظم العربية لتحقيق ما تراه الإدارة الأمريكية "القدر المناسب" من الاستقرار في المنطقة.

### المبحث الثالث: القضاء على الإسلام المتطرف (الإسلام السياسي):

في السبعينيات من القرن الماضي، حل الإسلام محل القومية العربية في العداء للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الإسلام السياسي أبرز المعضلات التي تواجه السياسة الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وإن موضوع الإسلام السياسي من الموضوعات التي لا يوجد حولها إجماع أو اتفاق استراتيجي في السياسة الأمريكية، وقد شكل هذا الموضوع أبرز القضايا الجدلية حول الشرق الأوسط في إدارتي كل من بوش الأب وكلينتون، وما زال من الموضوعات الحية القليلة التي تستهوي عدداً كبيراً من المتخصصين.

إن أول من استخدم هذا المصطلح هو هتلر، حين التقى الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين آنذاك، إذ قال: إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية، بل إنني أخشى الإسلام السياسي.<sup>261</sup>

ومن وجهة النظر الأمريكية، هناك فرق بين الإسلاميين المسالمين والمتطرفين، فالإسلاميون المسالمون هم من يحاولون تطبيق قيمهم الدينية في المشاكل الداخلية والسياسة الخارجية، في حين أن الولايات المتحدة لا تعارض الإسلاميين المعتدلين وإنما الإسلاميين الذين يستخدمون العنف في المناطق الداخلية والخارجية.

فبعد انتهاء الولايات المتحدة من التهديد الحضاري الشيوعي، أبرزت الإسلام ليتم القضاء عليه من حيث إنه نظام شمولي، وإبقاء دوره الروحي الفردي. فكان على الولايات المتحدة العمل على القضاء على الحركات الأصولية مهما كانت، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى التحالف في ضرب تلك الحركات في وسط آسيا، ومنه يمكن أن نفهم وحشية شارون في القضاء على حركتي حماس والجهاد. ومهما قيل عن تخلف أو سوء تصرف القيادة الطالبانية، فإنها

<sup>261</sup> - عطية الويشي، حوار الحضارات، ص 210، مذكور في مقالة على الرابط:

[www.google.com/search](http://www.google.com/search)

في نهاية الأمر كانت تشكل نواة لدولة سنية قد تتطور كثيراً داخلياً بحيث تشكل النموذج السني للدولة الإسلامية، بعدما تم حصار النموذج الإيراني ضمن الإطار المذهبي. وبالتالي فإن القضاء على تلك الحركة أمر حيوي للقضاء على الأمل في تقدم الإسلام إلى السيطرة على دفة الأمور.<sup>262</sup>

**أولاً: مفهوم الإسلام السياسي:**

الإسلام السياسي عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام بوصفه منهج حياة، واستخدم بكثافة بعد أحداث 11 أيلول 2001 في الحملة الدعائية لما سمي بـ الحرب على الإرهاب. ومن وجهة نظر المسلمين يعد استخدام هذا المصطلح نابغاً من عدم فهم وتعمق كاف في فلسفة الإسلام، إذ يعد الإسلام من الناحية التاريخية الدين الوحيد الذي استطاع في عهد انتشاره الأولي تكوين نواة لمؤسسات اجتماعية وسياسية وخدمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، على عكس الديانات الأخرى التي لم يتمكن مؤسسوها من تشكيل بدايات دولة.<sup>263</sup>

والإسلام السياسي بالمفهوم الغربي يمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي تستخدمها مجموعة يطلق عليها الإعلام الغربي "الإسلاميون المتطرفون" الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط، وإنما هو نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة.

والإسلام السياسي تمييزاً له عن الإسلام الديني، يرى فيه الغرب استغلال الدين للمآرب السياسية. فبرأيهم الدين يجب أن يكون شأناً فردياً بين العبد وربه، لا دخل له في الحياة العامة ولا سيما السياسية منها، إذ يرون أن

---

<sup>262</sup> - نقرش، عبدالله، حميد الدين، عبدالله (2002)، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من

أيلول، المستقبل العربي، العدد 286، ص 19.

<sup>263</sup> - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، [www.google.com/search](http://www.google.com/search)

تكون متروكة لما يراه الناس، وأن تكون مبنية على المساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم.

### ثانياً: التهديد "الإسلامي" للمصالح الأمريكية:

برز التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية بقوة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وذيوع مبدأ تصدير الثورة وإعادته للأذهان بأبعاده الإيديولوجية والبشرية. وفي تلك الفترة تصاعدت وتيرة العداء بين الإسلاميين والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما تم تطويق إيران إما بخلق صراعات مذهبية حالت دون أن يتضاعف التأثير الإيراني في الوطن العربي خصوصاً، وإما بإدخال المنطقة بحرب أدت إلى تحقيق هدفين مزدوجين هما إضعاف إيران بتأثيرها الإسلامي، والعراق بتهديده القومي. وهما في الواقع التهديدان الوحيدان المحتملان للمصالح الأمريكية وإسرائيل في المنطقة برمتها، وربما في العالم الإسلامي أجمع.

ومن جانب آخر، فإن العداء للإسلام في هذه المرحلة قد اتصف بحدائثة واضحة مستمداً أسسه من الصراع العربي الإسرائيلي والثورة الإيرانية، بحيث أصبح مركز العالم (الولايات المتحدة) في النظام العالمي الجديد والذي سرعان ما تحول إلى هاجس وتعبئة معادية للإسلام والمسلمين. وبذلك تتشكل الصورة الأمريكية للإسلام على إيقاعات النفط والرهائن والإرهاب، على ما قاله نائب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش.<sup>264</sup>

ويتهم خصوم الحركات الإسلامية هذه الحركات بأنها تحاول بطريقة أو بأخرى إعادة هيكلة الدول وتطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة محافظة.

لقد برز اتجاهان في الولايات المتحدة يتصارعان ويتحاوران لفهم الأصولية الإسلامية وكيفية التعامل معها، فوزارة الخارجية حاولت استيعاب هذا

---

<sup>264</sup> - الشامي، علي (1994)، الإسلام في النظام العالمي، شؤون الأوساط، العدد 34، تشرين

الأول، ص 33.

التيار والتحاور معه، وفي المقابل فإن وزارة الدفاع تنظر إلى الأصولية على أنها خطر إيديولوجي وجيوسياسي يجب القضاء عليه.<sup>265</sup>

ويتجلى التحدي الإسلامي للسياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة وجوه أساسية:<sup>266</sup>

أ- أنظمة: مثل إيران والسودان.

ب- حركات عنف.

ت- حركات الإسلام المعتدل أو الحركات السلمية، التي تستخدم الوسائل السلمية والطرق الديمقراطية للسيطرة على مؤسسات الدولة، وإحداث تغييرات جذرية بفعل منهجية تعتمد على التدريج والتطوير. وهذا النوع من الإسلام السياسي هو الذي يشكل تحدياً حقيقياً للسياسة الأمريكية التي تسعى إلى الانفتاح الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وبعد تسلم الرئيس جورج بوش السلطة، بدأ نقاش وجدل في وزارة الخارجية الأمريكية تناول الإسلام. وقد ازداد الجدل بعد تحقيق الإسلاميين نتائج مثيرة في الانتخابات البرلمانية في مصر والأردن والسودان. ومما أقلق هذه الحكومة هو فوز جبهة الإنقاذ الجزائرية عام 1991، وكانت أقرب ما تكون لتسلم السلطة، ولكن الجيش عمد في أوائل عام 1992 إلى إلغاء الانتخابات وحظر الجبهة واعتقل المئات من عناصرها. ونتيجة لذلك فقد دخلت البلاد في حرب أهلية دموية سقط فيها أكثر من 80 ألف قتيل.<sup>267</sup>

---

<sup>265</sup> - زيادة، رضوان (2000)، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية-الغرب-إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ص 59.

<sup>266</sup> - أبو رمان، محمد سليمان (2003)، الإسلام المعتدل معضلة الخارجية الأمريكية، تاريخ [www.Islamtoday.net](http://www.Islamtoday.net) 2003/8/20

<sup>267</sup> - جرجس، فواز (2001)، الأصولية الإسلامية في المنظار الأمريكية، شؤون الأوساط، العدد 102، ربيع، ص 151.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها في السياسة تلقى عدم قبول من التيارات الليبرالية أو ما يطلق عليهم في بعض الأحيان الحركات العلمانية.

ومنذ حرب الخليج الثانية والولايات المتحدة بدأت باتخاذ مواقف جديدة بالنسبة للإسلام ودعائه، ولهذا فإن إدارة الرئيس **كلينتون** (1994-2001) تبنت مبدأ احتواء الأصولية، المشروع الذي كان قد شرع به الرئيس الأسبق **نيكسون** (1969-1974)، وذلك لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وفي خطاب ألقاه **إدوارد جرجيان**، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في حزيران 1992 تحت عنوان: "الولايات المتحدة والإسلام والشرق الأوسط في عالم متغير"، وقد عد هذا الخطاب أول إعلان واضح ومتكامل يدلي به مسؤول أمريكي تناول المسألة الإسلامية. هذا وقد رفض تعبير دعاة المواجهة الذين يقولون بأن الإسلام السياسي هو العدو الجديد (الولايات المتحدة لا تنتظر إلى الإسلام على أنه يمثل الإيديولوجية الجديدة التي تواجه الغرب أو تهدد السلم العالمي، ولا يتم استبدال الحرب الباردة بتنافس جديد بين الإسلام والغرب، والأمريكيون يرون في الإسلام أحد القوى التاريخية التي أثرت في ثقافتنا).<sup>268</sup>

إن سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها الرئيس **كلينتون** ضد إيران والعراق والحظر التجاري على إيران عام 1995، ماهي إلا مواقف اتخذها بتأثير جماعات الضغط الحليفة لإسرائيل.

وأعلن الرئيس **كلينتون** في نيسان 1995 قراراً يقضي بإقامة حظر تجاري على إيران لإجبارها على تغيير منحها السياسي، وبعدها رفع الكونجرس تشريعاً يتعهد بفرض عقوبات ضد أية شركة أجنبية تستثمر في القطاع الصناعي الإيراني مبلغ 40 مليوناً أو أكثر. فخضع الرئيس **كلينتون** لرغبات الكونجرس

---

<sup>268</sup> - جرجس، فواز (2001)، الأصولية الإسلامية في المنظار الأمريكية، مرجع سابق، ص152-153.

على الرغم من التحذيرات والتحفظات الأوروبية واليابانية، وقع عليه كقانون في صيف عام 1996.<sup>269</sup>

وفي استطلاع للرأي أجري في عام 1995 من قبل مجلس شيكاغو للسياسة الخارجية، لمعرفة وجهات نظر الجمهور بخصوص الإسلام والعلاقة مع الولايات المتحدة، فقد حدد الأمريكيون الأخطار المحتملة فيما يلي: الأسلحة النووية- الإرهاب- الهجرة- المنافسة اليابانية- الصين- الإسلام السياسي. وقد أشار 23 % من المستطلعين إلى أن الخطر هو الإسلام السياسي. غير أن مؤسسة السياسة الخارجية وضعت الإسلام السياسي في المرتبة الثالثة بعد انتشار الأسلحة النووية وظهور الصين كقوة عملاقة.<sup>270</sup>

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركات الإسلامية تؤكد على:

- 1- محاربة الإرهاب داخل العالم الإسلامي وخارجه.
- 2- إصلاحات سياسية تدريجية في عدد كبير من الدول تتمحور في السماح بالحريات الفردية ثم الانتخابات، وغالباً ما تترك الولايات المتحدة القرارات العملية بهذا الخصوص في يد شركائها من الحكومات الصديقة.
- 3- تقديم مساعدات اقتصادية لعدد من الدول الحليفة للولايات المتحدة مثل: (مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية)، لمواجهة حركات الإسلام السياسي في هذه الدول.
- 4- إفساح المجال لعملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية من أجل مواجهة الحركات الإسلامية.

---

<sup>269</sup> - جرجس، فواز (1997)، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، ص 27.

<sup>270</sup> - رسول، محمد رسول (2001)، الغرب والإسلام: قراءات في رؤى ما بعد الاستشراف، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 29.

وتعد الفترة التي تولى فيها الرئيس **بوش** الابن منصبه، مرحلة خطيرة عاشتها منطقة الشرق الأوسط وما زالت: تأزم العلاقات العربية الإسرائيلية، ونشاط مكثف للحركات الإسلامية، ورفض شعبي عربي كبير للسياسة الأمريكية. وكذلك سخونة الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، وتعثر عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. والأهم من ذلك كله تمادي إسرائيل عسكرياً ضد الفلسطينيين وممارسة الإرهاب المنظم ضدهم. وكذلك وجود العديد من الدول التي تؤمن ملجأً للجماعات والحركات المناهضة للمصالح الغربية، وخاصة الأمريكية، ومنها إيران وباكستان واليمن وطالبان في أفغانستان.

ومما زاد الأمر حساسية أكثر، تغير بعض الأنظمة السياسية العربية باتجاهات إصلاحية إسلامية، وزيادة فعالية الحركات الإسلامية السياسية بحيث أصبحت القوى السياسية الفعلية الجماهيرية المناهضة للأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، بل إنها في بعض الحالات تمثل البديل المحتمل للنظم السياسية القائمة.

وعلى الرغم من الانتقادات والحملات الدعائية والأمنية ضد الحركات الإسلامية، فإنها تمكنت من التحول إلى القوة السياسية الأكبر والأقوى في الشارع العربي.

وإضافة إلى التهديد الإسلامي العالمي للمصالح الأمريكية، فإن هناك تهديداً من النوع نفسه لبعض الدول المؤثرة. فكل من الهند والصين وروسيا مواقف غير إيجابية من الإسلاميين، هذا في حين أن الحركات الإسلامية أصبحت تشكل عامل قلق لبعض الدول العربية بشكل عام.

**ثالثاً: تداعيات أحداث أيلول على العلاقة بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية:**

بعد الحادي عشر من أيلول حاولت الإدارة الأمريكية الحد من التوترات ومحاصرة ردود الفعل الغاضبة داخل الولايات المتحدة ضد المسلمين الأمريكيين، ومراقبة ردود الفعل من قبل العالم الإسلامي وعملية الربط بين الإسلام

والإرهاب. وقد تفجرت الولايات المتحدة غضباً بعد اتهامها لتنظيم القاعدة بالمسؤولية عن الأعمال الإرهابية. واستخدم الرئيس بوش كلمة "صليبية" في رده على هجمات 11 أيلول، مما أوجع مشاعر التشدد الإسلامي وذكرهم بالحملات الصليبية التي قام بها الغرب ضد المسلمين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وبذلك تحولت صورة العرب والإسلام في الغرب والولايات المتحدة إلى صورة مشوهة، وذلك بصبغ الإسلام والعرب بصبغة التخلف والتطرف والعنف.

إن الضعف والترهل في العالم العربي والإسلامي سهل على الإدارة الأمريكية مهمتها، الأمر الذي أدى إلى وضع الشرق الأوسط في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

وفي خطاب الرئيس بوش الذي أعلن فيه بدء العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، قال: "نحن أصدقاء لأكثر من مليار شخص يعتقدون بالإسلام. إن الولايات المتحدة الأمريكية عدو لأولئك الذين يساعدون الإرهابيين، وللمجرمين البربريين الذين يدنسون ديناً عظيماً عن طريق ارتكاب جرائم باسمه. إن العمل العسكري هو جزء من حملتنا على الإرهاب. ونظراً إلى طبيعة أعدائنا، سنفوز في هذا الصراع".<sup>271</sup>

ورأت الولايات المتحدة أنه لا بد من قيام تحالف دولي ضد العالم الإسلامي والشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك للأسباب التالية:<sup>272</sup>

- 1- الشرق الأوسط أكبر بؤرة فساد اجتماعي واقتصادي في العالم.
- 2- يمثل الشرق الأوسط أكبر مصدر للتهديد الأمني الجديد في العالم.
- 3- تخلف منطقة الشرق الأوسط عن معظم مناطق العالم، على الرغم من كل مؤشرات الانفتاح السياسي والاقتصادي فيها، حتى إنها تعد

<sup>271</sup> - وثيقة: (إعلان بوش الحرب على أفغانستان)، شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002، ص 258-259.

<sup>272</sup> - هيلر، مارك (2005)، النظام الدولي بعد الحرب على العراق، شؤون الأوسط، العدد 118، ربيع، ص 172.

أكثر تخلفاً من شبه الصحراء الإفريقية (مع بعض الاستثناءات) وأكثر تخلفاً من كوريا الشمالية وميانمار وكوبا (مع بعض الاستثناءات).

4- تعد منطقة الشرق الأوسط من أكبر مناطق امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

5- وجود أنظمة حكم طويلة الأجل.

6- مشاعر الكراهية للغرب.

7- تعد بعض دول منطقة الشرق الأوسط دولاً راعية للإرهاب (حسب اللوائح الأمريكية).

8- تعد منطقة الشرق الأوسط أرضاً خصبة لأكبر عدد من مرتكبي جرائم الإرهاب وداعمي الإرهاب ومموليه.

إن الصعوبة ليست في التعامل مع قوة الحركات الإسلامية ذاتها، بل في قوة الدولة التي توجد فيها هذه الحركات. وعلى الرغم من أهمية بحث التعامل مع الإسلام السياسي، إلا أن المسؤولين الأمريكيين قليلاً ما يتطرقون إلى هذا الموضوع.

إن خطابات المسؤولين الأمريكيين تؤكد على عدم وجود سياسة أمريكية محددة تجاه الإسلام السياسي، وإنما هناك سياسة أمريكية تجاه مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي، وبالتالي يعتمد موقف الولايات المتحدة من أية منظمة أو حركة إسلامية بمقدار ما يرتطم سلوكها بهذه المصالح والأهداف وأبرزها في المنطقة العربية:

أ- مبادئ سياسية: مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

ب- مصالح اقتصادية: النفط، والأسواق المفتوحة...

ت- موضوعات أمنية: الإرهاب، عملية السلام، وأمن إسرائيل...

إن أحداث 11 أيلول، وما بعدها من تطورات، أجمت مشاعر المجتمع الأمريكي ضد الإسلام، أو ما يسمى بالأصولية الإسلامية، حتى إن المسلمين

الأمريكيين لم يسلموا من العنف والملاحقة والمطاردة من قبل الجهات الرسمية والشعبية، ولقد كان لوسائل الإعلام ومراكز البحوث، وخاصة الصهيونية منها، دور كبير في تأجيج هذا الكره والعداء ونقله وتعميمه على منطقة الشرق الأوسط منذ فترة طويلة.

ولا تواجه الولايات المتحدة أي تحدٍ جدي لقوتها إلا في بعض الدول العربية وبعض دول العالم الإسلامي. حيث لا تزال سورية وإيران تتحدى وتواجه القوة الأمريكية. وهذا التحدي له خطره الخاص على الولايات المتحدة لسببين: أولاً: لأنه قائم في منطقة توجد فيها أضخم الاحتياطات النفطية اللازمة للقرن الحادي والعشرين. (وتقدر بـ 65% من مخزونات النفط المعروفة في العالم).<sup>273</sup> وبالتالي فإن الذي يسيطر على النفط تكون له سلطة كبيرة على الاقتصاد والقوة في العالم طوال القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: إن هذا التحدي نابع من ضمن سياق تحدٍ إيديولوجي ديني متماسك وله أصدائه في أرجاء العالم الإسلامي، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد مثل هذا التحدي الإسلامي أكثر التحديات جدية للسيطرة الأمريكية والغربية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع الفكر الشيوعي. وقد شدد الباحث الأمريكي **صموئيل هانتنتون** في كتاباته على أن هذا الخطر الديني هو الأشد الذي سيواجه الولايات المتحدة والغرب في المستقبل.<sup>274</sup>

---

<sup>273</sup> - **كلير، مايكل** (2002)، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، بيروت، ص 58.

<sup>274</sup> - **حماد، كمال** (2005)، **العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق، شؤون الأوسط، العدد 120، خريف، ص 49.**

#### رابعاً: دور إسرائيل في التحريض ضد العرب والمسلمين:

يرى الفكر السياسي والثقافي الأمريكي أن إسرائيل ركيزة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، سواء أكان ذلك على المستوى الرسمي أم الشعبي. وبالتالي تحدد النظرة الأمريكية للعرب والمسلمين ولو جزئياً.

لقد حاولت إسرائيل - وما زالت - تجنيد الولايات المتحدة وأوروبا في الحرب ضد ما تسميه بـ "الأصولية الإسلامية" على اعتبار أنها العدو الأخضر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط الشيوعية (العدو الأحمر). والأصولية في قاموسهم تعني الإسلام. هذا بالإضافة إلى محاولة الصهيونية إبراز الإسلام بمظهر الإيديولوجية التي تهدد الحضارة الغربية.

وتعد إسرائيل العامل الأكثر أهمية في تعبئة الرأي العام الغربي ليس ضد ما يسمونه بـ الأصولية الإسلامية فحسب، بل ضد الإسلام بشكل عام. فإسرائيل تحاول منذ زوال الخطر الشيوعي، أن توجه الأنظار إلى خطر جديد يحفظ لها مكانتها الاستراتيجية المميزة في الشرق الأوسط. فقد أعلن الرئيس الإسرائيلي الأسبق **حاييم هرتسوغ** أن: "حركة حماس حركة أصولية تشكل قوة التدمير الرئيسية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وليس النزاع الإسرائيلي - العربي على الرغم من أهميته".<sup>275</sup>

وعندما وقعت التفجيرات في بيونس آيرس ولندن في تموز 1994، حاولت إسرائيل اتهام إيران، في حين أكدت أجهزة الاستخبارات الأمريكية أن هذه التفجيرات كانت نتيجة مباشرة لزيادة حدة المواجهة بين إسرائيل وحزب الله. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، ساهمت إسرائيل في التحريض ضد العرب والمسلمين، عبر عنه الصحفي الإسرائيلي "ألوف بن" في صحيفة هآرتس تاريخ 26 أيلول 2001 قائلاً: "في الأيام الأولى التي تلت العمليات في الولايات

<sup>275</sup> - الموصلي، أحمد (2000) الأصولية الإسلامية والإرهاب، مذكور في رضوان زيادة،

مرجع سابق، ص 64.

المتحدة أملت إسرائيل في أن يتعاطف معها المجتمع الدولي في صراعها ضد الإرهاب، فمنذ عشر سنوات وبعد انتهاء الحرب الباردة، يقدم زعماء إسرائيل النصح إلى نظرائهم الأمريكيين والأوروبيين، بأن الإسلام المتطرف ورث الشيوعية السوفييتية في مهمة (إمبراطورية الشر) وهم يدعون إلى تركيز الجهود في الحرب ضده".<sup>276</sup>

وكان لتأثير اليهود دور كبير في الكونجرس إلى أن تبنى وجهات نظرهم عدة مرات، ويرى الكونجرس بأن الإسلام السياسي يشكل تهديدات إرهابية لحيازة الأسلحة النووية واستهداف أمن إسرائيل وأمن دول الخليج، حتى إن بعض أعضائه طالب بوضع استراتيجية أمريكية لمحاربة ما أسموه بـ"ديكتاتورية الإسلام"، واستبدادية الإسلام.<sup>277</sup>

إن العقل الأمريكي ينظر إلى العرب وأمام عينيه إسرائيل، أما العناصر التي تحكم هذه النظرة، فهي عناصر تاريخية وثقافية في الدرجة الأولى. تاريخياً من الواضح أن علاقتنا بالغرب، نحن العرب والمسلمين في الشرق الأوسط، هي علاقة حميمة وتعود إلى بداية قيام المسيحية والإسلام في هذه المنطقة.<sup>278</sup>

ولذا نرى أن رأي إسرائيل في الأصولية الإسلامية يسهم لدرجة كبيرة في تشكيل المدركات السياسية للمسؤولين والرأي العام الأمريكي في هذه الظاهرة. وذلك لأن عملية السلام التي تعارضها هذه الحركات تشكل قضية ذات أهمية كبرى للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

**خامساً: دور المفكرين الغربيين ومراكز الأبحاث في التحريض ضد الإسلام:**

---

<sup>276</sup> - حماد، كمال(2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة، مرجع سابق، ص4.

<sup>277</sup> - جرجس، فواز(1997)، الأمريكيون والإسلام السياسي، مرجع سابق، ص24.

<sup>278</sup> - شرابي، هشام(2000)، النظرة الأمريكية إلى العرب: مكونات واتجاهات، شؤون الأوسط، العدد102، ربيع، ص107.

لقد أصبح الإسلام بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، بالنسبة للشعب الأمريكي أخباراً بغیضة، إذ انضوت وسائل الإعلام والحكومة والخبراء الاستراتيجيون والأكاديميون المتخصصون بالإسلام في زمرة واحدة، ترى أن الإسلام يعد تهديداً للحضارة الغربية.

كان برنارد لويس أول من تحدث عن الصراع الحتمي بين الغرب والإسلام الراديكالي منذ عام 1990،<sup>279</sup> وكذلك الكاتب الفرنسي أوليفيه روا صاحب كتاب "تجربة الإسلام السياسي" الذي ظهر في فرنسا عام 1992، إذ يقول: "تبدو نهاية هذا القرن في نظر الرأي العام الغربي كأنها حقبة التهديد الإسلامي وغالباً ما يرى الغربيون في بروز الإسلام على المسرح السياسي نوعاً من التقهقر والعودة إلى أزمنة غابرة، إذ كيف يمكن لمن يحيا في القرن العشرين أن يعود إلى القرون الوسطى".<sup>280</sup>

وقد ذهب بنجامين باربر في الاتجاه ذاته متحدثاً عن صدام والجهاد.<sup>281</sup> قبل أن يكرس صموئيل هانتنغتون النموذج باعتبار أن مشكلة الغرب ليست مع الأصولية الإسلامية، بل مع الإسلام الذي هو حضارة مختلفة تعتقد شعوبه بتفوق ثقافتهم ويملكهم هاجس انحطاط قوتهم.<sup>282</sup>

إن أحداث الحادي عشر من أيلول وضعت معالم جديدة للسياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، ونقلته ليصبح موضع اهتمام وتركيز للعديد من مراكز الدراسات الأمريكية، المعروفة بـ خزانات الأفكار Think Tanks وهي مؤسسات تغذي الإدارة الأمريكية بالمعلومات والتحليلات. وغالباً ما كانت المنشورات الصادرة عنها موضع بحث في الكونجرس والمؤتمرات العلمية التي تحولها إلى

---

<sup>279</sup> - Bernard Lewis: *The Roots of Muslim Rage*, The Atlantic Monthly 1990, Nov.

<sup>280</sup> - رسول، محمد رسول، مرجع سابق، ص 93.

<sup>281</sup> - Benjamin. Barber: *Djihad Versus Mc World: Mondialisation et Intégrisme contrela démocratie*, Desclee de Brouwer 1996, p.205.

<sup>282</sup> - S. Huntington: *The Clash of Civilization and the Remaking of World*, Order Simon and Schuster 1997. p217 .

مقالات يتم نشرها في المجلات والصحف المشهورة مثل: واشنطن بوست، تايم، نيويورك تايمز .. إلخ .. \*

وكذلك قامت الدوائر الغربية الرسمية المختلفة بإعداد العديد من الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات التي تناولت الظاهرة الإسلامية، لدراستها وتقديم الحلول للجهات الرسمية صاحبة القرار بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات الغربية.<sup>283</sup> لقد قام الإعلام الأمريكي بدور كبير في تحسين الصورة الأمريكية، وذلك بعد رسم صورة مبهرة وعملاقة للولايات المتحدة لتكون هي المثل الذي يحتذى به في العالم، وتحديد الأخطار التي تواجه العالم الغربي مما يسمى "الخطر الإسلامي". ومن يقرأ صحيفة أمريكية أو يشاهد قنوات التلفزيون أصبح يدرك أن كلمة عربي تطابق "إرهابي" وكلمة مسلم ترادف "أصولي". ويرى أحد المفكرين أن: "الإسلام هو مصدر تسعة أعشار الإرهاب العالمي الرسمي، والإسلام والإرهاب وجهان لعملة واحدة".<sup>284</sup>

أما الصحفي **توماس فريدمان** فرأى أن اعتداءات 11 أيلول حرب عالمية الثالثة "لاتواجه فيها دولة عظمى أخرى، بل هي حرب تضع الدولة العظمى الوحيدة في العالم، في مواجهة رجال غاضبين ونساء غاضبات لا يشاركوننا قيماً، ويقاومون النفوذ الأمريكي، ويلومون أمريكا على فشل مجتمعاتهم في تبني الحداثة، ناهيك عن تأييدنا لإسرائيل. وهؤلاء يمتلكون قوة عظمى أيضاً تتمثل عبقريتهم في استخدام الانترنت، والتكنولوجيا المتقدمة للغاية، مع أنهم يكرهونها في الهجوم علينا. ولقد حولوا أكثر طائراتنا المدنية إلى صواريخ ذات توجيه

---

\* - كنا قد تناولنا دور مراكز الأبحاث بالتفصيل في الفصل الأول من هذه الرسالة.  
<sup>283</sup> - البالود، وليد (1992)، محاربة الأصولية أهم مهمات الإعلام العربي، مجلة السنة، العدد 16، ربيع الأول، ص2.

<sup>284</sup> - الشامي، علي (1994)، مرجع سابق، ص31.

بشري ودقة بالغة في التصويب. مزج شيطاني بين تعصبهم وتقنيتنا، جهاد أون لاين".<sup>285</sup>

وإننا نرى أن علاقة الولايات المتحدة والغرب بالعالم الإسلامي في المستقبل سوف تحددها قضايا شائكة، في مقدمتها:

- وضع الجاليات المسلمة في أمريكا والغرب وطريقة التعامل معها.  
- الموقف الغربي والأمريكي من الاحتلال الصهيوني المستمر للأراضي العربية.

- الدعم الأمريكي للحكومات المستبدة في العالم الإسلامي.  
- احترام حقوق الشعوب الإسلامية في الحياة طبقاً لإرادتها.  
وعلى الأمة العربية أن تكون قادرة على استيعاب الآخر، ولا بد من إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين حضارة هذه الأمة والحضارة الغربية، وذلك لبناء قواسم مشتركة تجمعهما ولمصلحة الطرفين.

ومما تقدم نورد الملاحظات التالية:

- كانت الولايات المتحدة تتعامل مع الأصولية الإسلامية من جراء تأثيرها في قضايا ذات أهمية للولايات المتحدة، مثل: عملية السلام، محاربة الإرهاب، وتشجيع الأسواق المفتوحة واحترام حقوق الإنسان.

- لا توجد سياسة أمريكية رسمية تجاه الإسلام السياسي بشكل محدد، بل هناك مصالح أمريكية رئيسة ينظر في ضوءها إلى العلاقة مع حركات الإسلام السياسي.

- ترى الولايات المتحدة أن شرط الحوار مع هذه الحركات هو أن تكيف هذه الحركات نفسها مع الأجندة الأمريكية، وبالتالي فإن نتيجة الحوار مفروضة قبل بدئه.

---

<sup>285</sup> - فريدمان، توماس (2001)، الحرب العالمية الثالثة، صحيفة الشرق الأوسط، 15 أيلول.

- ربما تستطيع الحركات الإسلامية أن تملأ الفراغ الذي ينشأ عن ضعف الدولة أو تفككها، ولكن توجد صعوبة بالغة بأن تتغلب هي على الدول القائمة. وأخيراً فإن الأصولية موجودة في الولايات المتحدة، فالأصولية اليهودية تقوم بدور كبير داخل إسرائيل وخارجها في الولايات المتحدة. ومن الخطأ عد الاتجاهات الإسلامية الأصولية جانحة إلى الإرهاب وحدها، فالعالم ممثلي بنوعيات أخرى كثيرة، منها العنصريون الذين لا تخلو دولة صناعية متقدمة منهم، وكلهم منزجون من عمليات الاختلاط العرقي الذي تسببه العولمة، وهناك الفوضويون الذين يرون في العولمة شراً مطلقاً يهز المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها والمتخلفة، بما تغيره من أساليب الإنتاج والتوزيع، وكذلك توجد الجماعات الإرهابية القديمة في اليسار من أمثال جماعات الألوية الحمراء في إيطاليا، والجيش الأحمر في اليابان، وبادر ماينهوف في ألمانيا والفهود السود في الولايات المتحدة، ومع هؤلاء جميعاً توجد جماعات الجريمة المنظمة خاصة تلك المرتبطة بالمخدرات وغسيل الأموال والتي تريد وضع الدولة والنظام العالمي موضع الدفاع.

## المبحث الرابع: حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومشروع الشرق الأوسط الكبير:

يرى **سرجيو دي ميللو\*** أن: "أفضل استراتيجية، بل الاستراتيجية الوحيدة، لعزل الإرهاب وهزيمته هي عن طريق احترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية، مع تأييد حكم القانون".<sup>286</sup> وهذا ما ينسجم مع التوجه الأمريكي الداعي إلى نشر الديمقراطية والقضاء على النظم الاستبدادية في العالم.

### أولاً: الإدارات الأمريكية السابقة وقضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان:

اكتسبت قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان اهتماماً على مستوى الرؤساء الأمريكيين وبرامجهم الانتخابية، وعلى مستوى المسؤولين المباشرين عن السياسة الخارجية الأمريكية.

وفي عام 1974 بدأت الولايات المتحدة نشاطها في مجال نشر الديمقراطية، وفي عام 1977 تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية والدولية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية الدولية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي (وفق التصور الأمريكي). وفي عام 1983 تم إنشاء الصندوق القومي الديمقراطي، الذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية.

وكان أول تقرير سنوي يصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان هو الذي صدر في العام 1977، وفي تلك الفترة تزايدت

---

\* - المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ العام 2001، عين كممثل خاص للأمم العام للأمم المتحدة السابق **كوفي عنان** في العراق، وبعد ثلاثة أشهر من وصوله إلى العراق قتل مع 22 من زملائه في الهجوم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد في 19 آب 2003.

<sup>286</sup> - **البيومي**، سالي سامي (2007)، **الحرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان**، السياسة الدولية، العدد 167، يناير، ص 226.

المناقشات داخل الكونجرس الأمريكي فيما يخص تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي 21 أيلول 1993 أعلن أنتوني ليك مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي في خطاب له في جامعة هوبكنز الأمريكية: "أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية".<sup>287</sup>

وفي 27 أيلول 1993 تحدث الرئيس كلينتون عما أسماه "التوسع الديمقراطي" وترتب على هذا المبدأ ظهور ثلاث وثائق تحت اسم (استراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسع) وذلك في الأعوام 1994-1995-1996 وترتكز هذه الإستراتيجية على التدخل بقوة في جميع أنحاء العالم لفتح أسواق خارجية، وذلك يعني أن الاستراتيجية هي التوسع الديمقراطي كآلية لكسب المزيد من الأسواق. وبعد الرئيس كلينتون أول من استخدم تعبير "ديمقراطيات السوق". ودلل استطلاع للرأي قام به مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية: "أن وجود الأنظمة غير الديمقراطية ليست قضية ضمن المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة".

وذكر الرئيس كلينتون: "أن انتهاج العملية الديمقراطية سيسهم كقوة فاعلة في استتباب الاستقرار والأمن الدولي، نظراً لأن الانفتاح والتعددية السياسية سيوجدان طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية النزاعات، وإن الديمقراطيات تقوم بمهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية، وإن التعاون بين الأنظمة المتماثلة في القيم الإنسانية سيمكن من تطوير ظاهرة الشراكة بين الذين لهم مصالح مشتركة في حماية البيئة الدولية والالتزام بالقانون الدولي".<sup>288</sup>

وقد وجهت إدارة كلينتون انتقاداتها إلى بعض الدول العربية مثل سورية وليبيا، وأعلنت أن علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة سوف تقوم على

<sup>287</sup> - Lake, Address to the Johns Hopkins University School of Advanced International Studies in Washington, 21 September 1993, p.6.

<sup>288</sup> - شبكة النبا المعلوماتية، الأربعاء 2003/9/24 [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

أساس موقف هذه الدول وممارساتها المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانياً: تأثير أحداث أيلول على الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية وحقوق الإنسان:

بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول، أكد الرئيس بوش أن العالم لن يكون آمناً من الإرهابيين حتى يصبح الشرق الأوسط مكاناً آمناً للديمقراطية. وقد قام استراتيجيو بوش بالعمل على تمهيد الطريق إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط، وأكدوا على أن الأنظمة في هذا القسم من العالم تتميز بثلاث خصائص:<sup>289</sup>

أ- أنظمة استبدادية: فالتحرر من الاستعمار ترك المنطقة لنوع جديد من الاستبداد والعبودية، أو على الأقل لإدارة تفتقر للتمثيل.

ب- استفادت أكثرية هذه الأنظمة من المعطيات الجغرافية: إذ وجد النفط في باطن الأرض، ولذا فإن الحاجة للبقاء منافس في الاقتصاد العالمي، ولم تنتج ليبرالية سياسية كما فعلت تقريباً في كل أرجاء العالم الأخرى.

ج- بعض هذه الأنظمة لها تقاطع مصالح مع مؤسسات دينية إسلامية: لها أسبابها الخاصة لمقاومة التغيير، وبهذا تم تعزيز النزعة القديمة (الفهم الحرفي للقرآن)، التي تركت مجالاً ضيقاً لتفسيرات بديلة.

هذا المزيج الضار من الاستبداد والثروة والتطبيق الحرفي للدين الذي دعمته إدارة بوش، والذي غذى الإحباط عند الأكثرية وأثار هيجاناً عند أقلية، كان كافياً لأن يسبب أحداث 11 أيلول 2001. ولهذا يجب تغيير هذا الوضع مما يجعل العالم أكثر آمناً، ويسهل الديمقراطية في المنطقة.

---

289 - غاديس، جون لويس (2005)، الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية،

شؤون الأوساط، العدد 118، ربيع، ص 184.

لقد تكونت قناعة لدى إدارة الرئيس بوش بأن تحول الأنظمة العربية والإسلامية إلى نظم ديمقراطية سوف يقضي على الإرهاب، وبالتالي يحسن وضع الأمن القومي للولايات المتحدة. لكن هذه القناعة لا تستند إلى أي دليل مادي، بل إن الديمقراطية في الشرق الأوسط ستأتي في الغالب بحكومات إسلامية غير راغبة في التعاون مع الولايات المتحدة.

وحسب تقرير "أنماط الإرهاب العالمي" الصادر عن الإدارة الأمريكية، فإنه ضمن 269 حادثة إرهابية حدثت على مستوى العالم من عام 2000 - 2003 ، وقعت 119 حادثة في دول يتمتع مواطنوها بالحريات الأساسية والمشاركة السياسية. وفي دول ديمقراطية مثل الهند، فإن الحوادث الإرهابية تشكل 75% من جميع أعمال العنف، بينما في دولة سلطوية مثل الصين، لا تقع حوادث إرهابية.<sup>290</sup>

إن التحول الديمقراطي في إسبانيا لم يقض على العمليات الإرهابية من المنظمات الانفصالية من إقليم الباسك، وإن "النظام الديمقراطي في إسرائيل" لم يمنع المتطرفين من اغتيال اسحق رابين، وقد تمت حوادث التفجيرات الأخيرة في لندن بواسطة عناصر إرهابية نشأت في ظل النظام الديمقراطي في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من تحرير العراق من النظام الديكتاتوري فإن الحوادث الإرهابية تقع يومياً.

إن السبب الحقيقي لانتشار الأعمال الإرهابية في العراق وأفغانستان هو الرفض للوجود الأمريكي في هذه البلاد. وإذا ما دفعت الإدارة الأمريكية عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، فهناك احتمال كبير لأن تصبح الحكومات المنتخبة أقل تعاوناً مع الولايات المتحدة من النظم السلطوية. وإن التاريخ يشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية كثيراً ما تصب في صالح الإسلاميين في منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال: حصل حزب العدالة والتنمية في

---

<sup>290</sup> - *Can Democracy Stop Terrorism?*, Foreign Affairs, Sept/October 2005. F.Gregory Gause,

المغرب وهو حزب إسلامي على 42 مقعداً من 325 مقعداً في الانتخابات البرلمانية في العام 2002، وفي اليمن حصل حزب الإصلاح الإسلامي على 46 مقعداً من 301 مقعد نيابي في انتخابات عام 2003، وحصل الإخوان المسلمون في الكويت على 17 مقعداً من 110 إلى جانب 3 مقاعد لجماعات إسلامية أخرى. وفي أول انتخابات للبلديات في السعودية فازت الجماعات الإسلامية بستة مقاعد من سبعة في الرياض ومكة وجدة. أما في العراق، فقد حصل الشيعة بقيادة آية الله السيستاني على 140 مقعداً من 275 مقعداً، بينما حصل العلمانيون على 45 مقعداً. وقد أظهرت حركة حماس الفلسطينية نجاحاً واضحاً في الانتخابات البلدية، ثم استطاعت الوصول إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية.<sup>291</sup>

فعلى الولايات المتحدة أن تعلم أن الدول العربية تختلف عن دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، التي رحبت بالليبرالية الأمريكية، لأنها كانت البديل لأنظمة الحكم الشمولي.

وكان من أهم ملامح سياسات الأمن القومي في الولاية الأولى للرئيس بوش ما عرضه في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" الداعمة للإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، حيث جدد بوش التزامه بدعم الحرية والديمقراطية ومحاربة "الطغيان".

وقد رصدت المراكز البحثية خطب الرئيس بوش الابن الخاصة بالشرق الأوسط وأحاديثه، وتسويق مفاهيم المجتمع الحر والديمقراطية، من جراء متابعة هذه الخطب في الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض، وقد وصلت إلى أن الرئيس بوش قد استخدم كلمة ديمقراطية (1012) مرة في الفترة 2001-2005، واستخدم كلمة الحرية والمجتمع الحر (823) مرة، في حين انخفضت في العام

---

<sup>291</sup> - عوض، هدى راغب (2005)، الغرب يواجه الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر، ص 257.

2006 إلى (11) مرة فقط. ولاشك بأن هذه النتائج تعكس هوساً في إعادة تشكيل المنطقة، والذي كان الرؤساء السابقون يدركون خطورته. إذ وجه الرؤساء الأمريكيون النقد للأوضاع السياسية في الدول العربية والإسلامية بحدود (127) مرة منذ عام 1973 ولغاية 1980.<sup>292</sup>

وقامت مجموعة مستقلة برئاسة **مادلين أولبرايت**، برعاية من مجلس العلاقات الخارجية في العام 2005 بأعداد تقرير للبحث فيما إذا كان دعم الديمقراطية يحقق المصالح المفضلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟ وإذا كان ذلك كذلك فكيف يمكن للولايات المتحدة تنفيذ مثل هذه السياسة؟ وقد وصلت تلك المجموعة إلى أنه على الرغم من المخاطر قصيرة الأجل، فإن الديمقراطية هدف مرغوب فيه في الشرق الأوسط، ومع أن الديمقراطية تنطوي على مخاطر محددة، فإن رفض الحرية يحمل مخاطر كبيرة.<sup>293</sup>

ولتطبيق الديمقراطية في أية دولة، هناك معايير، لكن هذه المعايير لا يمكن تطبيقها بشكل فوري، بل يجب تطبيقها وفق خطة زمنية حسب خصوصية كل نظام وظروفه، مثل:<sup>294</sup>

- 1- الأوضاع السياسية (الداخلية والخارجية).
- 2- استقلالية القضاء.
- 3- مدى تفاعل المجتمع المدني مع هذه المتغيرات.
- 4- حرية الصحافة وحرية الرأي والفكر.

---

292 - الفواز، علي حسن (2006)، **العالم مابعد 11 أيلول: صناعة في الرعب أسئلة في المجهول**، الحوار المتمدد، العدد 1671 تاريخ 2006/9/12.

[www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=75361](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=75361)

293 - Madeleine K. Albright Vin Weber Stephen A. Cook, "**In Support of Arab Democracy: Why and How**", Report of an Independent Task Force, Sponsored by the Council on Foreign Relation, 2005. [http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Arab Democracy TF.pdf](http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Arab_Democracy_TF.pdf)

294 - هيلر، مارك (2005)، **النظام الدولي بعد الحرب على العراق، شؤون الأوساط**، العدد 118، ربيع، ص 175.

## 5- الأوضاع الاقتصادية مثل:

- شفافية التعاملات المالية.
- احترام قدسية العقود المالية والتجارية والاقتصادية المبرمة.
- جدوى حملات مكافحة الفساد.
- انخفاض الاحتكارات أو القضاء عليها.
- حسن سير التدابير والإجراءات.
- الضرائب غير المباشرة.

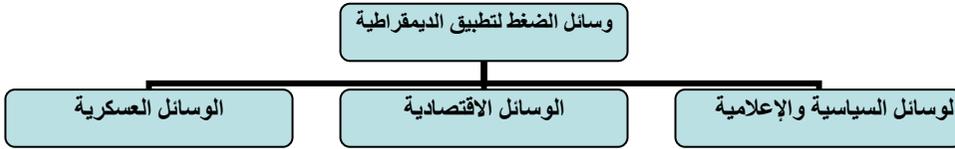
6- الإشراف على حركة المجتمع ورأس المال والبضائع والخدمات العامة.

نلاحظ أن هذه المعايير تتسجم مع الديمقراطية الغربية، وخاصة النموذج الأمريكي الهادف إلى تحرير الأسواق وفتح الحدود وإهمال ثقافة المجتمعات الأخرى وقيمها، وبالتالي نشر بل فرض النموذج الأمريكي على العالم باعتباره النموذج الأمثل.

ثالثاً: الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة لتطبيق الديمقراطية في العالم:

تلجأ السياسة الخارجية الأمريكية إلى مجموعة من الأدوات لضمان تنفيذ

النهج الديمقراطي، مثل:



1- الوسائل السياسية والإعلامية: وتشمل تصريحات المسؤولين الأمريكيين لدعم التحول الديمقراطي، والكشوف التي تقدمها وزارة الخارجية عن حالة الديمقراطية في الدول الأخرى، وتزويد البعثات الدبلوماسية الأمريكية بعناصر جديدة لها دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي واستخدام المؤتمرات

الدولية لممارسة الضغوط على الدول غير الديمقراطية، أو من المنظمات الدولية كالأمن المتحدة. وتعد وكالة المعلومات الأمريكية، التي أدمجت مؤخراً بوزارة الخارجية، من أبرز هذه الهيئات.

2- **الوسائل الاقتصادية:** وذلك بفعل الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات، أو الخطر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونة، أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي. وهناك الشكل المباشر للعلاقات الاقتصادية المترافقة مع طابع المنح بدل المنع، ويتمثل في تقديم المساعدات لهيئات المجتمع المدني التي بلغت: 580 مليون دولار عام 1998، 623 مليون دولار عام 1999، 709 ملايين دولار عام 2000. ويتمثل نصيب الدول العربية بحوالي 18 مليون دولار.

3- **الوسائل العسكرية:** عن طريق الغزو المباشر، أو تقديم المساعدات العسكرية لدول التحول الديمقراطي، أو الدعم المالي للمعارضين للحكومات التي تراها الولايات المتحدة غير ديمقراطية.

وقد جاء في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي": "أن الولايات المتحدة كي تشجع المجتمعات على التغيير والتحول الديمقراطي فإنها سوف تقوم ب:<sup>295</sup>

- المجاهرة الصادقة بانتهاكات المطالب غير القابلة للتفاوض للكرامة الإنسانية، وسوف نستخدم صوتنا من أجل دعم الحرية، في عمليات التصويت.
- استخدام مساعداتنا الخارجية لتعزيز الحرية ودعم المناضلين سلمياً من أجلها، وضمان أن الدول التي تتحرك باتجاه الديمقراطية، تكافأ على الخطوات التي تتخذها.

---

<sup>295</sup> - الحمش، منير(2003)، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة قضايا استراتيجية

(26)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص7.

- جعل الحرية وتطوير المؤسسات الديمقراطية من الموضوعات الرئيسية في علاقاتنا الثنائية مع الدول. والسعي للتضامن والتعاون مع الديمقراطيات الأخرى، في مساعيها للضغط على الحكومات التي تمنع تحسين حقوق الإنسان. وهنا تعلن استراتيجية الأمن القومي أن "الولايات المتحدة سوف تتزعم قضية الكرامة الإنسانية وسوف تعارض الدول التي تحاربها أو تنتهكها".

وفي 21 أيلول 2005، قام مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية وبرنامج اتجاهات السياسة الدولية باستطلاع على عينة من 808 أمريكيين، فجاءت النتائج على ما يلي:<sup>296</sup>

- إن الأغلبية تعارض نشر الديمقراطية بالقوة العسكرية، سواء أكان ذلك من الإطاحة بالديكتاتوريين أم من تهديد الدول باستخدام القوة المسلحة في حال عدم إنجازها لإصلاحات ديمقراطية (رأى 66% أن أضرار تلك السياسات تفوق منافعها، مقابل 21% رؤوا العكس).

- أكدت الأغلبية من الحزبين أن بناء الديمقراطية لم يكن سبباً كافياً للحرب على العراق (74%)، وأن تجربة العراق جعلت الأمريكيين أقل تأييداً لاستخدام القوة العسكرية لفرض الديمقراطية.

- إن الأمريكيين غير مقتنعين بأنه عندما يكون هناك دول ديمقراطية أكثر، فإن العالم سيكون أكثر أمناً (26%) فقط عبروا عن اقتناعهم بتلك الفرضية. وقد انقسم الأمريكيون فيما إذا كانت الديمقراطية تسهم في تقليص الدعم للإرهاب، أو فيما إذا كانت الديمقراطيات أقل احتمالاً للدخول في حرب، أو أكثر احتمالاً لأن تكون صديقة للولايات المتحدة.

- إن الأغلبية تعتقد أن دعم الديمقراطية يجب أن يكون هدفاً في السياسة الخارجية الأمريكية ولكنها لا تمثل أولوية قصوى. وقد أيدت تطبيق منهج

---

<sup>296</sup> - *Americans on Promoting Democracy*, The Chicago Council on Foreign Relations (CCFR), The Program on International Policy Attitudes (PIPA), September 29, 2005 . <http://www.cfr.org/publications/opinion/Democratization> 20 Sep 2005

براجماتي والاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والتعاونية في نشر الديمقراطية، ومعارضة استخدام الوسائل العقابية كوسيلة للضغط على الدول لتصبح أكثر ديمقراطية.

- إن أغلبية كبيرة تفضل العمل عبر الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية، وتعتقد أنه يجب أن يكون هدف الأمم المتحدة دعم الديمقراطية في العالم. وبهذا نلاحظ أن النتائج جاءت مناقضة تماماً لتوجهات السياسة الخارجية والأمن القومي لإدارة الرئيس بوش.

ومن الواضح إلى الآن أن الديمقراطية التي يجلبها الاحتلال لم تفلح، فعلى سبيل المثال: وبعد مرور حوالي ست سنوات على غزو أفغانستان، ما يزال هذا البلد غير آمن. فقد بقيت عناصر القاعدة وطالبان هناك، ولا يزال التعافي الاقتصادي غائباً وحكم أمراء الحرب قائماً، وزراعة المخدرات في ازدياد. لكن ملايين الأفغان ذهبوا إلى التصويت في التاسع من أكتوبر 2004 في ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ الأفغاني.

وكان من نتائج تطبيق الديمقراطية في الشرق الأوسط، وصول حركة حماس إلى السلطة وحصول الإخوان المسلمين في مصر على نسبة كبيرة من المقاعد النيابية. وقد تعاملت الإدارة الأمريكية مع فوز حماس بواقعية، ففي البداية أعلنت اعتراضها على مشاركة الحركة في الانتخابات بوصفها حركة "إرهابية"، ولكنها بعد ذلك بدأت بتقديم مطالب وشروط التعامل معها، وهو تعامل سلمت فيه تماماً للاتحاد الأوروبي. أما بخصوص إيران فقد كشف وزير الخارجية البريطاني جاك سترو: عن أن راييس فوضته بأن ينقل للإيرانيين - في اجتماع بنيف في أيار 2005 - تنازليين: الأول يتعلق بتوقف الولايات المتحدة عن معارضة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، والثاني استعدادها لاستئناف بيع قطع غيار الطائرات إلى طهران.<sup>297</sup>

<sup>297</sup> - الشرق الأوسط، تاريخ 2006/2/9.

ومن الملاحظ أن إدارة الرئيس بوش لم تشأ أن تمضي في عملية حث الأنظمة العربية الموالية لها على إدخال تحول ديمقراطي حقيقي، لأن ذلك سيؤدي إلى التضحية بهذه النظم، لأن البديل الديمقراطي الحقيقي سوف يأتي بتيارات سياسية معارضة للسياسة الأمريكية. فالتغيير الذي تريده الإدارة الأمريكية ليس في الواقع لصالح الشعوب العربية، بل من أجل إنهاء العداوة والكراهية للسياسة الأمريكية.

رابعاً: تأثير الحملة الأمريكية ضد الإرهاب على الديمقراطية وحقوق الإنسان: لقد تحول شعار الحرب على الإرهاب إلى مسوغ لانتهاك القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان من قبل العديد من الدول الغربية التي تفخر بدفاعها عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

فمنذ إعلان الرئيس الأمريكي حربه على الإرهاب، أكد على أن أحد أسباب ظاهرة الإرهاب هو غياب الديمقراطية والعدالة في العديد من الدول العربية والإسلامية. وأكد أيضاً على أن الحرب على الإرهاب هي حرب من أجل القيم، وأصر على أن الولايات المتحدة ستظل تدعم الكرامة الإنسانية.<sup>298</sup>

وفي السنوات الأخيرة شهدنا خروج العديد من المبادرات، مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي تتادي بترويج القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، كسياسة لا تتجزأ عن سياسات مكافحة الإرهاب. وهو ما سننترق إليه فيما بعد بشيء من التفصيل.

وأكد الرئيس بوش في مناسبات عديدة على أن السياسة الأمريكية هدفها تحرير الشعوب من قمع حكوماتها. فمثلاً: انتقد الرئيس بوش نظام صدام حسين

<sup>298</sup> - <http://www.hrw.org/press/11/2001/Torture Qand A.htm>

بسبب ممارسته التعذيب، مؤكداً أن الحرب على العراق كانت خطوة لإنقاذ الشعب العراقي من بطش الحكم الصدامي.<sup>299</sup>

وبالفعل، بدأت القوى الكبرى تضغط على الدول غير الديمقراطية من أجل الإصلاحات السياسية بهدف التحول الديمقراطي وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان. وردت الدول المستهدفة بمبادراتها الخاصة لتجنب التدخل في شؤونها. غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، فقد قامت الولايات المتحدة بتبني ممارسات الدول التي انتقدتها، ونقلت العديد من المعتقلين من سجونها السرية إلى دول تمارس التعذيب.<sup>300</sup> وقد كشفت صحيفة واشنطن بوست عن وجود شبكة سجون سرية في دول مختلفة، من ضمنها دول أوروبية، يحتجز فيها ما يقرب من مئة ألف شخص بدعوى ارتباطهم بجماعات إرهابية. وأوضحت أن المعتقلين محتجزون في ظروف بعيدة عن المعايير الدولية لمعاملة السجناء والمحتجزين.<sup>301</sup>

وكان البرلمان الأوروبي قد بدأ تحقيقاً في وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في دول أوروبية، وأصدر تقريراً في 7 يونيو 2006 يتهم 14 دولة أوروبية بالتواطؤ بشكل مباشر أو غير مباشر مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لاحتجاز الأفراد في سجون سرية أو نقلهم بشكل غير شرعي لدول أخرى.<sup>302</sup>

إن شعار "الحرب على الإرهاب"، وجدت فيه العديد من الدول الديمقراطية مسوغاً لمخالفة قوانينها، ووجدت فيه العديد من الدول غير

---

<sup>299</sup> - في خطابه عن حال الاتحاد في يناير 2004 ، انظر :

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/20040120/01/2004-.7html>

<sup>300</sup> - انظر : وثائق وشهادات حول السجون الطائرة، صحيفة الثورة، الأربعاء 2006/2/22 ، العدد 12941، نقلاً عن اللوموند، ترجمة: سراب الأسمر .

<sup>301</sup> - Diana Priest, CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons, Washington Post, 2 November 2005 .

<sup>302</sup> - Jeannie Shawl, Europe rights body endorses rendition report as officials call for legal safeguards, Jurist, 27 June 2006.

الديمقراطية ملاذاً لاستمرار سياساتها القمعية. ولذا أصبحت مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية مهددة، على الرغم من كونها جزءاً لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية التي تسعى فكرة الحفاظ على الأمن القومي إلى حمايتها. لقد استغلت الولايات المتحدة، وبشكل "انتقائي" حقوق الإنسان في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، لتأتي ازدواجية المعايير في التعامل مع هذه القضية، حيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي يتم التعامل معها كأعداء، وخاصة الدول "المارقة"، مثل كوريا الشمالية وإيران، في حين يتم التغاضي عنها بالنسبة لدول صديقة مثل: إسرائيل. وقد ازداد هذا التوجه الأمريكي تفاقماً ليأخذ شكل الصلف والمطالبة بالاستثناء من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للأعضاء الأمريكيين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن الولايات المتحدة، وفي إطار حملتها ضد الإرهاب، مارست وتمارس ضغوطاً على العديد من الدول العربية لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية، عسكرية وأمنية، ضد قوى وأحزاب وعناصر وجماعات معينة. وطالبت وتطالب بعض الحكومات بالتدخل لمنع الصحف فيها من توجيه انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية، والتوقف عن نشر ما تعده الإدارة الأمريكية تحريضاً على العنف والكراهية، في إشارة إلى الانتقادات التي توجهها وسائل الإعلام العربية للسياسة العدوانية الإسرائيلية في المنطقة، وعليه، فإن الدولة التي ترفع شعارات الحرية والديمقراطية تضغط من أجل تقليص هامش حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي عندما يتعلق الأمر بمصالحها، أو بمصالح إسرائيل.<sup>303</sup>

---

<sup>303</sup> - إبراهيم، حسين توفيق(2003)، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها، في كتاب: صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص334.

ويشير الباحث ريتشارد فوك إلى الآثار التي لحقت بحقوق الإنسان نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر بما يلي:<sup>304</sup>

- 1- التهديد باستخدام القوة والاعتماد على تهديد الإرهاب كحجة ومنطق لاتخاذ إجراءات شرطية على المستوى المحلي والقومي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وتقييداً لحقوق المهاجرين.
- 2- الاندفاع نحو ترحيل الأفراد لمخالفات تتصل بالتأشيرات ولا علاقة لها بالتهديدات الإرهابية.
- 3- تراجع ترتيب حقوق الإنسان في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.
- 4- هناك العديد من الانتهاكات لحقوق الأفراد والمعتقلين في الولايات المتحدة وغيرها.

وأخيراً يمكننا القول إن الدولة العظمى في العالم (أمريكا) قد تحولت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول إلى دولة شمولية من دول العالم الثالث، دولة أمنية من الطراز الأول، تفتقد الديمقراطية وتنعي حقوق الإنسان، وتعود إلى التمييز العنصري ضد العرب والمسلمين. مع الإشارة إلى أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب الدولي عن طريق الاعتماد على انتهاك حقوق الإنسان المكفولة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

---

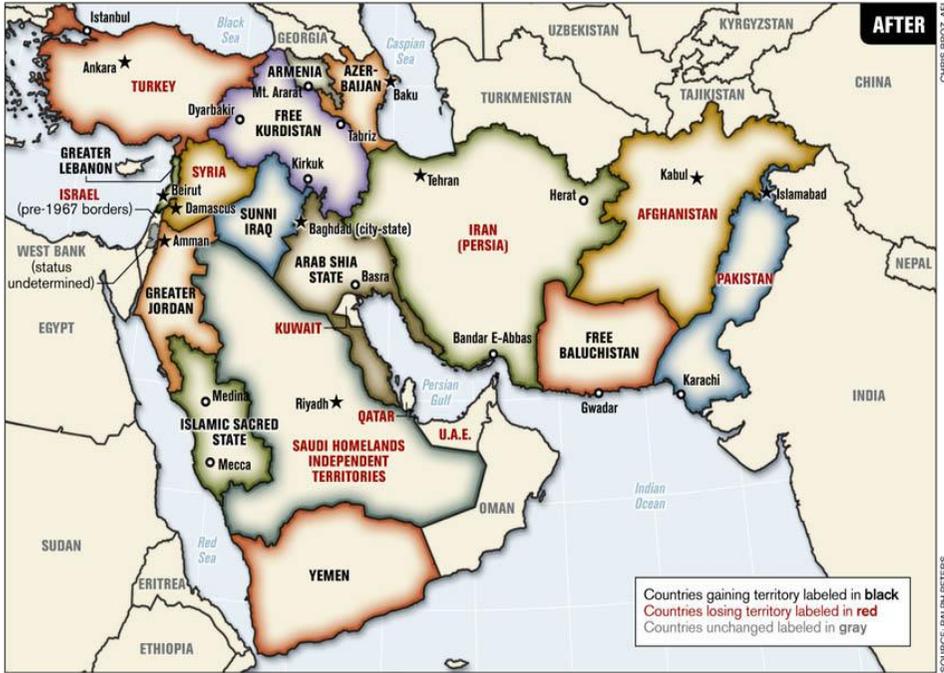
304 - فوك، ريتشارد (2003)، حرب الإرهاب الكبرى، لندن: برانش، ص 113.

## خامساً: مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بعد عام تقريباً على غزو العراق واحتلاله، قدمت الإدارة الأمريكية إلى قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في جورجيا بالولايات المتحدة التي عقدت في حزيران 2004، "مشروع الشرق الأوسط الكبير". ليصبح الشرق الأوسط الكبير يشمل إضافة إلى العالم العربي محيطه القريب (إيران-تركيا-باكستان..) مع تحيز واضح للكيان الصهيوني.<sup>305</sup>

والشكل التالي يوضح خارطة للشرق الأوسط الكبير، كما تراه الإدارة

الأمريكية:



وقد نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية نص المشروع، واستناداً إلى ما جاء فيه فإن المقصود بالشرق الأوسط الكبير هو: الامتداد الجغرافي

<sup>305</sup> - انظر صحيفة الحياة اللندنية، تاريخ 2004/6/15.

الواسع من إندونيسيا شرقاً إلى موريتانيا غرباً مروراً بجنوب آسيا ووسطها والقوقاز.<sup>306</sup>

وتوالت التصريحات الأمريكية من أن الشرق الأوسط الكبير هدفه إدخال الشرق الأوسط في دائرة الديمقراطية العالمية بالمعايير الأمريكية، وأعلنت هذه الإدارة عن تصميمها على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، ولو كان ذلك بالقوة وإن أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الصديقة التي اعتادت على تجاهل الولايات المتحدة لمثل هذه القضايا.<sup>307</sup>

**مكونات المشروع:** يتكون المشروع من مقدمة وثلاثة عنوانات، أما المقدمة فقد عدت أن الشرق الأوسط يمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وترى أن تزايد عدد المحرومين من حقوقهم في المنطقة سيسفر عن زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، وبعد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع الحالي في المنطقة:

أ- مجموع إجمالي الدخل المحلي في دول جامعة الدول العربية أقل من نظيره في إسبانيا.

ب- 40% من العرب البالغين أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

ج- من المتوقع أن يكون في المنطقة 25 مليون عاطل عن العمل بحلول عام 2010.

د- يعيش ثلث العرب بدخل يومي أقل من دولار أمريكي واحد.

هـ- بإمكان 1,6% فقط من السكان استخدام الانترنت، وهي نسبة تقل عما هي عليه في أية بقعة من العالم، حتى في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

---

<sup>306</sup> - للبحث في نشأة المصطلح وتطوره انظر: **الشاهر، شاهر (2005)، الشرق الأوسط**

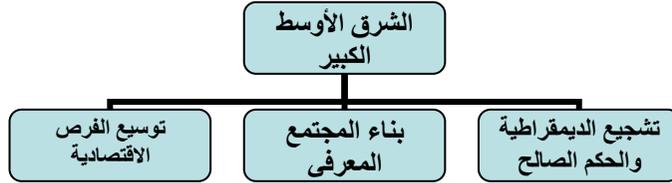
**الكبير والمستقبل العربي، مجلة المناضل، العدد 332، ص 60-61.**

<sup>307</sup> - Joseph S.Nye, "US Power and Strategy after Iraq", Foreign Affairs, Vol.82, No.4, July/August 2003.

و- لا تشغل المرأة سوى 3,5 % من المقاعد البرلمانية في الدول العربية.  
ز- عبّر 51 % من الشباب العرب عن رغبتهم في الهجرة، وهدفهم المفضل البلاد الأوروبية.<sup>308</sup>

ويؤكد المشروع على أن هذه الإحصائيات تشير إلى أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، وأن ذلك يشكل تهديداً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني. والبديل والعلاج لهذا الواقع هو الإصلاح، وتقرير التنمية البشرية يمثل نداءات مقنعة وملحة للتحرك في المنطقة وقد استجاب لها بعض الزعماء العرب وأيدتها مجموعة الدول الثماني الصناعية وعدد من التكتلات الإقليمية.

ولتوضيح فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا بد من التعرف إلى مضمونه ليتكون لدينا تصور واضح لما تصبو إليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جراء المعرفة بمضمون المشروع تتمكن الدول والحكومات العربية من تبني سياسات لمواجهة. والقوانين الثلاثة لهذا المشروع هي:



أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح: وفيه تبرز النقاط التالية:

- 1- البلاد العربية تشكو من نقص في الحرية يضعف التنمية البشرية فيها.
- 2- الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، وهما مفقودتان في المنطقة.
- 3- إسرائيل هي البلد الوحيد الذي يصنف بأنه بلد حر.

<sup>308</sup> - انظر الملحق رقم(7): " مشروع الشرق الأوسط الكبير".

4- المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأدنى في العالم من حيث التعبير عن الرأي.

5- الطلب إلى مجموعة الثماني تعزيز الانتخابات الحرة في المنطقة عن طريق تقديم مساعدات تقانية لمراقبة الانتخابات، وتسجيل الناخبين، ورعاية الزيارات المتبادلة بين أعضاء البرلمانات، والاهتمام بصوغ التشريعات وتمثيل الناخبين.

6- إنشاء معاهد لتدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية (تمكين المرأة).

7- إنشاء مراكز تمكن الأفراد من الحصول على مشورات قانونية والاتصال بمحامي الدفاع، وبإمكان هذه المراكز الارتباط بكليات الحقوق في المنطقة.

8- الاهتمام بوسائل الإعلام المستقلة في المنطقة، وتنظيم زيارات للصحفيين، ورعاية برامج تدريب، وتقديم منح دراسية، وإقامة ندوات تخص تغطية الانتخابات.

9- النظر إلى الفساد على أنه العقبة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأسلاً في كثير من بلدان المنطقة، ومن الواجب التشجيع على تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد الخاصة بمجموعة الثماني.

10- القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في المنطقة يجب أن تأتي من الداخل، وأفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح يجب أن تتم عبر منظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام.

11- وجوب قيام حكومات المنطقة بتشجيع هذه المنظمات وإيجاد التمويل اللازم لها.

**ب- بناء المجتمع المعرفي:** ويتضمن هذا البند الأفكار السياسية التالية:

1- تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعقاد، خصوصاً في عالم يتصف بعولمة مكثفة.

2- تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها، ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1,1 % من الإجمالي العالمي.

3- يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير.

4- يقوم بناء المجتمع المعرفي على مبادرات ثلاث: التعليم الأساسي، التعليم بواسطة الإنترنت، وتدريب إدارة الأعمال.

5- تتناول مبادرة التعليم الأساسي معضلة محو الأمية والتركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في عقد من الزمن، مع السعي لخفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف عام 2020 وبذل الجهود لتحسين مستوى التعليم لدى الإناث، وإنشاء معاهد تدريب النساء على مهنة التعليم، وإعداد فرق لمحو الأمية يبلغ تعدادها بحلول عام 2008 مئة ألف معلمة، بالإضافة إلى ذلك يجب الاهتمام بالمكتبات في الجامعات وترجمة روائع المؤلفات العالمية وإعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية، وتدعو المبادرة إلى التمثل بالأردن الذي أنشأ "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استخدام التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة، وقد تعهدت بوضع الأسس لإصلاح التعليم في أثناء انعقاد القمة العربية المقبلة.

6- تشير مبادرة التعليم بالانترنت إلى أن المنطقة تحتل المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت، وترى أنه من الضرورة سد الهوة الرقمية هذه نظراً لأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة، وترى أنه من المناسب تعميم استخدام الحاسوب وتوزيع أجهزته على مختلف المراكز، ومنها مراكز التدريب والمدارس.

7- تطالب مبادرة تدريب إدارة الأعمال بتحسين مستوى هذا الاختصاص وإقامة الشراكات بين معاهد الأعمال في دول مجموعة الثماني والمعاهد التعليمية في المنطقة، وقد يكون النموذج لهذا النوع من المعاهد معهد البحرين للمصارف والمال الذي يديره أمريكي ويرتبط بعلاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية: ويمكن تلخيص الأفكار الواردة في هذا البند بالآتي:

1- إن ردم الهوة الاقتصادية للمنطقة يتطلب تحولاً اقتصادياً يطلق قدرات القطاع الخاص.

2- إن نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يشكل عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية.

3- إن تقوية القطاع المالي يكون عنصراً ضرورياً للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وإيجاد فرص عمل.

4- إن مجموعة الثماني قادرة على تمويل المشروعات الصغيرة عن طريق الإقراض وكذلك تحويل مؤسسة على طراز مؤسسة التمويل الدولية، للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة، وباستطاعة المجموعة أيضاً إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية تسمى (بنك الشرق الأوسط الكبير) على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، لتوحيد القدرات المالية للدول الأغنى في المنطقة والتركيز على مشروعات لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية.

5- إن مجموعة الثماني قادرة على المشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة لإطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها من جراء تقديم المساعدات الفنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية، مع التركيز على تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض من سيطرة الدولة على الخدمات المالية، ورفع الحواجز عن التعامل المالي بين الدول.

6- إن حجم التبادل التجاري في المنطقة متدن جداً، إذ لا يشكل سوى 6 % من التجارة العربية، وتقترح المبادرة انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، وإقامة مناطق محدودة تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم المنتجات وتصنيعها وتسويقها، وإنشاء منبر

الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط يجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثماني ودول المنطقة ويستند بشكل مرن إلى نموذج رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

ومما تم ذكره نرى أن أصحاب المشروع يرون أن الإصلاحات المقترحة في الشرق الأوسط تحقق التنمية والديمقراطية، وتعزز الحرية والعدالة مما يؤدي في النهاية إلى إيجاد بيئة راقية ومزدهرة وخالية من حركات الإرهاب والتطرف. ولا بد من الإشارة إلى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير كغيره من المشروعات التي عرضتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر، هي مشروعات تخدم مصلحتها فقط لتبقى المسيطرة والمهيمنة على مصير الدول والشعوب.

ويمكن تلخيص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي بالنقاط التالية:<sup>309</sup>

- 1- تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، ووضع عوائق أمام الدفاع المشترك العربي.
- 2- إقامة أمن إقليمي جديد بدلاً من الأمن القومي العربي.
- 3- اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين مما يمكن إسرائيل من التغلغل في الدول العربية، ولا تتيح للدول العربية التغلغل في الكيان الصهيوني.
- 4- ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها نوعياً وعددياً لتحقيق الردع بالنسبة للدول العربية.
- 5- الوجود العسكري الأمريكي البحري والجوي الكثيف وفقاً لمعاهدات واتفاقيات عربية أمريكية أو بقرارات من الأمم المتحدة، مع وجود عسكري غربي محدود.

---

<sup>309</sup> - مسلم، طلعت أحمد (2003)، البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق الأوسطي: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، ص 63-64.

6- التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات عند الضرورة.

7- ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وخاصة تركيا واريتريا وإثيوبيا.

8- إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات إسرائيلية لتحقيق التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل في المجال الأمني.

9- منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية خارج الدول النووية الحالية مما يساعد على انفراد إسرائيل بامتلاكها.

10- نزع سلاح السلطة الفلسطينية إلا من أسلحة الدفاع الشخصي.

11- إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق حظر الطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي وحرمان الدول العربية من فرصة الدفاع في الوقت المناسب، وعرقلة التعاون بين الدول العربية وإيجاد الذرائع للتدخل الدولي.

وعلى الرغم من تعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير لقضية الإصلاح التعليمي، لكنه لم يشر إلا لبرامج تعلم القراءة والكتابة وتحسين سبل اكتساب المعرفة، أما هدف تغيير نظم التعليم ومناهجه والسياسات الثقافية والإعلامية فهو إنهاء الكراهية والتعصب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً، كون هذه النظم والسياسات -على ما تزعم إدارة بوش- هي المسؤولة عن تفريخ الإرهابيين.

وإن هذا المشروع يواجه مصاعب عديدة في مجال التطبيق العملي، حيث يحظى برفض شعبي واسع وتحفظ من قبل الحكومات العربية، لأن ما يحدث في العراق من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان واستخدام المرتزقة في تعذيب العراقيين، يثبت كذب مزاعم واشنطن إزاء النموذج الديمقراطي في العراق الذي تريد منه واشنطن أن يكون مثلاً يجب الاقتداء به في باقي الدول العربية.

وأمام هذه الأخطار لم يبق أمام العرب إلا خيار وحيد يتمثل بالتصدي لهذه المخططات والكشف عن أبعادها. ويتحمل العرب وحدهم المسؤولية

التاريخية أمام الأجيال القادمة في عدم التفريط بأي حق من الحقوق العربية، ورفض هذا المخطط بكل تفاصيله. وإن الأمة العربية بإمكاناتها المادية والبشرية والاقتصادية، وما تتمتع به من ثروة حضارية وقيم روحية أصيلة وتاريخ وماض عريق، قادرة على الوقوف في وجه هذه المخططات وإيجاد البديل الصحيح عنها في البحث عن عوامل الوحدة والقوة ونبذ الخلافات وإحياء المؤسسات العربية المشتركة، والتأكيد على الأمن القومي العربي المشترك بكل جوانبه العسكرية والاقتصادية والغذائية، إضافة إلى تطبيق التكامل الاقتصادي العربي والمشروعات العربية المشتركة والسوق العربية المشتركة، هذه الوسائل مجتمعة هي الضمانة الأكيدة في وجه المتغيرات الدولية الراهنة ومنافسة التكتلات الاقتصادية العالمية.

ولا شك بأن الولايات المتحدة تلقى ممانعة حقيقية لمشروعها، على الرغم من التحسينات التي أدخلت عليه من قبل مجموعة الدول الثماني، وأن الإدارة الأمريكية تواجه صعوبات ناجمة عن تداعيات حربها على العراق واحتلاله وبروز المقاومة في العراق، وما يثيره ذلك من شكوك تتناول الأسس التي تقوم عليها الادعاءات الأمريكية وسياساتها في داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وأخيراً فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير، هو فصل جديد تجاه المنطقة غايته إضعاف المنطقة وزيادة النفوذ والهيمنة والسيطرة الأمريكية على مقدرات هذه المنطقة، وبالتالي التحكم في مصيرها. فكانت البداية في أفغانستان ثم تلتها العراق ولبنان، وهنا نشير إلى تصريحات **كوندوليزا ريس** عشية الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 إذ تقول: "نرى اليوم ولادة شرق أوسط جديد". واستمرت الإدارة الأمريكية بالضغط على سورية بحجة ما يسمى تنفيذ القرار 1559، ومسألة المحكمة الدولية وتسييسها من أجل إضعاف الموقف السوري الراض للهيمنة الأمريكية على المنطقة، وهو ما سنتعرض له في الفصل القادم.

## الفصل الرابع:

### الولايات المتحدة واحتمالات المستقبل

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، تباينت الآراء وبرز العديد من التساؤلات في بداية القرن الحادي والعشرين التي تناولت التالي: هل سيكون هذا القرن أمريكياً؟ أو أن القوة الأمريكية ستزول في السنوات القادمة؟ وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من البحث.

### المبحث الأول: النظام الدولي الحالي واحتمالات المستقبل:

لم تكن المبادئ في يوم من الأيام قاعدة لسلوك الدولة، بل إن المصالح هي التي تقف وراء السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك، وتحد من طبيعة علاقات بعضها بعضاً.

وشهد النظام الدولي في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب خللاً كبيراً، فلم يكن معقولاً تصوير العدو على أنه الإرهاب بشكل عام، وربطه فقط بالعنف السياسي من جانب الجماعات الإرهابية مع استبعاد العنف الذي تمارسه الدول، وقد ظهرت مضاعفات هذا المفهوم الأمريكي للحرب ضد الإرهاب الدولي، حيث اندفعت الدول في أنحاء العالم للاستشهاد بالتعريفات والسياسات والممارسات الأمريكية لتسويغ الاعتماد على العنف في التعامل مع صراعاتها السياسية المعقدة.

لقد ألحقت الحرب على الإرهاب ضرراً بالغاً بالنظام الدولي، فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأخلاق الدولية التي تتصل بتخفيف الفقر وغيره من صور المعاناة الإنسانية، فقد أدت إلى وضع الاعتبارات الأمنية في المقام الأول على المستويين الداخلي والخارجي، وشددت على أن التجاوزات في الرد الأمريكي على أحداث سبتمبر ليست نتيجة لجهل أو حماقة، بل نتيجة لتوسع متعمد في أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، والسعي لربط الحرب ضد الإرهاب بمساعي فرض الهيمنة والنفوذ الأمريكي دولياً، وهي الأهداف والمساعي

التي تم إخفاؤها في الحديث عن الحرب الذي صدر عن الحكومة الأمريكية بشأن العراق، وفيما يتصل بأمور مثل الإنفاق الدفاعي وعسكرة الفضاء والسيطرة على نفط وسط آسيا وغازها.<sup>310</sup>

ومن قراءة الدراسات والأبحاث المتخصصة في مجال العلاقات الدولية، يمكن تحديد أربعة احتمالات لمستقبل النظام الدولي، وهي:

1- احتمال استمرار نظام القطب الواحد.

2- احتمال بروز نظام دولي متعدد الأقطاب.

3- احتمال بروز "صراع الحضارات" بشكل قوي.

4- الاحتمال الرابع وهو اتساع الحركات الإسلامية بشكل كبير.

وسنتناول في هذا المبحث هذه الاحتمالات بشيء من التفصيل، مبرزين مسوغات وضع هذه الاحتمالات.

**أولاً: احتمال استمرار نظام القطب الواحد:**

كان تشارلز كروثامر\* قد نشر في مطلع التسعينيات مقالة هامة بعنوان: "لحظة الأحادية القطبية" ذهب فيها إلى أن الهيمنة الأحادية الأمريكية أضحت واقعاً قائماً لا يهدده أي تحد خارجي.<sup>311</sup>

ويظهر هذا الاحتمال من النظر إلى الواقع الحالي للعلاقات الدولية، إذ تسيطر الولايات المتحدة على السياسة الدولية، دون وجود أي قوة دولية قادرة على الوقوف في وجهها.

ومما يعزز هذا الاحتمال الوقائع التالية:

1- الهيمنة الأمريكية الكاملة على النظام الدولي الراهن.

---

310 - فولك، ريتشارد (2003)، حرب الإرهاب الكبرى، لندن: مطابع أوليف برانش، ص72.

\* - أصبح كروثامر فيما بعد أقرب الوجوه الفكرية لإدارة الرئيس بوش الابن.

311- Charles Krauthamer: *The Unipolar moment*, Foreign Affairs, July 1991, pp.23-33.

- 2- قدرة الولايات المتحدة على إنشاء تحالفات دولية تحت قيادتها، على غرار ما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991 وحربها ضد أفغانستان في العام 2001.
- 3- القوة العسكرية الفائقة للولايات المتحدة، واحتفاظها بفجوة تكنولوجية كبيرة بينها وبين باقي دول العالم.
- 4- التحكم في منابع النفط في العالم، من جراء إقامة قواعد عسكرية لها في الخليج، ووجودها العسكري في العراق وأفغانستان واقتربها من منطقة بحر قزوين. وإن إحكام قبضة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في المنطقة سوف يمكنها من التحكم في إمدادات الطاقة اللازمة لجميع اقتصاديات الدول المنافسة لها، وخصوصاً الصين واليابان وأوروبا كقوى اقتصادية منافسة لها على المستوى العالمي، وذلك ما سيمكن الولايات المتحدة من أن تجنب نفسها مستقبلاً الدخول في مواجهات اقتصادية وسياسية وربما عسكرية مباشرة مع تلك القوى الدولية التي تتحدى أحاديثها القطبية، فذلك يؤمن لها إبقاءها تحت رحمة تحكمها في خزان الطاقة العالمي في الشرق الأوسط، وإبقاء تلك القوى في مستوى لا يمكنها من تهديد سيطرتها الأحادية على العالم.
- 5- الانتشار الواسع للقواعد العسكرية الأمريكية في العالم، حيث تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في 130 بلداً تقريباً في العالم، ويزيد عددها على الألف وفق بعض المصادر العسكرية.<sup>312</sup>
- 6- قدرة الولايات المتحدة على تطبيق "الحرب الاستباقية" و"الضربة الوقائية"، وهو ما يمكنها من إمكانية استخدام القوة ضد أي تهديد تتوقع حدوثه.

---

<sup>312</sup> - غنایم، محمد السید (2006)، القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي، قناة الجزيرة الفضائية.

7- التفرد الأمريكي في استخدام القوة، دون الرجوع إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، إذا تطلب الأمر ذلك، ودون الأخذ بالاعتبار لمواقف باقي دول العالم، وهذا حدث في حربها على العراق، إذ لم تكتث بمعارضة كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وباقي دول العالم لهذه الحرب.

8- تركيز الولايات المتحدة على أسلوب الحرب (الإلكترونية) التي تدار عن بعد، والتركيز على استخدام القوة الجوية المتفوقة على باقي دول العالم، مما يقلل من خسائرها البشرية، وبالتالي يخفف من المعارضة الشعبية لحروبها الخارجية.

9- استخدام الولايات المتحدة لجيش من المرتزقة، على غرار ما يحصل الآن في العراق، وهو ما يساعدها على إمكانية القيام بحرب عصابات داخل المدن.

10- استخدام الولايات المتحدة لآلة إعلامية هائلة، تساعدها في تنفيذ مخططاتها والترويج لأفكارها.

ويرى الباحث أن الأحادية القطبية قصيرة العمر، وأن تكلفة الاحتفاظ بها باهظة، وأن الولايات المتحدة وإن حققت نصراً في العراق وأفغانستان، فإنها لن تستطيع تحويله إلى نصر سياسي، وأن الشعوب ستحتفظ بحقها في مقاومة المحتل وطرده.

إن الولايات المتحدة، وكي تحافظ على هيمنتها على العالم أجمع عليها أن تتبع استراتيجية مؤسسة على أربعة مبادئ:<sup>313</sup>

- المحافظة على أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية كحارسين لها. ومنع تشكيل قوى مستقلة في العالم الثالث.

---

<sup>313</sup> - انظر كتاب: اللاوندي، سعيد(2003)، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- منع دول آسيا من أن تصبح قوى عظمى قادرة على معارضة السيطرة الأمريكية بحفظ توازن "المنطقة الصعبة" الآسيوية وعدم السماح بظهور بؤرة للقوة.

- منع الدول المحورية في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) من أن تزداد قوة، والحرص على أن يكون الاتحاد الأوروبي رأس حربة أمريكا في المنطقة الأوروبية.

- زيادة اعتماد الدول الإسلامية على الولايات المتحدة والحيلولة دون دخول دول أخرى مثل روسيا أو أوروبا في هذه المنطقة.

أما الباحث **بول كنيدي** في كتابه "صعود وسقوط القوة العظمى" فإنه يتبنى وجهة النظر القائلة بأن قوة الولايات المتحدة العظمى المهيمنة سيكون مآلها إلى زوال مثلها مثل سابقتها من الإمبراطوريات السابقة التي صعدت صعوداً بارزاً ومارست هيمنتها على العالم، ثم مالبت أن لحقتها عوامل التفكك، ويرجع كنيدي ذلك الاضمحلال الأمريكي إلى زيادة الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكاناتها الاقتصادية.

ويرى الباحث أن ما يعيب رؤية **كنيدي** هو تركيزه على القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وإغفاله الجانب الأخلاقي والثقافي.

### ثانياً: احتمال بروز نظام دولي متعدد الأقطاب:

من أهم دوافع الولايات المتحدة للتمركز في وسط آسيا، القضاء على الخطر المستقبلي القادم من آسيا والمتمثل بكل من روسيا والهند والصين واليابان كقوى منافسة للولايات المتحدة في الباسفيك عموماً، وشرق آسيا خصوصاً، إضافة إلى القضاء على طموح الدول الكبرى في آسيا لحيازة أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب الرغبة الأمريكية في توسيع حلف الأطلسي شرقاً ليصل إلى حدود روسيا، والرغبة الأمريكية في الاقتراب من الهند من أجل الإشراف على المحيط الهندي واحتواء الصين، المنافس الاستراتيجي لها، في الوقت نفسه.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى إعادة رسم خريطة جديدة للعالم، إذ أدت إلى تعزيز المكانة الدولية للولايات المتحدة، وهرعت القوى الدولية المنافسة لها إلى التعاون معها بصورة وثيقة وخاصة أوروبا الموحدة واليابان وروسيا والهند والصين.

فكان الموقف الروسي مؤيداً للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، إضافة إلى موافقتها على استخدام أجواء آسيا الوسطى وأراضيها في العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، مقابل اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز هي منطقة نفوذ روسي، وتعهد الولايات المتحدة بوقف مساعيها الرامية إلى توسيع حلف الأطلسي نحو الشرق مع إدخال الحرب الروسية في الشيشان ضمن نطاق الحرب على الإرهاب.

وما تزال روسيا تعاني من مشكلات اقتصادية وسياسية ورثت معظمها من عملية تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وعلى الرغم من كل جهودها المستمرة في تحسين وضعها الاقتصادي والسياسي، ومن مصالحها المهمة في العراق، فإنها لم تستطع أن تحول موقفها الراض للحرب على العراق إلى إجراءات تمنع ذلك الغزو أو تحول دون تحقيقه لمكاسب استراتيجية أمريكية. وقد تتجح روسيا في عقدين من الزمن في استعادة مركزها كقوة عظمى، ولكنها الآن تعاني من مشكلات اقتصادية وهي بحاجة إلى الاستثمارات والمساعدات الأمريكية والأوروبية ليس فقط لإعادة بناء اقتصاد رأسمالي متقدم، بل أيضاً للإنفاق على عملية تفكيك الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

وبعد أن كانت روسيا تعارض توسيع الناتو شرقاً فإنها سحبت اعتراضها ودخلت في اتفاق شراكة استراتيجية مع الناتو، وربما طالبت بانضمامها إليه مستقبلاً. وبعد أن اعترضت روسيا على انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ لعام 1972 ABM Treaty فإنها سحبت ذلك الاعتراض وقبلت البرنامج الأمريكي لإنشاء شبكة دفاع صاروخية تغير تماماً

مفاهيم العلاقات الاستراتيجية الدولية ونظرياتها. وهذه علامات على عدم قدرة روسيا على اعتراض مسيرة الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة على الأقل. إن روسيا بحاجة للولايات المتحدة لمساعدتها في تجاوز أزمته الاقتصادية، في حين تحتاج الولايات المتحدة لروسيا لأهداف استراتيجية بعيدة المدى كاحتواء العملاق الصيني الصاعد، ومحاربة الإرهاب الشرق أوسطي، وتأمين انسياب النفط واستقرار أسعاره. فروسيا الجديدة الساعية لاستعادة مواقعها في أوكرانيا وكازاخستان وبلغاريا والقوقاز وربما صربيا، ستقوم بالنسبة للولايات المتحدة بدور محوري لا يقل عن دور الشراكة الإنجليزية - الروسية في القرن الثامن عشر لاحتواء مخاطر القوة الفرنسية.<sup>314</sup>

أما الصين فقد حدثت تحولات جذرية في علاقة الولايات المتحدة بها، إذ حاولت الولايات المتحدة تجاوز آثار اصطدام طائرة استطلاع أمريكية بطائرة صينية فوق بحر قزوين في الأول من إبريل 2001 وإقامة علاقات مشتركة بينهما لتحقيق السلام والاستقرار في شبه القارة الكورية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. أما الصين فقد كانت غير مطمئنة للدور السياسي العسكري لليابان في وسط آسيا، إلا أنها انضمت للتحالف الأمريكي ضد الإرهاب. ولم تخف قلقها من تطور العلاقات الأمريكية الباكستانية، وكذلك التعاون الأمريكي الروسي وانعكاس ذلك على الدور الأمريكي في وسط آسيا.<sup>315</sup>

وتعد الصين قوة بشرية واقتصادية هائلة، ولديها قوة عسكرية متنامية هي الأكبر والأهم في إقليمها، وقد تصبح الصين في العقدين أو العقود الثلاثة القادمة قوة عظمى، ولكنها في الأجل المنظور والمتوسط تبقى قوة إقليمية عظيمة بالأساس. وتهتم بالقضايا السياسية الإقليمية الأهم بالنسبة لها، وهي

---

<sup>314</sup> - 308-309 . Alexander Adler: Jai vu fini le Monde Ancien , Hachette,2002,pp

<sup>315</sup> - محمد، ثامر كامل(2002)، تداعيات عاصفة الأبراج الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة، عمان: البازوري للنشر والتوزيع،ص112.

تايوان وكوريا الشمالية والعلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى، فضلاً عن معالجة وباء سارس.<sup>316</sup>

ويرى هنري كيسنجر: "أن على الولايات المتحدة حسم خيارها الاستراتيجي مع الصين، الذي تأرجح في العقود الثلاثة الأخيرة بين الشراكة الاستراتيجية الحذرة والاشتباك المحدود، فالصين تملك أطول تاريخ غير منقطع في العالم، وهي تحكم بآخر حكومة تسمى نفسها شيوعية. إنها الدولة ذات الإمكانيات الأكبر التي تحولها لكي تصبح منافساً للولايات المتحدة في مرحلة ما من القرن الجديد".<sup>317</sup>

وبعد الغزو الأمريكي للعراق، ومعارضة كل من فرنسا وروسيا وألمانيا لهذا الغزو، بدأ يتشكل محور يضم هذه الدول الثلاث، فقد أخذت تتسق فيما بينها في مجال السياسة الخارجية معتمدة على قاسم مشترك، هو معارضة السياسة الأمريكية في العراق. وهو ما يمكن أن يشكل بداية لظهور قطب جديد منافس للولايات المتحدة. ومما زاد في هذا الاحتمال:<sup>318</sup>

1- انضمام بلجيكا إلى هذا المحور، وإبعاد حلف شمال الأطلسي عن هذه الحرب التي شكلت انقساماً في الموقف الأوروبي تجاه مشاركة الحلف في الحرب ضد العراق.

2- استفادة كل من فرنسا وروسيا من النظام العراقي السابق، خصوصاً في مجال النفط، إذ كان العراق قد وقع اتفاقات مع فرنسا وروسيا وهما الدولتان اللتان زودتا العراق بمعظم احتياجاته التقنية والتجارية.

---

<sup>316</sup> - علوي، مصطفى(2003)، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد153، ص72.

<sup>317</sup> - كيسنجر، هنري(2002)، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية، مرجع سابق، ص144.

<sup>318</sup> - العايد، حسين عبدالله(2005)، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر - وجهة نظر عربية، السياسة الدولية، العدد160، ص41.

3- تمثل فرنسا قلب أوروبا النابض بالحضارة والقيم الغربية المستندة إلى إرث عريق من التحرر وإنارة مشاعل الحرية والديمقراطية التي نادى بها الثورة الفرنسية من ناحية، وللتكفير عن ماضيها الاستعماري الذي تريد أن تنساه.

4- الانتخابات الألمانية التي التزم فيها المستشار الألماني السابق **جيرهارد شرودر** بعدم تأييد الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، والتزامه بذلك بعد فوزه.

5- احتمال تجدد هذا المحور وإضافة دول أخرى إليه، مثل الصين وكوريا الشمالية ودول عربية، قد يبعث على مجابهة الولايات المتحدة، ومحاربة القطبية الأحادية.

إن الوضع الدولي العام، سيشهد انبثاق نمط جديد من التعددية القطبية بدأت معالمه تبرز، ومنها ظهور قوة دولية متنامية في أمريكا الجنوبية تتمحور عند البرازيل والأرجنتين، وتنامي دور الصين في الساحة الدولية، وربما قيام كتلة أوروبية فاعل إذا تمكنت فرنسا وألمانيا وبريطانيا من الوصول لصياغة مشتركة للمشروع الأوروبي.<sup>319</sup>

ويرى الباحث أن هذه الرؤية صعبة التحقق بسبب التباين بين موقف كل من فرنسا وألمانيا من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى، خاصة أن رئيس الوزراء البريطاني السابق **توني بلير** فضل السير وراء السياسة التي يرسمها الرئيس **بوش**.

ويقول وزير الخارجية الفرنسي الأسبق **هوبرت فدرين**: "إن الاتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى تحديد هويته السياسية والإقليمية، ذلك أن الأوروبيين لا يعرفون بدقة هل يشكلون رافداً من تجمع أمريكي غربي، أم

---

<sup>319</sup> - Alexander Adler: Jai vu fini le Monde Ancien , Hachette,2002,pp.305-330

لهم حضارة أوروبية خاصة، وهذا التذبذب هو العائق الأساس أمام بروز قوة أوروبية حقيقية لها وسائلها الدفاعية المميزة وسياستها الخارجية المستقلة".<sup>320</sup>

لذا فإن هذا المحور تنقسه مجموعة من الأمور:

- إن توحيد القيادات السياسية والعسكرية لهذه الدول بعيدة عن الواقع وصعبة التنفيذ، على الرغم من التوافق فيما بينها على معاداة الولايات المتحدة.
- تبقى احتمالات انقسام هذا المحور كبيرة، بسبب خلافات تاريخية وإيديولوجية بين دوله.
- إن المواقف السياسية لهذه الدول تتغير بتغير القادة السياسيين الحاكمين فيها، كما حدث تغير في موقف إسبانيا الرفض للمشاركة في قوات التحالف.
- عمل الولايات المتحدة على استقطاب بعض دول هذا المحور، وحدث هذا مع فرنسا في الآونة الأخيرة، بعد الاتفاق بين بوش وشيراك في قمة النورماندي بخصوص قضية لبنان والضغط على سورية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط القطبية في النظام الدولي، وليس هناك نوع واحد من القوة يتحدد به نمط النظام الدولي، ولكن بالقوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية جميعاً يتحدد ذلك النمط.

فالولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الدولية الكبرى بوضع القطب الذي يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معاً. فاليابان قوة كبرى تكنولوجياً واقتصادياً، ولكنها ليست كذلك عسكرياً، والاتحاد الأوروبي كذلك قوة

---

<sup>320</sup> - Hubert Vedrine: Clarifier l'Identite Europeenne , le Monde, 6/12/2002.

كبرى تكنولوجياً واقتصادياً ولكنه ليس كذلك لا سياسياً ولا عسكرياً، والهند والصين لا تزالان قوتين إقليميتين بالأساس.

ومن المعروف أن الصين تحقق فائضاً في تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد على سبعين مليار دولار سنوياً، ولا يمكن تصور أن تضحي الصين بهذا الفائض التجاري الأكبر من أجل أية قضية دولية أو إقليمية.

**ثالثاً: احتمال بروز "صراع الحضارات" بشكل قوي:**

لقد وجدت الإدارة الأمريكية في مقولة صراع الحضارات، وفي كون منفذو الأعمال الإرهابية في 11 أيلول 2001 من دين واحد وغالبية عرقية، سبيلاً من أجل التفكير في العداء وفي إعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط، لأن هذه المنطقة موئل الإسلام والعرب.

ويرى **صموئيل هينتنغتون** أن صدام الحضارات نراه في العالم من جراء صورتين: الأولى: تتمثل في محاولة الدول السيطرة والاستيلاء على أراضي الدول الأخرى. أما الصورة الثانية: فتتمثل في تنافس الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية، وتتصارع من أجل السيطرة على المؤسسات الدولية.

إلى جانب ذلك يؤكد **هينتنغتون** على أن الصراع بين الشرق والغرب، أو بين الغرب والإسلام ذو جذور تاريخية. ومن هنا يدعو إلى توثيق التعاون بين الدول الأوروبية والأمريكية وبناء علاقات أوثق مع أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، والتعاون مع روسيا واليابان والحد من النمو العسكري للدول الكونفوشيوسية والمسلمة، ورفع معدلات القدرة العسكرية الغربية ومستوياتها، مع المحافظة على التفوق في شرق آسيا ومساندة الدول الأخرى المتحالفة مع الغرب.

ويعدد **هينتغتون** سبع حضارات رئيسة بالإضافة إلى أخرى ثامنة (محتملة)، وهذه الحضارات هي: الغربية، الأمريكية اللاتينية، الأرثوذكسية، الإسلامية، الكونفوشيوسية، الهندوسية، اليابانية، وربما الإفريقية.<sup>321</sup>

إن احتمال بروز "صراع الحضارات" يقوم على عدة مرتكزات، أهمها:

1- البحث عن عدو جديد للولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.

2- وقوع أحداث أيلول أدى إلى بلورة طروحات **هينتغتون**، ويعد المؤشر الأساس لذلك إعلان الرئيس **بوش** عن "محور الشر" الذي ضم إيران والعراق وكوريا الشمالية، ومن الواضح أن إدراج كوريا الشمالية كان إبعاداً للشبهة عن هذه التوجهات، خصوصاً بعد وصف الرئيس **بوش** للحرب على الإرهاب بأنها حرب صليبية جديدة، مما يعني أنها حرب تستهدف الإسلام بوصفه الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة.

3- محاولة الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية لتغيير منظومة القيم الإسلامية، من جراء عرض ما يسمى بـ برامج الإصلاح السياسي، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المرأة، وغير ذلك وهذا ما جاء في مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي يضم أغلب الدول الإسلامية، وسبق أن ذكرنا ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث.

ويستعرض **هينتغتون** إمكانيات ست دول إسلامية وهي: (مصر، والسعودية، وإيران، وتركيا، وباكستان وإندونيسيا) ويرى إمكانية أن تكون إحداها دولة المركز لكي تحول العالم الإسلامي من الوعي إلى التماسك، ويخلص إلى أنه في الوقت الحالي لا تتوافر لأي منها الشروط اللازمة لكي تجعل منها مركزاً ذا فعالية.\*

<sup>321</sup> - مرقس، سمير (2003)، الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق، ص 18.

\* - انظر الترجمة العربية لكتاب صامويل ها ننتغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب وصلاح قانصوه، (1998)، ص 289-291.

ويرى **هينتغتون** أن السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، من المرجح أن تشهد صحوة في الثقافات غير الغربية، وعلى الغرب لكي يحافظ على هيمنته أن يعمل على:

1- الحفاظ على تفوقه العسكري وذلك باحتكار الأسلحة النووية ومنع انتشارها، والحيلولة دون انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيا اللازمة لاستخدامها.

2- العمل على انتشار القيم والمؤسسات السياسية الغربية (وخاصة قيم حقوق الإنسان والديمقراطية على ما يفهمها الغرب).

3- حماية التماسك الثقافي والاجتماعي والإثني في المجتمعات الغربية، وذلك عن طريق فرض قيود على الهجرة وعلى طالبي اللجوء السياسي من غير الغربيين.<sup>322</sup>

لقد تعامل **هينتغتون** مع الإسلام على أنه دين شيطاني Demonization of Islam يتصف بوعي مبالغ فيه إلى حد الهوس، لكن من دون تماسك وبلا ضابط، وتسيطر عليه الأصول القبلية المرتبطة بثقافة العنف والغزو والغدر الهجمي البربري، أي كل ما يتنافى مع الحضارة. وبذلك فإن **هينتغتون** يتواصل مع القوالب الفكرية الشائعة عن العربي والمسلم في وسائل الإعلام الغربية، والشارع الغربي عموماً، والتي تختزلها عبارة الـ (B 5) فهو:

(Bedouin, Bazar, Belly-Dancer, Billionaire, Bomber) أي أن الإنسان العربي هو واحد من خمسة، فهو بدوي معتد وبربري، أو بائع يحاول المساومة والغش، أو راقصة مبتذلة تثير الشهوات (المرأة)، أو ملياردير مستهتر ومسرف، أو قاذف قنابل وإرهابي.<sup>323</sup>

<sup>322</sup> - المصدر السابق عينه، ص 297.

<sup>323</sup> - القرني، بهجت (2002)، الصور النمطية للعربي والمسلم في الغرب، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة 8، العدد 85، ص 11.

وبالنسبة للإسلام يذكر **هيننتغتون** بعض العبارات التي نرى من المفيد الإشارة إليها:

- الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل (ص339).

- إن ثلثي إلى ثلاثة أرباع عدد الصراعات بين الحضارات كان بين مسلمين وغير مسلمين (ص418).

- من الواضح جداً أن هناك صلة بين الإسلام وسياسة الاستعداد العسكري، فالعنف والصراع في الدين الإسلامي وفي تاريخه، وبالتالي فإن المسلمين دعاة عنف حتى النخاع (ص419).

- الدول الإسلامية لديها ميل شديد للجوء إلى العنف في الأزمات الدولية. وقد استخدمت ذلك لحل 76 من مجمل 142 أزمة كانت طرفاً فيها بين عامي 1928-1979، وفي 25 حالة كان العنف هو الوسيلة الرئيسة للتعامل مع الأزمة، وفي 51 حالة استخدم العنف إلى جانب وسائل أخرى. وعندما كانت تستخدم العنف، كانت الدول الإسلامية تستخدمه بأعلى درجاته، وقد لجأت إلى حروب كاملة في 41 % من الحالات التي استخدمته فيها، واشتركت في صدامات في 38 % من الحالات (ص419).

- لجأت الدول الإسلامية إلى العنف في 53,5 % من أزماتها، في حين لم تستخدم المملكة المتحدة العنف سوى في 11,5 %، والولايات المتحدة في 17,9 %، والاتحاد السوفييتي في 5,25 % من الأزمات التي كانوا أطرافاً فيها (ص419-420).

ومما تقدم يتبين لنا دعوات **هيننتغتون** إلى التجبيش ضد الإسلام بوصفه الخطر القادم الذي يهدد الولايات المتحدة والعالم، وإن المبالغة الكبيرة في تصوير هذا الخطر هو ما زاد من نمو بعض التيارات الإسلامية المتطرفة التي بدأ دورها يتنامى، مستمدة قوتها من ازدياد التطرف الأمريكي. وهو ما سنتناوله في الاحتمال الرابع لمستقبل النظام الدولي.

#### رابعاً: احتمال اتساع الحركات الإسلامية بشكل كبير:

وينشأ هذا الاحتمال كرد فعل على صراع الحضارات، إذ إنه في حال تأكيد صراع الحضارات وظهوره بالشكل المعلن، وتحول العلاقات الدولية إلى حالة صراع وصدام بين الحضارات، أو في حال محاولة تغيير منظومة القيم العربية والإسلامية بصورة تمس جوهر العقيدة الإسلامية، فإن الحضارة الإسلامية ستضع نفسها في خندق الدفاع عن هويتها وثقافتها، مما يدفعها إلى التوقّع حول نفسها، ومن ثم دفعها إلى مزيد من العنف لكي تحمي نفسها وتحافظ على هويتها.

إن هذا الاحتمال يستند إلى الأمور التالية:

- 1- لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه، وإن الضغط الغربي على الحكومات العربية والإسلامية لتعديل المناهج فيما يخدم أغراضها سيشكل ردة فعل عكسية شعبية وحكومية في الوقت نفسه.
- 2- إن استمرار الوضع الراهن، أو ازدياده سوءاً سيؤدي إلى استنهاض الروح العربية والإسلامية الداعية إلى مقاتلة الغرب ومواجهة تحدياته التي تستهدف القضاء على الوجود العربي والإسلامي.
- 3- إن الوقوف في وجه المخططات الأمريكية والغربية من قبل الدول العربية والإسلامية، سيثجع باقي دول العالم الراضة للهيمنة الأمريكية على المواجهة. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة دولة قوية قادرة على مواجهة أي تهديد محتمل على أمنها بضربات وقائية استباقية أو مباشرة، وليس هناك من قوة في العالم تستطيع أن تهدد هذا الأمن إلا تلك القوة الخفية (الإرهاب) التي لا تؤذ القوة العسكرية الأمريكية مباشرة، إنما في معظم الأحيان تؤذي المدنيين الأبرياء. ويرى محمد حسين فضل الله: "أن نظام طالبان لا يمثل إشراقاً للإسلام. إنهم تعلموا في مدارس ركزت على جمود الحرف ولم تركز على رحابة المعنى،

لذلك كفوا عن التركيز على القيم الإنسانية في قلب القيم الروحية والقيم الأخلاقية".<sup>324</sup>

فلا يجوز أن تكون ردة فعل الولايات المتحدة على الأصولية الإسلامية وطالبان بأصولية أخرى من قبل المحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية، ذلك لأن أمريكا مطالبة اليوم قبل الغد من الأسرة الدولية أن تكون مسؤولة عن الاستقرار والأمن العالميين. ويجب على الولايات المتحدة ألا تقف عند مقولة المحافظين الجدد الذين يدعون بأن الإرهاب يكمن في الإسلام والمسلمين، وهنا نؤكد على أن الإسلام بريء كلياً من هذه التهم.

إن الولايات المتحدة تفتش عن عدو جديد، تقنع به الرأي العام الأمريكي، وذلك من أجل زيادة الإنفاق العسكري والذي وصل في العام 2001 إلى ضعفي إنفاق روسيا والصين وكل أوروبا مجتمعة. فكيف تسوغ ذلك أمام المكلف الأمريكي ودافع الضرائب، إذا لم يكن هناك عدو وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد جاء تسويغ ذلك بأن العدو هو الإسلام، ولماذا الإسلام؟ لأن هناك إدعاءً بأن ثمة صراعاً محتملاً بين الحضارات.<sup>325</sup>

---

<sup>324</sup> - فضل الله، محمد حسين (2003)، المدنس والمقدس، بيروت: دار الريس، ص130.

<sup>325</sup> - حماد، كمال (2003)، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت:

دار النشر غير مذكورة، ص5-6.

## المبحث الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه الولايات المتحدة:

أثبت التاريخ أن انهيار العديد من الإمبراطوريات والدول الكبرى كان سببه التداعي الاقتصادي لها بالدرجة الأولى وليس التداعي العسكري. فهل سيكون الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة السبب في سقوطها ؟ من المعلوم أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستند في سيطرتها على العالم إلى ثلاثة محاور أساسية هي: قوة السلاح، قوة المال (الاقتصاد)، النفط والمواد الأولية.

والاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد خدمي يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال، وهو لا يعتمد على قدرة البلاد الإنتاجية بقدر ما يعتمد على سمعتها وأدائها على الصعيد الاقتصادي، وبناء على ذلك فإنّ هذا النوع من الاقتصاد لا يعكس الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي وإن كان يتأثر ببعض جوانبه.<sup>326</sup>

ومن الملاحظ أن الفائض المالي تحول إثر هجمات 11 من أيلول ومن ثم الحرب على أفغانستان واحتلال العراق إلى عجز قياسي تاريخي غير مسبق، وهو ما يعني مبدئياً انهيار القوة الاقتصادية، ففي حين كان بيل كلينتون قد حقّق للولايات المتحدة في فترة حكمه في دورتين متتاليتين (1992-2000) أطول فترة ازدهار ورخاء اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وقد تدهور الوضع الاقتصادي في عهد الرئيس بوش نتيجة استراتيجية القاعدة وهجمات 11 أيلول، وقد ساعد الأداء الاقتصادي السيئ لإدارة بوش على زيادة هذا التدهور الاقتصادي وتسارع وتيرته.

---

<sup>326</sup> - كاجان، روبرت (2003)، الفردوس والقوة أمريكا وأوروبا في ظل النظام العالمي

الجديد، لندن: أتلانتك بوكس، ص164.

والجدول (رقم 1) يوضح مدى تراجع المؤشرات الاقتصادية في ولاية الرئيس بوش الأولى، مقارنة بولاية كلينتون الثانية:<sup>327</sup>

المؤشرات الاقتصادية	إدارة كلينتون الثانية	إدارة بوش الأولى
متوسط معدل النمو الإجمالي	4,2 % سنوياً	2,2 % سنوياً
المتوسط السنوي للتضخم	1,6 %	1,9 %
المتوسط السنوي لمعدل البطالة	4,4 %	5,5 %
الفائض التراكمي في الموازنة	463,3 مليار دولار	- 1200 مليار دولار

الجدول رقم 1

ومن المؤشرات على سوء الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

#### أولاً: انخفاض سعر الدولار:

فقد انخفض إلى أدنى مستوى له أمام الجنيه الإسترليني منذ 12 عاماً. وقد انخفض إلى أدنى مستوياته على الإطلاق أمام اليورو وباقي العملات. وضعف الدولار قد يؤدي إلى المزيد من الضعف الاستراتيجي في الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى وقف تدفق رؤوس الأموال.

إن القرار العراقي بالتحول من الدولار إلى اليورو أزعج الإدارة الأمريكية، لما يشكله من تهديد لقوة الدولار الاقتصادية كعملة احتياط في احتساب سعر برميل النفط. ويضيف كلارك أنه بات من الضروري السيطرة على منابع النفط لمنع دول أوبك من تسعير برميل النفط باليورو كما فعل العراق.<sup>328</sup>

<sup>327</sup> - باكير، علي حسين (2005)، هل يؤدي تخبط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟، مجلة العصور: تاريخ 2/10 2005 <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6091>

<sup>328</sup> - William Clark (The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq: A Macroeconomic and Geo-strategic Analysis of the Unspoken Truth), 2003, pp54 .

## لماذا انخفض الدولار؟

سجل الاقتصاد الأمريكي في العام 2004 نمواً بنسبة 8%. لكنه مازال أقوى من الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني. ويشترى المستهلكون الأمريكيون بضائع مستوردة بكميات متزايدة. وتقوم الدولة بالاقتراض من أجل تمويل الصفقات التجارية ومن ثم العجز الذي ينتج عن ذلك.

وعلى المستوى العالمي، تدخل البضائع الولايات المتحدة فيما تخرج منها الأموال، مما يقلل من قيمة الدولار. وثبت بنك الاحتياط الأمريكي الفائدة عند 2%، وهي التي كانت ثابتة منذ 42 عاماً وحتى بداية العام الجاري عند 1%. ولكنها تعد منخفضة للغاية حسب المعايير العالمية والتاريخية. وإن انخفاض سعر الفائدة لا يجذب تدفق رؤوس الأموال التي تتحكم في الأسعار. ويبدو أن التزام الساسة الأمريكيين بسياسة "دولار قوي" قد ضعف، ربما بعد أن اكتشفوا أن الولايات المتحدة تجني المكاسب من ضعف عملتها.

### ما الآثار التي ترتبت على ذلك؟

للدولار أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي. ولكن الولايات المتحدة هي أقل من يعاني. وعلى الرغم من أن مستهلكيها يقبلون على البضائع المستوردة، فإن الشركات الأمريكية تزيد من قدرتها التنافسية وتجني المكاسب وتزيد من عدد العاملين فيها. وفي الوقت نفسه، يجد المصدرون في أوروبا وآسيا صعوبة في بيع بضائعهم في الأسواق الأمريكية. وربما يتسبب ذلك في بقاء السائحين الأمريكيين في بلادهم. مما يضر بالعديد من الدول السياحية في أوروبا وآسيا، حيث يعد السائح الأمريكي السائح الرئيس في تلك البلاد. ومع أن التجارة في بضائع مثل المعادن والمحاصيل تتم بالدولار فربما ترتفع أسعارها. وقد ارتفع سعر الذهب وسعر النفط نتيجة لانخفاض سعر الدولار.

### ثانياً: مشكلة البطالة:

أوضحت أرقام أداء الاقتصاد الأمريكي في شهر تشرين الثاني عام 2002 أن نسبة البطالة ما تزال مرتفعة، إذ بلغت 5.9% من إجمالي قوة العمل

مقارنة بنسبة 6 % في الشهر الذي سبقه. وساهمت أرقام البطالة المرتفعة في الولايات المتحدة في انخفاض سعر صرف الدولار تجاه اليورو في الأسواق الدولية ليلبغ اليورو 1.21 دولار (الآن أصبح 1,47)، وهو أعلى سعر للعملة الأوروبية الموحدة منذ ظهورها.<sup>329</sup> وكانت العملات الرئيسية، مثل الين الياباني والجنيه الإسترليني، قد ارتفعت أمام الدولار بسبب المخاوف من اتساع العجز في الميزان التجاري الأمريكي، واحتمال اتجاه الإدارة الأمريكية لانتهاج سياسة الدولار الضعيف لتخفيض أسعار صادراتها، ومن ثم زيادة فرصها في الأسواق الدولية.

### ثالثاً: ارتفاع أسعار النفط:

إن الاعتماد على النفط المستورد وخاصة من منطقة الشرق الأوسط، يشكل عاملاً أساسياً في ضعف الاقتصاد الأمريكي. فالولايات المتحدة تستورد 52% من احتياجاتها النفطية. ويعود ذلك إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والسيارات الضخمة المستهلكة للبنزين التي يعشقها الأمريكيون، فهناك أكثر من 217 مليون سيارة وحافلة وناقلة تستهلك حوالي 67% من الاستهلاك من النفط.<sup>330</sup>

ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة الذي نشر عام 2001 إلى أن الولايات المتحدة استهلكت 25% من النفط المنتج في العالم، وتشير التوقعات أنه في العام 2020 فإن الولايات المتحدة سوف تستورد 64% من احتياجاتها من النفط.<sup>331</sup>

<sup>329</sup> - www.bbcarabic. Com

<sup>330</sup> - Hearings before the Committee on International Relations in the House of Representatives , 117 Congress (Oil Diplomacy: Facts and Myths Behind Foreign Oil Dependency),

<http://commodocs. House.gov./committee/intelrel/hfa80291.jun 20, 2002.>

<sup>331</sup> Irene Grenzier (Oil, Politics and the military in the US war on Terror): part1, [www.Houston. Indymedia.org/news/2002/126098.php](http://www.Houston. Indymedia.org/news/2002/126098.php).

ومما زاد من التبعية للنفط المستورد السياسات غير الحكيمة التي اتخذها السياسيون لتخفيض سعر النفط للاستمرار في الاستهلاك الضخم والتي تضر بمصالح المنتجين للنفط في الولايات المتحدة حيث كلفة الإنتاج أعلى من كلفة الإنتاج في الشرق الأوسط.<sup>332</sup> ولذا فإن التزايد في التبعية للنفط المستورد يسهم في تأجيج النزعات العدوانية العسكرية الأمريكية لتأمين الاحتياجات.

**رابعاً: العجز في الميزانية:**

تعاني الولايات المتحدة من عجز في الميزانية والميزان التجاري وهو ما ساعد على انخفاض سعر الدولار إلى مستويات قياسية أمام اليورو وأثار مخاوف بشأن الاقتصاد.

وكان التعهد بخفض العجز في الميزانية من الأمور التي اعتمد عليها بوش في حملته لإعادة انتخابه. ووصل العجز في الميزانية الاتحادية عام 2004 إلى 400 مليار دولار، أما التوقعات لعام 2005 فقد كانت تتجاوز 521 مليار دولار.<sup>333</sup> وقالت الولايات المتحدة أنها ملتزمة بسياسة الدولار القوي لكن ضعف الدولار كان له أثر على الصادرات الأوروبية والآسيوية وأدى إلى دعوات لتدخل أمريكي لدعم العملة. لكن بوش قال إن أفضل وسيلة لوقف انخفاض سعر الدولار هي التعامل مع العجز في الميزانية الأمريكية.<sup>334</sup> ولعل السبب الرئيس لتفاقم العجز في الموازنة هو التدهور في تحصيل الواردات من نسبة 20,9% من الناتج القومي عام 2000 إلى 15,7% من الناتج القومي عام 2004 أي أدنى مستوى منذ عام 1950 ، ويعود ذلك إلى تخفيض الضرائب الذي فرضه الرئيس بوش. ويقدر دور تخفيض الضرائب بنسبة 45% إضافة إلى الهروب من دفع الضرائب وتدهور الأسواق المالية.<sup>335</sup>

---

<sup>332</sup> - Paul Rogers (Global Security: Oil and the war on terrorism: why is the United States in the Gulf ? ) .

www.opendemocracy.net/themes/article. 9/1/2002

<sup>333</sup> New York Times, 2/3/2004 -

<sup>334</sup> - www.bbcarabic.com /html document 2007/7/5 تاريخ

<sup>335</sup> - Paul Knugman (Another Budget Bogus), The New York Times. 2/3/2004.

إن العجز في الموازنة الذي تسببه سياسة الانفاق على الدفاع والأسلحة وتخفيض الضرائب على الفئات الميسورة تعكس فلسفة تكرس تحالف المجمع العسكري الصناعي والشركات الكبرى في الولايات المتحدة، دون الاكتراث بما يحصل للشعب الأمريكي. وإن تراكم العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، قد يزيد من ضعف الاقتصاد الأمريكي، وتراجع الدولار كعملة احتياط.

ويوضح الجدول (رقم 2) العجز التجاري الأمريكي في العام 2001، مع

بعض الدول:<sup>336</sup>

العجز التجاري الأمريكي مع:	مقدار العجز
الصين	84 مليار دولار
اليابان	68 مليار دولار
الاتحاد الأوروبي	60 مليار دولار
ألمانيا	29 مليار دولار
إيطاليا	13 مليار دولار
فرنسا	10 مليار دولار
المكسيك	30 مليار دولار
كوريا الجنوبية	13 مليار دولار
إسرائيل	4,5 مليار دولار
روسيا	3,5 مليار دولار
أوكرانيا	500 مليون دولار

## الجدول رقم 2

ملاحظة: العجز التجاري مع كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا هو ضمن العجز مع الاتحاد الأوروبي.

<sup>336</sup> - <http://www.census.gov/foreign-trade/balance>.

نلاحظ من الجدول: أن العجز التجاري الأمريكي يشكل رقماً كبيراً، وأنه يتعلق بجميع الدول الكبرى في العالم.

وأخيراً نشير إلى أن استيراد المواد الأولية لا يشكل السبب الرئيس في العجز التجاري الأمريكي، وهو الأمر الطبيعي بالنسبة لأي دولة متقدمة. فعلى سبيل المثال: نلاحظ أن النفط الذي يشكل الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية لا تتجاوز حصته في العجز التجاري لعام 2001، 80 مليار دولار، في حين أن بقية السلع الأخرى ومعظمها مصنعة تبلغ حصتها 366 ملياراً.<sup>337</sup>

**خامساً: المديونية الخارجية:**

منذ عام 1985 أصبحت الولايات المتحدة دولة مدينة تجاه العالم، أي الأصول التي تملكها في الخارج هي والشركات والأفراد أقل من الأصول التي يملكها الأجانب في الولايات المتحدة. فدين الولايات المتحدة للخارج تجاوز 1,60 ألف مليار دولار في نهاية عام 2001، أي ما يوازي 16% من الناتج القومي.<sup>338</sup>

لقد أقبل المستثمرون الأجانب على شراء الأوراق المالية الأمريكية ليس لأنها أكثر ربحاً من غيرها، بل لأن سائر الأسواق بنظرهم أكثر مخاطرة من الأسواق الأمريكية. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تأثر سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة بسبب إقدام بعض المستثمرين على سحب أموالهم مما أدى إلى تدهور الأسواق المالية الأمريكية.

وإن تدهور الأسواق المالية في الولايات المتحدة كان السبب الأساس في الركود الاقتصادي. فالارتفاع في الأسواق المالية أدى إلى نمو يدفعه الاستهلاك وزيادة في الاستثمار عبر الاستدانة في الشركات. أما الانهيار في الأسواق

---

<sup>337</sup> - تود، إيمانويل (2004)، ما بعد الإمبراطورية، مرجع سابق، ص 87-88.

<sup>338</sup> - Robert Polim, Contours of Descent: US Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity. (London, Verso, 2003), pp, 64.

المالية فقد أوجد فائضاً في الطاقة الإنتاجية مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال.

وعليه فإن الدين المتزايد للحكومة والشركات والأفراد يزيد من عدم الاستقرار في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن رفع القيود عن الأسواق المالية أضعف قدرة المراقبة والسيطرة على المعاملات المالية وأضاعت الخط الفاصل بين قانونية المعاملات وأخلاقياتها مما أدى إلى تفاقم الفضائح المالية التي تهدد مصداقية النظام المالي المعمول به.

### سادساً: الإنفاق العسكري:

تشكل نفقات الدفاع القسم الأكبر من النفقات العامة، حيث تبلغ 20% من الناتج القومي مما يؤكد على دور القطاع العام في الاقتصاد الأمريكي. وتقدر قيمة النفقات التي تستفيد منها الشركات الصناعية العسكرية بأكثر من 400 مليار دولار سنوياً، تأتي بشكل مباشر من الحكومة، وبشكل غير مباشر من صناديق التقاعد. وقد وصلت تلك الشركات إلى حد من النفوذ تنعم بحقوق المواطنة كافة، دون تحمل أي عبء من المسؤوليات. لقد جمعت من الثروة والإمكانيات المادية ما يكفي لاختراق كافة شرائح الحكومة والإدارة ومستوياتهما إلى درجة استعمارهما.<sup>339</sup>

وكانت وكالة الأنباء رويترز قد نشرت في تاريخ 26 آب 2004: أن جماعة أمريكية مناهضة للحرب على العراق رفعت ساعة إلكترونية وسط نيويورك قبل أيام من مؤتمر الحزب الجمهوري (الذي سيرشح بوش للانتخابات الرئاسية)، وهذه الساعة تسجل الكلفة المالية المتصاعدة للحرب على العراق. وثبتت الساعة الإلكترونية في ساحة تايمز سكوير وسجلت في بدايتها 134,5 مليار دولار، في حين سيزداد الرقم 117 مليون دولار يومياً، أي بمعدل 7,40 ملايين دولار كل ساعة، وهو ما يعادل 122,820 دولاراً كل دقيقة. وقد أعلن الذين قاموا بهذا العمل بأن الشعب الأمريكي أولى بهذه الأموال وصرفها على

<sup>339</sup> تاريخ 2004/5/2 - john Omaha, corporatocracy, www.disinfopedia.org

الخدمات العامة أو برامج خدمة السلام العالمي ومحاربة الأمراض  
المستعصية.<sup>340</sup>

في ظل هذا الوضع المتدهور ومعالجة للأزمة، قامت الولايات المتحدة  
الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار الذي فقد حوالي 40 % من قيمته تجاه بعض  
العمومات حتى الآن،<sup>341</sup>  
على أمل أن يساعد ذلك على تحريك عملية التصدير للتخفيف من الركود  
الاقتصادي الداخلي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ولدفع المستثمرين إلى  
الاستثمار بالدولار ولتحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بشكل هائل، إلا  
أن هذه السياسة في تخفيض العملة خطيرة جداً وحساسة ولا تتفع إلا في فترات  
قصيرة، وقد تؤدي إلى انفلات زمام التحكم بالاقتصاد وإلى انهيار قيمة العملة  
نهائياً خاصة في ظل وجود عملة بديلة تكمن في اليورو، وهو الأمر الذي لم  
يكن موجوداً إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الستينيات وأوائل السبعينيات  
عندما هرع الجميع ومنهم الأوروبيون إلى دعم الدولار الأمريكي خوفاً من  
انهياره، وذلك لارتباط عملاتهم واحتياطياتهم به، ولكن في هذه المرة وإن حصل  
الانهيار الاقتصادي، فلن تساعد المصادفة الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت  
تفعل من قبل، خاصة في ظل التقارير الدولية التي تفيد أن أكثر من نصف  
البنوك المركزية العالمية قد حوّلت بالفعل احتياطياتها من الدولار إلى اليورو.  
فهل تصدق نبوءة رجل الأعمال جورج سورس بأن القوة الأمريكية ما  
هي إلا مجرد فقاعات ليس لها أساس من المصادقية.<sup>342</sup>

---

340 - كنعان، حسين(2005)، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت: دار الخيال،  
ص143.

341 - باكير، علي حسين(2005)، مرجع سابق.

342 - The Atlantic Monthly. Vol.292, No.5,December 2003. The Bubble of American  
Super emacy.George Soros.

### المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من العالم ومن المنظمة الدولية:

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، حدث تغير في الموقف العالمي من السياسة الأمريكية، حيث توقفت الانتقادات الدولية للنهج الأمريكي لفترة قصيرة، عادت بعدها الأصوات الداعية إلى ضرورة إشراك القوى الدولية المختلفة في قيادة العالم بوصف ذلك ضماناً لعدم انفراد القوة العظمى الوحيدة الموجودة في العالم بالشأن الدولي. غير أن هذه الانتقادات واجهت أذناً صماء من قبل الإدارة الأمريكية، التي استخدمت هجمات سبتمبر ذريعة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم.

لقد لاحظ أحد المفكرين الغربيين أن العالم شهد انقسامات متعددة بين الشمال والجنوب، أو بين الشرق والغرب، أو بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، ولكنه اليوم يشهد انقساماً غريباً لا نظير له في التاريخ، إنه الانقسام القائم بين الولايات المتحدة وبقية العالم، فهذه الدولة لم تعد تتخرط في معسكر معين، بل أضحت بمفردها معسكراً قائماً بذاته يقوم بمفرده بتصنيف الدول، وتحديد العلاقات بها، وتعريف المخاطر والقيام بمواجهتها، وتجريم الشخصيات والمنظمات وملاحقتها ومعاقبتها.

لقد رأت الولايات المتحدة أن قوتها تحتم عليها استغلال الفرصة الراهنة لإرساء دعائم النظام العالمي الجديد، وتجنيب الولايات المتحدة عبء الانخراط في تحالفات دولية، فهي ترى ضرورة منع بزوغ أية قوى عظمى أخرى في المستقبل.

وعدّت الإدارة الأمريكية حرب أفغانستان بداية لتدشين النظام العالمي الجديد الذي تنتشده الولايات المتحدة وهو ما أعلنه الرئيس بوش في مناسبات عديدة.

وأعلنت الإدارة الأمريكية عن ضرورة إفصاح الآخرين، ومنهم الأمم المتحدة، عما إذا كانوا مع أو ضد الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على مصداقية المنظمة الدولية التي أنشئت لمنع انفراد

قوة بعينها بالشأن الدولي. فمثلاً: قرار مكافحة الإرهاب رقم "1373" الصادر عن مجلس الأمن بعد أحداث سبتمبر، أصبح هراوة بيد الولايات المتحدة تهدد بها الدول كافة كبيرها وصغيرها.

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الملاحظات على القرار المذكور،

وهي:

1- أنه لم يحدد مفهوم الإرهاب، حتى يحدد سبل مكافحته. فهو فرض عقوبات على جريمة الإرهاب دون تحديد أركان هذه الجريمة.

2- جاء في القرار: (تحریم قيام رعايا الدول عمداً بتوفير الأموال وجمعها، بأي وسيلة، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكي تستخدم في أعمال إرهابية في حال معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية). وهنا نتساءل كيف ستعرف الدولة أن الأموال التي تجمع من قبل جماعة ما ستستخدم في أعمال إرهابية.

3- يطلب القرار من جميع الدول (الامتتاع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح والضمني، إلى الكيانات والأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية، ومنع تزويدها بالسلح). لكن من يجند الجمعيات الإرهابية؟ ومن يزودها بالسلح؟ فقد تتعدد الجهات التي تجند الإرهابيين، وتزودهم بالسلح، وخاصة مع وجود سوق سوداء للسلح في العديد من دول العالم.

إن الولايات المتحدة تسعى إلى تكريس نمط من الهيمنة الأمريكية وهو ما بدا واضحاً في الإصرار الأمريكي على غزو العراق، على الرغم من وجود معارضة دولية متنامية ضد هذا الأمر، لدرجة أن الإدارة الأمريكية أصرت على مهاجمة العراق ونزع أسلحته بالقوة، دون الرجوع إلى مجلس الأمن الدولي، وهو ما يشكل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية والأمم المتحدة.

ومن الأمور المثيرة للجدل التي أثارها أحداث سبتمبر 2001 إقدام الولايات المتحدة على الانسحاب من كثير من المعاهدات الدولية، وهو ما يعكس رغبة قوية في تكريس الهيمنة الأمريكية من جراء تخلي الولايات المتحدة عن

المعاهدات والمواثيق كافة التي تحد من حركتها في هذا الصدد، وهو اتجاه ولد إبان حكم الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** ولكنه يتنامى في ظل إدارة الرئيس **بوش الابن**، وهو ما يؤكد خطورة التوجهات الحالية التي تتحلل من الارتباطات الدولية كافة وتسعى لإرساء دعائم سلوك أمريكي جديد في مواجهة العالم في عصر ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

### أولاً: الموقف الأمريكي من الأمم المتحدة:

تشهد منظمة الأمم المتحدة في هذه الآونة حالة من القلق المخيف قلما شهدتها في تاريخها منذ نشوئها عام 1945 حتى اليوم ولا سيما بعد تهديد المندوب الأمريكي لدى هذه المنظمة الدولية **جون بولتون** بوقف دفع المستحقات الأمريكية للأمم المتحدة إذا لم تأت الإصلاحات على ما يطمح إليه.

إن الولايات المتحدة هي التي دمرت الأمم المتحدة وأساءت إلى سمعتها ومكانتها عندما تنكرت لكل المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة، ومن مظاهر هذا التنكر:<sup>343</sup>

- 1- الإقدام على استخدام القوة العسكرية في البلقان، والعدوان على أفغانستان دون الحصول على قرار أو تفويض من مجلس الأمن الدولي.
- 2- شن عدوان على العراق واتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من إرسال مفتشين دوليين إليه، واعترافهم بعد أشهر من البحث والتدقيق، بعدم العثور على آثار لهذه الأسلحة.
- 3- التدخل في شؤون كل دولة، والتلويح بالتهديد والعقوبات لكل دولة لا ترضخ لتوجيهات الإدارة الأمريكية، ولو كانت منافية للقواعد الدولية.

---

343 - المجنوب، محمد (2003)، المتغيرات السياسية الدولية والنظام الدولي الجديد، مركز

زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ص 40-41.

4- زرع الفتن وبت الأحقاد بين الجيران والأشقاء، والتحريض الخفي على التناحر والاقْتتال وتدمير الأنفس، بغرض بيع الأسلحة الأمريكية الكاسدة والمكدسة لأطراف النزاع.

5- عمليات الاقْتحام والتفتيش والتحقيق والملاحقة والاستفزاز ضد العرب والمسلمين والأجانب المجنسين أو المقيمين أو الزائرين أو الطلاب في الولايات المتحدة، أو في الدول التي ما زالت تتلقى التوجيهات منها.

6- الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والجماعات وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتعذيب المعتقلين في سجن غوانتانامو والسجون الأمريكية والتصل دون مسوغ من قواعد الحق والإنصاف وشروط المحاكمة العادلة.

7- الكيل بمكيالين إزاء العراق الخالي من أسلحة الدمار الشامل، مقارنة بكوريا الشمالية التي تفاخر بامتلاكها هذا السلاح، وإزاء إسرائيل التي ترتكب كل يوم جرائم إبادة وحرب وعدوان ضد الإنسانية، مقارنة بالفلسطينيين الذين يطالبون بحقهم في استعادة أرضهم وتقرير مصيرهم، بل يبدو أن الإدارة الأمريكية قد تجاوزت سياسة الكيل بمكيالين وانتقلت إلى طور جديد من الاستبداد والطغيان يتمثل في الموافقة على إنشاء محاكم خاصة لجرائم الحرب في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ثم رفض إنشاء محكمة دولية دائمة لهذه الجرائم، ويتمثل كذلك في دعوة العالم إلى التعاون معها لملاحقة الإرهابيين والقضاء على الإرهاب الدولي، ثم معارضة قيام هيئة قضائية لملاحقة أشخاص لا يقلون إجراماً عن الإرهابيين، ويتمثل أيضاً في إشادتها بالقوانين الدولية ومطالبتها بتطبيق اتفاقية جنيف عند معاملة أسرى الحرب، ثم في تنكرها لكل القوانين والمواثيق وتعريض المعتقلين لديها لأشد ضروب القسوة والتعذيب.

8- تعمد الخلط والتمويه بين المقاومة التي تعدها الأمم المتحدة حقاً مقدساً ومشروعاً لكل شعب محتل أو مضطهد، وبين الإرهاب المدان عالمياً، في الوقت الذي تمارسه الإدارة الأمريكية وأنصارها ضد حريات الشعوب ومصائرها بغرض ابتزازها والاستيلاء على ثروتها.

ولهذا نرى أن الأمم المتحدة هي انعكاس لموازن القوى الدولية، وهي غير قادرة على أن تلغي حقيقة القوة في العلاقات الدولية. فمثلاً: في الحرب الباردة كانت قرارات مجلس الأمن تعكس التوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، بعد ذلك أصبحنا الآن نشهد هيمنة أمريكية على قرارات مجلس الأمن. فلم يعد من الممكن التمييز بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فما تقررته الولايات المتحدة تنفذه الأمم المتحدة، وليس في مقدور الأمم المتحدة أن تقرر أمراً بخلاف ما تريده الولايات المتحدة، أو أن تنفذ أمراً طلبته الولايات المتحدة ثم تخلت عنه أو انقلبت عليه، والمثل على ذلك إكراه مجلس الأمن على التتكر لقراره بإرسال فريق لتقصي الحقائق في مجزرة جنين، بعد أن أعدت الإدارة الأمريكية مشروع القرار وبذلت الجهود لإقناع أعضاء المجلس بالتصويت لصالحه.

### ثانياً: الموقف الأمريكي من إصلاح الأمم المتحدة:

قام الكونجرس الأمريكي في ديسمبر 2004 بتكليف "معهد الولايات المتحدة للسلام" في واشنطن بإعداد دراسة والخروج بنتائج حيال سؤال بسيط ومهم في الوقت نفسه، وهو كيف تحقق الولايات المتحدة أقصى استفادة ممكنة من إصلاح الأمم المتحدة؟ وضم فريق العمل خبراء وباحثين من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) إذ يوجد خلاف بين الحزبين في كيفية إصلاح الأمم المتحدة. وتم إنجاز هذا التقرير في ستة أشهر، وأهم ما تضمنه:<sup>344</sup>

**1- الخلاف بين الحزبين في الولايات المتحدة في كيفية إصلاح الأمم المتحدة:** أشار التقرير إلى أن هناك خلافاً بين الحزبين على تعيين المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة. فقد أدى إصرار الرئيس بوش على تعيين جون

---

<sup>344</sup> - American Interests and UN Reform, United States Institute of Peace .  
<http://www.daralhayat.com/special/issues/08-2005/Item-2005081>

بولتون\* إلى معارضة شديدة من جانب الديمقراطيين في الكونجرس، فشل معها الرئيس بوش، أكثر من مرة، في الحصول على تصويت لصالح تثبيت تعيين بولتون. وعلى الرغم من الأغلبية الجمهورية داخل مجلس الشيوخ (55 عضواً)، غير أنها عجزت عن حشد (60 صوتاً)، وهو العدد المطلوب لتثبيت تعيين بولتون، ذلك الخلاف الحزبي أدى بدوره إلى بقاء الولايات المتحدة دون ممثل دائم لها في الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر. ومع إصرار الرئيس بوش على شخص بولتون ورفض الديمقراطيين له، لجأ بوش إلى استخدام حقه الدستوري في التعيين دون الحصول على موافقة الكونجرس. وعلى الرغم من الانقسام الحاد في الكونجرس الأمريكي فيما يخص بولتون وكفائه لتولي المنصب، فقد وصف بوش مرشحه بولتون بأنه سوف يمثل بوضوح الإدارة الأمريكية لإصلاح الأمم المتحدة، وأنه محارب لا يكل ولا يمل من الدفاع عن القيم الأمريكية. وأكد أن منصب (المندوب الدائم) للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة يجب أن لا يظل شاغراً أكثر من ذلك (من آذار إلى آب 2005). وبعد استلامه منصبه، أعلن جون بولتون عزمه على مواصلة المساعي الرامية إلى إعادة هيكلة المنظمة الدولية بعد انتقاداته المستمرة لها منذ فترة طويلة، وأكد على سعيه للحصول على ضمانات كي يشغل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن مناصب في مجلس جديد لحقوق الإنسان يحل محل مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولقيت مبادرة بولتون انتقادات شديدة لأن إدارة بوش تريد ضمان عدم حرمان الولايات المتحدة مرة أخرى من عضوية مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مثل ما حدث عام 2001.

---

\* (نائب وزير الخارجية الأمريكية السابق لضبط التسليح وشؤون الأمن الدولي) وهو من الشخصيات اليمينية في الحزب الجمهوري.

وكذلك أثار قرار تعيين بول وولفيتز\* رئيساً للبنك الدولي، جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة وخارجها، حيث أرسلت حوالي /300/ منظمة من منظمات المجتمع المدني في ستين دولة من دول العالم بتحذير إلى وولفيتز (الرئيس العاشر للبنك الدولي) مفاده أنه "يبدأ ولايته تحت مراقبة العالم بأسره". غير أن بوش بقي خلف مرشحه إلى أن استطاع تعيينه.\*\*

## 2- إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق المصالح الأمريكية:

جاء القسم الثاني من التقرير بعنوان: "إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق المصالح الأمريكية"، إذ لا يرى التقرير أي تعارض بين إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق المصالح الأمريكية، بل يرى أن الأمم المتحدة لديها القدرات للقيام بأدوار مهمة تساعد على تحقيق مصالح السياسة الخارجية الأمريكية والقيم التي تحرص على نشرها. وإذا كان التقرير يشير إلى أهمية توحيد العمل وحيويته بوساطة ديمقراطيات العالم كافة لتحقيق إصلاح الأمم المتحدة، فإن ذلك التوحيد ينبغي أن يكون بقيادة أمريكية.

## 3- ميزانية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) كنموذج للإصلاح:

ينتقد التقرير الميزانية الحالية للأمم المتحدة، ومنطق ذلك النقد هو أن دافعي الضرائب من الأمريكيين يسهمون حالياً بنسبة 22% من ميزانية الأمم المتحدة بشكل ثابت، إضافة إلى مليارات أخرى في أنشطة متنوعة للأمم المتحدة. وبالتالي فمن الضروري أن تتمتع المنظمة الدولية والمنظمات التابعة

---

\* - النائب السابق لوزير الدفاع الأمريكي، وهو يميني متطرف ويعد أحد أبرز مهندسي الغزو الأمريكي على العراق. وكانت الاعتراضات عليه بسبب دوره في الحرب على العراق، وافتقاره إلى الخبرة في مجال التنمية الدولية.

\*\* - الولايات المتحدة هي التي ترشح رئيس البنك الدولي، في حين تتولى الدول الأوروبية ترشيح رئيس صندوق النقد الدولي.

لها بالشفافية والفعالية في إنفاق ميزانيتها، وهو ما يتوافر في بعض المنظمات ولا يتوافر في بعضها الآخر، إذ إن السمة الغالبة هي البيروقراطية وانعدام الفعالية. والجدول التالي (رقم 3) يوضح ترتيب الدول العشر الكبار من حيث الإسهام في ميزانية الأمم المتحدة:

الدولة	نسبة الإسهام في ميزانية الأمم المتحدة
الولايات المتحدة	22 %
اليابان	19,5 %
ألمانيا	8,7 %
بريطانيا	6,1 %
فرنسا	6 %
إيطاليا	4,9 %
كندا	2,8 %
إسبانيا	2,5 %
الصين	2,1 %
المكسيك	1,9 %

### الجدول رقم 3

نلاحظ أن الولايات المتحدة تدفع 22 % من موازنة الأمم المتحدة، في حين تبلغ مساهمة 128 دولة أقل من 1 % من ميزانية الأمم المتحدة التي تبلغ 3,89 مليارات دولار. وكان السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة جون بولتون قد أكد في نوفمبر 2005 على رفض بلاده تبني ميزانية للأمم المتحدة لمدة عامين، وربط ذلك بالحاجة إلى إجراء إصلاحات، واقترح ميزانية مؤقتة لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر. مما دفع بالأمين العام السابق للمنظمة كوفي عنان إلى تحذير الدول الأعضاء من مخاطر هذا الوضع الذي سيؤثر تأثيراً كبيراً في عمل المنظمة الدولية.

ومن التعديلات المقترحة لميثاق الأمم المتحدة، أن يكون هناك بند عقابي للدولة التي لا تدفع التزاماتها المادية للمنظمة، وهذا التعديل يريده معظم أعضاء المنظمة وخاصة الدول النامية، في حين تعارضه الولايات المتحدة بشدة.

#### 4- الرؤية الأمريكية لملاح إصلاح الأمم المتحدة:

إن الخطوط العريضة للرؤية الأمريكية لإصلاح الأمم المتحدة تتمحور في: <sup>345</sup>

1- ينبغي أن يكون الإصلاح برعاية الولايات المتحدة وتحت قيادتها وبالتعاون مع دول العالم الديمقراطية، على أن يكون تحقيق المصالح الأمريكية هو هدف الإصلاح وجوهه.

2- لم يوص التقرير بأي إصلاحات تتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو عام 1945.

3- لم يصل التقرير إلى اتفاق إزاء أي توسيع لمجلس الأمن، لكنه أكد على أنه ينبغي على أي توسع أن يزيد من فعالية مجلس الأمن وألا يعوق بأي شكل من الأشكال كفاءته في التوافق مع الميثاق. وينبغي على أي إصلاحات أن تطول وضع إسرائيل التي وصفها التقرير بأنها تعامل بوصفها مواطناً من الدرجة الثانية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتم استبعادها من مجموعات إقليمية في جنيف.

4- هناك حاجة إلى تشكيل مجلس مستقل للإشراف على ميزانية الأمم المتحدة ومراقبتها.

---

<sup>345</sup> - مخيمر، أسامة فاروق (2006)، المصالح الأمريكية وإصلاح الأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 163، يناير، ص 231.

5- هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في بنية الجمعية العامة والأعمال التي تمارسها، مع تأكيد أهمية مراجعة عمل اللجان التي تتبعها، لأن بعضها يشكل عائقاً أمام فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها.

6- كي يتحول إصلاح الأمم المتحدة إلى واقع ملموس، ينبغي على الرئيس الأمريكي أن يعمل بوساطة وزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي، وبالتنسيق مع الكونجرس على اقتراح أجندة شاملة لإصلاح الأمم المتحدة، تشمل على العناصر التالية:

أ- إصلاح مؤسسي واسع النطاق، والذي بدونه سيكون أي إصلاح بعيد المنال.

ب- اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل المنظمة الدولية أكثر فعالية في محاربة الإرهاب، ومنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى من يسيء استخدامها.

ج- رسم استراتيجية واضحة واتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل القدرة على وقف ممارسات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، وتأكيد واجب كل دولة في حماية مواطنيها، ومن يخضع لسلطتها ضد هذه الممارسات.

د- زيادة الدعم والجهود المخصصة لإخراج الدول من الفقر ومنها جهود المساعدات الحكومية، وجهود المؤسسات الخاصة، والعمل على أن تحقق تلك المساعدات أقصى فائدة ممكنة لمستحقيها.

7- يوجه التقرير مجموعة من الانتقادات للأمم المتحدة بشكل صريح تمثلت في التالي:

أ- فشل مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق تجاه العراق في آذار 2003.

ب- سوء الإدارة وما ظهر من فضائح في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.

ج- الانتقاص من مصداقية بعض أجهزة الأمم المتحدة ولجانها مثل لجنة حقوق الإنسان، وأشار التقرير إلى المؤتمر الدولي عن العنصرية الذي عقد في مدينة "ديربان" عام 2001 تحت رعاية الأمم المتحدة. ووفقاً للتقرير فإن المؤتمر سادته روح التعصب ومعاداة الديمقراطية.

إن الإصلاح الفعلي يكون بتخليص الأمم المتحدة من نظام الفيتو والعودة بالمساواة بالسيادة، وأن يكون للدول النامية التي تشكل ثلثي سكان العالم نصيب من الدخل الإجمالي العالمي، الذي يذهب 80 % منه إلى هذا الثلث من الدول الصناعية في حين ثلثا البشرية لا يسيطرون إلا على 20 % من الدخل العالمي.<sup>346</sup>

لقد استغلت الولايات المتحدة الضعف الحالي للمنظمة الدولية وأمينها العام، وحاولت فرض أجندتها التي تتوافق وسياساتها ومصالحها العالمية، وتحول الصراع في التفاوض بين أجندة واشنطن للهيمنة من ناحية وأجندة الأمم المتحدة ودول العالم من ناحية أخرى. وكانت الولايات المتحدة قد وضعت الأمين العام للأمم المتحدة السابق **كوفي أنان** موضع المساءلة مرات عديدة منذ توليه المسؤولية في عام 1997 وطوال ولايته الأولى بسبب دوره في أحداث رواندا ومذبحة سربرينيتسا في البوسنة. وفي ولايته الثانية، حاول **أنان** الحفاظ على دور المنظمة الدولية وعارض الولايات المتحدة في غزوها للعراق، وأصبحت المنظمة الدولية، وليس أمينها العام فقط، هدفاً للمحافظين الجدد، الذين يؤمنون بالهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على العالم.

#### والخلاصة:

- إن استمرار تفرد الولايات المتحدة سوف يقضي على فكرة التنظيم الدولي.  
- الولايات المتحدة عندما تطالب بالإصلاح فإنها تطالب بذلك من وجهة نظر أمريكية، بحيث تتحول الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن إلى جهاز يحارب الإرهاب مثلاً وفق السياسة الأمريكية. وإن تهديد الولايات المتحدة بوقف دفع المستحقات المالية للأمم المتحدة، موقف غير أخلاقي، يهدف إلى ابتزاز المنظمة الدولية، لأن الولايات المتحدة هي الممول الأول لهذه المنظمة.

<sup>346</sup> - السيد حسين، عدنان(2006)، الأمم المتحدة ومشروع الإصلاح الأمريكي لها، قناة

[www.alalamnews.url](http://www.alalamnews.url)

العالم الإخبارية، تاريخ 2006/1/10.

- إن تعيين جون بولتون هو تهديد للأمم المتحدة والضغط عليها لتمشي في حدود الخط السياسي الأمريكي، ولذلك كان تعيينه مثار انتقاد كبير في الولايات المتحدة ذاتها. وقد علق على ذلك أحد المعلقين بقوله: "إن الرجل ذاهب للأمم المتحدة لتدمير ما تبقى منها، وسرعان ما أثبت بولتون وجوده، وقدم (750) تعديلاً على وثيقة الإصلاح المكونة من (39) صفحة.<sup>347</sup>

- الدول النامية تطالب بتوسيع عضوية مجلس الأمن وتقليص نظام الفيتو إلى أقصى حد ممكن أو إلغاء هذا النظام، لكن الولايات المتحدة تعارض ذلك حتى لو قبلت بتوسيع المجلس فلن تعطي الدول الجديدة حق الفيتو كما تملكه الدول الخمس الكبرى.

ومما تم عرضه يتبين لنا أن هذا التقرير لم يقدم خطة واضحة لإصلاح الأمم المتحدة، ولكن قال بأن الإصلاح ينبغي أن يكون برعاية أمريكا وتحت قيادتها وبالتعاون مع الدول الديمقراطية على أن يكون محققاً للمصالح الأمريكية وتعظيم هذه المصالح التي تعد جوهر الإصلاح.

إن الأمم المتحدة تحتاج إلى إعادة هيكلة لتفعيل آلياتها ومؤسساتها في التعامل مع التحديات على الساحة الدولية وتعزيز احترام القانون الدولي، ومواجهة التوجه الأمريكي الذي سعى إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 واستغلال هذه الأحداث كغطاء لسياستها في مجال الطاقة ومشروعها الإمبراطوري وتوجهاتها العسكرية.

### ثالثاً: الموقف الأمريكي من التسلح النووي:

سنتناول بصورة موجزة الموقف الأمريكي تجاه كل من كوريا الشمالية وإيران. إن واشنطن تدرك أن الملف النووي الكوري له تشعبات إقليمية أهمها ارتباطه بالصين الداعم لكوريا الشمالية، وبالتالي فإن هذا الملف مرتبط بمصالح قوى إقليمية تنافس الولايات المتحدة على الساحة الدولية ولذا فعلى

<sup>347</sup> - [www.bbcarabic.com](http://www.bbcarabic.com) تاريخ 2005/9/15.

واشنطن التفاوض ثم التفاوض في ظلال الشك المتبادل بين الأطراف في ظل مساومات ومقايضات لا تخلو من خسارة لواشنطن إذا نجحت المفاوضات أصلاً.

وفيما يخص إيران، فإن تحولها إلى دولة نووية أمر غير مقبول أمريكياً، فمنذ تفجر الأزمة النووية الإيرانية في العام 2003، أصرت الولايات المتحدة على أن الهدف الرئيس للنشاط النووي الإيراني يتمثل بالأساس في السعي لامتلاك السلاح النووي تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

إن المسوغات التي تسوقها إيران في هذا الصدد غير مقنعة، فلماذا تبدو مشغولة إلى هذا الحد بإنتاج كهرباء بوساطة الطاقة النووية وهي من الدول الأكثر غنى بطاقات النفط والغاز؟ ولماذا تصر إيران على دفع مليارات الدولارات ثمن (الطاقة النووية) ما دام إنتاج الكهرباء بوساطة الطاقة النفطية أرخص بـ 20% من تكلفته النووية؟ ثم إن مواقع مفاعلاتها بعيدة عن المدن الرئيسية التي تستهلك الكهرباء.<sup>348</sup>

وترتكز الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني على ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

1- الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها اتفاقية الحد من التسلح النووي، ولكن مع إبداء قدر من المرونة في عرض هذا الطلب في اجتماعات مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظراً لعجز الولايات المتحدة عن تأمين الأغلبية اللازمة لتمريرها هذا الطلب في اجتماعات مجلس الأمناء.

---

<sup>348</sup> - خليفة، نبيل (2004)، ملحق الوسط حول الملف النووي الإيراني، صحيفة الحياة، تاريخ

2004/6/21. على الرابط: <http://www.daralhayat.com/special/issues/08-2005/Item->

[20050813-b05cca5e](http://www.daralhayat.com/special/issues/08-2005/Item-20050813-b05cca5e)

2- تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الإيراني، وبالذات روسيا وباكستان.

3- تأكيد الولايات المتحدة الدائم على أن الخيار العسكري يظل وارداً بقوة، في حال عدم الوصول إلى حل سلمي لهذه المشكلة.

وفي المقابل، فإن إيران تملك عدداً من عوامل القوة في وجه الولايات المتحدة، وأهمها:

1- سلاح النفط، وتهديدها بقطعه عن السوق العالمية مما يعني أزمة حادة للصناعات الأمريكية والأوروبية.

2- امتلاك إيران لصواريخ استراتيجية قادرة على الوصول إلى تل أبيب وقلب أوروبا، بالإضافة إلى قواتها المسلحة التي يمكن أن توقع خسائر كبيرة بالجيش الأمريكي المنهك في العراق والمنتشر على رقعة كبيرة في الخليج.

3- ارتباط العديد من الدول بمصالح اقتصادية كبيرة مع طهران كالصين وروسيا ودول الترويكا الأوروبية.

4- تشتت المواقع النووية الإيرانية، مما يجعل إمكان نجاح أي ضربة عسكرية متدنياً جداً.

وبالتالي فإن قدرة واشنطن على فتح ساحة حرب شاملة مع إيران في الوقت الذي تعاني فيه من أزمة حادة في العراق أمر في غاية التعقيد والصعوبة، مما قد يسفر عنه من نتائج وخيمة على الجميع، ومن مخاطر كبيرة قد تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

إن براعة السياسة النووية الإيرانية، تتجلى من جراء فن توزيع الأدوار داخلياً، إذ إن الخطاب النووي الإيراني، الذي يبدو متناقضاً، حين يؤكد تارة على التزام المعاهدات الدولية وينفي وجود نية لتطوير أسلحة نووية، وتارة أخرى يلوح بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار السلاح النووي ومن الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، هو متكامل في آن، لأنه في كلتا الحالتين يصب في مصلحة السياسة النووية، فالخطاب الأول يسهم في تخفيف الضغوط، أما الثاني فيجعل من تسول له نفسه التفكير في إجهاض التطور النووي الإيراني (فرض عقوبات اقتصادية أو غيرها)، يحسب ألف حساب لفعلة. وكلاهما يعطيان إيران الوقت الذي تحتاج إليه حالياً، من أجل بلوغ العتبة النووية.<sup>349</sup>

وعلى الرغم من أن الخيار العسكري يعد خياراً أخيراً، من وجهة النظر الأمريكية، إلا أنه خيار مستبعد حالياً، وقبل استفاد كل الجهود الدبلوماسية التي يمكن أن تؤدي إلى تفكيك الأنشطة النووية الإيرانية، خصوصاً في ظل فشل الرهان الأمريكي على حدوث تحول سياسي داخل إيران لصالح الإصلاحيين الداعين إلى علاقات وثيقة بالغرب، بعد فوز الرئيس المحافظ محمود أحمدني نجاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية الأخيرة في حزيران 2005، ومن ثم سيطرة المحافظين على الحياة السياسية في إيران، واستمرار الكثير من الملفات الخلافية بين إيران والولايات المتحدة، خصوصاً الملف النووي. وهذا التوجه أكدت عليه حكومة نجاد من جراء العودة إلى استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم. لكنه من غير المستبعد أيضاً أن يؤدي الفشل الذريع للولايات المتحدة في العراق إلى احتمالات انتهاج إدارة الرئيس بوش سياسة الهروب إلى الأمام، والقيام بمغامرة عسكرية تجاه إيران. فالذرائع متوافرة (الملف النووي، ودعم المقاومة في العراق).

---

349 - حسونة، عبد العزيز (2005)، أثر السياسة النووية الإيرانية في السياسة النووية

الإسرائيلية، النهار، تاريخ 2005/8/10، ص17.

## المبحث الرابع: المستقبل العربي في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم:

طرأت تحولات كبيرة على السياسة الخارجية الأمريكية ونظرتها للمنطقة العربية ولاسيما بعد الـ11 من سبتمبر عام 2001 لكن هذا التحول مع الأسف لا يحمل مؤشرات إيجابية بخصوص العالم العربي وقضاياها المركزية، فسكوت واشنطن عن تصرفات الحكومة الإسرائيلية لا يعني سوى موافقتها على تنفيذ المشروع الصهيوني الهادف إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة كافة، ومنها حقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعودة اللاجئين والسيادة على القدس، وعضاً عن ذلك يتم وضعهم أمام الأمر الواقع الذي يجبرهم على القبول بما تتفضل به إسرائيل عليهم من دون أي ضمان للحقوق التاريخية وقرارات الشرعية الدولية والتضحيات الجسيمة التي قدمها ويقدمها الشعب الفلسطيني.

### أولاً: الموقف العربي من السياسات الأمريكية:

من الواضح أن الواقع العربي يعاني حالة من العجز والاستسلام لحركة الأحداث في المنطقة، دون المشاركة فيها أو محاولة التأثير في مسارها، وكأنها قدر لا يمكن دفعه أو مقاومته. ولعل في وقوف الدول العربية موقف المتفرج في المعركة السياسية التي دارت في الأمم المتحدة بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وروسيا والصين التي تريد منع شن الحرب على العراق وتجنب إيقاع المنطقة في حالة من الفوضى الشاملة ما يدل على المدى الذي بلغته حالة (السكون والحذر) التي يعاني منها الموقف العربي. هذا فضلاً عن سلبية الشارع العربي سواء أكان ذلك من التطورات الجارية في الأراضي المحتلة، أم من الغزو الأمريكي للعراق والتهديدات الأمريكية ضد سورية وغيرها، والتي تعود في معظمها إلى ضيق المساحة المسموح له بالتحرك في إطارها، فضلاً عن شعوره باليأس من ضعف تأثير تحركه على مواقف بلاده، وعزوفها عن استثمار هذا التحرك سياسياً تجاه الولايات المتحدة، والرأي العام الأمريكي بصورة خاصة. ومن هنا كان موقف التجاهل الأمريكي للدول العربية والرأي العام لشعوبها.

ويتحدد الموقف العربي من الولايات المتحدة، بعدد من العوامل،

أهمها:<sup>350</sup>

1- تداعيات حرب الخليج الثانية 1991 وآثارها على التضامن العربي، وما يترتب على ذلك من وجود عسكري أمريكي مستمر في المنطقة، وما يفرضه ذلك من تبعات سياسية واقتصادية وعسكرية.

2- أولوية المصالح الثنائية مع الولايات المتحدة، فمعظم الدول العربية تقدم علاقاتها ومصالحها الخاصة على الواجب القومي الملقى على عاتقها، خاصة تلك التي تتلقى مساعدات اقتصادية وتسهيلات جمركية، أو التي تتمتع بالحماية العسكرية الأمريكية المباشرة.

3- التزام عدد من الدول العربية بأدوار وظيفية مكلفة بها في نطاق خدمة مصالح أمريكا في المنطقة، وخاصة تلك الدول التي توصف أمريكياً بالدول المعتدلة.

4- خشية دول عربية من قيام الولايات المتحدة بإثارة المتاعب من جراء فتح ملفات سواء أكانت متعلقة بأوضاع داخلية في تلك الدول، أم اتهامات متعلقة بالإرهاب وغياب الديمقراطية وغير ذلك من القضايا التي يمكن للأمريكيين استخدامها كذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والضغط عليها حسب الأجندة الأمريكية، فأصبحت تلك الدول رهينة لهذه القضايا والملفات.

5- حالة العجز في المؤسسات العربية إزاء الكيان الصهيوني وأمريكا، خاصة بعد أن كبل العرب أنفسهم بقرارهم جعل السلام الخيار الاستراتيجي الوحيد لحل النزاع، إضافة إلى التشرذم العربي وضعف الالتزام القومي.

هذه العوامل انعكست بصورة مباشرة على الأداء العربي في مواجهة السياسة الأمريكية المتحالفة مع الكيان الصهيوني، فشكلت حالة العجز والشلل العربي في التعامل مع الإدارة الأمريكية، ومن مظاهر ذلك:

<sup>350</sup> - [http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2001/26\\_9\\_01.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2001/26_9_01.htm)

- 1- الامتناع عن التنديد بالمواقف الأمريكية والاكتماء بدعوتها إلى عدم الانحياز للموقف الصهيوني.
- 2- دعوة الولايات المتحدة للتدخل لوقف العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني.
- 3- استجداء الولايات المتحدة للقيام بمسؤولياتها الدولية، السياسية والأخلاقية، إزاء ما يجري من قمع للشعب الفلسطيني.
- 4- إرسال الوفود العربية لتوضيح الموقف العربي مما يجري واستجداء التدخل الأمريكي لحل النزاع.
- 5- استبعاد أي محاولة أو تلويح بتهديد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وخاصة العودة إلى استخدام سلاح النفط، باعتبار أن ذلك سيضر بالعرب أنفسهم، وأنهم غير قادرين على مثل هذه الخطوة الكبيرة التي ستهدد مصالحهم المرتبطة بالولايات المتحدة.
- 6- استمرار بعض الدول والرؤساء العرب في القيام بدور المساعد للدور الأمريكي في المنطقة، بفعل الأدوار التي تقوم بها الدول التي تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني وغيرها، بحيث لا يترك مجال لفرغ سياسي يساعد على زيادة تصعيد المواجهة القائمة، وفي إطار هذا الدور الوظيفي تأتي العديد من المبادرات العربية للعودة إلى طاولة المفاوضات.

**ثانياً: مظاهر التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية:**

لقد جاءت أحداث 11 أيلول بمستجدين توقع الكثير من المحللين أن يسهما بالدفع باتجاه التضامن السياسي والتكامل الاقتصادي العربي. فمن جهة: أصبح العرب كلهم مستهدفين، وسقطت في لحظة واحدة كل التمايزات فيما بين المواطنين العرب على أساس الجنسيات التي يحملونها.

ومن جهة ثانية: لم يعد الوجود في الغرب مأموناً سواء بالنسبة للاستثمارات والودائع أم للعقول والسواعد، مما أعطى أملاً في أن تعود الأموال المهاجرة إلى أوطانها الأصلية.

يرى الباحث أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة هي سياسة ثابتة، ولا يعدو التغير الذي يعتريها أو ما يبدو لبعضهم أنه اضطراب، إلا إجراءات تكتيكية لا تمس جوهر السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في فلسطين أو لبنان أو العراق أو تجاه إيران وعموم منطقة الشرق الأوسط. وهنا سوف نستعرض السياسة الأمريكية تجاه عدد من القضايا العربية، وأهمها:

### 1- الصراع العربي - الصهيوني

صحيح أن الولايات المتحدة ظلت على الدوام في الصف المؤيد لإسرائيل والضامن لأمنها وبقائها، ومن أوائل الدول التي اعترفت بها حال الإعلان عن قيامها عام 1948، غير أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة - سواءً أكانت ديمقراطية أم جمهورية - ظلت تحرص بقدر الإمكان على الظهور بمظهر الوسيط الذي يهمله حل الصراع بين الطرفين العربي والإسرائيلي بالوسائل السلمية وعبر المفاوضات السياسية، إما بغرض إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة أو بغرض تحاشي إغضاب الشعوب العربية والإسلامية وإثارة مشاعر الكراهية ضدها.

وفي بداية عهدها أبدت إدارة الرئيس بوش الابن ميلاً لتخفيف تدخلها في شؤون الصراع العربي - الإسرائيلي، بسبب نزعتها للاهتمام في الشؤون الداخلية، واستجابتها لضغوط اللوبي الصهيوني، واعتقادها أنه يجب تجنب التجربة الفاشلة التي خاضها الرئيس السابق بيل كلينتون في هذا المجال.<sup>351</sup>

<sup>351</sup> - كيالي، ماجد(2003)، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية،

شؤون عربية، العدد 113، ص22.

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قلبت الطاولة كما يقال، وأصبحت الولايات المتحدة ومنذ ذلك التاريخ لا تبالي بذلك كله معلنة انحيازها الواضح والصريح إلى جانب الحكومة الإسرائيلية وخيارها العسكري الرامي إلى فرض تسوية الأمر الواقع، وقامت بتوفير الحماية القانونية والسياسية للمجازر التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء اعتراضها داخل مجلس الأمن الدولي على إرسال قوات دولية تفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفوق هذا وذاك استجابت الإدارة الأمريكية لمطالب شارون وقطعت اتصالاتها وتعاملاتها كافة مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وطالب الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه يوم 24 حزيران 2002 بضرورة أن يغير الفلسطينيون قياداتهم جاعلاً ذلك شرطاً لازماً للحصول على الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي للدولة الفلسطينية. في حين تنتظر واشنطن إلى جرائم الحرب التي يرتكها الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها دفاع عن النفس تطلق على عمليات المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني صفة الأعمال الإرهابية دون أن تكلف نفسها عناء التفريق بين المحتل وبين المدافع عن أرضه، أو بين المقاومة المشروعة التي كفلها القانون الدولي والأعراف الإنسانية وبين العمل الإرهابي غير المشروع.

لقد سيطر هاجس وقف العنف على إدارة الرئيس بوش منذ ما قبل 11 أيلول، وكان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه خطة جورج تينيت. \*\* وظل هاجس العنف نفسه - وإن تضخم كثيراً - يطارد الإدارة الحالية بعد 11 أيلول، بحيث يمكن القول إن هذه الإدارة في حقيقة الأمر لم تملك رؤية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي إلى أن ألقى بوش خطابه في 24 حزيران 2002. وهذا الموقف هو ما كان قد عبر عنه الناطق باسم الخارجية الأمريكية وأيده فيه

---

\*\* - مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، قدم خطة عمل أمنية فلسطينية - إسرائيلية في بداية حزيران 2001، أكد فيها وجوب إلتزام الأجهزة الأمنية من الطرفين بالاتفاقات الأمنية التي وضعت في شرم الشيخ في تشرين الأول 2000، وفي القاهرة في كانون الثاني 2001.

المتحدث باسم البيت الأبيض في تشرين الأول 2001 بقوله: "لا خطط لدينا لمبادرة جديدة، وإن الخطة الوحيدة لأمريكا تقوم على توصيات تقرير ميتشيل\* الذي استلهمته خطة تينيت".<sup>352</sup>

وهناك عاملان أساسيان أثرا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بعد 11 أيلول 2001، وقادها إلى التآرجح بين خط عام وحاكم يتمثل في الدعم المطلق للسياسة الإسرائيلية، وبين محاولة متواضعة للخروج على هذا الخط والتصرف بمنطق الوسيط. العامل الأول: المشابهة المجحفة وغير المتكافئة بأي مقياس، بين أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وتفجيرات واشنطن ونيويورك، وبين ياسر عرفات وبن لادن، وبين دور شارون في مكافحة "الإرهاب" في فلسطين ومهام رامسفيلد للغرض نفسه في أفغانستان. وبالتالي جعل ماكانت تقوم به إسرائيل، سواء قبل اجتياحها الكبير للأراضي الفلسطينية في 2002/3/29 أو بشكل أوضح بعده، بمنزلة عودة لمفهوم الحرب بالإنابة War by Proxy وذلك بحرب تخوضها إسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة، أو ما عبر عنه في حينه بأنه مرحلة ثانية من الحرب ضد "الإرهاب".<sup>353</sup>

إن مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة الذي روّجت له وزيرة الخارجية الأمريكية لدى الفلسطينيين والعرب، ما هو إلا وصفاً أمريكية قديمة جديدة لاستمرار دوامة العنف والعنف المضاد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نتيجة

---

\* السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، ترأس لجنة تحقيق زارت الأراضي المحتلة في 21 أيار 2001، ودعت إلى وقف بناء المستوطنات وإيقاف العنف المتبادل وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 28 أيلول 2000 عملاً بقرار قمة شرم الشيخ في 17 تشرين الأول 2000.

<sup>352</sup> - جريدة الحياة، تاريخ 2001/10/14.

<sup>353</sup> - مسعد، نيفين عبد المنعم (2003)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، مذكور في صناعة الكراهية، مرجع سابق، ص 252.

تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومنح الغطاء السياسي للسياسة العدوانية والتسلطية والتوسعية التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين وضد حقوقهم المشروعة في الحرية والعودة والاستقلال.<sup>354</sup>

وفي الثاني من تشرين الأول 2001، أدلى الرئيس بوش الابن بتصريح قال فيه: "إن الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي شرط احترام حق إسرائيل في الوجود". أي أنه أعطى موافقته لتعايش دولتين جنباً إلى جنب، تكون إحدهما إسرائيلية والثانية فلسطينية. فلأول مرة تطالب الولايات المتحدة بدولة فلسطينية. ويعلن ذلك رئيسها لاحقاً أمام الجمعية العامة. وربط بعضهم توقيت صدور هذا التصريح برغبة الولايات المتحدة في تأمين دعم عربي وإسلامي لحربها في أفغانستان. وقارنوا ذلك بموقف بوش الأب في مرحلة بناء تحالف دولي ضد العراق عندما أيد كلاً من قرار مجلس الأمن رقم 672 الذي أدان إطلاق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف، والقرار 681 الذي استنكر سياسة الإبعاد الإسرائيلية، واستمر في تعليق ضمانات قرض إسرائيل، بسبب خلافه معها على قضية الاستيطان.<sup>355</sup>

لقد طرأت تحولات جذرية على السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، يظهر ذلك من تغير أولويات السياسة الخارجية في الوقت الراهن إذ بات الإرهاب يشكل المحور الأساسي لتحركات الدبلوماسية الأمريكية والمحدد الرئيس لنوعية تحالفاتها وعلاقاتها الدولية وطبيعتها، وكذلك من تغير بعض المفاهيم التي حكمت الإدارات الأمريكية السابقة أو تلك التي سعى الرئيس الحالي بوش لترسيخها في بداية عهده مثل

---

354 - جاموس، عبد الرحيم محمود(2007)، السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط

إلى أين؟، تاريخ 2007/1/20. على الرابط:

<http://abduhrahimjamous.maktoobblog.com/?post=189667>

355 - ميخائيل، سليمان(1996)، محرر، فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى

كلينتون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 291-293.

تجاوز ضرورات التنافس مع روسيا والبعد عن الانغماس بقوة في المشكلات الدولية الكبرى من نوعية الصراع العربي . الإسرائيلي.<sup>356</sup>

ويرى الباحث أن الإدارة الأمريكية الحالية، أظهرت نزوعاً صهيونياً أقوى من النزوع الذي أظهرته حكومات إسرائيل نفسها، وهي التي دفعت وتدفع إسرائيل للتطرف بشكل أكبر في سياساتها الفلسطينية والإقليمية معاً.

## 2- الضغوط الأمريكية على سورية:

إن الضغوط والتهديدات الأمريكية على سورية ليست جديدة، ولكنها اتخذت أنماطاً جديدة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، فإلى جانب قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية، تم التوافق بين الولايات المتحدة وفرنسا ثم الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على استصدار القرار 1559،<sup>357</sup> ولا يكاد يمر يوم دون أن نسمع تهديداً جديداً ضد سورية من الرئيس الأمريكي وأفراد إدارته. لذا سوف نتطرق إلى قانون محاسبة سورية وصدور القرار 1559 وانعكاساته، تناول قضية اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وتشكيل لجنة التحقيق الدولية وتسييسها ومن ثم تشكيل المحكمة الدولية.

## قانون محاسبة سورية:

قام الرئيس الأمريكي بوش الابن بفرض عقوبات على سورية في 13 أيار 2004 تنفيذاً لقانون أصدره الكونجرس الأمريكي في كانون أول 2003 تحت عنوان "محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية".

والراعيان الأصليون لهذا القانون في مجلس النواب هما زعيم الأغلبية الجمهورية ديك آرمي (من تكساس ولاية الرئيس الأمريكي نفسه، وهي أكثر الولايات الأمريكية تأثراً بشركات النفط)، بالاشتراك مع إليوت إنغل (من

<sup>356</sup> - عبد الوهاب، أيمن السيد(2002)، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية،

السياسة الدولية، العدد147، يناير، ص80.

<sup>357</sup> - انظر الملحق رقم(8)، نص القرار 1559.

نيويورك)، أما في مجلس الشيوخ فهما السيناتور باربارة بوكسر (من كاليفورنيا) وريك سانتوروم (من بنسلفانيا).

ويأتي هذا القانون في سياق مجموعة من الأحداث والمتغيرات الدولية أهمها:

1- نهاية الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة لتكون القطب الأوحّد المسيطر على العالم.

2- أحداث 11 أيلول وتداعياتها، وما نجم عنها من استراتيجيات جديدة انتقلت بموجبها الولايات المتحدة من سياسة الاحتواء إلى سياسة الحرب الاستباقية.

3- الحرب على العراق واحتلاله، وتداعيات هذه الحرب عربياً ودولياً، وانعكاساتها على دول الجوار وخاصة سورية.

4- تقديم الولايات المتحدة لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والتحسين الذي أدخل عليه من قبل الاتحاد الأوروبي، وإقرار صيغته النهائية بتبني الدول الصناعية الثماني له.

**بيان البيت الأبيض في العقوبات التي ستفرض على سورية:**

جاء في بيان البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستقوم بفرض عقوبات على سورية وذلك "بسبب دعم الحكومة السورية للجماعات الإرهابية الفلسطينية، ووجودها العسكري المستمر في لبنان، وسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأعمالها الهادفة إلى تفويض الجهود الدولية بالنسبة إلى بسط الاستقرار في العراق وإعادة إعمارها".

وجاء في البيان أن فرض العقوبات يأتي بعد أشهر عديدة من الجهود لإقناع الحكومة السورية بتغيير مسلكها غير المقبول، وقد نقل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك باول قلق الولايات المتحدة إلى الرئيس السوري تكراراً، ومنه اجتماعهما في أيار 2003، ولم تتخذ الحكومة السورية أية خطوات ملموسة لمعالجة هذه المخاوف.

## ما تضمنته العقوبات:

- يمكن تلخيص العقوبات التي ينص عليها هذا القانون فيما يلي:<sup>358</sup>
- منع تصدير أي أسلحة أو مواد مزودة الاستخدام إلى سورية.
  - منع أي مساعدة للشركات الأمريكية للعمل في سورية.
  - منع عمل وكالات التعاون الدولي والمعونة في سورية.
  - منع الصادرات الأمريكية إلى سورية (باستثناء الدواء والطعام).
  - منع رجال الأعمال الأمريكيين من العمل أو الاستثمار في سورية.
  - منع الدبلوماسيين السوريين من التنقل خارج إطار دائرة قطرها 40 كيلومتر في واشنطن أو نيويورك.
  - تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع سورية.
  - منع حكومة سورية من شراء أي عقار تهتم به في الولايات المتحدة.
- وهناك إجراءات مالية ومصرفية تطال المصرف التجاري السوري بدعوى غسل الأموال. وتحويل وزير المالية الأمريكي تجميد ممتلكات تخص أفراداً وكيانات حكومية سورية. وألمح البيان إلى أن الرئيس بوش سينظر في فرض عقوبات إضافية ضد الحكومة السورية، إذا لم تتخذ خطوات جديّة ولموسسة لقطع ارتباطاتها مع جماعات إرهابية وإنهاء برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وسحب قواتها من لبنان، والتعاون كلياً مع المجتمع الدولي في بسط الاستقرار في العراق وإعادة إعمارهِ.
- ### المطالب الأمريكية من سورية:

يمكن تحديد المطالب الأمريكية من دمشق فيما يلي:<sup>359</sup>

---

<sup>358</sup> - مصطفى، عماد(2007)، محاسبة سورية: والفشل الذريع لوزارة الخارجية الأمريكية،

<http://www.imadmoustapha.net/Syria%20Accountability.htm>

على الرابط:

- 1- حسر النفوذ الإقليمي السوري بانكفائه إلى الداخل.
- 2- إبطال "عروبية" سورية وإحاقه بالنموذج العراقي (بلداً متعدد الإثنيات والأديان بلا هوية واضحة بل ومستحبة من العروبة والإسلام).
- 3- تجريد سورية من أسلحة الدمار الشامل طوعاً أو قسراً.
- 4- قبول الجيرة الأمريكية في العراق وحمايتها من تسلل المقاومين.
- 5- إلزام سورية بقبول ما رفضته من تسوية قاصرة مع الكيان الصهيوني وإقامة علاقات معه.

- 6- انسحاب الجيش السوري ومخابراته من لبنان.
- 7- المساعدة في نزع سلاح حزب الله وأسلحة المنظمات الفلسطينية، وإغلاق مكاتب منظمة التحرير في دمشق، وعدم استقبال زعمائها.
- 8- إدخال تعديلات جوهرية على مناهج التعليم، تنزع بموجبها أية إشارة (عدائية) ضد إسرائيل واليهود.

إن قانون محاسبة سورية يجسد صراعاً بين طرفين:

- الإدارة التي لا ترغب في صدوره، وباقي القوى في الكونجرس واللوبي الصهيوني الذي يدعم هذا القرار.
- وصراع داخل الإدارة نفسها بين قوى تريد هذا القانون وقوى لا تريده.
- وأخيراً نشير إلى أن هذا القرار استقبل شعبياً كإعلان حرب كراهية وحقد على الشعب السوري وقيمه وعراقته لصالح المشروع الصهيوني بكل وقاحته وحقده.

### - الضغوط الأمريكية على سورية والقرار 1559:

إدراكاً من الولايات المتحدة لضعف تأثير "قانون محاسبة سورية" على السياسة السورية نظراً لمحدودية العلاقة بين واشنطن ودمشق، بدأت الولايات

---

<sup>359</sup> - الحمش، منير (2005)، خيارات الإصلاح في سورية: بين الضغوط الخارجية والضرورات الداخلية، سلسلة أوراق شهرية، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص22-23.

المتحدة بالتحرك باتجاه الاتحاد الأوروبي، وطالبته بتأجيل توقيع اتفاق الشراكة مع سورية، وأن يشترط على سورية من أجل توقيع الاتفاق إجراء تغييرات معينة، وهو الأمر الذي قاد إلى تضمين قضية أسلحة الدمار الشامل السورية ضمن نطاق المباحثات وإضافة نص جديد بهذا المعنى لاتفاقية الشراكة.

ويعد هذا الموقف أول مؤشرات تدويل الأزمة السورية - الأمريكية. واستطاعت الإدارة الأمريكية تحريك الموقف الفرنسي ضد سورية الذي تجلى بالموافقة الفرنسية على تدويل مسألة الوجود السوري في لبنان كقضية مهددة لأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي، وتم التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بهذا الشأن، فصدر القرار 1559 الذي طالب كل القوات "الأجنبية" بالخروج من لبنان وتفكيك الميليشيات المسلحة، وسيطرة الجيش اللبناني على الجنوب، ووقف الهجمات على إسرائيل، كونها لا تحتل أراضي لبنانية.<sup>360</sup>

وأول ما يلفت النظر في هذا الإطار، سرعة التحرك الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد سورية وتوقيته، فالتوقيت يعد مثالياً بالمنظور الأمريكي، إذ الوطن العربي في أضعف حالاته ويلزم صمتاً مطبقاً إزاء ما جرى ويجري في فلسطين والعراق والسودان، وقد استغلت الولايات المتحدة ومعها فرنسا، الانقسام الداخلي في لبنان حيال مسألة التعديل الدستوري (التمديد للرئيس **لحد**)، ومجمل الدور السوري في لبنان.<sup>361</sup>

وجاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق **رفيق الحريري** ليزيد الوضع تعقيداً، فقد تم تسييس الموضوع منذ البداية، بتوجيه الاتهام إلى سورية دون غيرها، وتم تشكيل لجنة تحقيق دولية "لجنة ميليس" للتحقيق في الاغتيال وذلك

---

<sup>360</sup> - عبد الوهاب، محمود(2004)، **ضغط جديدة على سورية عبر قرار مجلس الأمن 1559**، الأهرام تاريخ 2004/10/27.

<sup>361</sup> - راشد، سامح(2005)، **سورية ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة**، السياسة الدولية، العدد159، يناير، ص161-162.

بموجب القرار 1595. ثم صدر قرار مجلس الأمن 1636 بالإجماع في 2005/10/13، وهو القرار الذي طالب سورية بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية وينصب اللجنة حكماً على مدى التعاون، ويخول للمجلس فرض عقوبات- وفقاً للفصل السابع- على سورية في حال عدم تعاونها. ولعل أبرز ما في القرار 1636، أنه وعلى الرغم من تخفيف حدته بعد التعديلات التي أدخلت على مشروعه، فإنه يشكل عامل ضغط كبير على سورية حصراً، وهو يختلف عن القرارات السابقة التي تتعلق بلبنان، إذ إن تلك القرارات إما كانت تتجاهل تسمية سورية مباشرة، أو تعتمد لغة أكثر توافقية، وصحيح أن القرار الجديد كان يمكن أن يكون أكثر تشدداً، لكنه في الواقع يصب في السياق التصاعدي للموقف الدولي حيال سورية.

إن التحقيق الدولي في اغتيال رفيق الحريري، يعد مدخلاً مثالياً بالنسبة للولايات المتحدة للضغط على سورية. وبدا أن دخول سورية في دائرة الاستهداف الأمريكي أخذ يتسع نتيجة لعدة عوامل، أبرزها:<sup>362</sup>

- الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على المنطقة، وأسلوب التعاطي السوري غير المرضي لأمريكا معه.
- التطورات الأخيرة على الساحة اللبنانية، وما تبع ذلك من إخراج للجيش السوري من لبنان، وخسارة سورية الورقة اللبنانية، واحتمالات استخدام نتائج التحقيق في اغتيال الحريري وسيلة للضغط على سورية.
- رغبة اليمين الديني والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة في استخدام ثقلهم الكبير في البيت الأبيض، لإحداث تغييرات في الشرق الأوسط تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، حتى لو اقتضى ذلك أحياناً استخدام وسائل وأساليب أكثر قوة وعنفاً.

<sup>362</sup> - محمد، محسن (2006)، سورية والسيناريوهات الأمريكية المحتملة، على الرابط:

<http://www.algazeera.net/nr/exeres/48f918a8-f668-46ec-9558-a875d4db3b.13.htm>

- انحسار انتفاضة الأقصى، ودخول القوى الفلسطينية في حالة تهدئة، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ومحاولات إحياء مسار مفاوضات التسوية النهائية، ومحاولات استيعاب أو تهميش أو سحق حماس وقوى المقاومة.

وفي الثالث عشر من ديسمبر 2005، قدم المحقق الألماني ديتليف ميليس تقريره الثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ولعل أبرز ما جاء في هذا التقرير اتهام سورية بالبطء والتكؤ في التعاون مع لجنة التحقيق الدولية. وبناء على هذا التقرير، صدر قرار مجلس الأمن رقم 1644 الذي نص على ضرورة التعاون الفوري من جانب سورية مع لجنة التحقيق، فضلاً عن تمديد مهمة اللجنة لمدة ستة أشهر إضافية تنتهي في 15 يونيو 2006، ولعل أهم النقاط التي تضمنها هذا القرار هي:

- 1- التمديد للجنة التحقيق الدولية مدة ستة أشهر مع رفع تقرير بعد ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن عن أعمالها.
  - 2- توسيع نطاق لجنة التحقيق الدولية ليشمل الاغتيالات التي بدأت بمحاولة اغتيال الوزير مروان حمادة في الأول من تشرين الأول عام 2004، ولا زالت مستمرة.
  - 3- تقديم المساعدات التقنية والفنية كافة للجنة لتمكينها من استكمال تحقيقاتها.
  - 4- التزام سورية بالتعاون الفوري وغير المشروط مع لجنة التحقيق الدولية.
- لقد كشف حادث اغتيال الحريري، ثم قرار الانسحاب السوري من لبنان، عن عدة حقائق مهمة، أبرزها أن العلاقات السورية اللبنانية، وعلى الرغم من تمتعها بجانب عال من الخصوصية التاريخية والاجتماعية والاستراتيجية، فإنها في ظل الوجود العسكري السوري على الأراضي اللبنانية لمدة ثلاثة عقود متصلة لم تكن صحيحة في كثير من جوانبها السلوكية اليومية، وإن تراكم الأخطاء فيها عبر هذه المدة الطويلة أسهم في بلورة أزمة حقيقية دفعت بعدد من اللبنانيين إلى تناسي ما قدمته سورية بالفعل من تضحيات للسلم الأهلي اللبناني ووقف الحرب

الأهلية التي عرفت بالبلاد مدة 15 عاماً متصلة (1974-1989)، والنظر إلى هذا الوجود بوصفه احتلالاً صارخاً على حساب سيادة لبنان واستقلاله. وأخيراً نود أن نؤكد على وجهة نظرنا، بأن سورية ليست ليبيبا، ولا النظام العراقي السابق، وهما النموذجان اللذان دأبت الإدارة الأمريكية على تعميمهما. وإن القيادة السياسية في سورية قد اختارت الطريق الثالث (طريق المقاومة). وإن الضرورة لا تقتضي من سورية تقديم التنازل تلو الآخر للولايات المتحدة، التي لن تنتهي إملاءاتها، كما لا تقتضي التشدد تجاه المواطنين والتضييق على حرية الرأي في الداخل، بل إن الضرورة تقتضي الاتجاه نحو النمو في الحرية، وتوضيح التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة، وعلى ضوءها يجب وضع استراتيجية عليا تحدد مسارات الإصلاح وكيفية تعبئة الطاقات واستخدامها، وتحدد الأهداف الوطنية والقومية بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وحينها تكون سورية فاعلة.

### 3- حركات المقاومة الإسلامية والوطنية:

في الوقت الذي تضمنت فيه إحدى اللوائح الأمريكية للمنظمات الإرهابية خمساً وثلاثين منظمة، اختص العرب وحدهم بخمس عشرة منظمة إرهابية حسب التصنيف الأمريكي، واختص الفلسطينيون وحدهم بسبع منظمات إرهابية هي: أبو نضال، وشهداء الأقصى، وحماس، والجهاد الإسلامي، وجبهة تحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. بالإضافة إلى حزب الله اللبناني.<sup>363</sup> ومعنى هذا أن أكثر من نصف "الإرهاب العربي-الإسلامي" كان موجهاً ضد الاحتلال الصهيوني، وتلك ظاهرة تستوجب من الولايات المتحدة التأمل والدراسة.

وفي السياق نفسه نلمس تحولاً جوهرياً في النظرة الأمريكية تجاه فصائل المقاومة الإسلامية مثل حماس والجهاد وحزب الله، والوطنية مثل الجبهة الشعبية

<sup>363</sup> - خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في 20/9/2001، Annual Terrorism Report (May 2002), p.68. <http://www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/10276>.

لتحرير فلسطين وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح فقد راحت الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول 2001 تتعامل مع فكرة المقاومة بالنظر إليها درياً من دروب الإرهاب.

وفي السياق أيضاً يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج: "إن حزب الله يمكن أن يكون الفريق البطل للإرهابيين وأنه سيكون عندما يحين الوقت هدفاً لحملة مكافحة الإرهاب التي تشنها الولايات المتحدة".<sup>364</sup>

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطاً مكثفة على كل من سورية وإيران ولبنان لوقف جميع أنواع الدعم المادي والمعنوي لتلك الحركات ونزع سلاح حزب الله اللبناني. والضغط نفسه يمارس على السلطة الفلسطينية كتجميد عمل المقاومة واعتقال العناصر الناشطة التي تتبنى المقاومة وسيلة لإجبار إسرائيل على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ووفق الموقف الأمريكي فإن جماعات المقاومة الفلسطينية تعد جماعات إرهابية ويجب التعامل معها وفق هذا الأساس وهو ما يعني أن أي موقف مساند لهذه الفصائل سيفسر على أنه دعم للإرهاب ومعاد لأمريكا.

### ثالثاً: الموقف الأمريكي من العدوان على لبنان عام 2006:

عقب قيام حزب الله في 12 تموز 2006 بعملية عسكرية ضد القوات الإسرائيلية المرابطة على الحدود مع لبنان وراء الخط الأزرق، قتل فيها ثمانية جنود وجرح ثمانية عشر وأسر جنديان، لم تكن إسرائيل مضطرة، ولا كان متوقعاً أن ترد على هذه العملية المحدودة بمثل هذه الحرب الشاملة، فقد أتاحت أمامها بدائل أخرى عديدة لاحتواء الأزمة، ربما كانت أقل تكلفة وأكثر فعالية، كما حدث في مرات سابقة. هذه البدائل تتراوح ما بين القبول بمبدأ تبادل الأسرى، أو

<sup>364</sup> - أرميتاج، ريتشارد (2002)، لقاء مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد

أرميتاج، مجلة الشاهد السياسي، العدد 340، تاريخ 2002/9/15.

التصعيد بالضغط السياسية، وانتهاء بالقيام بعملية عسكرية محدودة، إذا كان الهدف هو الإفراج عن الجنديين الأسيرين.

أثار العدوان الإسرائيلي على لبنان، ردود فعل متباينة من جانب القوى الكبرى. ففي الوقت الذي أدانت فيه معظم دول العالم هذا العدوان، أيده بعض الدول وعدته دفاعاً عن النفس، وقد يكون ذلك تأثراً بالموقف الأمريكي. لكن الملاحظ أن هذا العدوان لم يثر انقساماً حاداً بين القوى الدولية الكبرى، على نحو ما حدث حين الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، وهذا ربما بسبب صغر لبنان وضعف تأثيره سياسياً واستراتيجياً على التوازنات الدولية، أو بسبب توافر الذريعة، ممثلة في حزب الله. في حين دارت معركة دبلوماسية بشأن العراق بين كل من روسيا وألمانيا وفرنسا والصين من جانب، والولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر، وإن التحركات الدبلوماسية تجاه لبنان انطلقت بالأساس من الولايات المتحدة وفرنسا، وظلت مواقف القوى الدولية الأخرى هامشية.

وكانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد ذكرت أن خطة الحرب ضد لبنان كانت موضوعة منذ نحو خمسة أشهر، على ما أبلغ السفير الأمريكي في بيروت، **جيفري فيلتمان**، الحكومة اللبنانية منذ شهر آذار 2006 بأن الولايات المتحدة تمنح المسؤولين اللبنانيين خمسة أشهر لنزع سلاح حزب الله، وإن فشلوا، فإن واشنطن ستتولى المهمة بنفسها. بل إن **ديفيد وولش**، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، قال صراحة: "إذا لم ينجح لبنان في تنفيذ القرار 1559، أي نزع سلاح حزب الله، فإن إسرائيل ستفعل ذلك".<sup>365</sup>

وكان الصحفي الأمريكي المشهور **سيمور هيرش**، قد نشر تقريراً في مجلة "ذا نيويورك ريفيو" في 14 آب 2006، قال فيه: إن اجتماعاً عقد يومي 17-

<sup>365</sup> - دياب، أحمد (2006)، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، السياسة الدولية،

العدد 166، أكتوبر، ص 138.

18 يونيو 2006 تحت غطاء ندوة نظمها معهد (أمريكان إنتربرايز) شارك فيها **ديك تشيني** نائب الرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود أولمرت**، إضافة إلى ثلاثة رؤساء سابقين للحكومة الإسرائيلية، وهم: **نتنياهو** و**باراك وبيريز**، وبحضور النائب **ناتان شارانسكي**، وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة على خطط تدمير حزب الله عسكرياً.<sup>366</sup>

وفي أول مؤتمر صحفي لها بعد بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** في 7 آب 2006: "أن شرق أوسط جديد يتخلق الآن من رحم الأزمة اللبنانية". وأضافت: أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن وقف لإطلاق النار.

أما الرئيس **بوش**، ومنذ اللحظة الأولى قام بتبني الحرب الإسرائيلية ضد لبنان، وسوغها على أنها دفاع مشروع عن النفس. ويذكر **تيري ميسان** الصحفي الفرنسي في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، أن الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** فوجئ في اجتماع مجموعة الثماني (15-17 تموز 2006) بسان بطرسبرغ، بالرئيس الأمريكي يقول له: هذه ليست عملية إسرائيلية وافقت عليها الولايات المتحدة، لكنها عملية للولايات المتحدة تنفذها إسرائيل. ويضيف **ميسان**: بعبارة أدق فإن مشروع تدمير لبنان قدمته إسرائيل إلى الإدارة الأمريكية قبل العام الماضي بقليل، طبقاً لما أفادت به صحيفة سان فرانسيسكو كرونكل.

ثم جاء القرار 1701 بعد مضي شهر كامل على العدوان، وتخلي مجلس الأمن عن صلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونظامه الداخلي، لجهة وجوب عمله على حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهنا نورد بعض الملاحظات على القرار المذكور:

---

<sup>366</sup> - المرجع السابق نفسه.

- كان القرار مشروعاً لتسوية ممكنة بين أطراف بعضهم يملكون الحل والربط في الموضوع، وبعضهم الآخر فاوضوا بالوكالة وقد يجنون مكاسب سياسية أكثر من الأطراف الأساسيين أنفسهم.

- ثمة تخبط وتأويل واضح في صياغة العديد من فقرات القرار لجهة إبراز مطالب الأطراف المعنية بالموضوع، ما سيجعل القرار نفسه مناسبة للخلاف على تفسير العديد من الفقرات الواردة فيه.

- تمّ عطف القرار على العديد من القرارات السابقة المتعلقة بالوضع اللبناني ومنها القرار 425 و 520 و 1559 و 1680 واتفاقية الهدنة مما يدخل أطرافاً إقليميين ودوليين، وربما تعقد أساس الموضوع وتعلق تطبيقه إلى آجال مرتبطة بحل بعض القضايا الإقليمية العالقة بدءاً من مواضيع الصراع العربي-الإسرائيلي ووصولاً إلى الملف النووي الإيراني.

- لم يأت القرار بغالبية فقراته متوازناً، لا شكلاً ولا مضموناً، فيستعمل تعابير مختلفة في الشدة "إذ يعرب عن قلقه الشديد" الفقرة (2) في معرض تحميل حزب الله مسؤولية العدوان، "إذ يشدد على الحاجة" في الفقرة (3) في معرض معالجة "الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفين"، وفي المقابل استعمال تعابير مخففة جداً لمعالجة المطالب اللبنانية "يأخذ في الاعتبار" و"ويشجع الجهود" عند الإشارة إلى موضوع السجناء اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل؛ وكذلك في الفقرة (5) "إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني" و"يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بوجود قوة دولية".

- إن القرار بشكله ومضمونه لن يكون نهائياً لجهة مساراته، وذلك لما ورد في الفقرة التنفيذية (17) التي عهدت للأمين العام تقديم تقرير لمجلس الأمن عن تطبيق القرار في غضون أسبوع ومن ثم دورياً دون ذكر المدة اللاحقة، ما سيجعل بنوده وتفسيراته بشكل عام عرضة للتغيير وفقاً للتقارير اللاحقة.

ومما تقدم نرى أن هناك تحولاً كبيراً حقيقياً في السياسة الأمريكية تجاه

المنطقة العربية، ويرى الباحث أن أسباب هذا التحول هي:

- 1- تغيير النظرة الأمريكية للمنطقة العربية والتعامل معها كعدو، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
  - 2- وصول اليمين المسيحي المتطرف إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، وهو تيار معروف بتأييده ومناصرته لإسرائيل، وقد سبق وتحديثنا عنه في الفصل الأول من هذا البحث.
  - 3- رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في إعادة انتخابها لفترة ثانية، من جراء اختلاقتها لأزمات خارجية تغطي بها مظاهر فشلها في السياسة الداخلية. وعلى ما هو معروف فإن برنامج أي إدارة أمريكية في أثناء فترة الرئاسة الأولى هو العمل على إعادة انتخابها لفترة ثانية.<sup>367</sup> وبعد أن تحقق لها ذلك نلاحظ استمرارها في سياستها، التي أدت إلى ازدياد المعارضة الداخلية لها، وخاصة مع سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس.
- ونرى أن الأمن والسلام والاستقرار الدائم لدول الشرق الأوسط وشعوبه لا يتحقق إلا فيما يلي:
- وضع نهاية عادلة ودائمة للصراع العربي- الإسرائيلي، على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
  - إنهاء الولايات المتحدة احتلالها العسكري للعراق، وسحب قواعدها من المنطقة.
  - وقف التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، هذا التدخل الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، عبر إثارة الفتن العرقية والطائفية والدينية..إلخ.

---

<sup>367</sup> - علي، سيد(2002)، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث 11 أيلول، مجلة الأهرام العربي، العدد287، تاريخ 28 سبتمبر، ص15.

وهنا تبرز ضرورة تفعيل الدور العربي والإسلامي لمواجهة الضغوط الجديدة ضد الدول العربية والإسلامية، وذلك عن طريق استغلال مثلث القوة العربي المتمثل في: <sup>368</sup>

● **النفط العربي** والاستثمارات العربية في الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية: وذلك باستخدام سلاح النفط العربي كوسيلة ضغط عن طريق التلويح بوقف ضخه، أو على الأقل التقليل من كميات الضخ لفترة معينة وذلك كنوع من رد الفعل على السياسة الأمريكية، وإن كان هذا السلاح كي يتم تفعيله لابد من القضاء على تبعية الدول النفطية المفرطة للولايات المتحدة ، أي أن هذا الخيار مؤجل ومرهون باستعادة الدول النفطية سيادتها وخروج القوات الأجنبية من أراضيها.

● **المقاومة**: فالمقاومة هي قدر وليست خياراً، هكذا علمتنا دروس التاريخ بفعل تأمل جذور العلاقة بين الغرب والأمة العربية والإسلامية منذ بدء الحروب الصليبية في الفترة (1096-1291)، وما زال الصراع مستمراً بين الجبهتين، وهو صراع دام بين حضارتين وثقافتين مختلفتين قلباً وقالباً، لأن هدف الحضارة العربية والإسلامية يتمثل في النهضة والتحرر والسمو الأخلاقي، في حين نجد أن هدف الحضارة الغربية ينصب على الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية وامتصاص خيراتها.

● **المقاطعة**: لابد من تقوية سلاح المقاطعة للبضائع الأمريكية وشركاتها في البلاد العربية، على أن يتزامن ذلك مع تفعيل دور لجان مقاومة التطبيع، ويكون التزامن عن طريق التأكيد على الترابط بين التصعيد ضد الوجود الأمريكي في البلاد العربية والإسلامية وبين مقاطعة السلع

---

368 - أحمد، رفعت سيد(2002)، قرآن وسيف.. من الأفغاني إلى بن لادن، القاهرة: مكتبة

مدبولي، ص33.

والبضائع الأمريكية من جهة أخرى، هذا على الصعيد الشعبي. أما على الصعيد الرسمي فإنه لا سبيل إلى توليد أي فعل محرك أو انتظار نتائج إيجابية من أي قمة عربية أو إسلامية ما لم تترسخ قبلها أربع قناعات أساسية في أذهان القيادات وهي:

- إن الولايات المتحدة جادة في تنفيذ سياستها الرامية إلى إعادة صياغة موازين القوى والمصالح في منطقة الوسط الإسلامي الممتدة من دول آسيا الوسطى شمالاً إلى الصومال جنوباً، ومن ماليزيا شرقاً إلى موريتانيا غرباً، وإن ذلك كله يجري تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ويتم على حساب مصالحنا الوطنية بالدرجة الأولى.

- إن معظم الدول العربية والإسلامية ستطولها سياسة الولايات المتحدة الهجومية، ولا سيما سورية ولبنان ومصر والسعودية وإيران وباكستان، وإن الولايات المتحدة لن تتورع عن تقويض بعض النظم السياسية في دول عربية وإسلامية حليفة وصديقة لها والاستعاضة عن حكامها الحاليين بآخرين يلائمون عصر الأمركة ومتطلباته السياسية والاقتصادية والأمنية.

- إن الدول العربية والإسلامية تملك إمكانات وأوراقاً بالغة الأهمية والتأثير إذا ما استخدمت في الصراع شريطة توليد إرادة سياسية للتخطيط الحكيم والفعل الشجاع، وإن في مقدورها تالياً تعطيل المخططات الأمريكية ومكائد إسرائيل. ومن هذه الأوراق استخدام سلاح النفط، والسعي لإقامة تقاهم استراتيجي بين سورية والعراق وإيران، بالتعاون مع منظمات المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان.

- إن هزيمة المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين، ستحول إسرائيل إلى قوة مركزية كبرى في المنطقة، وهو ما يهدد مصالح كل من مصر والسعودية وإيران، ويضعف سورية ولبنان بالدرجة الأولى.

- الولايات المتحدة تسعى إلى خلق حالة دائمة من التوتر العالمي، أي حالة من الحرب المحدودة الدائمة.

وأخيراً فإن مواجهة السياسة الأمريكية لا يمكن أن تتم، إلا بتحقيق أقصى درجات التضامن العربي والإسلامي، وبالرهان على ميزان الإيرادات الثورية، بدلاً من ميزان القوى العسكرية، لكسر إرادة العدو وحمله على التراجع. وإن أية جهود عربية للتغيير في الموقف الأمريكي، دون تغيير في الوضع العربي هي إضاعة للوقت، فالسياسة الأمريكية تتغير بتغير الوضع العربي، وعندما تتأثر المصالح الأمريكية في الدول العربية سلباً، وإن على الشعوب العربية تفعيل المقاطعة العربية الشعبية والرسمية لإسرائيل وللشركات والبضائع الأمريكية، وإلغاء كل مظاهر التطبيع مع العدو الصهيوني.

## الخاتمة:

إن فكرة السيطرة على العالم عند الولايات المتحدة فكرة قديمة متجددة، فتارة تدخلت تحت ذريعة التدخل الإنساني وتارة أخرى تحت ذريعة حقوق الإنسان، وتارة ثالثة تحت غطاء مكافحة الإرهاب الذي تحصده كنتيجة لدعمها له.

إن الرئيس بوش وأركان إدارته يجمعهم قاسم مشترك هو جهلهم للتاريخ وعدم الإفادة من دروسه والافتراض الواهم بالسيطرة الأبدية للولايات المتحدة على العالم.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 انقلاباً على المفاهيم التي قامت عليها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وخصوصاً لجهة إنشاء المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس أمنها)، والاتفاقات الدولية على مجمل العلاقات التي يجب أن تسود بين الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية واحترام سيادة الدول والشعوب.

وجاءت أحداث 11 أيلول 2001 بمستجدين توقع الكثير من المحللين أن يسهما بالدفع باتجاه التضامن السياسي والتكامل الاقتصادي العربي. فمن جهة: أصبح العرب كلهم مستهدفين، وسقطت في لحظة واحدة كل التمايزات فيما بين المواطنين العرب على أساس الجنسيات التي يحملونها. ومن جهة ثانية: لم يعد الوجود في الغرب مأموناً سواء بالنسبة للاستثمارات والودائع أم للعقول والسواعد، مما أعطى أملاً في أن تعود الأموال المهاجرة إلى أوطانها الأصلية.

ولأن العرب لم يستوعبوا الصدمة التي حدثت في العالم بعد الحادي عشر من أيلول فقد قدر لهم أن يدفعوا فاتورتها في إطار التضليل المتعمد في طمس الحدود الفاصلة بين الحق العربي والباطل الإسرائيلي، واستثمرت إسرائيل هذه الأحداث على نحو جعل من إسرائيل أحد العناصر الرئيسية في مدخلات القرار الأمريكي.

واليوم يعيش الوطن العربي حالة من الوهن والعجز، فالخلافات العربية-العربية لازالت مستمرة بل وفي ازدياد، وهناك أزمة في علاقة النخب العربية ببعضها البعض، وهناك أزمة ثقة في العلاقة بين النخبة الحاكمة وال جماهير العربية، ثم هناك أزمة على مستوى المؤسسات من حيث عدم كفاية المؤسسات القائمة، وعدم فعاليتها في أداء وظائفها المنوطة بها. بالإضافة إلى ما سبق، فإن عدداً من أنظمة الحكم العربية تعاني إلى حد ما من أزمة الشرعية. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن الواقع العربي يعاني من نوع من الاسترخاء والضعف، وفتور الحماس. وهنا لابد من أن نعترف بهذه الحقيقة لمعالجتها.

ولا بدّ من الاعتراف بأن الصورة السلبية عن العرب ليست نتيجة قصور في المعلومات فقط، وإنما هي نتيجة لأن الحالة العربية ذاتها ليست صحيحة، فمن المدهش أن الصورة السلبية عن العرب لا تزال مستمرة، وربما تزداد عمقاً، في الوقت الذي يتزايد فيه الوجود العربي والإسلامي في العالم الغربي، وتترابط فيه المصالح الغربية والعربية أكثر من أي وقت مضى، وخاصة عند المقارنة بإسرائيل.

لقد كانت الأرضية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول مهياًة لتبني الرؤية الإسرائيلية وتقبلها واحتسبت أن ماجرى على الأراضي الأمريكية لا ينفصل عما تتعرض له إسرائيل في الأراضي الفلسطينية التي أصبحت تعدها ليست أراضي محتلة ولكنها أراضٍ متنازع عليها.

وتمثل قضية الدفاع عن حقوق الإنسان وتطبيق شرعة الأمم المتحدة أحد الادعاءات الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، ويكاد لا يخلو تقرير سنوي أمريكي من التركيز على خرق حقوق الإنسان وانتهاك حريته وكرامته، فضلاً عن غياب الحقوق الديمقراطية للمواطن. وهنا نشير إلى أن شروط تكوّن الديمقراطية وانتشارها في العالم العربي عملية سياسية اجتماعية فكرية اقتصادية داخلية أولاً وأساساً، بل إن الولايات المتحدة أعاقت عملياً المحاولات الديمقراطية عبر دعمها وتأييدها للأنظمة الديكتاتورية في المنطقة منذ خمسينيات القرن

الماضي حتى اليوم. وإن خطورة سياسة المحافظين الجدد في المنطقة، تتجلى في انحيازها الكامل للكيان الصهيوني، وسعيها المستمر إلى تفتيت المنطقة إلى مكوناتها الإثنية والقبلية والطائفية مما يؤدي إلى اندلاع نزاعات أهلية تجعل إعادة توحيد الدولة أو بنائها منالاً بعيداً.

إن هذه السياسة لا تساعد الولايات المتحدة على إقامة إمبراطوريتها بمقدار ما ستؤدي إلى مقاومات متتالية من الشعوب العربية لها. فكلما زاد الاعتماد على الحل العسكري لمشاكل الشرق الأوسط، تصاعدت المقاومة ضد الوجود الأمريكي في المنطقة.

لقد فوتت الإدارة الأمريكية فرصة ثمينة بتوجهها المنفرد، وخسرت دعماً عالمياً يصعب كثيراً استعادته بعدما وضعت عقيدتها الجديدة موضع التطبيق. فالحرب الأمريكية على الإرهاب لم تحقق نجاحاً، وقد لا تحققه دون مراجعة السياسة الأمريكية الراهنة التي تعتمد على القوة وحدها، بينما ينتظر العالم منها إصلاح الاختلالات التي تنتج ظلماً وفقراً يمثلان مخزناً للإرهاب.

واليوم فإن الولايات المتحدة ينظر إليها، في معظم أنحاء العالم، بوصفها دولة إرهابية من الطراز الأول، ولهذا الاتهام أسبابه الوجيهة. وإن ازدياد الهجمات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية في الخارج تعد مؤشراً مهماً لتنامي العداء العالمي للولايات المتحدة، لعدم مراعاتها لقواعد العدالة والشرعية الدولية في تعاملها مع القضايا الدولية المهمة، فهي تسعى إلى ممارسة هيمنة صارمة على مقدرات العالم، وهو ما تؤكد عليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

إن الولايات المتحدة تريد إرساء مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاعتداء على سيادتها الوطنية، وشن حروب ضدها بدعوى مكافحة الإرهاب، أو تعرض أمن هذه الدولة أو تلك للخطر. وترى ضرورة استبدال السيادة الوطنية بالسيادة المشروطة التي تمنح الولايات المتحدة بمقتضاها لنفسها الحق في التدخل في أية بقعة من العالم حال إدراكها وجود تخاذل من جانب النظم

القائمة عن معاداة الإرهاب، وهو ما يمثل خطورة شديدة نظراً لإمكانية شيوع الفوضى، بذريعة محاربة الإرهاب.

ونرى أن الولايات المتحدة ستكون أفضل حالاً لو اتبعت استراتيجية الدبلوماسية الوقائية في الشرق الأوسط وليس الضربة الاستباقية التي تزيد من الاحتقان في المنطقة.

إن الإرهاب هو حرب الضعفاء الذين لم تعد أمامهم فرصة لمواجهة القوى الكبرى التي ترعب الجميع، سوى بسلاح وحيد هو "سلاح الإرهاب".  
وأخيراً فإن الحادي عشر من أيلول 2001 سيظل يوماً فاصلاً في التاريخ الأمريكي، لأنه يوم سقوط "نظرية الأمن الأمريكي".

### النتائج التي توصل إليها الباحث:

من خلال ما تم عرضه يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وهي:

1- يصعب الحديث عن تغير من حيث الجوهر في موقف الإدارة الأمريكية من جملة القضايا الإقليمية والدولية موضع اهتمامها بعد 11 أيلول عنه قبله. لكن يمكن الحديث عن تغير من جهة الدرجة في موقفها من هذه القضايا ذاتها. فأحداث أيلول أعادت ترتيب أولويات السياسة الأمريكية، إذ أصبح "الإرهاب" وكيفية محاربته والتصدي له، أبرز القضايا والموضوعات التي باتت تشغل ذهن صانع القرار الأمريكي. في حين تراجع الاهتمام الأمريكي بعملية السلام العربية- الإسرائيلية. وزاد الاهتمام بتأمين مصادر النفط على السياسة الأمريكية. حتى إنه يمكن القول: إن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق هي حروب بالنيابة عن شركة البترول الأمريكية Unocal، صاحبة الامتيازات الاحتكارية في بحر قزوين.

2- إن العلاقات العربية الأمريكية لم تمر بمرحلة أسوأ من مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001، فالتدهور الذي حدث في هذه العلاقات امتد إلى الدول العربية

جميعها، ومنها تلك الصديقة للولايات المتحدة، وإن كان بدرجات مختلفة بطبيعة الحال.

3- بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، صرح مسؤولوا الإدارة أن الهدف القادم هو سورية، واللافت أن الفرقة الرابعة المدرعة التي تأخر وصولها إلى العراق إلى ما بعد انتهاء الحرب، بسبب التمتع التركي، أمرت بالاستعداد للزحف إلى سورية نهاية نيسان 2003. لكن حسابات داخلية محضة رجحت العزوف عن ذلك الخيار. ولكن بعد تشكل المقاومة العراقية المسلحة نجد أن الولايات المتحدة أصبحت تسعى للحوار مع سورية وإيران وتطلب مساعدتهما في العراق، وقد أكد تقرير بيكر - هاملتون على أهمية الحوار مع سورية وإيران لإيجاد حل للمأزق الأمريكي في العراق.

4- الواقع الراهن لا يشير إلى إمكانية حدوث تغيير في بنية النظام الدولي القائم حالياً.

5- التفوق العسكري الأمريكي هو الدعامة التي يرتكز عليها القطب الوحيد.  
6- وأخيراً لابد من التأكيد على التباين الواضح في السياسة الأمريكية بين الأقوال والأفعال، ومثال ذلك الدعوة الأمريكية لحماية حقوق الإنسان، وممارسة أقصى درجات انتهاك هذه الحقوق (في سجن أبو غريب).

### المقترحات والتوصيات:

من خلال دراستنا للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 وحتى وقتنا الحاضر، يتبين لنا أن هذه السياسة هي سياسة عنصرية مخالفة للمنطق ولل قانون الدولي، ولمواجهة هذه الهجمة الاستعمارية الأمريكية لا بد من:

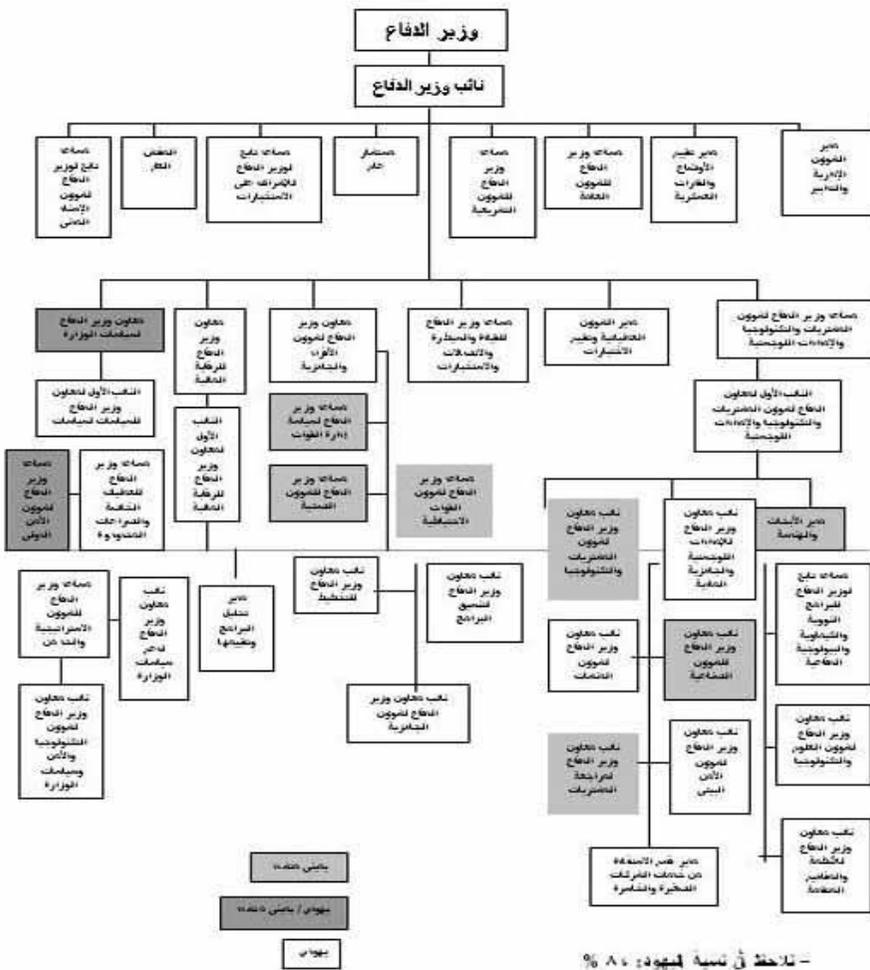
- تعزيز الوحدة الوطنية، وبتث ثقافة الحوار، والعمل على استقطاب المعارضة الوطنية لتكون شريكاً في الدفاع عن الوطن، لا أداة بيد المحتل، وفضح ارتباطات المعارضة غير الوطنية التي تتعاون مع الخارج.

- تنمية سياسات الإصلاح الإداري والسياسي دون أن يكون هناك تدخل أجنبي.
- تقوية وتنمية قدراتنا العسكرية الدفاعية، لتحرير أراضينا المحتلة.
- إنشاء وحدة دراسات أمريكية متخصصة، من أجل تقديم الخبرة اللازمة لصانع القرار. وهنا نؤكد على ضرورة الاستفادة من خبرات خريجي الجامعات الأمريكية المتخصصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية على وجه التحديد.
- دعم مراكز البحوث العلمية بما يكفل الاعتماد على الذات اقتصادياً وعسكرياً، والعمل على الحد من هجرة العقول إلى الخارج من خلال توفير فرص عمل حقيقية لهم ودعمهم مادياً.
- تفادي الاتجاه نحو مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، مع الأخذ بالاعتبار احتمال قيام هذه الحرب، وهو ما يتطلب بناء قوة عسكرية فعالة ولها مصداقيتها، ومنها نظم التسلح غير التقليدي.
- تعزيز العلاقات مع دول الجوار، ولبنان على وجه الخصوص، لتقويت الفرصة على الغرب من خلق جبهة معادية لسورية من جهة لبنان.
- الاستمرار في دعم المقاومة اللبنانية والعراقية، لأن هزيمة هذه المقاومة يعني محاصرة النظام الوطني في سورية.
- علينا أن نتوقع قدوم أيام صعبة، وأن نتهيأ لمرحلة طويلة من الصمود.
- ضرورة مواصلة الجهود السلمية، والكشف عن الرفض الإسرائيلي للسلام.
- استغلال التنفيذ السوري للقرار الدولي /1559/، واستخدامه كورقة رابحة للضغط باتجاه إجبار إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية.
- تعزيز التضامن العربي، وحل الخلافات العربية- العربية في إطار الجامعة العربية، ويفضل الانطلاق من دائرة العلاقات الثنائية وتوسيعها لاحقاً، والتركيز على الآليات الاقتصادية والاجتماعية أولاً.
- تحديث الخطاب الإعلامي العربي سياسياً وثقافياً ودينيّاً، بوصفه ضرورة عربية وليس مطلباً خارجياً.

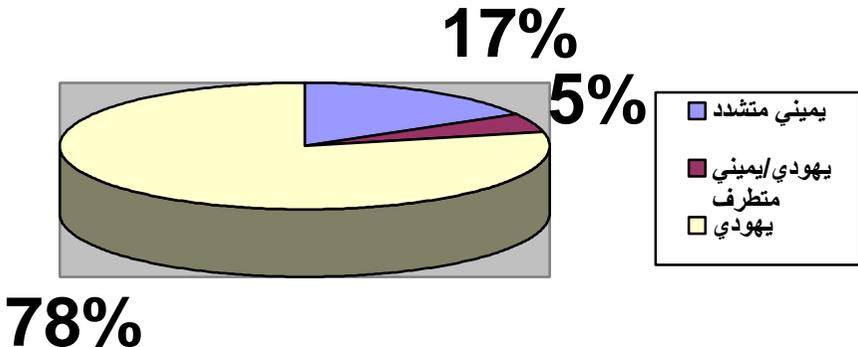
- الحرص على أن يكون العرب في موقف المبادرة والفعل وليس في موقف رد الفعل، ومعالجة ثغرات العمل العربي المشترك، والتحدث مع القوى الدولية بلغة واحدة، ومساندة الجامعة العربية على أنها الإطار والآلية الجماعية لحماية الأمن القومي العربي، ودعم مصادرها المخصصة لتمويل مشروعات العمل العربي المشترك.
- استثمار التأييد الأمريكي والدولي لفكرة ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وللمبادرة العربية الأخيرة والبناء على ذلك التأييد.
- العمل على الساحة الأمريكية والخطاب الفعال والمقنع مع مؤسساتها المختلفة هو ضرورة حيوية.
- تعزيز دور المجتمع المدني في الوطن العربي، وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وقبول الرأي الآخر.
- تفعيل الدبلوماسية الشعبية العربية والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني العالمي.
- تفعيل دور البعثات الدبلوماسية العربية، والمراكز الثقافية العربية في الغرب، لنقل صورة حقيقية عن العرب والإسلام.
- العمل على الاستفادة من القوة الإيرانية وتعزيز الثقة بين الدول العربية وإيران، والاستفادة من العلاقات السورية الإيرانية في هذا المجال.
- تفعيل العلاقات العربية مع الدول العظمى، كروسيا والصين لمنع إنفراد الولايات المتحدة وسيطرتها على السياسة الدولية.
- السعي لدى دول العالم، وخاصة لدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لتطبيق القرارات الدولية التي لم تلتزم إسرائيل بتطبيقها.
- تشجيع الاتحاد الأوروبي على لعب دور أكبر في العملية السلمية في الشرق الأوسط.
- العمل على تحسين العلاقات مع تركيا، بما يخدم مصالح الشعبين العربي والتركي.

- السعي لدى المحافل الدولية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- الاستمرار بالسعي لعقد مؤتمر دولي يعرف الإرهاب، ويوضح الفرق بينه وبين المقاومة المشروعة لتحرير الأرض المحتلة.
- العمل على الاستمرار في نقل وتوطين التكنولوجيا في بلادنا، واستثمارها بالشكل الأمثل وبما يحقق دعم التنمية الشاملة بما يواكب العصر الحديث ومتغيراته.

الملحق رقم(1): الانتماءات في وزارة الدفاع الأمريكية \*



- تلاحظ في نسبة يهود: 84 %



الملحق رقم (2)

## رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية \*

- 1 - جورج واشنطن، اتحادي، 1789-1797.
- 2 - جون آدامز، اتحادي، 1797-1801.
- 3 - توماس جفرسون، ديمقراطي - جمهوري، 1801-1809.
- 4 - جيمس ماديسون، ديمقراطي - جمهوري، 1809-1817.
- 5 - جيمس مونرو، ديمقراطي - جمهوري، 1817-1825.
- 6 - جون كينس آدامز، ديمقراطي، 1825-1829.
- 7 - أندرو جاكسون، ديمقراطي، 1829-1837.
- 8 - مارتن فان مورين، ديمقراطي، 1837-1841.
- 9 - وليام هاريسون الويج، 1841.
- 10 - جون تيلور، ديمقراطي، 1841-1845.
- 11 - جيمس نوكس بولك، ديمقراطي، 1845-1849.
- 12 - زكاري تيلور الويج، 1849-1850.
- 13 - ميلارد فيلمور الويج، 1850-1853.
- 14 - فرانكلين بيرس، ديمقراطي، 1853-1857.
- 15 - جيمس بوكانان، ديمقراطي، 1857-1861.
- 16 - أبراهام لنكولن، جمهوري، 1861-1865.
- 17 - أندرو جونسون، جمهوري، 1865-1869.
- 18 - أوليسيس سمبسون غرانت، جمهوري، 1869-1877.
- 19 - روزر فوج ريتشارد هاس، جمهوري، 1877-1880.
- 20 - جيمس أبرام غارفيلد، جمهوري، 1880.
- 21 - شيبستر ألان آرثر، جمهوري، 1881-1885.
- 22 - غروفر كليفلاند، ديمقراطي، 1885-1889.
- 23 - بنيامين هاريسون، جمهوري، 1889-1889.
- 24 - ويليام ماك كينلي، جمهوري، 1889-1901.

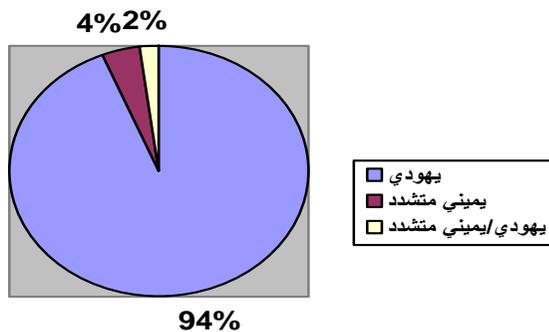
- 25- ثيودور روزفلت، جمهوري، 1901-1909.
- 26- وليم هارد تافت، جمهوري، 1909-1913.
- 27- وودرو ولسون، ديمقراطي، 1913-1921.
- 28- وارن غاماليل هاردنغ، جمهوري، 1921-1923.
- 29- كالفن كوليدج، جمهوري، 1923-1929.
- 30- هربرت كلارك هوفر، جمهوري، 1929-1933.
- 31- فرانكلين ديلاانو روزفلت، ديمقراطي، 1933-1945.
- 32- هاري.س.ترومان، ديمقراطي، 1945-1953.
- 33- دوايت دايفيد آيزنهاور، جمهوري، 1953-1961.
- 34- جون نينز جيرالد كينيدي، ديمقراطي، 1961-1963.
- 35- ليندون جونسون، ديمقراطي، 1963-1969.
- 36- ريتشارد نيكسون، جمهوري، 1969-1974.
- 37- جيرالد فورد، جمهوري، 1974-1976.
- 38- جيمي كارتر، ديمقراطي، 1977-1981.
- 39- رونالد ريغان، جمهوري، 1981-1989.
- 40- جورج بوش الأب، جمهوري، 1990-1994.
- 41- وليم بيل كلينتون، ديمقراطي، 1994-2001.
- 42- جورج بوش الابن، جمهوري، 2001-2008.

الملحق رقم (3):

الانتماءات في وزارة الخارجية الأمريكية خلال ولاية الرئيس بوش الأولى:



**الانتماءات في وزارة الخارجية الأمريكية\*  
خلال ولاية الرئيس بوش الأولى**



\* موسوعة الامبراطورية الأمريكية، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، ص306.

## الملحق رقم (4)

## قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية

369

رقم التدخل	الدولة	عام التدخل	كيفية التدخل
1	داكوتا الجنوبية	1890	قوات أرضية. قتل 300 هندي الأوكوتاس في واندود كني.
2	الأرجنتين	1890	قوات أرضية. حماية المصالح في بوانيس أيرس.
3	تشيلي	1891	قوات أرضية. مواجهة بين البحرية والمتمردين المحليين.
4	هايتي	1891	قوات أرضية. قمع ثورة العمال السود في جزيرة ناقاسا من قبل الولايات المتحدة.
5	أيداهو	1892	قوات أرضية. الجيش يقمع المضربين في مناجم الفضة.
6	هاوي	1893	قوات بحرية، قوات أرضية. ضم المملكة المستقلة.
7	شيكاغو	1894	قوات أرضية، قمع المضربين في سكك الحديد و 340 قتيلاً.
8	نيكاراغوا	1894-1895	قوات أرضية، احتلال (بلوفيلد) لمدة شهر.
9	الصين	1894-1895	قوات بحرية، قوات أرضية، دخول قوات المارينز.

<sup>369</sup> - غروسمان، زولتان (2003)، قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية، شؤون الأوسيط،

العدد 110، ربيع، ص72-82.

10	كوريا	1896-1894	قوات أرضية، توقيف لقوات مارينز في سيؤول في أثناء النزاع.
11	باناما	1895	قوات بحرية، قوات أرضية، دخول المارينز إلى الريف الكولومبي.
12	نيكاراغوا	1896	قوات أرضية، دخول قوات المارينز إلى مرفأ كورينتو.
13	الصين	1900-1898	قوات أرضية، القوات الأجنبية تحار ال"بوكسيرز".
14	الفلبين	1910-1898	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على الفلبين، الممتلكات الإسبانية، 600 ألف قتل فلبيني.
15	كوبا	1902-1898	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على كوبا، استحواذ إسباني. قاعدة بحرية لا تزال موجودة.
16	بورتوريكو	1898	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على بورتوريكو، استحواذ إسباني، استمرار الاحتلال.
17	غوام	1898	قوات بحرية، قوات أرضية، الاستيلاء على غوام، استحواذ إسباني، لا تزال مستعملة كقاعدة.
18	مينيزوتا	1898	قوات أرضية، الجيش يواجه هنود ال(شيببواس) في ليبش لايك.
19	نيكاراغوا	1898	قوات أرضية، دخول المارينز إلى مرفأ "سان خوان ديل سور".
20	أيداهو	1901-1899	قوات أرضية، الجيش يحتل منجم "كوردالين".
21	أوكلاهوما	1901	قوات أرضية، الجيش يقمع ثورة هنود "الكريكس".
22	باناما	1904-1901	قوات بحرية، قوات أرضية، فصل باناما

عن كولومبيا في عام 1903، وضم منطقة القناة عام 1914 ولغاية 1991.			
قوات أرضية، تدخل المارينز في الثورة.	1903	هوندوراس	23
قوات أرضية، حماية المصالح الأمريكية المهتدة من الثورة.	1903-1904	الدومينيك	24
قوات أرضية، دخول قوات المارينز في أثناء الحرب بين اليابان وروسيا.	1904-1905	كوريا	25
إنزال قوات المارينز في الوقت الذي كانت البلاد تجري فيه انتخاباتها الديمقراطية.	1906-1909	كوبا	26
قوات أرضية، نشوء برتوكول "دبلوماسية الدولار".	1907	نيكاراغوا	27
قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في أثناء الحرب مع نيكاراغوا.	1907	هوندوراس	28
قوات أرضية، تدخل قوات المارينز أثناء مواجهات انتخابية.	1908	باناما	29
قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في بلو فيلدز وكورينثو.	1910	نيكاراغوا	30
قوات أرضية، حماية المصالح الأمريكية المهتدة من قبل الحرب الأهلية.	1911	هوندوراس	31
قوات بحرية، قوات أرضية، احتلال دائم مع وقوع انفجارات قوية	1911-1941	الصين	32
قوات أرضية، حماية المصالح الأمريكية في هافانا.	1912	كوبا	33
قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في أثناء الانتخابات.	1912	باناما	34
قوات أرضية، قوات المارينز تحمي المصالح الاقتصادية الأمريكية.	1912	هوندوراس	35
قوات أرضية، قصف دائم، عشرون سنة من الاحتلال، معارك مع الثوار.	1912-1933	نيكاراغوا	36

37	المكسيك	1913	قوات بحرية، إخلاء القوات الأميركية في أثناء الثورة.
38	الدومينيك	1914	قوات بحرية، معارك إلى جانب الثوار للاستيلاء على السان دومينيك.
39	كولورادو	1914	قوات أرضية، الجيش أوقف إضراب عمال المناجم.
40	المكسيك	1918-1914	قوات بحرية، قوات أرضية، سلسلة تدخلات ضد الوطنيين.
41	هايتي	1934-1914	قوات أرضية، قصف متواصل، تسعة عشر عاماً من الاحتلال تلت محاولات التمرد.
42	الدومينيك	1924-1916	قوات أرضية، 8 سنوات من الاحتلال من قبل المارينز.
43	كوبا	1933-1917	قوات أرضية، احتلال عسكري، خضوع لنظام الحماية الاقتصادية.
44	الحرب العالمية الأولى	1918-1917	قوات بحرية، قوات أرضية، معارك ضد ألمانيا.
45	روسيا	1922-1918	قوات بحرية، قوات أرضية، خمسة إنزالات بحرية لمحاربة "البولوشيين".
46	باناما	1920-1918	قوات أرضية، عمليات بوليسية في المشاكل التي أعقبت الانتخابات
47	يوغوسلافيا	1919	قوات أرضية، إنزال المارينز في "رالماسي" لمساعدة إيطاليا في مواجهتها مع صربيا.
48	هوندوراس	1919	قوات أرضية، إنزال قوات المارينز في أثناء الحملة الانتخابية.
49	غواتيمالا	1920	قوات أرضية، 15 يوماً من التدخلات ضد الاتحاديين.
50	فيرجينيا الغربية	1921-1920	قوات أرضية، قصف متواصل، الجيش يتدخل ضد عمال المناجم.
51	تركيا	1922	قوات أرضية، معارك ضد الوطنيين في

			"سميرن" (أزمير).
52	الصين	1927-1922	قوات أرضية، نشر القوات أثناء الثورة الوطنية.
53	هوندوراس	1925-1924	قوات أرضية، إنزال قوات المارينز مرتين في أثناء المعركة الانتخابية.
54	باناما	1925	قوات أرضية، قمع الإضراب العام من قبل المارينز.
55	الصين	1934-1927	قوات أرضية، انتشار المارينز في جميع أنحاء البلاد.
56	سلفادور	1932	قوات بحرية، بعث معدات حربية في أثناء ثورة فابريانو مارتي.
57	واشنطن	1932	قوات أرضية، الجيش يضع حداً لمظاهرة قدامى المحاربين في الحرب العالمية الأولى المطالبين بتعويضات مالية.
58	الحرب العالمية الثانية	1945-1941	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف دائم، قنبلة نووية، 3 أعوام من الحرب ضد المحور، أولى الحروب النووية.
59	ديترويت	1943	قوات أرضية، الجيش يقمع "انقفاضة السود".
60	إيران	1946	تحذير نووي، وجوب انسحاب القوات السوفياتية من الشمال.
61	يوغوسلافيا	1946	قوات بحرية، استنكار أميركي بعد إنزال طائرة أميركية.
62	أوروغواي	1947	تهديد نووي، نشر القوات المسلحة للتخويف.
63	اليونان	1949-1947	الولايات المتحدة توجه اليمين المتشدد في أثناء الحرب الأهلية.
64	الصين	1949-1948	قوات أرضية، قوات المارينز تخلي المنطقة من الأمريكيين قبل انتصار الشيوعيين.

تهديد نووي، مسلحون أميركيون ذوو تجهيزات نووية يحمون الجسر الجوي في برلين.	1948	ألمانيا	65
ال"سي آي أي" توجه المتمردين "الهُوكس".	1954-1948	الفلبين	66
قمع المتمردين الاستقلاليين في "بوتس".	1950	بورتوريكو	67
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، تهديد نووي. وضع مسدود بين المتنازعين: الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جهة والصين وكوريا الشمالية من جهة أخرى. تهديد باللجوء للقتلة (A) عام 1950، وجود قواعد أميركية إلى اليوم.	1953-1950	كوريا	68
ال"سي آي أي" تسقط الديمقراطية وتضع الشاه على رأس السلطة	1953	إيران	69
تهديد نووي، اقتراح بتقديم قنابل للفرنسيين المحاصرين.	1954	فيتنام	70
قصف، تهديد نووي، ال"سي آي أي" ترأس عملية إنزال المنفيين بعد تأميم أراض تابعة لشركات أميركية من قبل الحكومة الجديدة، نشر مسلحين في نيكاراغوا.	1954	غواتيمالا	71
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، تهديد نووي. معارك ضد ال(فيت كونغ) في الفيتنام الجنوبية وضد الفيتنام الشمالية: مليون إلى مليوني قتيل في أطول الحروب الأميركية، التهديد باللجوء إلى القنبلة النووية بين 1968-1969 .	1975-1960	فيتنام	72
فشل محاولة إنزال المنفيين المعادين لكاسترو، والتي قادتها ال"سي آي أي".	1961	كوبا	73
تهديد نووي، حذر عالمي في أثناء أزمة جدار برلين.	1961	ألمانيا	74

75	كوبا	1962	تهديد نووي، حصار بحري في أثناء أزمة الصواريخ. تجنب الحرب مع روسيا في اللحظة الأخيرة.
76	لاوس	1962	تنامي النفوذ العسكري في أثناء حرب العصابات.
77	مصر	1956	تهديد نووي، قوات أرضية، الطلب من السوفيت عدم التدخل في أزمة السويس، قيام المارينز بإخلاء المنطقة من الأجانب.
78	لبنان	1958	قوات أرضية، قوات بحرية، قمع المارينز للتأثرين.
79	العراق	1958	تهديد نووي، إنذار العراق بعدم اجتياح الكويت.
80	الصين	1958	تهديد نووي، مطالبة الصين بعدم التحرك ضد تايوان.
81	باناما	1958	قوات أرضية، مظاهرات ضد رفع العلم تؤدي إلى مواجهات عنيفة.
82	باناما	1964	قوات أرضية، باناميون يفتحون النار لاسترجاع القناة.
83	إندونيسيا	1965	مليون قتيل في الانقلاب الذي دعمته "السي آي أي".
84	الدومينيك	1965-1966	قوات أرضية، قصف، إنزال لقوات المارينز في أثناء الحملة الانتخابية.
85	غواتيمالا	1966-1967	"القبعات الخضراء" يتدخلون ضد المتمردين.
86	ديترويت	1967	قوات أرضية، مواجهة بين الجيش والمواطنين السود، 43 قتيلاً.
87	الولايات المتحدة	1968	قوات أرضية، انتشار 61 ألف جندي في البلاد بعد اغتيال مارتن لوثر كينغ.
88	كمبوديا	1969-1975	قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، مليوناً قتل في 6 سنوات من القصف، المجاعة

والفوضى السياسية.			
الولايات المتحدة تقود عملية إنزال القوات البرية الإيرانية.	1970	عمان	89
الولايات المتحدة تقود عملية اجتياح الفيتنام الجنوبي. "سجادة قنابل" في المناطق الريفية.	1973-1971	لاوس	90
الجيش يقود حصار لاكوتاس في واندود كني.	1973	داكوتا الجنوبية	91
تهديد نووي، حذر عالمي في أثناء حرب 1973 .	1973	الشرق الأوسط	92
ال"سي آي أي" تدعم إنقلاباً أسقط الرئيس الماركسي المنتخب (سلفادور ألييندي).	1973	تشيلي	93
قوات أرضية، قصف، غاز. تفنيس مركب بحري، وقوع 28 قتيل في حادثة هيليكوبتر.	1975	كمبوديا	94
ال"سي آي أي" تساعد المتمردين المدعومين من قبل إفريقيا الجنوبية.	1992-1976	أنغولا	95
قوات أرضية، تهديد نووي، فشل محاولات القصف، محاولة تحرير الرهائن في السفارة، سقوط 8 جنود في حادثة هيلكوبتر، إنذار السوفييت بعدم التدخل في الثورة.	1980	إيران	96
تدمير مركبين بحريين ليبين في أثناء المناورات.	1981	ليبيا	97
قوات أرضية، بعث مستشارين، تحليق جوي لدعم الحرب على المتمردين، اشتباكات قصيرة بسبب الرهائن.	1992-1981	سلفادور	98
قوات بحرية، ال"سي آي أي" تدير عملية إنزال المبعدين المعادين للثورة وتزرع ألغاماً	1990-1981	نيكاراغوا	99

ضد القوات الثورية.			
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، قوات المارينز تطارد منظمة التحرير الفلسطينية وتساعد ميليشيا الكتائب. المواقع السورية والوطنية اللبنانية تتعرض لقصف القوات البحرية المسلحة.	1984-1982	لبنان	100
قوات أرضية، المساعدة على بناء قواعد بالقرب من الحدود.	1989-1983	هوندوراس	101
قوات أرضية، قصف، دخول الجزيرة بعد 4 سنوات من الثورة.	1984-1983	غرانادا	102
تحليق طيران، إسقاط طائرتين إيرانيتين في الخليج العربي.	1984	إيران	103
قصف، قوات بحرية، ضربات جوية لإسقاط الحكومة الوطنية.	1986	ليبيا	104
قوات أرضية، الجيش يسهم في الحملة ضد الكوكائين.	1986	بوليفيا	105
قوات بحرية، قصف، الولايات المتحدة تتدخل لصالح العراق في الحرب.	1988-1978	إيران	106
تدمير مركبين بحريين ليبينين.	1989	ليبيا	107
قوات أرضية، مشاكل مع السكان السود في سانت كروا بعد الاعصار.	1989	الجزر العذاري	108
تحليق طيران، غطاء جوي لحماية الحكومة من خطر الانقلابات.	1989	الفلبين	109
قوات أرضية، قصف، 72 ألف جندي يطردون الحكومة الوطنية، توقيف القادة، أكثر من 2000 قتيل.	1990-1989	باناما	110
قوات أرضية، إخلاء المنطقة من السكان الأجانب.	1990	ليبيريا	111

قوات أرضية، طيران، احتجاج على العراق بعد غزو الكويت، 450 ألف جندي أرسلوا إلى عمان، قطر، البحرين، الإمارات، إسرائيل.	1990-1991	السعودية	112
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، حصار المرافئ العراقية والأردنية، ضربات جوية. أكثر من 200 ألف قتيل، إنشاء منطقة حظر جوي في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، تدمير شامل للقوة العراقية.	1990-1991	العراق	113
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، عودة العائلة المالكة الكويتية.	1991	الكويت	114
قوات أرضية، الاستعانة بالجيش والمارينز لقمع المظاهرات ضد الشرطة.	1992	لوس أنجلوس	115
قوات أرضية، قوات بحرية، قصف، احتلال من قبل الأمم المتحدة تحت إمرة الولايات المتحدة في الحرب الأهلية. حملة على زمرة مسلحة في مقاديشو.	1992-1994	الصومال	116
قوات بحرية، حصار حلف الأطلسي لصربيا ومونتينيغرو.	1992-1994	يوغوسلافيا	117
طيران، قصف، منطقة حظر جوي في الحرب الأهلية. إسقاط طائرات، قصف على الصرب.	1993-1995	البوسنة	118
قوات أرضية، قوات بحرية، حصار على الحكومة العسكرية. بعث قوات لإعادة الرئيس أريستيد إلى الحكم بعد الانقلاب.	1994-1996	هايتي	119
قصف، الاعتداء على المناطق الجوية الصربية في كرايينا قبل الهجوم الصربي.	1995	كرواتيا	120
قوات أرضية، بعث قوات المارينز إلى مخيمات اللاجئين الهوتو في رواندا، في المنطقة التي بدأت فيها الثورة الكونغولية.	1996-1997	زائير (كونغو)	121
قوات أرضية، الجنود يطلقون النار في أثناء إخلاء الأجانب للمنطقة.	1997	ليبيريا	122
قوات أرضية، الجنود يطلقون النار في أثناء	1997	ألبانيا	123

إخلاء الأجانب للمنطقة.			
صواريخ، الهجوم على مصنع أدوية، أعتقد أنه مصنع "إرهابي" لتصنيع مادة النورو توكسيك.	1998	السودان	124
صواريخ، الهجوم على مخيمات تدريب سابقة للـ"سي أي أي" استولت عليها جماعات إسلامية أصولية متهمة بتفجيرات ضد السفارات الأمريكية.	1998	أفغانستان	125
قصف، صواريخ، أربعة أيام من القصف الجوي المكثف بعدما أبلغ مفتشو الأسلحة الأمم المتحدة امتناع العراق بالسماح لهم بدخول بعض المواقع.	1998	العراق	126
قصف، صواريخ. قصف جوي كثيف لحلف الأطلسي بعد رفض صربيا الانسحاب من كوسوفو.	1999	يوغوسلافيا	127
قوات بحرية، هجوم انتحاري ضد الباخرة الأمريكية "كول".	2000	اليمن	128
قوات أرضية، قوات حلف الأطلسي تعيد المتمردين الألبان وتنزع سلاحهم جزئياً.	2001	مقدونيا	129
قطع بحرية، قوات بحرية، رد على خطف للطائرات.	2001	الولايات المتحدة	130
استنفاة شامل للولايات المتحدة ضد (طالبان) و(بن لادن).	2001	أفغانستان	131
إسقاط النظام العراقي، واحتلال العراق بأكمله في نيسان 2003 .	2003	العراق	132

## الملحق رقم (5)

التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية للعام 2006م عما يُعرف باسم (حالة الإرهاب العالمي) في العام المنصرم 2005م: <sup>370</sup>

صدر مؤخرًا التقرير السنوي الجديد لوزارة الخارجية الأمريكية للعام 2006م عما يُعرف باسم (حالة الإرهاب العالمي) في العام المنصرم 2005م، وبطبيعة الحال كان للعالم العربي والإسلامي نصيبٌ كبيرٌ مما جاء فيه، سواءً على مستوى ما يطلق عليه التقرير لفظة "الدول الراعية للإرهاب" أم على مستوى قضية التحالف الدولي الذي حاولت الولايات المتحدة أن تبنيه في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م لمواجهة ما أسمته بـ"الإرهاب العالمي" ودول "محور الشر" والذي ضمَّ دولةً عربيةً هي العراق وأخرى إسلامية هي إيران بجانب كوريا الشمالية.

وكان من نصيب الشعوب العربية والإسلامية وأفكارها ومعتقداتها قسمٌ كبيرٌ من أحاديث التقرير الأمريكي الجديد؛ إذ إن معركة "الإرهاب" الأمريكية في العالم هي في الأساس - وعلى ما أكد العديد من مسؤولي الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض - معركة أفكار ومعتقداتٍ قبل أي شيءٍ آخر.

وقبل التطرق لما جاء في التقرير الأمريكي فإن هناك سؤالاً مهمًّا يعرض نفسه في هذا المقام؛ وهو هل من المفترض أن يكون هناك تقريرٌ "أمريكي" يرصد الظواهر "الإرهابية" في العالم ويتحدث بلسان الإدارة الأمريكية عن هذه المشكلة أو أنه كان من الأولى أن يصدر تقريرٌ دوليٌّ يتحدث عن ممارسات الإرهاب الحقيقي الأمريكية في العالم؟ سواءً فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في جوانتنامو أم في السجون السرية الأمريكية في العالم، أو فيما يخص جرائم الحرب المرتكبة في العراق بشكل يومي أو الإرهاب السياسي الأمريكي الراهن ضد إيران، والذي من المتوقع له أن يتحوَّل إلى إرهابٍ عسكري في أية لحظة؟

وقد تساءل الكثيرون بعد صدور التقرير الأمريكي الجديد عن مدى أهمية إدراج الأمريكيين لأسماء عواصم ودول عربية وإسلامية كـ"دول راعية للإرهاب" ومصادقته في هذا المقام، وهي سورية وإيران وليبيا والسودان، بجانب كل من كوريا الشمالية وكوبا، ضمنها التقرير كدول راعية للإرهاب، فيما تدعم واشنطن بلا تحفُّظ نظامًا هو الأكثر عنصريةً وقمعيةً في العالم وهو النظام الصهيوني!؟

<sup>370</sup> - <http://www.almanara.org/reports/0405062.htm>

وهذه تساؤلاتٌ عرضت- ولا تزال تُعرض- منذ أن صدرَ التقريرُ الأمريكي المثير للجدل في الثامن والعشرين من شهر أبريل المنصرم، ولعلَّ في هذه التساؤلات ما يجب أن يحملَ الأطرافَ السياسية والأكاديمية المعنية في العالم العربي والإسلامي على أن تنهض به حتى لو على مستوى إجراء كالذي تقوم به الصين منذ سبعة أعوام في شأن الردِّ على التقرير السنوي الأمريكي لحقوق الإنسان، إذ تقوم بكين سنويًّا بإصدار تقرير سنوي مماثل يفضح الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان في العالم.

### مؤشرات عامة

يجري إعداد التقرير السنوي الأمريكي عن الإرهاب وفق ترتيباتٍ قانونيةٍ وضعها الدستور الأمريكي بحيث يوضع التقرير استجابةً لطلبٍ من الكونجرس الأمريكي الذي يطلب من وزارة الخارجية الأمريكي إعدادَ تقريرٍ سنوي كاملٍ وشاملٍ عن "الإرهاب" في العالم يتضمن معلوماتٍ عن الاتجاهات العامة لهذا الملف في العالم والدول والجماعات التي تنطبق عليها المواصفات الأمريكية لتعريف الإرهاب.

وقد تحوَّل تقرير "الإرهاب" الأمريكي وغيره من التقارير الأمريكية السنوية- مثل تقارير حقوق الإنسان ومعاداة السامية- إلى أداة "إرهاب" في يد واشنطن لضرب أعدائها أو حصارهم على أي صورة من الصور، إذ يكفي أن توضع دولةٌ في إطار الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو ترعى الإرهاب أو تعادي السامية، من وجهة النظر الأمريكية بالطبع لكي تتعرَّض لمجموعة من الإجراءات العقابية الأمريكية.

وفيما يتعلق بالحالة الخاصة بتقرير مكافحة "الإرهاب" الأمريكي فإن وضع دولة ما على القائمة الأمريكية للدول الراعية لما يعرف بـ"الإرهاب" يعني أن تواجه هذه الدول أربع فئات مختلفة من العقوبات وهي:

- 1- حظر تصدير أو بيع الأسلحة وما يتصل بها إلى هذه الدول.
- 2- الرقابة على صادرات البضائع والخدمات المدنية التي يمكن أن تكون لها استخدامات مزدوجة- مدنية وعسكرية- كما يقتضي ذلك البيع إخطار الكونجرس بمثل تلك الصادرات.
- 3- منع المعونات الاقتصادية الأمريكية عنها.
- 4- فرض قيود مالية وقيود أخرى معينة ومنها الاعتراض على منح قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى هذه الدول، ورفع الحصانة الدبلوماسية بما يتيح لضحايا العمليات "الإرهابية" التي يمكن أن تكون هذه العواصم أو البلدان قد تورَّطت فيها- بأدلةٍ أمريكيةٍ أيضًا- رفع قضايا ضدها أمام المحاكم الأمريكية، ومنع المزايا الضرائبية عن الدخل الذي يُجنى في الدول المدرجة على قائمة "الإرهاب" هذه.

والتقرير الأمريكي الجديد- بجانب اهتماماته التقليدية السنوية ركّز على تنظيم القاعدة بتفرعاته الرئيسية، خاصة فرع قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين بزعامة المنشقّ الأردني أبو مصعب الزرقاوي، كذلك أولى التقرير اهتمامًا كبيرًا للحالة العراقية سواء من جهة طبيعة الحالة الأمنية الراهنة في العراق أم من الإجراءات التي تتبناها القوات الأمريكية والدولية الموجودة هناك وكذلك قوات الجيش والأمن النظامية العراقية التابعة للحكومة الجديدة لمواجهة العنف المتزايد في البلاد. بل إن الفقرة الخاصة بالاتجاهات العامة للإرهاب الدولي في الفصل الثاني من التقرير تركّزت بوجه خاص على العراق الذي تحوّل وفق التقرير إلى الجبهة الأساسية لما دعتّه واشنطن بـ"الحرب العالمية ضد الإرهاب".

**إرهابيون.. ولكن!!**

وبوجه عام وطبقًا لوثيقة رقم (507) الصادرة عن مكتب الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية في تاريخ الثامن والعشرين من أبريل الماضي، وكذلك الوثيقة (602) الصادرة في اليوم التاسع والعشرين من ذات الشهر فإن هناك ست دول لا تزال تحت الخط الأحمر الأمريكي فيما يتعلق بموضوع "الإرهاب الدولي" هذا، بحوثيات لا يمكن لها أن تقتنع الكثيرين من المتابعين، على النحو التالي:

**أولاً: كوبا**

ذكر التقرير أن المسوغ الرئيس لوضع كوبا- وهي دولة موضوعة على القائمة الأمريكية لـ"الإرهاب" منذ العام 1982م- على قائمة الدول الراعية للإرهاب في العام الماضي هو أن هافانا قد جدّدت معارضتها القويّة للتحالف الأمريكي الدولي في العراق؛ على اعتبار أن معارضة هذا التحالف يعني معارضة "مكافحة الإرهاب" بالعراق.

وهذا يعني محاكمة أمريكية لكوبا على سياستها الخارجية؛ لأن ذلك معناه أن كوبا لم تتورّط في أي عمل إرهابي دولي أو إقليمي، ولكنها عُوقبت أمريكياً على رفضها لسياسات واشنطن، وقد أدانت علناً سياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية وتدابيرها، كما جاء في التقرير، وظلت كوبا تُؤوي هارين أمريكيين من وجه العدالة ولم تستجب لطلبات أمريكية بتسليمهم.

وإن إقامة كوبا علاقات وثيقة مع كل من إيران وكوريا الشمالية المعارضتين للولايات المتحدة وسياساتها والمدرجتين أيضاً على قائمة "الدول الإرهابية" كان أيضاً ذريعة كافية لإدراج كوبا على قائمة الغضب الأمريكية.

والأكثر من ذلك أن واشنطن أدرجت كوبا على قائمتها؛ لأنها- أي الولايات المتحدة- "لا تعلم شيئاً عن مساعٍ كويبية للمساعدة في مكافحة الإرهاب الدولي، ومنها الاستيلاء على أرصدة وأصول إرهابية".

## ثانياً: إيران

كانت حجج إدراج طهران على قائمة الإرهاب الأمريكية أيضاً شديدة الذاتية، أي تقديرات خاصة فقط من وجهة النظر الأمريكية، فقد ذكر التقرير أولاً أن "هيئات وكيانات تابعة للحكومة الإيرانية- ومنها الحرس الثوري الإسلامي وفرق من وزارة الأمن والاستخبارات- كانت ضالعةً بصورة مباشرة في تدبير أعمال إرهابية ودعمها" هكذا بشكل مرسل دون أدلة. وكان "التهام" الأمريكي الرئيس لإيران في هذا المقام أن إيران شجعت "بصورة علنية" أنشطة المقاومة الفلسطينية في العام 2005م، كذلك لاقى تقديم إيران دعماً سياسياً لحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وكتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة بقيادة أحمد جبريل المقيم في لبنان، وكذلك أموال وتدريبات وأسلحة اعتراضات أمريكية كبيرة أدت إلى إدراج إيران على قائمة الإرهاب الأمريكية. وفي هذا بطبيعة الحال افتتحت على القانون الدولي والمنطق السياسي، فالتقرير ساوى أولاً بين المقاومة الشرعية للمحتلين الصهاينة والإرهاب، وثانياً حاسب طهران على انتمائها الإسلامي، وبالتالي دعمها لقوى المقاومة العربية والإسلامية في لبنان وفلسطين.

وكان من اللافت أن يذكر التقرير قضية البرنامج النووي الإيراني على الرغم من أنه يخرج من نطاقه، وأن التقرير "عاب" على إيران أنها "تحتجز أعضاء رفيعي المستوى في القاعدة لم يكشف عن هويتهم منذ 2003م، إلا أنها تحجم عن محاكمتهم أو نقلهم إلى عهدة بلدان أخرى إما لاستجوابهم أو مقاضاتهم".

## ثالثاً: ليبيا

في الحالة الليبية اعترف التقرير أن طرابلس استمرت في التعاون مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في العام 2005م فيما يتعلّق بمسألة "محاكمة الإرهاب" في العام 2005م، ولم تشفع هذه المسألة لليبيا، ولم يشفع لطرابلس أيضاً التحولات الكبيرة التي أدخلتها على سياساتها في السنوات الأخيرة نحو المزيد من التقارب مع الغرب- ومنها مليارات التسوية لقضايا لوكبري والطائرة الفرنسية والملهى الألماني- أن تخرج من دائرة "الإرهاب" الأمريكي. وقد ذكر التقرير الأمريكي الجديد أن السبب الرئيس في استمرار إدراج ليبيا على القائمة الأمريكية لـ"الإرهاب" كان ما تواتر عن تورط الحكومة الليبية في مؤامرة لاغتيال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إبان توليه منصب ولي العهد في العام 2003م.

## رابعاً: كوريا الشمالية

وهنا لم يقدّم التقرير أدلةً مهمةً على تورط بيونج يانج في عمليات إرهابية بعينها لاتهامها برعاية "الإرهاب"، وقال التقرير في هذا المقام إنه: "من غير المعروف ما إذا قام نظام الحكم بكوريا الشمالية برعاية عمل إرهابي مباشر منذ العام 1987م حينما فجّرت طائرة لشركة خطوط كوريا الجنوبية". بل إن التقرير زاد على ذلك بالقول إن كوريا الشمالية أعادت حوالي 500 شخص ادّعت كوريا الجنوبية أن كوريا الشمالية اختطفتهم في الحرب الكورية قبل نحو خمسة وخمسين عامًا.

وكان كل ما جعل واشنطن تُدرج بيونج يانج ضمن "القائمة السوداء" هو أن كوريا الشمالية تؤوي أربعة أعضاء من الجيش الأحمر الياباني، الذي كان جماعةً إرهابيةً ناشطةً في السابق ولكنها الآن لم تعد تمارس أي نشاط.

#### خامسًا: السودان

في الحالة السودانية قال التقرير إن الخرطوم واصلت تعاونها ضدّ ما أسماه التقرير بـ"عناصر إرهابية أجنبية معروفة" ويشتهر بها، كان يظن أنها كانت تعمل من الأراضي السودانية فيما سبق، طبقًا لما جاء في التقرير، بل إن التقرير قال إن الخرطوم "اتخذت تدابير ضدّ التهديدات للأمن، وجاءت بنتائج مستحبةٍ ضدّ عناصرٍ إرهابية دولية، والجهات الميسرة لها في العام المنصرم".

وكان كل ما حدا بالأمريكيين إلى أن يقولوا إن السودان "دولة راعية للإرهاب" هو استضافتها زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في منتصف التسعينيات الماضية.

#### سادسًا: سورية

فيما يخص سورية قال التقرير الأمريكي: إن الحكومة السورية قدّمت تعاونًا مهمًا في الفترة الماضية ضد تنظيم القاعدة وبذلت بالفعل جهودًا في العام 2005م للحدّ من عمليات دخول المقاتلين العرب والأجانب الذين يعبرون حدودها إلى العراق. ولكنّ ذات القصة التي قيلت تجاه إيران تكررت حيال دمشق، إذ يقول تقرير الخارجية الأمريكية إن سورية استمرت في تقديم دعم مادي وسياسي لحزب الله ولحركات المقاومة الفلسطينية، وهو قانونٌ لا يسوغ أن تُدرج الدولة في قائمة "الإرهاب"؛ لأن هذه المنظمات جميعها تقاوم احتلالاً اعترف المجتمع الدولي في كثيرٍ من قراراته بأنه احتلالٌ غير شرعي، سواءً في الجنوب اللبناني ومزارع شبعا أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

وكان من المستغرب أن يسوغ التقرير ضمّ سورية لقائمة "الإرهاب" الدولية بأن هناك احتمالاً في تورط سورية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فبراير من العام 2005م، على الرغم من أنه لم يتمّ إثبات ذلك.

## "صكوك غفران" أمريكية!!

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية والأوسطية فقد ذكر التقرير أن غالبية بلدان هذه المنطقة تعاونت مع الولايات المتحدة فيما يخص مكافحة "الإرهاب"، وكذلك لتحقيق المشروع الأمني الأمريكي في العراق وأفغانستان تحت شعار "تحقيق الاستقرار والسلام" في كلا البلدين. أما المملكة العربية السعودية فقد أشار التقرير إلى أن هناك جهداً شاملاً للرياض في هذا المقام لا يشتمل على الجهود الأمنية فحسب بل تعادها إلى نشر "التعليم والوعي لنفي شرعية الموقف الإسلامي ومسوغات النشاطات القتالية"، وهذه الحملة تضمّنت بياناتٍ متعلّقةً بالخدمات العامة وكذلك لوحات الإعلانات والبرامج التلفزيونية وكذا دور العلم والعبادة، وتمّ تخصيص جزء من جهود هذه الحملة لإبراز ما دعاه التقرير بـ"الطابع الإنساني لضحايا الإرهاب".

سياسياً أثنى التقرير على جهود العربية السعودية في صدد مراقبة التمويل الخاص بالجماعات الجهادية المسلّحة وتتبعها، وأثنى التقرير أيضاً على استضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمرين رئيسيين يخصان هذا الملف في العام 2005م، وكان أحدهما مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفيما يتعلق بالإمارات قال التقرير إن دولة الإمارات العربية المتحدة دخلت في العام الماضي 2005م في شراكة مع الولايات المتحدة من أجل جهة أمن الحاويات في موانئ النقل البحري، وتشتمل هذه الشراكة على عمليات تفتيش وتدقيق أمني في حاويات الشحن التي تمر عبر ميناء دبي في طريقها إلى الولايات المتحدة، وفي هذا المقام تمّ توحيد كل الأجهزة الأمنية الإماراتية ضمن جهاز أمني واحد جديد، وهو جهاز الأمن الوطني.

وقام البنك المركزي الإماراتي بعقد عدة دورات تدريبية للبنوك والمؤسسات المالية لتمكينها من اكتشاف عمليات غسيل الأموال وتمويل المنظمات والأشخاص المشتبه بهم والمصنّفين كـ"إرهابيين"، وبالفعل قام "المركزي" الإماراتي بالتحقيق في عددٍ من الصفقات المالية، وقام أيضاً بتجميد بعض الحسابات المصرفية؛ استجابةً أولاً لقرارات من الأمم المتحدة، وثانياً لتحقيقات داخلية، وبدأ كذلك في تنظيم عمل أكثر من 160 مؤسسة غير رسمية متخصصة في عمليات تحويل الأموال.

وأهم ما ركّز عليه التقرير الأمريكي بالنسبة للإمارات هو ما تقوم به وزارتا "العدل" و"الأوقاف والشؤون الدينية" في هذا المقام، وكان من الغريب بالفعل أن يشير التقرير إلى أن من أوجه التعاون الإماراتي في مجال مكافحة "الإرهاب" هو قيام وزارة الأوقاف بتقديم "إرشادات بالنسبة لمضمون خطب الجمعة في المساجد التي تؤكد على مزايا وفضائل

الاعتدال في الإسلام"، وهو أمرٌ من المستغرب أن تقوم الحكومات العربية أيضاً بطاعة الأوامر الأمريكية فيه.

وعن الكويت فقد ذكر التقرير أن الكويت قامت بتدعيم جهودها الداخلية لمكافحة "الإرهاب"، وزادت من مساحات الاهتمام الموضوعية لحماية قوات الاحتلال الأنجلو- أمريكي والقوات الدولية التي تتمركز في الكويت أو تمر بها في طريقها إلى العراق. غير أن التقرير عاب على الكويت ما دعاه بترددها في التصدي لمن وصفهم ب"العناصر المتطرفة من الشعب"، وذلك فيما يبدو حرصاً من العائلة الحاكمة في الكويت على عدم إثارة أية مشكلات داخل المجتمع، مع ارتباط هذه العناصر التي تحدث عنها التقرير بعددٍ من الأسر والعشائر الكبيرة في الكويت، وكذلك المصالح الاقتصادية المهمة، ورغبةً أيضاً من الحكم في الكويت في تدارك مجموعة من المشكلات التي كانت دائرةً في أوساط الأسرة الحاكمة والتي أدت لفصل منصب رئاسة الوزراء عن منصب ولاية العهد في حكم أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد، إلى أن عادت الأمور إلى ما هو عليه بعد تولي الأمير صباح الأحمد الحكم في الدولة قبل بضعة أشهر.

أمّا على مستوى بلدان الشمال الأفريقي فقد ركّز التقرير على التطورات في كل من الجزائر والمغرب؛ إذ أتى على عددٍ من الإصلاحات التي تبنتها حكومة الرباط، ومن ضمنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها العاهل المغربي الملك محمد السادس ورصد لها مبلغ 1.2 مليار دولار، وتهتم بالأساس بالمناطق الريفية الفقيرة والأحياء العشوائية والفقيرة في المدن المغربية؛ بهدف القضاء على بعض الأسباب التي تؤدي إلى سلوك مسلك الإرهاب أو الجنوح إلى التطرف، مثل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تولد العزلة واليأس طبقاً للتقرير. وقال التقرير أيضاً إن المغرب استمر أيضاً في إجراء إصلاحات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كان الهدف منها الترويج للاعتدال الديني ونشر ثقافة التسامح.

وعن الجزائر فقد ذكر أن الجزائر حققت نجاحاً في مكافحة "الإرهاب"؛ إذ باتت القضية هناك الآن مجرد مشكلة تتعلق بتهديد للسلامة العامة وليست خطراً إستراتيجياً يهدد الأمن القومي للبلاد.

## الملحق رقم (6)

تقرير بيكر - هاملتون .. بيان الحقائق في مجموعة دراسة العراق

### والتوصيات الـ 79

#### كيف تشكلت مجموعة دراسة العراق؟<sup>371</sup>

بدأ تشكيل مجموعة دراسة العراق في 15 آذار/مارس 2006 في اجتماع عقد بمبنى الكونغرس. وقد تشكلت بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسيين (الجمهوري والديمقراطي). وكان النائب فرانك وولف (جمهوري من ولاية فرجينيا) في مقدمة المؤيدين لتشكيل المجموعة. وكان وولف قد دأب على الدعوة إلى تقييم الوضع في العراق "بأعين جديدة" منذ صيف العام 2005. ومنذ بدايتها تشكلت مجموعة دراسة العراق بحيث تكون تمثل الحزبين (أي غير تابعة لأي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي بعينه)، وقد حظيت المجموعة بتأييد واسع النطاق من أعضاء الكونغرس بمجلسيه -النواب والشيوخ- المنتمين إلى الحزبين.

#### هل شاركت حكومة بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق؟

لم تشارك حكومة بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق، غير أن البيت الأبيض رحب بتشكيلها، وأتاح لها فرص الالتقاء بأشخاص والاطلاع على مستندات والسفر إلى العراق. واجتمع الرئيس بوش بأعضاء مجموعة دراسة العراق مرة يوم 14 حزيران/يونيو 2006، ومرة أخرى يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. علاوة على عقد اجتماع مع رئيسي المجموعة. وحرص البيت الأبيض على احترام استقلالية المجموعة.

#### ما هو الدور الذي قام به معهد السلام الأميركي بالنسبة لمجموعة دراسة العراق؟

طلب النائب فرانك وولف رئيس لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأميركي التي تمول معهد السلام الأميركي، من المعهد أن يكون بمنزلة الوكالة أو الهيئة المسؤولة عن تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بدعم من مركز دراسات الرئاسة ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومعهد جيمس بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس. وفي ممارسته للدور المنوط به لتسهيل مهمة المجموعة، كون المعهد لجنة من الخبراء لديه في شؤون العراق لكي تقدم الدعم لأعضاء اللجنة الرئيسيين في أداء مهمتهم. وشكل المعهد مجموعات عمل من

<sup>371</sup> - <http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11578>

الخبراء لمساعدة مجموعة دراسة العراق وأعضائها، وقام بإعداد نشرات وتقارير موجزة لما يجري من دراسات، وإمدادهم بالتحليلات، وتولى تنسيق اجتماعات مجموعة دراسة العراق.

### هل كانت هناك مهمة محددة فُوضت بها مجموعة دراسة العراق؟

لم تُمنح مجموعة دراسة العراق تفويضا قانونيا وقت تشكيلها. لكن بتعليمات من رئيسيها كانت موجهة إلى تقديم تقييم بنظرة تقدمية للموقف الراهن والمحتمل أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، ومن ذلك تقديم النصح والمشورة بشأن السياسة المتبعة. وبشكل محدد ركز أعضاء مجموعة دراسة العراق على أربعة موضوعات رئيسية:

- الأحوال الإستراتيجية في العراق والمنطقة.
- الأمن في العراق والتحديات الأساسية لتعزيز الأمن في البلاد.
- التطورات السياسية في العراق في أعقاب الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.
- الاقتصاد وإعادة الإعمار.

### ممن تتشكل مجموعة دراسة العراق؟

الشخصيات الرئيسية في مجموعة دراسة العراق هي مجموعة من كبار الشخصيات المنتمين إلى الحزبين ممن يتميزون بسجل مشرف في مجال الخدمة العامة. والشخصيتان المشاركتان في رئاسة المجموعة هما وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر (جمهوري)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب لي هاملتون (ديمقراطي). أما الأعضاء الآخرون فهم:

- لورنس إيغلبرغر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق.
- فيرنون جوردان جونيور كبير مديري شركة لازارد وفريزر.
- إدوين ميس وزير العدل الأميركي الأسبق.
- ساندر داى أوكونور القاضية السابقة بالمحكمة العليا
- ليون بانيتا، الرئيس السابق لهيئة موظفي البيت الأبيض
- وليام بييري وزير الدفاع الأميركي الأسبق
- تشارلز روب، العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي
- آلان سيمسون العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي.

### كيف تم اختيار أعضاء المجموعة؟

بعد تعيين بيكر وهاملتون رئيسين مشاركين للمجموعة بالموافقة التامة من قبل منظمي المجموعة بالكونغرس، ومعهد السلام بالولايات المتحدة والمنظمات الأخرى الداعمة

لها، اختار بيكر وهاملتون بقية أعضاء المجموعة بالتشاور مع معهد السلام والمنظمات الداعمة الأخرى.

### هل هناك خبراء آخرون مشاركون في الدراسة؟

شكل معهد السلام الأميركي مجموعات عمل من الخبراء في مجالات الاقتصاد وإعادة الإعمار والجيش والأمن والتطورات السياسية والمجال الاستراتيجي. ويرأس مجموعات العمل كبار الباحثين العاملين بمعهد السلام، وتضم مجموعات العمل خبراء أكاديميين من الجامعات ومن الحكومة والقطاع الخاص. وقدم الخبراء 31 تقريراً ودراسة سياسية وتحليلية مختلفة لكي تطلع عليها مجموعة الدراسة. وفي كل تلك الدراسات والتقارير شارك 44 خبيراً لتقديم مشورتهم الطوعية والمجانية لمجموعة دراسة العراق.

**مَنْ مِنَ الأَفراد أَوْ المجموعات الأخرى استشارتهم مجموعة دراسة العراق في أثناء أداء مهمتهم؟**

التقت الشخصيات الرئيسية في مجموعة دراسة العراق مع العديد من كبار الشخصيات والمسؤولين بالحكومتين العراقية والأميركية في واشنطن والعراق ومناطق أخرى، كان من بينهم الرئيس بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي فضلاً عن ضباط جيش ومسؤولين في الحكومة من دول أخرى وأكاديميين ومديرين تنفيذيين بالشركات التجارية ورؤساء منظمات بالمجتمع المدني في الولايات المتحدة والعراق. التقى أعضاء لجنة دراسة العراق مع 171 شخصاً في فترة تسعة أشهر. علاوة على ذلك التقت المجموعة أو استشارت مئات من الخبراء الآخرين. وتعتزم المجموعة إصدار تقرير نهائي واحد.

### التوصيات الـ 79 للجنة بيكر - هاملتون:

جاء في تقرير لجنة بيكر . هاملتون 79 توصية:

- 1 - ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لبدء «هجوم» دبلوماسي شامل جديد، للتعامل مع مشاكل العراق والمنطقة، قبل 31 كانون الأول (ديسمبر) 2006.
- 2 - ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الدبلوماسية الإقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق، وتأمين الحدود، ومنها تسيير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية، إن أمكن، للحكومة العراقية من الدول الإسلامية غير المجاورة، وتحفيز الدول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الدبلوماسية، متى كان ذلك مناسباً، وإعادة فتح السفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسية في

المنطقة (الرياض مثلاً)، ومساعدته على التوصل إلى اتفاق مقبول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقية في وضع بنية صلبة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، ومن ذلك تحسين أدائها في قضايا مثل المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

3 - استكمالاً لهذه الحملة الدبلوماسية، ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة والحكومة العراقية عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الدبلوماسي في العراق. ولا يمكن أن تنجح هذه الحملة، إذا لم تتضمن مشاركة فاعلة للبلدان التي لها دور ضروري في منع سقوط العراق في الفوضى.

وتشجيعاً لمشاركة هذه الدول، على الولايات المتحدة أن تسعى فوراً إلى إنشاء «المجموعة الدولية لدعم العراق» التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلاً عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. (أشار التقرير إلى أدوار محددة لدول مثل السعودية ومصر وتركيا والأردن والكويت وسورية وإيران، وإلى ما تقوم به في دعم الميليشيات والتمرد).

4 - يجب تشكيل «المجموعة الدولية لدعم العراق» فور بدء هذه الهجمة الدبلوماسية الجديدة، بوصفها إحدى أدواتها.

5 - ينبغي أن تتكون هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، ومنها إيران وسورية، إضافة إلى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي ودبلوماسي.

6 - الدبلوماسية الجديدة وعمل «المجموعة الدولية» ينبغي أن يتم بسرعة، وأن يكون على مستوى وزراء الخارجية أو أعلى. ويجب أن تتولى وزيرة الخارجية الأميركية، إن لم يكن الرئيس، جهود الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، حسبما تقتضي الظروف.

7 - يجب أن تطلب «المجموعة الدولية» مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين العام مبعوثاً خاصاً له في المجموعة.

8 - ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ في الحسبان مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر دبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية

النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها. وعليه، فإن على «المجموعة الدولية» إشراك إيران وسورية في حوارها الدبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى «مجموعة الدراسات حول العراق» أن العلاقات الأميركية مع سورية وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل. لكن ينبغي إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدرًا من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في حسابها نظام الحوافز لإشراك سورية وإيران، وهذا ما حدث بنجاح مع ليبيا.

9 - يجب على الولايات المتحدة أن تتخرب مباشرة مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقوبات، في سعيها إلى نتيجة ايجابية. وينبغي البحث في إمكان تكرار التعاون الإيراني - الأميركي في أفغانستان، لتطبيقه على الحال العراقية، على الرغم من أن إيران ترى أن من مصلحتها أن تعوض الولايات المتحدة في مستتق العراق.

10 - يجب أن يستمر التعامل مع مسألة البرنامج النووي الإيراني عبر مجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين، فضلاً عن ألمانيا.

11 - يجب أن تسعى «المجموعة الدولية» إلى إقناع إيران، عبر الجهود الدبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق. كذلك، وعلى الرغم من أن العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية في أدنى مستوياتها، فإن المصالح السورية في النزاع العربي - الإسرائيلي مهمة ويمكن تحريكها. ونوصي بما يأتي:

12 - يجب إقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق إلى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وإنشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق. وفي سياق إقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي - الإسرائيلي. ويجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب أن يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تعد نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة إلى «حزب الله» وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكرياً لهذا الصراع.

13 - يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من الولايات المتحدة بتسوية سلمية شاملة بين العرب والإسرائيليين على الجبهات كافة.

14 - هذا الجهد يجب أن يشمل الدعوة غير المشروطة في أقرب وقت ممكن إلى اجتماعات تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية الدولية، بين إسرائيل ولبنان وسورية من جهة، وإسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، بغرض التفاوض على السلام وهذا ما حدث في مؤتمر مدريد العام 1991، على مسارين منفصلين أحدهما سوري ولبناني، والآخر فلسطيني.

15 - يجب أن تشمل المفاوضات مع سورية في شأن السلام بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 الذي يوفر إطاراً لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في كل الاغتيالات السياسية في لبنان، ولا سيما رفيق الحريري وبيار الجميل، والتحقق من وقف المساعدات إلى «حزب الله» واستخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة من إيران إليه، وإن تستخدم سورية نفوذها لدى «حزب الله» و «حماس» لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديموقراطياً في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى «حماس» أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشددة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من «حماس» بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

16 - وفي مقابل هذه الإجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الإسرائيليون الجولان، مع ضمانات أميركية لأمن إسرائيل، يمكن أن تضم قوة دولية على الحدود، ومنها قوات أميركية، إذا طلب الطرفان.

17 - فيما يخص القضية الفلسطينية، يجب التمسك بقراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، كونها الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة ونهاية الصراع.

18 - من الضروري للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تقدم مزيداً من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لأفغانستان، ومن ذلك الموارد التي قد تصبح متاحة إذا انسحبت القوات من العراق.

19 - على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له أن يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب أن تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

- 20 - على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الأميركي في العراق ممكناً.
- 21 - وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.
- 22 - ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة مؤقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة أن تنظر في هذا الطلب نظرتها إلى أي طلب من حكومة دولة أخرى.
- 23 - يجب أن يؤكد الرئيس الأميركي مجدداً أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.
- 24 - الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية 2006 أو مطلع 2007، قد لا يكون واقعياً. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام 2007 .
- 25 - يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين. وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.
- 26 - مراجعة الدستور العراقي أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب أن يتم ذلك في شكل عاجل. والأمم المتحدة لديها خبرة في هذا المجال، ويجب أن تقوم بدور في هذه العملية.
- 27 - تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. وعلى الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.
- 28 - تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط إلى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.
- 29 - يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب أن تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل. وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.
- 30 - في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. فكركوك يمكن أن تكون برمبل بارود. وإجراء استفتاء على مصير كركوك قبل نهاية

- عام 2007، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً، لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال «المجموعة الدولية لدعم العراق» في إطار عملها الدبلوماسي.
- 31 - يجب أن تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.
- 32 - يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، ومن ذلك التركمان والآشوريون والكلدانبيون والأيزيديون والصابئة والأرمن.
- 33 - على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. فيجب أن يكون التسجيل إجراء إدارياً فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.
- 34 - يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الأميركية على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية. وزيادة إمكان مشاركة قادة التمرد والمليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود. وإن العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب أن يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدى الصدر وقادة المليشيات وزعماء المتمردين. وإن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في تسهيل الاتصالات.
- 35 - الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم «القاعدة». لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصاً أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.
- 36 - على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.
- 37 - يجب أن لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أم التشريعية.
- 38 - على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايديين مستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح وإعادة الاندماج وإنهاء التعبئة.
- 39 - على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وإنشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء المليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم.
- وليس هناك عمل للجيش الأميركي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، إنما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الأميركية والعراقية لزيادة احتمال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك

حاجة ماسة إليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات الأمنية. ويمكن للولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الأميركيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأميركيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، إلى ما بين عشرة وعشرين ألفاً. وستكون مهمة أخرى للقوات الأميركية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الأميركي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم «القاعدة» في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأميركية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة إلى الخارج.

وفيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأميركية من العراق. حتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر في أفغانستان. وستسمح هذه القوات للولايات المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وإيرانية مدمرة أكثر.

40 - على الولايات المتحدة أن لا تقدم التزاماً مفتوحاً لإبقاء عدد كبير من الجنود الأميركيين منتشرين في العراق.

41 - على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها يمكنها تنفيذ خططها وبينها عمليات إعادة انتشار مخطط لها، حتى لو لم ينفذ العراق تغييراته المخطط لها أيضاً. لا يمكن أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

42 - علينا السعي إلى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام 2008، كما أفاد الجنرال جورج كايسي في 24 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2006.

43 - الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الأولوية الأعلى إلى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الإرهاب.

44 - يجب إلحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الأميركية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية.

- 45 - على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد إلى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة الفرق القتالية الأميركية ومعدات لها لدى انسحابها من العراق.
- 46 - سيذلل وزير الدفاع الأميركي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن منها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس إلى القيادة المدنية في البنتاباغون فحسب، بل إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي.
- 47 - فيما تتواصل عملية إعادة الانتشار، على قيادة البنتاباغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة إلى الولايات المتحدة لإعادة تضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.
- 48 - وفيما تعود المعدات العسكرية إلى الولايات المتحدة، على الكونغرس تخصيص أموال كافية لاستعادة عمل هذه المعدات في السنوات الخمس المقبلة.
- 49 - على الإدارة وباستشارة كاملة مع اللجان المختصة في الكونغرس تقويم التأثير المستقبلي الكامل للحرب في العراق وانعكاساتها المحتملة على الجاهزية المستقبلية لهذه القوة، وقدرتها على التجنيد والحفاظ على موظفين كفؤين.
- 50 - يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية إلى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءاً من الجيش العراقي الجديد.
- 51 - يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها إلى وزارة الدفاع التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.
- 52 - يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسؤوليات أكبر لإجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.
- 53 - يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية إلى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسية لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية إلى وزارة الداخلية.
- 54 - على وزارة الداخلية العراقية المضي قدماً في الجهود الحالية لتحديد جهاز حماية المنشآت وتسجيله والسيطرة عليه.
- 55 - على وزارة الدفاع الأميركية مواصلة مهمتها تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها إلى وزارة الدفاع.

- 56 - على وزارة العدل الأميركية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.
- 57 - وفيما تنضوي فرق التدريب العسكرية الأميركية في الوحدات العسكرية الأميركية، يجب توسيع عملية انضواء المدربين الأميركيين في الشرطة.
- 58 - على مكتب التحقيقات الفيدرالي توسيع تدريبه التحقيقي ومنشأته في العراق، ليشمل الإرهاب أيضاً.
- 59 - على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.
- 60 - يجب تولى وزارة العدل الأميركية قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.
- 61 - يجب دعم البرامج التي تقودها وزارة العدل وتمويلها لإنشاء المحاكم وتدريب القضاة وإيجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.
- 62 - يجب على الحكومة الأميركية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية إلى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الإقليمية والمحلية.
- 63 - على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.
- 64 - يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الأميركية لتصل إلى درجة خمسة بلايين دولار سنوياً.
- 65 - يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءاً أساسياً من جهود إعادة الاعمار في العراق.
- 66 - يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى.
- 67 - على الرئيس الأميركي إيجاد منصب مستشار لإعادة الاعمار الاقتصادي في العراق.
- 68 - على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لإنفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ.
- 69 - يجب تجديد سلطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق ضمن فترة برامج المساعدة في العراق.
- 70 - يجب تشكيل برنامج مساعدة أمنية أكثر ليونة للعراق وتنفيذه، لكسر الحواجز أمام تعاون فاعل بين الوكالات.
- 71 - يجب توفير السلطات المطلوبة لدمج الأموال الأميركية وتلك القادمة من المتبرعين الدوليين والمشاركين العراقيين.

72 - يجب تضمين تكاليف الحرب في العراق في الموازنة السنوية للرئيس بدءاً من السنة المالية. 2008

73 - على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصاً للضباط والعسكريين المكلفين بمهام في العراق.

74 - على المدى القصير، إذا لم يتقدم عدد كاف من المتطوعين المدنيين، على الوكالات المدنية شغل هذه الوظائف.

75 - على المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة من أجل تحسين قدرة وكالاتها على الرد إلى عمليات استقرار معقدة كذلك التي في العراق وأفغانستان.

76 - على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهام مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

77 - على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

78 - وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً إجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

79 - على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الإرهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الإرهاب.

#### شخصيات التقتها لجنة بيكر:

أجرت لجنة دراسة العراق، مقابلات واستشارات مع عدد كبير من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين، وبعض الوزراء والسفراء العرب والأجانب فضلاً عن عدد كبير من الخبراء والصحافيين والباحثين. وفي الآتي أبرز الأسماء التي استشارتها اللجنة: استشارت لجنة دراسة العراق رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.

وزير الخارجية السوري وليد المعلم.

السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى.

نائب وزير الدفاع الإسرائيلي افرام سنيه.

المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريفي.

السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل.

وزير الشؤون الخارجية الإماراتية الشيخ عبد الله بن زايد.

السفير المصري في واشنطن نبيل فهمي.  
السفير الأردني في واشنطن كريم قعوار.  
السفير القطري في واشنطن ناصر بن حمد آل خليفة.  
مبعوث الجامعة العربية في العراق مختار لماني.  
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق اشرف قاضي.  
السفير التركي في واشنطن نابي سينسوي.  
مسؤولين سابقين وخبراء الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.  
النائب السابق للرئيس الأميركي والتر مونديل.  
وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت.  
وزير الخارجية الأميركية السابق وارن كريستوفر.  
وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر.  
وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول.  
وزير الخارجية الأميركية السابق جورج شولتز.  
المندوب السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك.  
مستشار الأمن القومي السابق زيغنيو بريجنسكي.  
مستشار الأمن القومي السابق أنطوني لايك.  
مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت.  
القائد السابق للقيادة المركزية الأميركية أنطوني زيني.  
نائب وزير الدفاع الأميركي السابق للشؤون السياسية دوغلاس فيث.

### مجموعات عمل متخصصة

نائب رئيس معهد الشرق الأوسط دايفد ماك.  
مدير برنامج التوثيق في مؤسسة "الذاكرة العراقية" حسن منيمنة.  
مدير مركز "الإسلام والديموقراطية ومستقبل العالم الإسلامي" في معهد "هدسون" هلال فرادكين.  
الباحث في مؤسسة "بروكينغز" شبلي تلحمي.  
مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز "الدراسات الإستراتيجية والدولية" جون ألترمان.  
باحثاً في مجلس "العلاقات الخارجية" ستيفين كوك.  
مدير مركز سياسة الدفاع والأمن الدولي في مؤسسة "راند" جيمس دوبينز.  
أستاذ الدراسات على سياسة الشرق الأوسط دانيال كيرتزر.  
باحثين وخبراء وصحافيين  
الصحافي في صحيفة "نيويورك تايمز" توماس فريدمان.  
مدير مكتب "المبادرات الإستراتيجية والتحليل" ريتشارد هيل.  
مدير مركز الشرق الأوسط في معهد "بروكينغز" مارتن أندريك.

باحثاً في معهد "أميركان إنتربرايز" فريدريك كاغان.  
صحافياً في مجلة "ويكلي ستاندرد" وليام كريستول.  
نائب رئيس مركز دراسات السياسة الخارجية في معهد "بروكينغز" كارلوس باسكوال.  
رئيس معهد "بروكينغز" ستروب تالبوت.  
أستاذ في برنامج دراسات الأمن في جامعة "جورج تاون" بروس هوفمان.  
أستاذ الدراسات الإستراتيجية في جامعة "ناشيونال ديفينس" جون زيغلر.  
رئيسة مجلس إدارة المنظمة الدولية "نساء من أجل نساء" زينب صلبى.  
نائب رئيس العمليات الدولية في "المنظمة الصحية الدولية" ربيع طربية.

## الملحق رقم (7)

### نص "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي

الذي نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 2004/02/13 والمقدم إلى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004:

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وأسهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العربي لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة ال-8. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال-22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.
- حوالي 40 في المئة من العرب البالغين - 65 مليون شخص - أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتناسص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010.
- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.
- في إمكان 1.6 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، ومنها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- لا تشغل النساء سوى 3.5 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، مقارنة، على سبيل المثال، بـ 8.4 في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- عبر 51 في المئة من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفقدين إلى مستويات لاثقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الـ8. والبديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الـ8، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الـ8 بالإصلاح في المنطقة.

إن التغييرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الـ8 فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة في التنمية البشرية عبر:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينه التنمية.

### أولا - تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو احد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002)

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئيا". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينيات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. وفي تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

#### • مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين 2004 و 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

1. تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.
2. تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.
3. الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في ديمقراطية البلدان، يمكن لمجموعة الـ 8 أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

#### • معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء 3.5 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الـ 8 أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قيادات من بلدان مجموعة الـ 8 والمنطقة.

#### • المساعدة القانونية للناس العاديين

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الـ 8 أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). ويمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

#### • مبادرة وسائل الإعلام المستقلة

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، مقارنة بـ 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الـ 8 أن:

1. ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.
2. ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين.
3. تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

#### • الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية، وقد أصبح متأسلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الـ 8:

1. أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الـ 8.
2. أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال أفريقيا، التي يناقش فيها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
3. إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الـ 8 التي تتناول الشفافية في المنطقة.

#### • المجتمع المدني

ومن الأهمية بمكان أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، ومع أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الـ8 أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن:

1. أن تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
2. أن تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
3. أن تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. ويمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.
4. أن تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن في هذا الشأن الإقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

#### ثانيا - بناء مجتمع معرفي :

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعقاد، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1،1 في المئة من الإجمالي العالمي (إذ تشكل الكتب

الدينية أكثر من 15 في المئة منها). وبهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد إلى الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

### مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، ويعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

1. **محو الأمية:** أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من جراء التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط في العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010 وسترکز مبادرة مجموعة الـ8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الحسبان معاناة 65 مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ8 أن تركز أيضاً على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم بفعل برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين.

2. **فرق محو الأمية:** يمكن لمجموعة الـ8، من أجل تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. وللبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات

المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ"يونيسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة ألف معلمة.

3. **الكتب التعليمية:** يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، وتلمس أيضاً "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، لكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

4. مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" إذ يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة بطريق التمويل، ومن ضمنه القطاع الخاص.

5. **إصلاح التعليم:** ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ8 المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ8 توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

### مبادرة التعليم في الإنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوترى أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات روسيا وقراها. وقد

يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكمبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانيات المالية، إلى توفير الاتصال بالكمبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكمبيوتر بـ"مبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معاداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

### مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تقوم على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق. وإن النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بـمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

### ثالثا - توسيع الفرص الاقتصادية

إن تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، وخاصة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

### مبادرة تمويل النمو

إن تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ 8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

1. **إقراض المشاريع الصغيرة:** هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المئة ...

## الملحق رقم (8)

### قرار مجلس الأمن رقم 1559

فيما يأتي النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم 1559 بشأن لبنان بصيغته النهائية والرسمية:

إن مجلس الأمن، إذ يستذكر كافة قراراته السابقة المتعلقة بلبنان، وخاصة القرارات 425 (1978) و426 تاريخ 19 آذار 1978، والقرار 520 تاريخ 17 أيلول 1982، والقرار 1553 تاريخ 29 تموز 2004، إضافة إلى بياناته الرئاسية عن الحالة في لبنان، وخاصة البيان الرئاسي رقم 21 المؤرخ 18 حزيران العام 2000، وإذ يعيد التأكيد على دعمه القوي لوحدة أرض لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الإقليمية المعترف بها، وإذ يلاحظ تصميم لبنان على ضمان انسحاب كافة القوات غير اللبنانية من لبنان، وإذ يعبر عن بالغ قلقه لاستمرار وجود الميليشيات المسلحة في لبنان، والتي تمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة سيادتها الكاملة على التراب اللبناني بأكمله، وإذ يعيد التأكيد على أهمية بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني، وإذ يضع في اعتباره الانتخابات الرئاسية القادمة ويؤكد على أهمية إقامة انتخابات حرة وعادلة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي:

1- يعيد التأكيد على دعوته للاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان.

2- يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان.

3- يدعو إلى حل كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع أسلحتها.

4- يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني.

5- يعلن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي.

- 6- يدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون بشكل كامل وعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار وكافة القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.
- 7- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوماً عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

## المراجع

### الكتب:

- 1- إبراهيم، حسين توفيق (2003)، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها، في كتاب: صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- أبو حمود، حسن (1998)، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، ط.2
- 3- أحمد، رفعت سيد (2002)، قرآن وسيف.. من الأفغاني إلى ابن لادن، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 4- أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت: 1998.
- 5- باسيفيتش، أندرو (2004)، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- 6- بريجنسكي، زيغنيو (1998)، الفوضى، الأردن: عمان، منشورات الأهلية.
- 7- بريغمان، آهرون والطهري، جيهان (2004)، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً، ترجمة: علي هورو، بيروت: دار الفارابي.
- 8- بيضون، أحمد وآخرون (2003)، 11 سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- 9- تشومسكي، نعوم (2003) وآخرون، العولمة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم، ترجمة: حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 10- تشومسكي، نعوم (2003)، الدول المارقة، ترجمة: محمود علي عيسى، دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- 11- تود، إيمانويل (2004)، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار الساقى، ط.2.
- 12- الجراد، خلف (2004)، أبعاد الاستهداف الأميركي، دمشق: دار الفكر.

- 13- حافظ، كاي(2000)، الإسلام والغرب وإمكانية الحوار، ترجمة صلاح محجوب إدريس، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.
- 14- حسن، ديب علي(2002)، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، دمشق: دار الأوتل.
- 15- حسين، غازي(2005)، الشرق الأوسط الكبير، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- 16- حماد، كمال(2003)، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام ، بيروت: دار النشر غير مذكورة.
- 17- الحمش، منير(2003)، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة قضايا استراتيجية (26)، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- 18- الحمش، منير(2004) وآخرون، الآثار والنتائج السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق ومستقبله، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- 19- الحمش، منير(2005)، خيارات الإصلاح في سورية: بين الضغوط الخارجية والضرورات الداخلية، سلسلة أوراق شهرية، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.
- 20- حيدر، محمود(2004)، الدولة المستباحة، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- 21- خلف، محمود محمد (2002)، أجهزة المخابرات الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر، القاهرة: دار المعارف.
- 22- الربيعي، فاضل (2004)، احتلال العراق وتداعياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 23- رسول، محمد رسول(2001)، الغرب والإسلام: قراءات في رؤى ما بعد الاستشراف، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 24- رشيد، فتحي(2003)، حدث ويحدث في العراق: أم صهينة؟، دمشق: دار ترقى للطباعة والنشر.

- 25- زهر الدين، صالح (2004)، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني.
- 26- زهر الدين، صالح (2004)، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية.
- 27- زهر الدين، صالح (2004)، الحرب الأمريكية على العراق (البعد النفطي)، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، المركز الثقافي اللبناني.
- 28- زيادة، رضوان (2000)، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية-الغرب-إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- 29- سرحان، محمد علي (2004)، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- 30- سعودي، هالة (1993)، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية.
- 31- سعيد، محمد قدري وسعيد، عبد المنعم (2002)، 11 سبتمبر.. الأفكار والأسرار، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. مذكور في: 11 سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- 32- السماك، محمد (2003)، الدين في القرار الأمريكي، بيروت: دار النفائس.
- 33- سميث، جيمس آلان (1994)، سمسرة الأفكار، ترجمة مجدي عبد الكريم، القاهرة: مكتبة مدبولي، مذكور لدى د.خلف الجراد في كتاب أبعاد الاستهداف الأمريكي.
- 34- السناوي، عبد الله (2004)، احتلال العراق وتداعياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 35- شعبي، عماد فوزي (2003)، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار كنعان.
- 36- شلغين، بادي (2005)، المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، دمشق: مكتبة المناهل.

- 37- الشوريجي، منار(2002)، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، ورقة قدمت إلى ندوة أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية.
- 38- صفي، محمد (2003)، 11 سبتمبر الأذكوية الكبرى، دار الأحمدي للنشر.
- 39- صقر، عبد العزيز(1989)، دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- 40- صلوخ، فوزي(2002)، أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، بيروت: دار المنهل اللبناني.
- 41- عبد المجيد، وحيد(2002)، الإرهاب وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار؟ ، القاهرة:دار مصر المحروسة.
- 42- عبده، نديم(1996)، أسرار اللوبي اليهودي في العالم، بيروت: دار فريخ للطباعة والنشر.
- 43- عطية، أحمد إبراهيم(2003)، إرهابات غزو العراق ونهاية إسرائيل، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 44- العناني، خليل(2003)، المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم، العربية للإعلام.
- 45- عوض، محسن (2002)، العلاقات العربية- الأمريكية في التسعينيات، القاهرة.
- 46- عوض، محسن(2002)، أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي(قضايا وسجلات)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- 47- غليون، برهان(2005)، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دمشق: دار الفكر.

- 48- فرسون، سميح(2002)، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مذكور في: العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- 49- فضل الله، محمد حسين(2003)، المدنس والمقدس، بيروت: دار الرئيس.
- 50- فندلي، بول(2001)، لا سكوت بعد اليوم، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- 51- فوك، ريتشارد(2003)، حرب الإرهاب الكبرى، لندن: مطابع أوليف برانش.
- 52- قنديل، ناصر(2006)، حروب كبيرة في شرق أوسط صغير، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- 53- كاجان، روبرت(2003)، الفردوس والقوة أمريكا وأوروبا في ظل النظام العالمي الجديد، لندن: أتلانتك بوكس.
- 54- الكفري، محمود عبد الحميد(2003)، دول محور الشر الإرهابية، دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 55- كلير، مايكل(2002)، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت.
- 56- كنعان، حسين(2005)، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت: دار الخيال.
- 57- اللاوندي، سعيد(2003)، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة ، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 58- لمعي، إكرام (2001)، التنوع الديني في أمريكا، الإمبراطورية الأمريكية، ج1.
- 59- لوران، إريك(2003)، حرب آل بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال.
- 60- الماضي، مروان(2005)، الإدارة الأمريكية المحافظة، دمشق: دار الفكر.

- 61- المجذوب، محمد (2003)، المتغيرات السياسية الدولية والنظام الدولي الجديد، ورقة مقدمة إلى ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 4-5 مايو.
- 62- محمد خير، عادل (2005)، الأجنبي وحقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، القاهرة: دار نافع للطباعة.
- 63- محمد، ثامر كامل (2002)، تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة، عمان: اليازوري للنشر والتوزيع.
- 64- مرقس، سمير (2002)، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية (قانون الحرية الدينية نموذجاً)، الإمبراطورية الأمريكية، ج 3، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- 65- مسعد، نيفين عبد المنعم (2003)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، مذکور في صناعة الكراهية، مرجع سابق.
- 66- المسلاتي، مختار خليل (1986)، أمريكا كما رأيتها، ط1، الكويت: مكتبة المعلا.
- 67- مسلم، طلعت أحمد (2003)، البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق الأوسطي: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية.
- 68- منصور، كميل (1996)، الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل (العروة الأوثق)، ترجمة نصير مروة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- 69- الموسوي، نواف (2002)، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية"، منشورة في كتاب: العرب والعالم بعد 11 أيلول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 70- ميخائيل، سليمان (1996)، محرر، فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 291-293.

- 71- ناجي، طلال (2004)، **النفوذ الصهيوني في العالم**، مركز دراسات الغد العربي.
- 72- نعمان، عصام (2002)، **أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة**، مقالة في كتاب (العرب والعالم بعد 11 أيلول)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 73- نيكسون، ريتشارد (1992)، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد ، عمان.
- 74- نيكسون، ريتشارد (1999)، **نصر بلا حرب**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 51-54.
- 75- هالسل، غريس (2000)، **يد الله**، ترجمة محمد السماك، القاهرة: دار الشروق.
- 76- هالسل، غريس (2003)، **النبوءة والسياسة**، ترجمة محمد السماك، ط5.
- 77- هلال، رضا (2001)، **الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكي وصهيون**، الإمبراطورية الأمريكية، ج2، القاهرة: مكتبة الشروق.
- 78- هلال، رضا (2001)، **الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة**، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، القاهرة: مكتبة الشروق.
- 79- هنتنغتون، صموئيل ب (2005)، **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دار الحصاد.
- 80- هياجنة، عدنان محمد (1999)، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 81- هيكل، محمد حسنين (2002)، **الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول**، القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي.
- 82- هيننتون، صامويل (1998)، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب وصلاح قانصوه.

83- ولد أباه، السيد (2004)، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، بيروت: الدار العربية للعلوم.

## الدوريات:

- 84- أرميتاج، ريتشارد (2002)، لقاء مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج، مجلة الشاهد السياسي، العدد 340، تاريخ 2002/9/15.
- 85- أيوب، مدحت (2003)، الإدارة الأمريكية يمين محافظ أم نازية جديدة ؟ ، مجلة الشاهد، العدد 214 ، حزيران.
- 86- بالود، وليد (1992)، محاربة الأصولية أهم مهمات الإعلام العربي، مجلة السنة، العدد 16، ربيع الأول.
- 87- البرصان، أحمد سليم (2002)، اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 150، تشرين الأول.
- 88- البيومي، سالي سامي (2007)، الحرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، السياسة الدولية، العدد 167، يناير.
- 89- ثابت، أحمد (2005)، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 123، خريف.
- 90- جرجس، فواز (1997)، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، السنة 19، العدد 217، آذار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 91- جرجس، فواز (2001)، الأصولية الإسلامية في المنظار الأمريكية، شؤون الأوسط، العدد 102، ربيع.
- 92- حماد، كمال (2005)، العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق، شؤون الأوسط، العدد 120، خريف.
- 93- حمودة، عمرو كمال (2006)، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل.

- 94- الدسوقي، أبوبكر (2001)، أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر.
- 95- دياب، أحمد (2006)، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر.
- 96- راشد، سامح (2005)، سورية ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة، السياسة الدولية، العدد 159، يناير.
- 97- رفعت، سعيد (2002)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، شؤون عربية، العدد 112، شتاء.
- 98- ستورك، جو (1996)، إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 203، كانون الثاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 99- سليمان، منذر (2003)، النفط.. كلمة السر المصانة في الحرب الأميركية على العراق، الشراع، عدد شباط.
- 100- سويلم، حسام (2002)، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150.
- 101- الشامي، علي (1994)، الإسلام في النظام العالمي، شؤون الأوسط، العدد 34، تشرين الأول.
- 102- الشاهر، شاهر (2005)، الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي، مجلة المناضل، العدد 332.
- 103- الشايحي، عبدالله خليفة (1997)، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، المستقبل العربي، العدد 226، كانون الأول.
- 104- شرابي، هشام (2000)، النظرة الأمريكية إلى العرب: مكونات واتجاهات، شؤون الأوسط، العدد 102، ربيع.
- 105- الشريف، ريجينا (1985)، الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي - الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

- 106- العايد، حسين عبدالله(2005)، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر - وجهة نظر عربية، السياسة الدولية، العدد 160.
- 107- عباس، أشواق (2004)، النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المناضل، العدد 325 ، آذار - نيسان.
- 108- عبد الجليل، إبراهيم(2003)، من تكساس إلى بغداد.. النفط مقابل الدماء، وجهات نظر، العدد 52، أيار مايو.
- 109- عبد الجواد، جمال(2002)، السياسة الأمريكية في العراق: تشدد يميني وهوس أمني ، مجلة السياسة الدولية، تشرين أول.
- 110- عبد الحليم، أميرة محمد(2003)، الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان، السياسة الدولية، العدد 153.
- 111- عبد الحليم، أميرة محمد(2004)، أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأمريكي، السياسة الدولية، العدد 157.
- 112- عبد العظيم، خالد(2005)، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو.
- 113- عبد الوهاب، أيمن السيد(2002)، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية، السياسة الدولية، العدد 147، يناير.
- 114- العزي، غسان(2002)، 11 أيلول 2001 والنظام الدولي - تغيرات مفهومية محتملة، شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء.
- 115- علوي، مصطفى(2003)، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد 153.
- 116- علوي، مصطفى(2003)، الغزو الأمريكي للعراق بين القوة الساحقة والفسادة، شؤون عربية، العدد 114، صيف.
- 117- علوي، مصطفى(2003)، مكافحة الإرهاب ومستقبل الحوار بين الحضارات: رؤية عربية، النهضة، العدد 15، أبريل.

- 118- علي، سيد(2002)، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث 11 أيلول، مجلة الأهرام العربي، العدد 287، تاريخ 28 سبتمبر.
- 119- العناني، خليل(2003)، دور النفط في الأزمة العراقية- الأمريكية، السياسة الدولية، العدد.151
- 120- عوض، هدى راغب(2005)، الغرب يواجه الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر.
- 121- غاديس، جون لويس(2005)، الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية، شؤون الأوسط، العدد 118، ربيع.
- 122- قبلان، مروان (2005)، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي، جامعة دمشق، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 16.
- 123- كروان، محمد(2006)، استراتيجية إيباك للسيطرة على العالم في البيت الأبيض، مجلة المجلة، الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 1389.
- 124- كمال، مصطفى(2002)، أمريكا والإرهاب، السياسة الدولية، العدد 147، يناير.
- 125- كيالي، ماجد(2003)، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية، شؤون عربية، العدد 113.
- 126- محمود، أحمد إبراهيم(2000)، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 147، يناير.
- 127- محمود، أحمد إبراهيم(2003)، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، تشرين الأول.
- 128- مخيمر، أسامة فاروق(2006)، المصالح الأمريكية وإصلاح الأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 163، يناير.
- 129- مزاحم، هيثم(2002)، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أيلول، شؤون الأوسط، العدد 107، صيف.

130- مسعود، عادل(2007)، الفشل الأمني في العراق، السياسة الدولية، العدد 167، يناير.

131- المصري، شفيق(2002)، حرب العراق: الدوافع غير المعلنة، مجلة الاقتصاد والأعمال، تشرين الثاني.

132- نقرش، عبدالله، حميد الدين، عبدالله(2002)، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول، المستقبل العربي، العدد 286.

133- نوار، إبراهيم(2006)، تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل.

134- هيلر، مارك(2005)، النظام الدولي بعد الحرب على العراق، شؤون الأوسط، العدد 118، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.

#### **الانترنت:**

135- أبو رمان، محمد سليمان(2003)، الإسلام المعتدل معضلة الخارجية الأمريكية، تاريخ 2003/8/20 [www.Islamtoday.net](http://www.Islamtoday.net)

136- الأزعر، محمد خالد(2003)، الولايات المتحدة: تعميم القتل الخطأ، تاريخ 14 كانون الثاني، [www.Islam on line.net](http://www.Islam on line.net)

137- باكير، علي حسين(2005)، هل يؤدي تخطيط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟، مجلة العصر: تاريخ 2005/2/10، على الرابط: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6091>

138- جاموس، عبد الرحيم محمود(2007)، السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط إلى أين؟، تاريخ 2007/1/20. على الرابط: <http://abdulrahimjamous.maktoobblog.com/?post=189667>

139- جونسن، تيري(2007)، أمريكا تكلفت مليون دولار عن كل عراقي قتله، الجارديان اللندنية 2007/1/6 <http://www.terry-jones.net>

140- خدام، منذر(2005)، محددات السياسة الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد 1256، تاريخ 2005/7/15.

[www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=75361](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=75361)

141- دحدوح، سعيد مجيد(2007)، العراق بعد أربع سنوات من الاحتلال

الواقع والتوقعات. <http://scrs.friensofdemocracy.net/default.asp?>

142- صارم، سمير(2005) ، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية،

<http://www.awa-dam.org/book/05/study322/05/book05-sd.007htm> .

143- الزبيدي، عبد الكريم(2006)، سقوط دعائم دولة إسرائيل، تاريخ

2006/9/28 ، على الرابط: [www.qmalaormah.net](http://www.qmalaormah.net)

144- السطوحى، محمد(2005)، الاستراتيجية النفطية الأمريكية، قناة العالم

الإخبارية 2005/11/29، برنامج الإمبراطورية السادسة، على الرابط:

[www.alaalam.com](http://www.alaalam.com)

145- السهلي، نبيل محمد(2004)، اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة

الأميركي، 26 آب 2004 [www.amin.org](http://www.amin.org)

146- السيد حسين، عدنان(2006)، الأمم المتحدة ومشروع الإصلاح

الأميركي لها، قناة العالم الإخبارية، تاريخ 2006/1/10. على الرابط:

[www.alalam news.url](http://www.alalam news.url)

147- صالح، محسن محمد(2004)، قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على

الانتخابات الأمريكية، المعرفة- الجزيرة 2004/12/19 . [WWW.Aljazeera.net](http://WWW.Aljazeera.net) .

148- غنايم، محمد السيد(2006)، القواعد العسكرية الأمريكية في العالم

العربي، قناة الجزيرة الفضائية. [WWW.Aljazeera.net](http://WWW.Aljazeera.net) .

149- فندلي، بول(2002)، حجم تأثير اللوبي الصهيوني في القرار الأمريكي.

لقاء أجرته معه محطة الجزيرة الفضائية بتاريخ 2002/3/6.

[WWW.Algazeera.net](http://WWW.Algazeera.net)

150- الفوز، علي حسن(2006)، العالم ما بعد 11 أيلول: صناعة في الرعب

أسئلة في المجهول، الحوار المتمدن، العدد 1671 تاريخ 2006/9/12.

[www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=75361](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=75361)

151- محمد، محسن (2006)، سورية والسيناريوهات الأمريكية المحتملة،

على الرابط:

<http://www.algazeera.net/nr/exeres/48f918a8-f668-46ec-9558-a875d4db3b.13htm>

152- مصطفى، عماد(2007)، محاسبة سورية: والفشل الذريع لوزارة الخارجية الأمريكية،

على الرابط: <http://www.imadmoustapha.net/Syria%20Accountability.htm>

153- معمداني، محمود(2005)، أمريكا والإسلام السياسي، 29 يناير

2005، ترجمة أحمد زكي. على الرابط:

<http://www.mafhoum.com/press7/226c20.htm>

154- الهذلول، صالح بن عبد الله (2005)، الصهيونية المسيحية: سر تبني

أمريكا لمشاريع اليهود، على الرابط: [WWW.albayan-magazine.com](http://WWW.albayan-magazine.com)

155- وقيع الله، محمد(2006)، في أصول العلاقات الدولية، مجلة الديان

الإلكترونية، تاريخ 2006/3/13، على الرابط: <http://www.Albayan.co.ae>

## الصحف:

156- الأسمر، سراب(2006)، وثائق وشهادات حول السجون الطائرة، الثورة،

الأربعاء 2006/2/22، العدد 12941، نقلاً عن اللوموند.

157- تشومسكي، نعوم(2000)، الدولة العاصية، لوموند ديبلوماتيك، آب.

158- حسونة، عبد العزيز(2005)، أثر السياسة النووية الإيرانية في

السياسة النووية الإسرائيلية، النهار، تاريخ 2005/8/10، ص17.

159- حماد، كمال(2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون

القوة، الأنباء، العدد/1864، تاريخ 2001/11/22.

160- الخازن، جهاد (2003)، المحافظون الجدد، الحياة، 23 أيار.

161- خليفة، نبيل(2004)، ملحق الوسط حول الملف النووي الإيراني، الحياة،

تاريخ 2004/6/21.

162- ديب، كمال(2003)، التهب النفطي، النهار تاريخ 2003/4/20.

163- رامسفيد، دونالد (2002)، ما بعد هذه الحرب ضد الإرهاب، الشرق

الأوسط 3 تشرين الثاني. 2001.

- 164- صادوفسكي، يحيى(2003)، لماذا غيرت واشنطن خطة تدمير منظمة (أوبك)؟ ترجمة: فكتور سحاب، المستقبل، تاريخ 2003/4/9.
- 165- الصياد، إبراهيم(2002)، البيان الإماراتية ، 15 فبراير.
- 166- عبد الوهاب، محمود(2004)، ضغوط جديدة على سورية عبر قرار مجلس الأمن 1559 ، الأهرام تاريخ 2004/10/27.
- 167- عفيف، قيصير(2003)، أولئك المحافظون الجدد الأمريكيون ليسوا محافظين ولا جددًا، النهار، الجمعة 25 تموز 2003.
- 168- فريدمان، توماس(2001)، الحرب العالمية الثالثة، الشرق الأوسط، 15 أيلول.
- 169- القرني، بهجت(2002)، الصور النمطية للعربي والمسلم في الغرب، ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة 8، العدد 85، كانون الثاني/يناير.
- 170- ملاط، شبلي(2001)، المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة، الأبناء، العدد 1864، تاريخ 2001/11/22.
- 171- نافع، إبراهيم(2002)، عام على اعتداءات 11 سبتمبر: ماذا حدث للعالم؟؟ ، الأهرام 2002./9/11
- 172- النجار، أحمد السيد(2002)، المكاسب الاقتصادية الأمريكية المحتملة من وراء ضرب العراق، الأهرام، 18 أكتوبر 2002.
- 173- نظام الدين، عرفان(2003)، ماذا تريد أميركا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أم حرب الهيمنة؟، الحياة تاريخ 2003/2/24.
- 174- هو يدي، أمين(2006)، تغييرات في مفاهيم الأمن القومي، الأهرام 17 يناير.

## المراجع الأجنبية:

- 1- Francis Fukuyama, "The –Bush at le droit, Lemonde, 7/9/2006 .  
**Bush Doctrine, Before and**
- 2- Deepa Ollapally, "**Third World Nationalism and the United States after the - Cold War**". *Political science quarterly* (fall 1995), pp.8-9, and David N. Gibbs, "Washington's New Interventionism: U.S.
- 3- Diana Priest, **CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons**, Washington - Post, 2 November 2005 .
- 4- Alexander Adler: **Jai vu fini le Monde Ancien** , Hachette,2002,pp 308-309 .
- 5- A.F.K.Organski and Jacek Kugler , **The War Ledger** (Chicago:University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.
- 6- Abelson , Donald E . (2002) , **Think Tanks and U.S** . Foreign Policy : November. P. 10 .
- 7- Benjamin. Barber: **Djihad Versus Mc World**: Mondialisation et Integrisme contrela democratie, Desclee de Brouwer 1996, p.205.
- 8- Bernard Lewis: **The Roots of Muslim Rage**, The Antlantic Monthly 1990, Nov. **Can Democracy Stop Terrorism?**, Foreign Affairs, Sept/October 2005. F.Gregory Gause,
- 10- Catherine L.Albanese , **America : Religions and Religions** , (California : Wads Worth Publishing Company , Second Edition , 1992 ) PP.11-14 .
- 11- Charles Krauthamer: **The unipolar moment**, Foreign Affairs 1991, pp.23-33.
- 12- Chase. j.**Defining National Interest** of the United States Journal of Politics, November 1956,p.720 .
- 13- Codoleeza Rice: **Compain 2000 : promoting the national Institute Foreign Affairs** , Jan /feb,2000
- 14- Colin Chapman , **Whose promised land , Israel or Palestine** ? revised edition ( Oxford , Lion, 2002 )
- 15- Condoleeza Rice: **Promoting the national inserest Foreign Affairs** Jan-Feb2000 .
- 16- D Agostino , Joseph A.(2002) CATO Institute, **Human Events** , Vol .58,No. 19 (May 20) p.14. 17- Donald E. Wagner , **Anxious for Armageddon** , ( Waterlow , Ontario , Herald Press , 1995 ) P.P 81-
- 18- Gurmeet Kanwal, **The New World Order: An Appraisal-I**, Strategic Analysis (Jun1999),p.16.
- 19-Hass, Richard N.(2002) **Think Tanks and U.S**. Foreign Policy : A Policy – Makers Perspective , November , pp. 5 .
- 20- Henry Feingold , **Zion in America** , Hippocrene Books , 1974 , pp . 198 .
- 21- Hubert Vadrine: **Clarifier I Identite Europeenne** , le Monde, 6/12/2002.
- 22- Ivring Kristol : **The neoconservative Persuasion**, The Weekly Standard, August 25,2003
- 23- James A.Paul , Irag: **The Struggle for Oil**, ( Global Policy Forum, August , 2002), p.2 .
- 24- James L. Williams, A.F.Alhajji, **The Coming Energy Crises** ? Oil a Gas Journal , February 3 , 2003 .
- 25- John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics** (New York: Norton, 2001), p.25.

- 26- Joseph S.Nye, "*US Power and Strategy after Iraq*", Foreign Affairs, Vol.82,No.4,July/August 2003.
- 27- Lawrence Kaplan / William Kristol: *The War over Iraq : Saddam s Tyranny and America Mission Encounter Books*, 2003 . p. 79 .
- 28- Lawrence Kaplan and William Kristol : *The War over Iraq, Saddams Tyranny and Americas Mission*, New York , 2003,pp.23-26.
- 29- Lee O Brien , *American Jewish Organizations and Israel* , Washington, DC.: Institute For Palestine Studies, 1986, p.191.
- 30- Mark T.Clark , "*Emerging Security Threats*",Orbis,vol.42,no.1(Winter1998),:p127.
- 31- Noam Chomsky , *The Rule of Force in World Affairs*, Pluto Press , Londres2000
- 32- Paul Kennedy, *The Rise and fall of Great powers: Economic Change and Military Conflict from 500 to 2000* (New York: Random House, 1987).
- 33- Paul Rogers, *Iraq: Consequences*, (Oxford Research Group, October. 2002,pp 4-5).
- 34- Ricci , David M .(1994) , *The Transformation of American Politics* : The New Washington and The Rise of Think Tanks ( New Haven, CT: Yale University) .
- 35-Rich, Michael D.(2002) : Rand: *How Think Tanks Interact with the Military* , in U.S. Foreign Policy Agend, An Electronic Journal of the U.S.Department of state, Vol.No.7,No.3. November p22-25.
- 36- Richard Perl , David Frum : An end to evil , *How to Win the war or terror*, Random House ,2003 . P279 .
- 37- Richard Perle., A clean Break: *A New strategy for securing the Realm*: The Institute for strategic studies, Washington. 8 July.1996 .
- 38- Richard Perle., A clean Break: *A New strategy for securing the Realm*: The Institute for strategic studies, Washington. 8 July.1996 .
- 39- Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* , Cambridge University Press , 1981. pp.10-11.
- 40-Robert Polim, Contours of Descent: *US Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity*.(London, Verso,2003), pp,64.
- 41- S. Huntington: *The Clash of Civilization and the Remaking of World*, Order Simon and Schuster 1997. p217 .
- 42- Seam Gonsalves, *War on Terrorism Has Oily Under Current*, Seattle post – Intelligencer, 3/9/2002.p.2
- 43- Simon Tisdall- *Reaching the parts other Empires* , Could Not Reach – The Guardian , 18 Jan 2002 .
- 44- Stephen G. Brooks, *Dueling Realisms*, International Organization , vol . 51,no. 3 (Summer 1977).
- 45-The Tiger in the Tanks: Exxon Mobil, *Oil dependency and war in Iraq* , report by GreenpeaceUK,February,2003
- 46- The White House, *The National Strategy of the United States of America*, Washington Dc, September2002.pp.30-33 .
- 47- Walter Laqueur , *A History of Zionism* (London , Weidenfed Nicolson, 1972 ) p . 589 .
- 48- Walter Riggins , *The Messianic Community and the Hand Shake* , Shalomi, 1995 .

49- William Clark (*The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq: A Macroeconomic and Geo-strategic Analysis of the Unspoken Truth*), February 15, 2003.

50- William Kristol, Robert Kagan: *Toward a neo-Reganite Foreign Policy*, Foreign Affairs, Juil, Augst,1996 .

### **مواقع الإنترنت باللغة الإنكليزية:**

[www.Houston. Indymedia.org/news/2002/126098.php](http://www.Houston.Indymedia.org/news/2002/126098.php).

[http: WWW.PINR.Com](http://WWW.PINR.Com),9Nov 2005 .

[http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Arab Democracy TF.pdf](http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Arab_Democracy_TF.pdf)

---

[www.Brookings. edu](http://www.Brookings.edu). Rice,U.S.*Foreign Assistance and Failed States*,Nov.25,2002 .

[www.counterpunch.org](http://www.counterpunch.org)

[www.opendemocracy.net/themes/article. 9/1/2002](http://www.opendemocracy.net/themes/article.9/1/2002)

[.WWW.pbs.org/wgbhl/pages/frontline/shows/irag/themes.html](http://WWW.pbs.org/wgbhl/pages/frontline/shows/irag/themes.html)

[http://www.census.gov/foreign-trade /balance.](http://www.census.gov/foreign-trade/balance)